

لجسترا

في القراءات السبع

تأليف
أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه
المتوفى سنة ٣٧٠ هـ

تحقيق
أحمد فريد المنيزي

قدم له
الدكتور فتحي مجازي
جامعة الأزهر

منشورات
محرر إبي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر. أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00(961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2733-0



9 782745 112733 4

<http://www.al-ilmiyah.com.lb/>

e-mail : sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعد... فإن كتاب الحجة لابن خالويه ثاني كتب السبعة في القراءات بعد كتاب شيخه ابن مجاهد «السبعة في القراءات» وقد حققه الأستاذ الكبير الدكتور شوقي ضيف حفظه الله تعالى، وكتاب الحجة حقاً حجة في القراءات السبعة لما يحويه من درر ونفائس علمية عظيمة، فقد برع ابن خالويه في الدراسات القرآنية، وقد صنف هذا الكتاب «الحجة» لينافس به حجة أبي علي الفارسي في ردّه وشرحه لكتاب شيخه ابن مجاهد، فحقاً أجاد ابن خالويه في كتابه هذا وأفاد.

وقد قام المحقق الشيخ أحمد فريد المزيدي المعروف بـ «أبو الفوارس الأزهري» بتحقيق هذا الكتاب فلعله أخرجه على الصورة الواجب إخراجه فيها.

ونسأل الله التوفيق والإخلاص والهدى. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلّى الله على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً.

كتبه الدكتور فتحي عبدالرحمن حجازي

عضو هيئة التدريس بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر - القاهرة

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه وكنيته :

هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان النحوي اللُّغوي المقرئ .
أصله من همذان ، دخل بغداد ليطلب العلم عن أجل شيوخها .
وخالويه : بفتح الخاء الموحدة ، وبعد الألف لام مفتوحة وواو مفتوحة أيضاً ، وبعدها
ياء مثناة من تحتها ساكنة ثم هاء ساكنة .

شيوخه :

على رأسهم الإمام المقرئ المحدث النحوي شيخ المقرئين أبو بكر أحمد بن
موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي ، صاحب «السبعة في مذاهب القراء» ولد سنة خمس
وأربعين ومائتين ٢٤٥ هـ . أخذ العلم عن محمد بن عبدالله المخزومي ، ومحمد بن إسحاق
الصاغانى ، وعبد الرحمن بن عبدوس ، وعلي بن قنبل وغيرهم .
وأخذ عنه ابن خالويه وكان أقربهم إليه ، وأبو عيسى بكار ، والشنبوذه ، وأبو الحسين
البواب ، والكتاني ، وابن شاهين ، والدارقطني ، وابن شاذان ، وأبو مسلم الكاتب ، وغيرهم .
قال فيه أبو عمرو الداني : فاق ابن مجاهد سائر نظائره مع اتساع علمه وبراعته وفهمه ،
وصدق لهجته ، وظهور نسكه .

وتوفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ٣٢٤ هـ رحمه الله تعالى .

مصادر الترجمة

- ١ - تاريخ بغداد ، للخطيب (٥ / ١٤٤ ، ١٤٨) .
- ٢ - المنظم ، لابن الجوزي (٦ / ٢٨٢ ، ٢٨٣) .
- ٣ - معجم الأدباء ، للحموي (٥ / ٦٥ ، ٧٣) .

- ٤ - سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٢٧٢).
- ٥ - العبر في أخبار من غير، للذهبي (٢ / ٢٠١).
- ٦ - مرآة الجنان، لليافعي (٢ / ٢٨٨).
- ٧ - طبقات الشافعية، للسبكي (٣ / ٥٧، ٥٨).
- ٨ - البداية والنهاية، لابن كثير (١١ / ١٨٥).
- ٩ - غاية النهاية، لابن الجزري (١ / ١٣٩).
- ١٠ - شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (٢ / ٣٠٢).

معاصروه:

- ١ - أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي المقرئ، صاحب «الأضداد» والغريب.
- ٢ - أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي النحوي.
- ٣ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدِي، صاحب الجُمهرة في اللغة.
- ٤ - أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن برهان الأسدي الزاهد.
- ٥ - أبو علي الفارسي، صاحب «الحجة في علل القراءات» وهو إمام من أكبر أئمة اللغة، فهو الإمام العازب، الذي وهب حياته للعلم وطلبته.
- ٦ - أبو الفتح عثمان بن جني إمام العربية، صاحب الخصائص، وسر صناعة الإعراب والكثير من المؤلفات النافعة.
- ٧ - أبو الطيب المتنبّي الشاعر، شاعر الدنيا وكانت بينه وبين ابن خالويه مجالس ومباحث عند سيف الدولة.

تصانيفه:

- ١ - كتاب شواذ القراءات.
- ٢ - إعراب القراءات العشر.
- ٣ - الآل.
- ٤ - أسماء الله الحسنى.
- ٥ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن.
- ٦ - كتاب الريح.

- ٧ - كتاب الشجر .
- ٨ - كتاب الأسد .
- ٩ - شرح ديوان أبي فراس الحمداني .
- ١٠ - العشرات في اللغات .
- ١١ - شرح فصيح ثعلب .
- ١٢ - القراءات .
- ١٣ - الحجة في قراءة أهل الأمصار، وهو كتابنا هذا .
- ١٤ - المقصور والممدود .
- ١٥ - المذكر والمؤنث .
- ١٦ - كتاب الألفات .
- ١٧ - كتاب الاشتقاق .
- ١٨ - كتاب الجمل .
- ١٩ - شرح المقصورة لابن دريد .
- ٢٠ - كتاب ليس .
- ٢١ - كتاب أطرغش .
- ٢٢ - الإمامة .

عقيدته: اختلف في اعتقاد ابن خالويه، فذكر ابن حجر أنه شيعي بقوله: «كان صاحب سنة في الظاهر فقط ليتقرب إلى سيف الدولة الحماني». ويرى الذهبي في «تاريخه» أنه صاحب سنة.

قلت: والسبب في ذلك تأليفه لكتاب «الإمامة»، ولعل ذلك من ثقافته الواسعة، ولو كان شيعياً حقاً لهجاه المتنبي، وفضحه أقرانه من أهل زمانه، وشاع أمره بين أهل السنة، وكذا ما انتسب إلى مذهب ناصر السنة الشافعي، والله أعلم.

وفاته: توفي بمدينة حلب سنة ثلاثمائة وسبعين ٣٧٠ هـ.

مصادر ترجمته:

- ١ - طبقات الشافعية للأسنوي (٨٢).
- ٢ - طبقات الشافعية للسبكي (٢/٢١٢، ٢١٣).
- ٣ - البداية والنهاية لابن كثير (١١/٢٩٧).
- ٤ - وفيات الأعيان لابن خلكان (١/١٧٨).

- ٥ - لسان الميزان لابن حجر (٢/ ٢٦٧).
- ٦ - معجم الأدباء للحموي (٩/ ٢٠٠ ، ٢٠٥).
- ٧ - أنباه الرواة للقفطي (١/ ٣٢٤).
- ٨ - بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥٢٩).
- ٩ - طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٢٣٧).
- ١٠ - أعيان الشيعة للعامللي (٢٥ : ٤٨ ، ٦٢).
- ١١ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٣/ ٧١).
- ١٢ - مرآة الجنان للياضي (٢/ ٣٩٤).
- ١٣ - الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (١٣١).

منهج التحقيق

١ - ضبط النص وتحقيقه معتمداً على نسختين خطيتين الأولى:

(أ) - وهي الأصل، من محفوظات دار الكتب المصرية قراءات ١٣٤ طلعت، كتب على هامشها تملكاً للعبد الفقير إلى الله إبراهيم السدي المصري سنة ١١٩١ هـ، وكتب أنه اطلع على النسخة، وآخرها: وقع الفراغ من نسخه كله في ذي الحجة سنة ست وتسعين وأربعمائة.

الثانية: (ن) - وهي نسخة كتبت عن الأصل المكتوب سنة ٤٩٦ هـ، حيث كتب في آخرها: «تم الكتاب والحمد لله وحده عن نسخة صحيحة كتبت سنة ٤٩٦ هـ، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ شوال ١٣٥٥ هـ.

وهي أيضاً من محفوظات دار الكتب المصرية ١٩٥٢٣ ب.

٢ - عزو الآيات القرآنية إلى سورها من القرآن الكريم.

٣ - توثيق وعمل حواشي وتعليقات وشرح لبعض المواضع المهمة لدى الكتاب مما رأينا ضرورة التعليق عليها، حيث إحالتها إلى مصادرها الوثيقة من كتب أهل العلم وهذا الفن.

٤ - عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٥ - تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها.

٦ - عمل مقدمة تضمنت الترجمة للمصنف والتعريف به، وكذلك طريقتنا ومنهجنا في تحقيق الكتاب.

٧ - عمل فهرس علمية للكتاب، حتى يسهل على القارئ الاستفادة منه.

وآخرأ، نسأل الله أن يتقبل منا صالح الأعمال وأن يهدينا سواء السبيل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه أحمد فريد أحمد مزيد أبو الفوارس المزيدي

كلية أصول الدين - جامعة الأزهر - القاهرة

كتاب

الحجة في قراءات الاثنية السبعة من اهل الاممنا

المحمسة المعروفين بصحة النقل واتقان الحفظ

المأمونين في الرواية للعلامة المحقق

امام الفخر والفتوة ابو عبد الله

الحسين بن خالد بن خالو

رحمة الله تعالى

ب

١٩٥٤

وجاه من

الخير

مايتوالى

٢١٤
١٦٤١



صورة الغلاف من النسخة (ن)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
 الحمد لله الذي هدانا لهذا لو كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 لقد جاءت رسلنا بالحق ومقال الصدق صلى الله عليهم
 اجمعين وعلى محمد خاتم النبيين وعلى آله الكرام الطيبين
 الاخير الطاهرين وبعد فاني تدبرت قراءة الاثمة
 السبعة من اهل الامصار الخمسة المعروفين بصحة النقل
 واتقان الحفظ المأمونين على تادية الرواية واللفظ فريت
 كلامهم قد ذهب في اعراب ما انفرد به من حرفه مذاهب من
 مذاهب العربية لا يدفع وتصد من القياس وجها لا يمنع
 فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار
 على واجب الاثار وانا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما
 احتج به اهل مناصرة الخوارج في معاني اختلافهم وقامرك
 ذكر اجتماعهم واختلافهم فيه مقدم على ذكر القراءة المشهورة
 وتغلب عن الروايات الشاذة المذكورة وقاصد قصد
 الابا نتر في اقتصار من غير الطالة ولا الكثار متحد بالمتقدم
 في مقالهم مترجما عن الفاظهم واعتلاهم بما معاذ للث
 بلفظ بين جزل ومقال واضح سهل يقرب على مريده
 ويسهل على مستفيدة والله الحوفق للتسداد والهادي
 الى سبيل الرشاد وهو حسبي واليه معاد
 ذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب
 قوله تعالى فاليك يوم الدين يقربا ثبات الالف وطرحها

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ن)

ترى بأول الألفاظ فطاعة قال فعملهم كعصف ما كولد لا يلاف
 قرأين وقيل هي متصلة بقوله فليعبد وأرب هذا البيت
 لا يلائمه لهم ذلك على معنى التقديم والتأخير وكل حسن
 محتمل

ومن سورة أرايت

قوله تعالى أرايت لقرا بتحقيق الهمزتين وتحقق الأولى
 وتبين الثانية وتحقق الأولى وحذف الثانية .
 فالجاء لمزحقتها أنه الـ باللفظ على الأصل . والوجه
 لمن ليس الثانية أنه كره حذفها طبعاً وليلاً عليها .
 والوجه لمزحذف الثانية أنه اجترأ بجزء الاستفهام
 من همزة الأصل لأنها في الفعل المضارع ساكنة بالجماع
 ومن سورة العنكبوت

قوله تعالى ولئن لم يكن الياء إلى الفتح وسكونها
 فالجاء لمزحركها أنها حركت واحدة انفصلت بحرف مكسور
 فتعربت بالحركة لأنها اسم . والوجه لمن أسكن أنها باء
 أصالة انفصلت بلام مكسورة وحركتها تنقل فنفقت
 بالأسكان .

ومن سورة نبت

قوله تعالى نبت يدا أبي لهب بقرا باسكان الهاء ونحتها
 وها لغتان كما قالوا وغب وذهب وظهر وظهر والاختيار
 الفتح لموافقة مؤنوس الآي . فاما ذات لهب فلا دخل

صورة الصفحة قبل الأخيرة من النسخة (ن)

في تحريكه . قوله تعالى حمالة الخطب لقرا بالرفع والنصب
فالوجه لمن رفع انه جعله خبرا لا مبتدأ . . . والوجه
لمن نصب انه امراد الذم والعرب تنصب بالتدوين
والمسح والترحيم بالضماء التي ومعناه انها كانت
تمشي بالنعمة فذمت بذلك .

ومن سورة الاخلاص

مضى قوله في اول هذه السورة قل وما شأكلها اذ الله
تعالى انزل القرآن على نبيه بلسميا جبريل عليهما
السلام فمكى لفظه فقال ان جبريل قال في كل
هو المداحد . قوله تعالى كيفوا احد نبيهم
اللائ والفاء والهمز وطرحه وبعث اللان وامكان
الفاء والهمز وقد ذكرت عليه في البقرة ذكر ايعني
من امارته ها هنا .

ومن سورة الفلق

لا خلاف فيها الا ما رواه احمد بن موسى عن ابي عمرو
حامد بالامالة والمشهور عنه الفخيم .

ومن سورة الناس

لا خلف فيها الا ما رواه الخليلي عن ابي عمر عن الكسائي
انه امال الناس في الخفض دون غيره .

تم الكتاب والحمد لله وحده

عن نسخة صحيحة كتبت سنة ١٩٦٦ هـ

هذه في يوم الثلاثاء للوقت ، شوال ١٤٥٥ هـ

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ن)

بانظر الموضع او الفشار كما قالوا منذ وكتب وكتب وكتب
 او من اي فاما ذات اليد فلا حرج في ذلك فقول على حمالة متبذرة
 بالريح والضب والحر لم يرفع انه جعله حرلا يبدل والحق ان نسبة اليه
 ازاد الله من رزقه من غير ان يضره ولا ينفق والرحم يسمي راعي ومعاها انما
 كانت منى بالتميمه فذكر ذلك ومن شوقها لا خلاص
 معنى قوله في اول هذه السورة من ما شئكم ان الله تعالى ازل الانوار في ابد
 بل ان حرارها انما هي في خلقه فاما ان حرارها في خلقه في قوله
 فقول له تعالى في قوله انما هو في الكاف والنون والحر والحر والحر
 ولم يكن انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو في قوله انما هو
 ومن سورة الفلق لا خلاف في الامارواه او من روى في
 حاشية بالحناء والمشهور عنه التخيير ومن سورة النام
 لا خلاف فيما الامارواه او من روى في قوله انما هو
 النار في الخندق دوعين

او كما في نسخة

من الموضع من روى في قوله انما هو في قوله انما هو
 من روى في قوله انما هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّر

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . لقد جاءت رسل ربنا بالحق، ومقال الصدق، صلى الله عليهم أجمعين وعلى محمد خاتم النبيين، وعلى آله الكرام الطيبين، الأخيار الطاهرين. وبعد، فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة^(١) من أهل

(١) القرآء السبعة:

قال ابن الباذش الأنصاري في «الإقناع في القراءات السبع» بتحقيقنا: «أولهم نافع: وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جَعْفَوْنَة بن شُعْبَة الشَّجْعِي، وبنو شَجْع من بني عامر بن لِيث، وَجَعْفَوْنَة حليف حمزة بن عبد المطلب وقيل: حليف العباس بن عبد المطلب، وقيل: حليف بني هاشم. إمام أهل المدينة، والذي صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره. قال ابن أبي أُويس: قال لي مالك: قرأت على نافع. وقال الأصمعي: قال لي نافع: أصلي من أصبهان.

ويكنى أبا رُوَيْم، وقيل: أبا الحسن، وقيل: أبا عبدالله، وقيل: أبا عبد الرحمن، وقيل: أبا نعيم. وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة. وكان محتسباً، فيه دُعابة، وكان أسود شديد السواد. توفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة، في خلافة الهادي، قاله إسحاق المسيبي وغيره. وقيل: سنة تسع وخمسين وفاته في خلافة المهدي، وقيل: غير ذلك، والأصح ما بدأت به. راويه: ورش، وقالون.

وثانيهم ابن كثير:

وهو عبدالله بن كثير المكي القاري، والدَّار: بطن من لَحْم منهم تميم الدَّارِي صاحب رسول الله ﷺ. وقيل: إنما نسب إلى دارين، لأنه كان عطاراً، وهو موضع الطيب، وهذا هو الصحيح. وقيل: هو مولى عمر بن علقمة الكتاني، وهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى بالسفن إلى اليمن حين طرد الحبشة عنها.

وكنيته أبو معبد. قال الأهوازي: وقيل: أبو بكر، وقيل: أبو عباد. وكان يخضب بالحناء، وكان قاصص الجماعة بمكة، وهو من الطبقة الثانية من التابعين وفي كتاب أبي معشر الطبري: كان ابن كثير شيخاً كبيراً أبيض الرأس واللحية، طويلاً جسيماً، أسمر أشهل العينين، يغير شيبته بالحناء أو بالصفرة، وكان حسن السكينة.

ولد بمكة سنة خمس وأربعين في أيام معاوية، ومات بها سنة عشرين ومائة في أيام هشام بن عبد الملك وله يومئذ خمس وسبعون سنة.

ورواياه: قنبل، والبرزي.

وثالثهم: أبو عمرو: وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحُصَيْن بن =

الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية،

الحارث بن جُلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم. واسم العريان بن عبد الله بن الحُصين عمرو، والعريان لقب قاله أبو عبيدة، واختلف في اسمه.

وكان أبو عمرو أعلم الناس بالغريب والعربية والقرآن والشعر، وبأيام العرب وأيام الناس، وتتبع حروف القرآن تتبعاً استحق بها الإمامة وشهد له بها أئمة وقته كأبي بسطام شعبة بن الحجاج.

وأبو عمر من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، حُكي عنه أنه قال: كنت رأساً والحسن حيّ.

قال الأصمعي: مات سنة أربع وخمسين ومائة. وقال خليفة: سنة سبع وخمسين ومائة. وقيل: غير ذلك ولم يختلف أنه مات بالكوفة. قيل: وله ست وثمانون سنة. ورواياه: الدوري، والسُّوسي.

ورابعهم: ابن عامر: هو عبدالله بن عامر اليحصبي قاضي دمشق في أيام الوليد بن عبد الملك، وإمام مسجد دمشق، ورئيس أهل المسجد.

يكنى أبا عمران، كذا كُناه مسلم، وقيل: كنيته أبو نعيم وقيل: أبو عُليم، وقيل: أبو عثمان، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو عبدالله.

وعبدالله بن عامر من التابعين، سمع أبا الدرداء، وفضالة بن عبيد، ووائل بن الأسقع، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

وكان رجلاً طَوَّالاً، طويل اللحية، خفيف العارضين يجمع بإحدى رجله، وليس في السبعة القراء من العرب إلا ابن عامر وأبو عمرو وسائرهم موالى. وتوفي بدمشق سنة ثمانى عشرة ومائة في أيام

هشام بن عبد الملك. رواياه: ابن ذكوان، وهشام بن عمار السلمي.

خامسهم: عاصم: وهو عاصم بن أبي النجود، الضرير الكوفي، ويقال: ابن بهدلة، وقيل: أبو النجود هو بهدلة. وقيل: اسم أبي النجود عبد، وبهدلة اسم أمه. وهو مولى بني جذيمة بن مالك بن

نصر بن قُعين بن أسد، ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين سمع الحارث بن حسان وافد بني بكر، وأبا رُمثة رفاعه بن يثربي التميمي.

روى عنه القراءة والحديث خلق كثير، وتصدر للإقراء عند موت أبي عبد الرحمن السلمي سنة ثلاث وسبعين إلى أن توفي بالكوفة، وقيل: بطريق الشام سنة سبع، وقيل: سنة ثمان، وقيل: سنة تسع

وعشرين ومائة في أيام مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية. رواياه: أبو بكر، وحفص.

وسادسهم: حمزة: وهو أبو عُمارة حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الكوفي الزيات الفرضي التميمي، مولى لهم...

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض، وكان صالحاً ورعاً ثقة في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة.

ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة وأمّ الناس سنة مائة.

وتوفي بحلول (بلدة بالعراق) بموضع يقال له باغ يوسف في خلافة أبي جعفر سنة ست وخمسين ومائة، وله ست وسبعون سنة. ورواياه: خلف، وخلاد.

وسابعهم: الكسائي: وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الكوفي النحوي، مولى لبني أسد، واختلف في تسميته الكسائي، قال الأهوازي: قال بعضهم: سُمي الكسائي لأنه كان

من باكْسَياة قرية من السَّواد.

وكان صادق اللهجة مُتَّسِع العلم بالقرآن والعربية واللغة، وهو مادة نحوي الكوفي وعمدتهم.

توفي برُبُويّة، قرية من قرى الري حين توجه مع هارون إلى خراسان. قال البخاري: سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل: غير ذلك. ورواياه: أبو عمر، وأبو الحارث.

واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار. وأنا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وأتلافهم، معتمد فيه على ذكر القراءة المشهورة، ومنكب عن الروايات الشاذة المنكورة، وقاصد قصد الإبانة في اقتصار، من غير إطالة ولا إكثار، محتذياً لمن تقدّم في مقالهم، مترجماً عن ألفاظهم واعتلالهم، جامعاً ذلك بلفظ بيّن جزل، ومقال واضح سهل، ليقرب على مريده، وليسهل على مستفيده، والله الموفق للسداد، والهادي إلى سبيل الرشاد، وهو حسبي وإليه معاد.

ذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب

قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤] يُقرأ بإثبات الألف، وطرحها. فالحجة لمن أثبتها: أن الملك داخل تحت المالك. والدليل له قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] والحجة لمن طرَحَها: أن المَلِكَ أخص من المالك وأمدح؛ لأنه قد يكون المالك غير مَلِكٍ، ولا يكون المَلِكُ إلا مَالِكاً^(١).

قوله تعالى: ﴿الصَّراطِ﴾. تقرأ بالصاد والسين وإشمام الزاي. فالحجة لمن قرأ بالسين: أنه جاء به على أصل الكلمة. والحجة لمن قرأ بالصاد: أنه أبدلها من السين

(١) قال أبو حيان: قُرأ «مالك» على وزن فاعل بالخفض عاصم، والكسائي، وخلف في اختياره، ويعقوب، وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير، وقراءة كثير من الصحابة منهم: أبي، وابن مسعود، ومعاذ، وابن عباس، والتابعين منهم: قتادة والأعمش. وقرأ ملك على وزن فعل بالخفض باقي السبعة، وزيد، وأبو الدرداء، وابن عمر، والمسور، وكثير من الصحابة والتابعين. وقرأ ملك على وزن تفعل أبو هريرة وعاصم الجحدري، ورواها الجعفي، وعبد الوارث عن أبي عمرو، وهي لغة بكر بن وائل، وقرأ ملكي بإشباع كسرة الكاف، أحمد بن صالح، عن ورش عن نافع، وقرأ ملك على وزن عجل أبو عثمان النهدي، والشعبي، وعطية، ونسبها ابن عطية إلى أبي حياة وقال صاحب اللوامح: قرأ أنس بن مالك، وأبو نوفل عمر بن مسلم بن أبي عدي ملك يوم الدين، بنصب الكاف من غير ألف، وجاء كذلك عن أبي حياة، اهـ، وقرأ كذلك، إلا أنه رفع الكاف سعد بن أبي وقاص وعائشة، ومورق العجلي، وقرأ ملك فعلاً ماضياً أبو حياة، وأبو حنيفة، وجبير بن مطعم، وأبو عاصم عبيد بن عمير الليثي، وأبو المحشر عاصم بن ميمون الجحدري، فينصبون اليوم. وذكر ابن عطية أنها قراءة عمر بن عبد العزيز، وأبي صالح السمان، وأبي عبد الملك الشامي، وروى ابن أبي عاصم عن البخاري ملكاً بالنصب والتنوين، وقرأ مالك برفع الكاف والتنوين عون العقيلي، ورويت عن خلف بن هشام وأبي عبيد وأبي حاتم، وينصب اليوم، وقرأ مالك يوم بالرفع والإضافة أبو هريرة، وأبو حياة، وعمر بن عبد العزيز بخلاف عنه، ونسبها صاحب اللوامح إلى أبي روح عون بن أبي شداد العقيلي، ساكن البصرة، وقرأ مليك على وزن فاعل أبي، وأبو هريرة، وأبو رجاء العطاردي.

وقرأ مالك بالإمالة البليغة يحيى بن يعمر، وأيوب السختياني، وقتيبة بن مهران، عن الكسائي. وجهل النفل، أعني في قراءة الإمالة. أبو علي الفارسي فقال: لم يمل أحد من القراء ألف مالك، وذلك جائز، إلا أنه لا يقرأ بما يجوز إلا أن يأتي بذلك أثر مستفيض. وذكر أيضاً أنه قرئ في الشاذ ملك بالألف والتشديد للام وكسر الكاف، فهذه ثلاث عشرة قراءة، بعضها راجع إلى الملك، وبعضها إلى الملك. قال اللغويون: وهما راجعان إلى الملك، وهي الربط... (البحر المحيط ١/ ٣٦، ٣٧).

لتؤاخي السين في الهمس والصّفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق، لأن السين مهموسة والطاء مجهورة، والحجة لمن أشمّ الزاي: أنها تؤاخي السين في الصّفير وتؤاخي الطاء في الجهر.

قوله تعالى: ﴿عليهم﴾ يقرأ بكسر الهاء، وضمها، وإسكان الميم، وضمها وإلحاق واو بعدها. فالحجة لمن كسر الهاء: أنها لما جاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مما تستثقله العرب، وتتجافاه في أسمائها. والحجة لمن ضم الهاء: أنه أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها. والحجة لمن ضم الميم وألحقها الواو: أنه جعل الواو علماً للجمع كما كانت الألف علماً للتثنية. والحجة لمن أسكنها وحذف الواو: أنّ الواو لما وقعت طرفاً وقبلها حركة حذفتها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها، لأنها زائدة. وليس قولك: قاموا كقولك: عليهمو.

الخلف في سورة البقرة

قوله تعالى: ﴿فيه هدى﴾ [٢] يقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم: مماثلة الحرفين، لأن الإدغام على وجهين: مماثلة الحرفين، ومقاربتهما. فالمماثلة: كونهما من جنس واحد. والمقاربة: أن يتقاربا في المخرج كقرب القاف من الكاف، والميم من الباء، واللام من النون. وإنما وجب الإدغام في ذلك لأن النطق بالمتماثلين والمتقاربين ثقل، فحذفه بالإدغام، إذ لم يمكن حذف أحد الحرفين. والحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له، ووفاه حق لفظه، لأن الإظهار الأصل، والإدغام فرع عليه.

فإن كان الحرف الأول ساكناً لعلّة أو لعامل دخل عليه كان الإدغام أولى من الإظهار.

قوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون﴾ [٣] يقرأ بالهمز، وتركه فيه، وفيما ضارعه. فالحجة لمن همز: أنه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأن الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم. والحجة لمن تركه: أنه نحا التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهّل ذلك عليه سكونها وبُعّد مخرجها، وكان طرحها في ذلك لا يخل بالكلام ولا يُحِيل المعنى. فإن كان سكونها علامة للجزم، أو كان تركها أثقل من الإتيان بها أثبتها، لثلا تخرج من لغة إلى أخرى، كقوله تعالى: ﴿أو نسأها﴾ [البقرة: ١٠٦]. ﴿إن تبدلكم تسؤكم﴾ [المائدة: ١٠١]. وكقوله: ﴿تؤوي إليك من تشاء﴾ [الأحزاب: ٥١].

فإن قيل: فإن تارك الهمز في ﴿يؤمنون﴾ يهزم الكأس، والرأس، والبأس، فقل: هذه أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال، والفعل ثقل، فهزم لما استخف، وحذف لما استثقل. ومن القراء من يهزم إذا أدرج ولا يهزم إذا وقف، وي طرح حركة الهمزة على الساكن

قبلها أبداً، فيقرأ إذا وقف ﴿مَوْتَلَا﴾ [البقرة: ٥٨]: ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ [الواقعة: ٩]. و﴿مَنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠] لأن هذه الأحرف في السواد كذلك. فأما قوله: ﴿هَزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿كُفُؤًا﴾ فبالواو؛ لأنها ثابتة في السواد.

ومنهم أيضاً: من يحذف الهمزات ساكنها، أو متحركها، وينقل الحركة إلى الساكن قبلها فيقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ٤١]، ﴿فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ﴾ [آل عمران: ٩١]. والحجة له في ذلك: أن الهمزة المتحركة أثقل من الساكنة، فإذا طرحت الساكنة طلباً للتخفيف كانت المتحركة بالطرح أولى.

قوله تعالى: ﴿بِمَا أُتِرِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] تقرأ بمدّ الألف، وقصرها. فالحجة لمن مدّ: أن الألف خفيفة، والهمزة كذلك، فقواها بالمدّ، ليصح في اللفظ. وهذا مدّ حرف لحرف. والحجة لمن قصر أنه أتى بالكلام على أصله، لأن الحرفين من كلمتين، فكأن الوقف منوي عند تمام الحرف.

وقياس هذا الباب قياس الإدغام في الحرفين المثليين إذا أتيا في كلمتين كنت في إدغام الأول بالخيار، وإظهاره. وإذا كانا في كلمة واحدة وجب الإدغام كقوله: ﴿وهي تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]. وكذلك الممدود، إذا كان في كلمتين كنت مخيراً. وإذا كان في كلمة وجب مدّه كقوله: ﴿من السَّمَاءِ ماءٌ﴾ [البقرة: ٢٢].

والحروف اللواتي يقع بهن المد ثلاثة: واو، وياء، وألف، لكون ما قبلهن منهن. فالواو كقوله: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]. والياء كقوله: ﴿وفي آذَانِهِمْ وَقُرْآءُ﴾ [الأنعام: ٢٥]. والألف كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [الرعد: ٧].

قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، يقرأ وما شاكلة من الهمزتين المتفتحتين بتحقيق الأولى وتعويض مدّة من الثانية، وبتحقيقهما متواليتين، وبهمزتين بينهما مدّة. فالحجة لمن قرأ بالهمز والتعويض: أنه كره الجمع بين همزتين متواليتين، فخفف الثانية، وعوّض منها مدّة كما قالوا: آدم وأزر، وإن تفاضلوا في المدّ على قدر أصولهم. ومن حققهما فالحجة له: أنه أتى بالكلام محققاً على واجبه، لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف قطع، وكل واحدة منهما داخلية لمعنى. والحجة لمن حققهما وفصل بمدّة بينهما: أنه استجفى الجمع بينهما، ففصل بالمدّة، لأنه كره تليين إحداهما، فصحح اللفظ بينهما، وكلّ ذلك من فصيح كلام العرب.

قوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم﴾ [البقرة: ٧]. تقرأ بالإمالة والتفخيم، وكذلك ما شاكلة مما كانت الراء مكسورة في آخره. فالحجة لمن أماله: أن للعرب في إمالة ما كانت

الراء في آخره مكسورة رغبةً ليست في غيرها من الحروف للتكرير الذي فيها، فلما كانت الكسرة للخفض في آخر الاسم، والألف قبلها مُستعلية أَمال ما قبل الألف، لتسهيل له الإمالة، ويكون اللفظ من وجه واحد. والحجة لمن فخم: أنه أتى بالكلام على أصله، ووجهه الذي كان له لأن الأصل التفخيم، والإمالة فرع عليه.

فإن قيل: فيلزم من أَمال «النار» أن يميل «الجار» فقل: لما كثر دَوْر «النار» في القرآن أَمالوها، ولما قلَّ دَوْر «الجار» في القرآن أَبْقَوْهُ على أصله.

قوله تعالى: ﴿غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه استأنف الكلام مبتدئاً، ونوى به التقديم، وبالخبر التأخير، فكأنه قال: وغشَاوَةٌ على أَبْصَارِهِمْ. والحجة لمن نصب: أنه أضمر مع الواو فعلاً عطفه على قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [٧]، وجعل على أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، وإضمار الفعل إذا كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب، ومنه قول الشاعر^(١):

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورُمحاً

يريد: وحاملاً رُمحاً.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [٨] يقرأ مدغمًا بَغْنَةً وبغير غُنَّة، لأن النون والتنوين يدغمان عند ستة أحرف، يجمعها قولك: «يرملون» وَيُظْهِرَان عند ستة أحرف، وهن: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. ويخفيان عند سائر الحروف. فالنون الساكنة والتنوين يدغمان في اللام والراء بغير غُنَّة، وفي الواو كذلك في قراءة (حمزة). ويدغمان في الميم والنون بَغْنَةً لا غير. فالحجة لمن أدغم في اللام والراء والياء والواو بغير غنة: أن اللام والراء حرفان شديدان، والغنة من الأنف فبعدت منهما، والياء والواو رخوتان، فجرتا مع النون والتنوين في غنة، الخياشيم.

واتفقوا على إدغام النون والتنوين عند الميم بغنة لا غير، لمشاركة الميم لهما في الخروج من الخياشيم، واستدلوا على ذلك بأن المتكلم بالميم والنون الساكنة لو أمسك بأنفه لأخلَّ ذلك بلفظهما.

قوله تعالى: ﴿وما يخادعون﴾ [٩] يقرأ بضم الياء وإثبات الألف، ويفتح الياء وطرح الألف. فالحجة لمن أثبتها: أنه عطف لفظ الثاني على لفظ الأول ليشاكل بين اللفظين. والحجة لمن طرحها: أن (فاعل) لا يأتي في الكلام إلا من فاعلين يتساويان في الفعل

(١) هو عبدالله بن الزبيرى كما في «معاني القرآن» للفراء (١/١٢١، ٤٧٣).

كقولك: قاتلت فلاناً وضاربتة. والمعنى بينهما قريب، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُمْ اللهُ﴾ أي قتلهم، فكذلك: ﴿يَخَادِعُونَ﴾ بمعنى: ﴿يَخْدَعُونَ﴾^(١).

قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا﴾ [١٠]. يقرأ بالإمالة والتفخيم، وكذلك ما شاكلة. كقوله: شاء، وخاف، وجاء، وضاق. فالحجة لمن أمال كسرُ أوائل هذه الأفعال إذا أخبر بها المخبر عن نفسه، فقال: زدْتُ، وخِفْتُ وما أشبه ذلك. والحجة لمن فخم: أنه أتى باللفظ، على أصل ما يجب للأفعال الثلاثية من فتح أوائلها إذا سُمِّي فاعِلُوها.

فإن زدت في أوائل هذه الأفعال حرفاً من حروف المضارعة اتفقوا على التفخيم، كقوله تعالى: ﴿أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣].

وقد أمال بعض القراء، من هذه الأفعال بعضاً، وفخم بعضاً. والحجة له في ذلك: أنه أتى باللغتين لِيُعْلَمَ أَنَّ القارئَ بهما غير خارج عن ألفاظ العرب.

قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [١٠]. يقرأ بالتشديد بالذال، وبضم الياء. ويفتح الباء وتخفيف الذال. فالحجة لمن شدد: أن ذلك تردّد منهم إلى النبي ﷺ مرة بعد أخرى فيما جاء به. والحجة لمن خفف: أنه أراد بما كانوا يَكْذِبُونَ عليك بأنك ساحر، وأنت مجنون. فأضمر حرف الجر لأن كَذَّبَ بالتشديد يتعدى بلفظه، وكَذَّبَ بالتخفيف لا يتعدى إلا بحرف جر. ومعنى القراءتين قريب، لأن من كَذَّبَ بما جاء به النبي ﷺ فقد كَذَّبَ.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [١١] يقرأ وما شاكلة من الأفعال بالكسر، وبإشمام أوله بالضم. فالحجة لمن كسر أوله: أنه استثقل الكسر على الواو التي كانت عين الفعل في الأصل، فنقلها إلى فاء الفعل بعد أن أزال حركة الفاء. فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها كما قالوا: ميزان وميعاد. ومن ضمَّ فالحجة له: أنه بقي على فعل ما لم يُسم فاعله دليلاً في الضم، لثلا يزول بناؤه. وقد قرأ بعض القراء ذلك بكسر بعض، وضمَّ بعض فالحجة له في ذلك: ما قدمناه من إتيانه باللغتين معاً.

قوله تعالى: ﴿السُّفَهَاءُ الْأَلَا﴾ [١٣] يقرأ بتحقيق الهمزتين، وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية تلييناً. فالحجة لمن حقّق إتياناً باللفظ على واجبه ووفّاه حقه. والحجة لمن حقق الأولى، ولين الثانية: إنه نحا التخفيف، وأزال عن نفسه لغة الثقل. فهذا معنى القراءة في الهمزتين المختلفتين.

(١) قال العلامة النويري: «قرأ الكوفيون وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب: «وما يَخْدَعُونَ» بفتح الباء وإسكان الخاء وفتح الدال بلا ألف، والباقون: الحرميان، وأبو عمرو، بضم الباء وفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر الدال كالأول، انظر: (شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٣/٤).

فأما المتفتتان فهم فيهما مختلفون: فمنهم من يحول الأولى في المكسورة ياءً، والمضمومة واواً، ويترك الأولى في المفتوحة ويحقق الثانية. ومنهم من يحقق الهمزتين معاً. فالحجة لهم في ذلك: أن العرب تتسع في الهمزة ما لا تتسع في غيره فتحقق، وتلين وتُبدل، وتطرح. فهذه أربعة أوجه، وورد القرآن بجميعها. ومنه قراءة ﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، و﴿الخاطيُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] والحجة له تأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: ﴿في طغيانهم﴾ [١٥] يقرأ بالإمالة، والتفخيم، وبينهما. فالحجة لمن أمال: أن النون مكسورة للخفض فقربت الياء منهما ليكون اللفظ من وجه واحد. وسهل ذلك عليه لأن الطغيان ها هنا مصدر كالطغوى في قوله تعالى: ﴿بِطَغْوَاهَا﴾ فلما اتفقا في المعنى ساوى بينهما في الإمالة. والحجة لمن فتح: أنه أتى بالكلام على أصل ما بُني عليه. والحجة لمن قرأ بين ذلك: أنه عدل بين اللغتين فأخذ بأحسن اللفظين. فأما إمالة (الكسائي) رحمه الله قوله تعالى: ﴿في آذانهم من الصواعق﴾ [٩]. فإن كان أماله سماعاً من العرب فالسؤال عنه وِئَلٌ، وإن كان أماله قياساً فقد وَهَمَ، لأن ألف الجمع في أمثال هذا لا تُمال، ويلزمه على قياسه أن يميل قوله: ﴿أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [١٣]، و﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآتِيَةِ﴾ [الإنسان: ١٥]، وإمالة هذا محال.

فإن قيل: فقد أمال غيره: ﴿قد نبأنا الله من أخباركم﴾ [التوبة: ٩٤] فقل: قد عَرَفْنَاكَ رغبة العرب في إمالة ذوات الراء حتى أمالوا «برى وَتَرَأَ». وكذلك فَرَّقَ (أبو عمرو) بين ذوات الراء وبين غيرها، واللفظ بهما واحد، فقرأ ﴿مِنْ أَصَوَافِهَا﴾ بالتفخيم «وأوبارها وأشعارها» [النحل: ٨٠] بالإمالة.

قوله تعالى: ﴿بِالْهُدَىٰ﴾ فما رِيَحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴿[١٦]﴾^(١). يقرأ بالإمالة والتفخيم.

(١) في قوله «اشتروا» قال الحلبي: «والمشهور ضم واو و «اشتروا» لالتقاء الساكنين، وإنما ضُمَّت تشبيهاً ببناء الفاعل، وقيل: للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو: لو استعطينا، وقيل: لأن الضمة هنا أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو.

وقيل: حُرِّكَت بحركة الياء المحذوفة، فإن الأصل اشتريوا - كما سيأتي - وقيل: هي للجمع فهي مثل: نحن، وقرئ بكسرهما على أصل التقاء الساكنين، وبفتحها: لأنه أخف وأجاز الكسائي همزها تشبيهاً لها بأدور، وأثوب وهو ضعيف. لأن ضمها غير لازم، وقال أبو البقاء: «ومنهم من يختلسها؛ فيحذفها لالتقاء الساكنين وهو ضعيف جداً، لأن قبلها فتحة والفتحة لا تدل عليها».

وأصل اشتروا: اشتريوا، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فحُذِفَت ألفاً، ثم حُذِفَت لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دالةً عليها، وقيل: بل حُذِفَت الضمة من الياء فسكنت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما. فإن قيل: ولم يجر ذلك إلا في ضرورة شعر، أنشد الكسائي:

يا صباح لم تنام العشيا

وبينهما، وكذلك ما ضارعه من ذوات الياء اسماً كان أو فعلاً، فمن فحَمَ فالحجة له: أنه أتى بالكلام على أصل ما وُضِعَ له. والحجة لمن أَمال: أنه قَرَّبَ الحرف المستعلى من الياء لِيَعْمَلَ لسانه بالنطق من موضع واحد. والحجة لمن قرأ «بَيْنَ بَيْنَ»: أنه ساوى بين اللفظين. فأما (حمزة) فأمال ذوات الياء، وفخم ذوات الواو، ليفرّق بين المعنيين.

قوله تعالى: ﴿مَشُوا فِيهِ﴾ [٢٠] قرأ ابن كثير بإشباع كسرة الهاء، ووصلها بالياء، وكذلك كل هاء قبلها. فإن كان قبل الهاء حرف مفتوح أو ساكن ضم الهاء، ووصلها بواو نحن: ﴿فَقَدَّرَهُو﴾ [الفرقان: ٢]. ﴿فلما كشفنا عنه ضَرْهُو﴾ [يونس: ١٢]. والحجة له في ذلك أن الهاء حرف خفي، فقوّاه بحركته وحرف من جنس الحركة. وقرأ الباقون بإشارة إلى الضم والكسر من غير إثبات حرف بعد الهاء. والحجة لهم في ذلك: أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفين ساكنين ليس بينهما حاجز إلا الهاء، وهي حرف خفي، فأسقطوه، وبقوا الهاء على حركتها، وأصل حركتها الضم، وإنما يكسر إذا جاوز بها الهاء. وربما تركت على ضمها وقبلها الياء.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٠]. قرأه حمزة بإشباع فتح الشين، وَوَفَّقَهُ على الياء قبل الهمزة. وكذلك يفعل بكل حرف سكن قبل الهمزة. والحجة له في ذلك: أنه أراد صحة اللفظ بالهمزة، وتحقيقها على أصلها، فجعلها كالمبتدأ. وسهل ذلك عليه أنها في حرف (عبدالله) مكتوبة في السواد (شأى) بالالف.

وقرأه الباقون وما شاكله مُدرجاً على لفظه بالهمز من غير وَفَقَةٍ ولا سَكَنَةٍ. والحجة لهم في ذلك: أنه لا يُؤَوَّقُ على بعض الاسم دون الإتيان على آخره، ولذلك صار الإعراب في آخر الاسم دون أوله وأوسطه، لأنه تمامه وانتهأؤه.

قوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ﴾ [٢٢]، وقوله ﴿إِلَّا دُعَاءُ وَنِدَاءٌ﴾ [١٧١]، وما أشبه ذلك من الممدود المنصوب المنون. يقرأ عند الوقف عليه بإثبات الألف عوضاً من التنوين، وبالمدة على الأصل. وبالقصر وطرح الألف. فالحجة لمن مدَّ وأثبت الألف: أن الأصل في الاسم ثلاث ألفات، فالأصل في ماء (مَوَّة) فقلبت من الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (ماه)، ثم قلبوا من الهاء ألفاً، لأنها أجلد منها، وأحمل للحركة فصار فيه ألفان، والثالثة: العوض من التنوين عند الوقف على المنصوب. والدليل على أن الأصل في «ماء» ما ذكرناه: جمعه على أمواه. «ودعاء، ونداء» فيهما ألفان مجهولتان، وألفان أصليتان،

وَأَلْفَانِ عَوْضَ مِنَ التَّنُونِ، فَوْفَى اللَّفْظِ حَقَهُ مِنَ النُّطْقِ. وَالْحِجَةُ لِمَنْ قَصَرَ وَطَرَحَ الْأَلْفَ: أَنْ يَقُولَ: الْوَقْفُ يَزِيلُ الْحَرَكَةَ فِي الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ، فَإِذَا زَالَتِ الْحَرَكَةُ فِي الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ سَقَطَ التَّنُونِ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهَا، فَجَعَلَ النَّصْبَ قِيَاساً عَلَى الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِي السَّوَادِ بِالْفِ وَأَحَدٍ.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [١٩]. يقرأ بإمالة (الكافرين) وبتفخيمها في موضع النصب والجر. فالحجة لمن أمال: أنه لما اجتمع في الكلمة أربع كسرات، كسرة الفاء والراء والياء، والراء يقوم مقام كسرتين جذبن الألف لسكونها بقوتيهن فأملنَّها.

فإن قيل: فيلزم على هذا الأصل أن يميل ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] و ﴿الْجَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، فقل: لا يلزمه ذلك لثلاث علل: إحداهن: الإدغام الذي فيهما وهو فرع، والإمالة فرع، ولا يجمع بين فرعين في اسم. والأخرى: أن هذين الاسمين قليلا الدَّور في القرآن، ولم يكثرَا ككثرة «الكافرين» فترك إمالتَهُما. والثالثة: أن الشين والجيم والياء يخرجن من وسط اللسان بينه وبين وسط الحَنَك، فلما كانتا مجاورتين للياء كرهوا الإمالة فيهما كما كرهوا في الياء.

قوله تعالى: ﴿فَأَخْيَاكُمْ﴾ [٢٨]. يقرأ بالإمالة والتفخيم على ما قدمنا القول في ذلك. وإنما ذكرتُ هذا الحرف، لأن، (حمزة) يُميل أمثاله إذا كانت قبله الواو، ولا يُميله مع الفاء. والحجة له في ذلك: أنه فرَّق بين المتصل والمنفصل لخفة أحدهما وثقل الآخر. وعلته في ذلك: أن الثقل واقع في اللفظ لا في الحظ، واللفظ بهذين الحرفين واحد، فمن استعمل وجهاً مع أحدهما لزمه استعماله مع الآخر أيضاً.

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٩]. يقرأ بإسكان الهاء مع الواو والفاء وثُمَّ واللام، وبحركتها بالضم. فالحجة لمن أسكن: أنه لما اتصلت هذه الهاء بهذه الحروف أسكنت تخفيفاً كما أسكنت لام الأمر في قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾ [النور: ٢٢]. والحجة لمن ضم: أنه أتى بلفظ الاسم على أصله قبل دخوله هذه الحروف عليه.

وقد فرَّق (بعض القراء) بين هذه الحروف فأسكن مع ما لا يُوقَفُ عليه منها، وحرك ما يوقف عليه. والحجة له في ذلك: أنَّ الحرف إذا اتصل بالاسم اتصالاً لا يمكن الوقف عليه دونه ثَقُلَ ثَقُلٌ فَخَفَّفَ بالإسكان، وإذا قام بنفسه قياماً يمكن الوقوف عليه كان الاسم بعده كالمتبداً فلم يُمكن إسكانه.

قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٠]. يقرأ بتحريك الياء وإسكانها. فالحجة لمن فتحها: أنها ها هنا كالهاء والكاف في قولك: إنه، وإنَّك، وهي اسم مَكْنَى والمَكْنَى

مبني على حركةٍ ما، فكان الفتح أولى بها، لأنها جاءت بعد الكسر. والحجة لمن أسكن: أن يقول: الحركة على الياء ثقيلة، وأصل البناء السكون، فأسكنتها تخفيفاً.

والقرءاء يختلفون في هذه الياء وما شاكلها من ياءات الإضافة عند استقبال الهمزة: فمنهم من يفتحها مع المفتوحة، ويسكنها مع المضمومة والمكسورة استثقلاً للحركة معهما. ومنهم من يسكنها مع المضمومة، ويفتحها مع ما سواها، لأن الضمة أثقل الحركات فحَقَّفَ الكلمة بالسكون، لأنه أخف من الحركة. ومنهم من يحذفها أصلاً ويجتزئ بالحركة منها.

فإن اتصلت بحرف واحد فالوجه فتحها لثلاث تسقط لالتقاء الساكنين فبقى الكلمة على حرف واحد، وإسكانها جائز.

وللعرب في ياءات الإضافة أربعة أوجه: فتحها على الأصل، وإسكانها تخفيفاً، وإثبات الألف بعدها تلييناً للحركة، وحذفها اختصاراً.

قوله تعالى: ﴿فَازِلْهُمْ﴾ [٣٦]. يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، ويطرحها والتشديد. فالحجة لمن أثبت الألف، أن يجعله من الزوال والانتقال عن الجنة. والحجة لمن طرحها، أن يجعله من الزلل، وأصله: فَازِلْهُمَا، فنقلت فتحة اللام إلى الزاي فسكنت اللام فأدغمت للمماثلة.

قوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [٣٣]. قرأه (ابن عامر) بطرح الهمزة وإثبات الباء، وكسر الهاء. فإن كان جعله من أنبى يُنبئ غير مهموز فهو لحنٌ، وإن كان خفف الهمزة وجعلها ياءً وهو يريد بها كان وجهاً.

قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [٣٧]. تقرأ برفع آدم ونصب الكلمات، وينصب آدم ورفع الكلمات، فالحجة لمن رفع آدم: أن الله تعالى لما علّم آدم الكلمات فأمره بهن تلقاهن بالقبول عنه. والحجة لمن نصب آدم أن يقول: ما تلقاك فقد تَلَقَّيْتُهُ وما نالك فقد نَلَّيْتَهُ. وهذا يسمّيه النحويون: المشاركة في الفعل.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعْ هُدَايَ﴾ [٣٨]. رواه (ورش) عن (نافع) بإسكان الياء وما شاكل ذلك من الياءات فجمع بين ساكنين، لأن الألف قبل الياء كالمتحركة للمد الذي قبلها، ولذلك قرأ (أبو عمرو): ﴿وَاللَّائِي يَشْنُ﴾ [الطلاق: ٤]، بإسكان الياء. والاختيار ما عليه القرءاء من فتحها.

فأما قوله تعالى: ﴿عَلَيْ﴾ [الإسراء: ٦٢] و﴿إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٤، ١٥] و﴿لَدِي﴾

[ق: ٢٩] فلا يجوز في يائهن إلا الفتح لالتقاء الساكنين.

وأمال (الكسائي) (هَداي) وفتحه الباقون: فالحجة لمن أمال: أنها من ذوات الياء لتثنيتهن إياها (هَديان) كما تقول: فتَيان. والحجة لمن فخم: أنها وإن كانت في الأصل من ذوات الياء فقد انقلبت الياء فيها بالإضافة إلى لفظ الألف، فاستعمال اللفظ أولى من الرجوع إلى الأصل.

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [٤٧] كان (ابن كثير) يمدّ إسرائيل أكثر من مدّ «يَني». والحجة له في ذلك: أن مدّ (بني) لأجل استقبال الهمزة فهي مدّ حرف لحرف، والمد في «إسرائيل» من أصل بنية الكلمة لا لأجل غيرها. وسوى الباقون بين مدّتيهما لأنهما في اللفظ بهما سيّان.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمَا شَفَاعَةٌ﴾ [٤٨]. تقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه دل بها على تأنيث الشفاعة.

ولمن قرأ بالياء ثلاث حجج:

أولاهن: أنه لما فصل بين الفعل والاسم بفاصل جعله عوضاً من تأنيث الفعل.

والثانية: أن تأنيث الشفاعة لا حقيقة له ولا معنى تحته، فتأنيثه وتذكيره سيّان.

والثالثة: قول (ابن مسعود): إذا اختلفتم في التاء والياء فاجعلوه بالياء.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾ [٥١]. ها هنا، وفي الأعراف، وطه يُقرأن بإثبات ألف بين الواو والعين، وبطرحها. فالحجة لمن أثبت الألف: أن الله تعالى وعد موسى عليه السلام وعداً فقبله. فصار شريكاً فيه، فجاء الفعل بـ «فاعلت» لأنه بنية فعل الاثنين. فإذا جاء للواحد فهو قليل. والحجة لمن طرح الألف: أن يقول: الله هو المنفرد بالوعد والوعيد، وإنما تكون المواعدة بين المخلوقين، فلما انفرد الله تعالى بذلك كان فَعَلْتُ فيه أولى من فَاعَلْتُ.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ﴾ [٥١]. تقرأ بالإظهار والإدغام. فالحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلمة على أصلها، واغتنم الثواب على كل حرف منها. والحجة لمن أدغم: أنّ الظاء والثاء، والذال مخرَجُهُنَّ من طَرَفِ اللسان، وأطراف الثنايا العُلَى فوجب الإدغام لمقاربة المخرج والمجانسة.

فإن قيل: فيلزم من أدغم: (اتخذتم) أن يدغم (لبشتم) فقل: إنَّ مُدْغِمَ (اتخذتم) ومُظْهِرٍ (لبشتم) أتى باللغتين معاً لِيُعْلَمَ مَنْ قرأ بهما أنه غير خارج عن الصواب.

قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [٥٤]. رواه (اليزيدي) عن أبي عمرو بإسكان الهمزة فيه وفي قوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧]، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يَلْعَنُهُمْ﴾ [١٥٩]، و﴿وَيَجْمَعُكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٦]، و﴿أَسْلَحَتْكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يَسْكُنُ ذلك كله كراهية لتوالي الحركات، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:

فاليوم أَشْرَبُ غيرَ مستحقٍ إثمًا من الله ولا وإِغْل^(١)
أراد: «أشرب» فأسكن الباء تخفيفاً.

وحكى سيبويه عن هارون (بارئكم) باختلاس الهمزة والحركة فيما رواه (اليزيدي) عنه بالإسكان، لأن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى مَنْ سمعه يختلس بسرعة أنه أسكن. وقرأ الباقون بالإشباع والحركة. والحجة لهم: أنهم أتوا بالكلمة على أصل ما وجب لها.

قوله تعالى: ﴿أَرَأَىٰ اللَّهُ جَهْرَةَ﴾ [النساء: ١٥٣]، و﴿أَرَأَىٰ مَنْاسِكَنَا﴾ [١٢٨]، وما شاكله. يقرأ بكسر الراء وإسكانها. فالحجة لمن كسر: أنه يقول: الأصل في هذا الفعل (أَرَأَيْنَا) على وزن (أَكْرَمْنَا) فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة تخفيفاً للكلمة، وسقطت الياء للأمر.

ولمن أسكن الراء حجتان: إحداهما: أنه أسكنها، والأصل كسرها تخفيفاً كما قالوا في فِخْذٍ: فِخْذٌ. والثانية: أنه بقى الراء على سكونها وحذف الهمزة بحركتها ولم ينقلها.

فأما ما روي عن أبي عمرو من إمالة قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، وما شاكله فغلط عليه، لأن الإمالة من أجل الياء، فلما سقطت الياء سقطت الإمالة.

فإن قيل: فيلزم على هذا أن لا يقف على المخفوض بالإمالة، لأن الكسرة قد زالت بالوقف، فقل: من شرطه أن يُشَمَّ الكسرة في الوقف فأمال الإشارة، ليعلم أنه كذلك يصل. فإن كانت هذه الرواية صَحَّتْ فإنما أراد أن يُعْلِمَ أنه كذلك يقف، وفي هذا بعض الوهن، ولكنه عذر له، والمشهور عنه في ذلك الفتح.

قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [٥٨]. تقرأ بالتاء والياء وضمهما، وبالنون. فالحجة لمن قرأها بالتاء والياء ما قدّمناه في قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [٤٨] والضم دلالة على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله.

(١) البيت في «الخصائص» لابن جني (١/٧٤)، (٣/٩٦)، و«الكتاب» لسيبويه (٢/٢٩٧).

ولمن قرأ بالياء حجة رابعة، وهي: أن «خطايا» جمع، وجمع ما لا يعقل مُشَبَّهٌ لجمع من يعقل من النساء، فكما ذكّر الفعل في قوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠] لتذكير لفظ الجمع، فكذلك يجوز التذكير في قوله: ﴿يُغْفَرُ﴾، لأنه فعل للخطايا، ولفظها لفظ جمع.

فإن قيل: لِمَ اتفقت القراء على قوله: ﴿خطاياكم﴾ ها هنا، واختلفوا في «الأعراف» وسورة «نوح؟» فقل: لأن هذه كتبت بالألف في المصحف فأدّى اللفظ ما تضمنه السواد، وتينك كتبنا بالتاء من غير ألف، وهما في الحالين جمعان لـ «خطية»، فخطايا جمع تكسير، وخطيئات جمع سلامة. وكان الأصل في خطايا: (خطايء) على وزن (فعائل)، فاستثقل الجمع بين همزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار (خَطَائِي)، فوجب سقوط الياء لسكونها، وسكون التنوين، فكروها ذهاب الياء مع خفاء الهمزة، فقلبوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار: خطأً بثلاث ألفات، فكروها الجمع من ثلاث صور، فقلبوا من الألف الوسطى ياءً فصار: «خطايا».

وأدغم (أبو عمرو) وحده الرّاء في اللام من ﴿يغفر لكم﴾ وما شاكله في القرآن، وهو ضعيف عند البصريين، وقدروي عنه الإظهار. والحجة له في ذلك: أنه لما كانت تدغم في الرّاء كقوله: ﴿قل ربّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، ﴿بل رآن﴾ [المطففين: ١٤] كانت الرّاء بهذه المثابة تدغم في اللام.

قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [٦١] يقرأ بكسر الهاء والميم، وبضمهما، وبكسر الهاء وضم الميم في كل موضع استقبلتهما فيه ألف ولام. فالحجة لمن كسرهما: أنه كسر الهاء لمجاورة الياء، وكسر الميم لالتقاء الساكنين. والحجة لمن ضمهما: أنه لما ضم الهاء على أصل ما كانت عليه حرّك الميم أيضاً بالضم على الأصل، لأنه كان (هُمُو) قبل دخول حرف الجر عليه. والحجة لمن كسر الهاء، ومجاورة الياء، وضمّ الميم، لأنه لم يجد بداً من حركتها، فحرّكها بما قد كان في الأصل لها.

فإن قيل: فَلِمَ وافق (الكسائي) (حمزة) ها هنا وخالفه في قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؟ فقل: لما كانت الميم ساكنة كره الخروج من ياء إلى ضمة فكسر الهاء لمجاورة الياء هناك وبقي الميم على سكونها ولمّا لم يجد ها هنا بداً من حركة الميم لالتقاء الساكنين - فلو ترك الهاء على كسرهما لمجاورة الياء لخرج من كسر إلى ضم - ردّ الهاء إلى أصلها وحرّك الميم بالضم لالتقاء الساكنين.

قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾ [٦١]. يقرأ بالهمز وتركه، وكذلك «النبوة» و «الأنبياء». فالحجة لمن همز: أنه أخذه من قوله: ﴿أَنْبَأَ بِالْحَقِّ﴾ إذا أخبر به، ومنه:

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [٣١]. والحجة لمن ترك من ثلاثة أوجه:

أولها: أن الهمز مُسْتَقْلِلٌ في كلامهم، والدليل عليه قوله ﷺ: «لست نبيء الله»^(١) كأنه كره الهمز لأن قريشاً لا تهمز.

والثاني: أنه مأخوذ من النبوة وهي: ما ارتفع من الأرض وعلا، لأنه أخبر عن العالم العلوي، وأتى به عن الله تعالى.

والثالث: أن العرب تدع الهمزة من (النبي) وهو من: أنبأت، ومن (الخابية) وهي من خبأت، ومن (البرية) وهي من برأ الله الخلق، ومن (الذرية) وهي من ذرأهم، ومن (الزوية) وهي من: رَوَاتٌ في الأمر.

قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ [٦٢]. يقرأ وما شاكله بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه مأخوذ من: صبا فلان: إذا خرج من دين إلى دين. والحجة لمن لم يهمز: أن يكون أراد الهمز، فليّن وترك، أو يكون أخذه من صبا يصبو: إذا مال. وبه سمى الصبي صبيّاً لأن قلبه يميل إلى كل لعب لفراغه.

فإن قيل: فَلِمَ أجمع على همز الصابئين، وترك الهمز في النبيين؟ فقل: لأن من ترك الهمز في النبيين بقى خلفاً وهو البياء، ومن ترك الهمز في الصابئين لم يبق خلفاً، لأنه كتب في المصحف بغير واو ولا ياء.

قوله تعالى: ﴿اتَّخِذْنَا هُزُوءًا﴾ [٦٧]. يقرأ «هُزُوءًا» و«كُفُوءًا» بالضم والهمز، و«جزءًا» [٢٦٠] بإسكان الزاي والهمز. والحجة في ذلك اتباع الخط، لأن «هُزُوءًا» و«كُفُوءًا» في المصحف مكتوبان بالواو، و«جزءًا» بغير واو، فاتَّبَعُوا في القراءة تأدية الخط^(٢).

وقرأ (حمزة) ذلك كله مسكناً مخففاً، ووقف على «هُزُوءًا» و«كُفُوءًا» بالواو، ووقف على «جزءًا» بغير واو، ليجتمع له بذلك الإشراك بين الحروف إذ كان الْجُزْءُ وَالْهُزْءُ سَيَّانَ،

(١) الحديث في «الغريين» للهروي بتحقيقنا وفي اللسان [مادة: نبا].

(٢) قال النويري: «... عد حفص الهمزة من هُزُوءًا وكُفُوءًا وَاوًا، وقرأ الباقون بالهمز، واختلفوا في إسكان العين، وضمها منهما ومن كل ما كان على وزنهما، كالقُدُسُ و«خُطُوءَاتِ» واليُسْرُ والعسر وجزاً والأكل والزُعْبُ ورُسُلنا وبابه والسحت والأذن وفُرْبة وسُبُلنا وعُصْبًا ونُكْرًا ورُحْمًا وشُغْلٌ وعُزْبًا وخُشْبٌ أو سُحْقًا وجُزْفٌ وعُذْرًا أو نُذْرًا، وثُلثي الليل فأسكن الزاي من هزواً حمزة وخلف، وضمها الباقون وأسكن كفواً يعقوب ثم عطف على الأذن فقال: ... انظر: (شرح طيبة النشر للنويري ٣٣/٤، ٣٤).

ويتبع الخط في الوقف عليها.

وفي «جزءاً» أربع لغات: جَزُؤٌ بالضم والهمز، وجُزْءٌ بالإسكان والهمز، وجُزُؤٌ بالإسكان والواو، وجُزُؤٌ بضم الزاي والواو من غير همز، وهو رديء لأنه ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها حركة إلا الرَبُوءُ وهذا شاذ. فإن كان أراد: أن أصل الواو فيه الهمز جاز. وقرأ (عاصم) ذلك كله في رواية (أبي بكر) بالهمز والتثقيل، ولم يلتفت إلى اختلاف صورهم في الخط لأن فيه ما قد أثبت في موضع، وحذف من نظيره لغير ما علة كقوله: ﴿لَأَعَذِّبَنَّهُ﴾ [النمل: ٢١]، أو ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ [النمل: ٢١]، كتب الأول بغير ألف، والثاني بزيادة ألف، ولفظهما واحد، فحمله على هذا.

وروى عنه (حفص) (جزءاً) ساكن الزاي مهموزاً، وهُزُوءاً وكُفُوءاً بالواو من غير همز اتباعاً للسواد.

قوله تعالى: ﴿مَنْ خَشِيَ اللَّهَ وَمَا اللَّهُ بغافل عما تعملون﴾ [٧٤]، وقوله: ﴿إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بغافل عما يعملون﴾ [٨٥]. وقوله: ﴿إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بغافل عما يعملون﴾ [٤٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بغافل عما يعملون﴾ [١٤٩]. يُقْرَأُ بالياء والتاء، فالتاء في الأول أكثر لقوله تعالى مخاطباً لهم: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [٧٤] والياء والتاء في الثاني معتدلتان. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أراد: وما الله بغافل عما تعملون أنتم وهم. والاختيار فيه التاء لعلتين: إحداهما: أَنَّ رَدَّ اللفظ على اللفظ أحسن، والثانية أنه لما ثبت أن الله ليس بغافل عما يعمل كل أحد اعتدلت التاء والياء فيهما. والحجة لمن قرأ بالياء: أن العرب ترجع من المخاطبة إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] ولم يقل: بِكُمْ.

والياء، والتاء، في الثالث قريبتان، والاختيار الياء لقوله: «مَنْ رَبِّهِمْ» والياء والتاء في الرابع متساويتان لأنه لم يتقدم في قوله: «وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ» ما تكون إحداهما أولى بالرد عليه إلا أن يجعل قوله: «مَنْ رَبِّكَ» إفراداً للنبي عليه السلام بالخطاب، والمعنى له ولأمته، فيكون الاختيار على هذا الوجه التاء كما قال تعالى: ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتِ الْمَنَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِئْتُهُ﴾ [٨١] يقرأ بالتوحيد والجمع، فلمن أفرد حجتان: إحداهما: أن الخطيئة ها هنا يعني بها: الشرك. والأخرى: أنه عطف لفظ «الخطيئة» على لفظ «السيئة» قبلها. لأن الخطيئة سيئة، والسيئة خطيئة. والحجة لمن جمع: أن السيئة والخطيئة وإن انفردتا لفظاً فمعناهما الجمع ودليله على ذلك أن الإحاطة لا تكون

لشيء مفرد، وإنما تكون لجمع «أشياء».

فأما قوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]. فإنه وإن كان واحداً فهو جمع للشيء المحيط بجميع أجزاء المحاط به، ويمكن أن يكون أراد بالجمع ها هنا: وأحاطت به عقوبات خطيئته، والدليل على ذلك قول (قتادة): السيئة: الشرك، والخطيئة: الكبائر.

قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [٨٣] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأ بالتاء: مواجهة الخطاب فيكون أخذ الميثاق قولاً لهم. والحجة لمن قرأ بالياء: معنى العنية.

قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [٨٣]. يقرأ بضم الحاء وإسكان السين، ويفتح الحاء والسين. فالحجة لمن ضمّ: أنه أراد: المصدر والاسم. ودليله قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْطَّيِّبَاتِ﴾ [العنكبوت: ٨] والحجة لمن فتح: أنه أراد قولاً حسناً فأقام الصفة مقام الموصوف. والأول أصوب، لأن الصفة مفتقرة إلى الموصوف كافتقار الفعل إلى الاسم.

قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ بِتَائِينَ﴾ [٨٥]، يقرأ بالتشديد، والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تتظاهرون بتائين، فأسكن الثانية وأدغمها في الطاء، فشدها لذلك. والحجة لمن خفف: أنه أراد أيضاً: تتظاهرون، فأسقط إحدى التائين تخفيفاً وكرهية للإدغام وثقله.

فإن قيل: فأَيُّ التائين الساقط؟ فقل: قال (سيبويه): الساقط الأول. وقال هشام: الثاني. وقال (الفراء): إحداهما بغير تعيينها. ولكل حجة ودليل.

قوله تعالى: ﴿أَسَارَى تَفَادَوْهُم﴾ [٨٥] يقرأ بإثبات الألف فيهما جميعاً. وبإسقاطها فيهما. وبإثباتها في الأول، وطرحها من الثاني. فالحجة لمن أثبتها فيهما: أنه جعله جمع الجمع، وجعل (تَفَادَوْهُم) فعلاً من اثنين، لأن الفداء: أن تأخذ ما عنده، وتعطي ما عندك، فتفعل به كما يفعل بك. والحجة لمن أسقطها: أن جمع (أسير): أسرى، كما تقول: مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وجعل الفعل من فَدَى يَفْدِي. وأصل الأسر: الشدّ، وبه سمي الأسير. والحجة لمن أثبت وطرح ما قدّمناه من الوجهين.

قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]. يقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم: مقاربة مخرج اللام من الطاء. والحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلام على الأصل ليفرق بين ما يتصل فلا يجوز إظهاره ولا الوقوف عليه كقوله: ﴿وَالطَّارِقُ﴾ وبين ما ينفصل ويوقف عليه كقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾.

فإن قيل: فيلزم من أدغم هذا للمقاربة أن يدغم قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾

[آل عمران: ٢٨]، للمقاربة أيضاً. فقل: سكون اللام في: (يفعل) عارض للجزم، وسكون اللام في (بل) سكون بناء. فهذا فُرْقَان واضح.

قوله تعالى: ﴿بِروح القدس﴾ [٨٧]. قرأه (ابن كثير) بإسكان الدال. والحجة له: أنه كره توالي ضمتين في اسم، فأسكن تخفيفاً، أو يكون الإسكان لغة. والحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلمة على أصلها. والروح ها هنا؛ جبريل عليه السلام. والقدس في اللغة: الطَّهر.

قوله تعالى: ﴿أَن يَنْزِلَ اللَّهُ﴾ [٩٠]. يقرأ بالتشديد والتخفيف، فالحجة لمن شدد: أنه أخذه، من نَزَلَ، يُنْزَل، ومن خفف أخذه من أنزل يُنْزَل.

والقراء فيه مختلفون، فقرأ «عاصم» و«نافع» و«ابن عامر» ذلك حيث وقع بالتشديد. وقرأه «أبو عمرو» بالتخفيف إلا قوله في [الحجر]: ﴿وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]. وفي [الأنعام]: ﴿عَلَى أَن يُنْزَلَ آيَةٌ﴾ [الأنعام: ٣٧]. وزاد «ابن كثير» حرفاً ثالثاً قوله: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام: ٨٢]. والحجة لهما في ذلك: تكرار النزول، ومداومته شيئاً بعد شيء.

وقرأ «الكسائي» و«حمزة» ذلك كله بالتشديد إلا قوله: في (لقمان) ﴿وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي عَسَقَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]. والحجة لهما في ذلك قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فمضارع أنزل: ينزل بالتخفيف فاعرفه.

قوله تعالى: ﴿وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [٩٨] فهما أربع قراءات: جَبْرِيل. بفتح الجيم والراء وبالهزم. وبكسر الجيم، والراء وترك الهمز. وبفتح الجيم وكسر الراء وترك الهمز. وبفتح الجيم والراء واختلاس الهمز.

و«ميكال» يقرأ بالمد والهزم. وبالألف من غير مد ولا هزم. وبالهزم من غير ألف. وبالقصر والهزم. والحجة في ذلك: أن العرب إذا أعربت اسماً من غير لغتها أو بنته اتسعت في لفظه، لجهل الاشتقاق فيه.

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ [١٠٢] يقرأ بتخفيف النون والرفع، وبتشديدها والنصب، وكذلك ما شاكله. والحجة لمن خفف ورفع: أن «لكن» وأخواتها إنما عَمِلْنَ لشبههن بالفعل لفظاً ومعنى، فإذا زال اللفظ زال العمل، والدليل على ذلك أن «لكن» إذا خففت وليها الاسم والفعل، وكل حرف كان كذلك ابتدء ما بعده. والحجة لمن شدد ونصب: أنه أتى بلفظ الحرف على أصله. والمعنى فيه شُدُّدٌ وَخُفُفٌ: الاستدراك بعد النفي.

قوله تعالى: ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيةٍ﴾ [١٠٦] يقرأ بضم النون وفتحها. فالحجة لمن ضم: أن المعنى: ما نُنسخُك يا محمد من آية كقولك: أنسخت زيدا الكتاب. ويجوز أن يكون ما نُسخ من آية: أي نجعلها ذات نسخ كقوله تعالى: ﴿فأقبره﴾ [عبس: ٢١]. أي جعله ذا قبر، والحجة لمن فتح: أنه جعله من الأفعال اللازمة لمفعول واحد.

قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنْساها﴾ [١٠٦] يقرأ بفتح النون والهمز، وبضمها وترك الهمز. فالحجة لمن فتح النون وهمز: أنه جعله من التأخير، أو من الزيادة. ومنه قولهم: ﴿نسا الله أجلك وأنسا في أجلك﴾. والحجة لمن ضم وترك الهمز: أنه أراد: الترك. يريد: أو نتركها فلا ننسخها. وقوله: ﴿نأت بخير منها﴾ [١٠٦] قيل: بأخف منها في العبادة. وقيل: ببدل آية العذاب بآية رحمة، فذلك خير. وقيل: بل بأشد منها لأنه تخويف من الله لعباده وترغيب فيما عنده، فذلك خير.

والنسخ على وجوه: نسخ اللفظ والحكم. ونسخ اللفظ وإبقاء الحكم. ونسخ الحكم وإبقاء اللفظ.

فإن قيل: ما معنى قوله: أو مثلها؟ فقل: المماثلة: موافقة الشيء من وجه من الوجوه، ولو مائله من جميع وجوهه لكان هو، ولم يكن له مثلاً. والمعنى ها هنا: أنها قرآن مثلها، وهي في المعنى غيرها، لأن هذه آية رحمة، وهذه آية عذاب.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسأل﴾ [١١٩] يقرأ بالرفع والجزم فالحجة لمن رفع: أنه أخبر بذلك وجعل «لا» نافية بمعنى ليس، ودليله قراءة (عبدالله) و (أبي): (ولن تسأل). والحجة لمن جزم: أنه جعله نهياً. ودليله: ما روى أن النبي ﷺ قال يوماً: «ليت شعري ما فعل أبواي»^(١) فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُسأل عن أصحاب الجحيم﴾ فإننا لا نؤاخذك بهم، والنزم دينك.

فأما من ضم التاء فإنه جعله فعل، ما لم يسم فاعله. ومن فتحها جعلها فعل فاعل.

قوله تعالى: ﴿وَاتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى﴾ [١٢٥]. يقرأ بكسر الخاء وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنهم أمروا بذلك، ودليله قول (عمر): «أفلا نتخذ مصلًى؟»، فأنزل الله ذلك موافقاً به قوله. والحجة لمن فتح: أن الله تعالى، أخبر عنهم بذلك بعد أن فعلوه^(٢).

(١) الحديث رواه مسلم في «صحيحه» (٧٩/٣)، وأورده الزبيدي في «الإتحاف» (٤١٠/٨)، والسيوطي في «الدر المنثور» (١١١/١)، والقرطبي في «تفسيره» (٩٢/٢).

(٢) قال الحلبي: «الجمهور» وقالوا بالواو عطفاً لهذه الجملة الخبرية على ما قبلها وهو أحسن في الربط. وقيل: هي معطوفة على قوله: وسعى فيكون قد عطف على الصلة مع الفعل بهذه الجملة الكثيرة، وهذا =

فإن قيل: فإن الأمر ضد الماضي، وكيف جاء القرآن بالشيء وضده؟ فقل: إن الله تعالى أمرهم بذلك مبتدئاً، ففعلوا ما أمروا به، فأثنى بذلك عليهم وأخبر به، وأنزله في الغرضة الثانية.

قوله تعالى: ﴿فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا﴾ [١٢٦]. يقرأ بتشديد التاء، وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: تكرير الفعل ومداومته. ودليل قوله: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨] والحجة لمن خفف: أن تكرير الفعل لا يكون معه (قليلاً)، فلما جاء معه بـ «قليل» كان (أمتع) أولى به من (أمتّع). على أن أفعل وفعل يأتيان في الكلام بمعنى واحد، كقولك: أكّرمْت وكَرَّمْت. ويأتيان والمعنى مختلف، كقولك: أفرطت: تقدمت وتجاوزت الحد. وفرطت: قصرت. وتأتي «فعلت» بما لا يأتي له «أفعلت» كقولك: «كَلَمْتُ زيداً»، ولا يقال: «أكلمت» وأجلست زيداً. ولا يقال: «جَلَسْتُ».

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [١١٦]، قرأه ابن عامر بغير واو. والحجة له: أنه استأنف القول مخبراً به ولم يعطفه على ما قبله.

وقرأه الباقر بالواو. والحجة لهم: أنهم عطفوا جملة على جملة. وأتوا بالكلام متصلاً ببعضه ببعض. وكلٌّ من كلام العرب.

قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١١٧] قرأه ابن عامر بالنصب. والحجة له: الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ﴾ [طه: ٦١]. ومعناه: فإن تفتروا يسحّطكم. وهذا لا يجوز في قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً، ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان.

وقرأه الباقر بالرفع والحجة لهم ما قدّمناه من القول.

= ينبغي أن ينزه القرآن عن مثله. وقرأ ابن عامر وكذلك هي في مصاحف الشام «قالوا» من غير واو، وذلك يحتمل وجهين:
أحدهما: الاستئناف.

والثاني: حذف حرف العطف وهو مراد استثناء عنه يربط الضمير بما قبل هذه الجملة «واتخذ» يجوز أن يكون بمعنى عمل وصنع، فيتعدى لمفعول واحد، وأن يكون بمعنى صير فيتعدى لإثنين، ويكون الأول هنا محذوفاً تقديره: «وقالوا اتخذ الله بعض الموجودات ولداً» إلا أنه مع كثرة دور التركيب لم يذكر منها إلا مفعول واحد: «وقالوا اتخذ الرحمن ولداً»، «ما اتخذ الله من ولداً»، «وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً»، والولد: فعل بمعنى مفعول كالقبض والنقص وهو غير مقيس، والمصدر الولادة والوليدية. وهذا الثاني غريب جداً. (الدر المصون ١/ ٣٥١).

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [١٢٦]. قرأه ابن عامر بألف في موضع الياء ها هنا، لأنه في السواد بغير ياء.

وفيه أربع لغات: إِبْرَاهِيمُ، وَإِبْرَاهَامَ، وَإِبْرَاهِمَ، وَإِبْرَهَمَ. قال الشاعر^(١):

عُذْتُ بِمَا عَاذَ بِهِ إِبْرَاهِمُ

وقال الآخر:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي قِبْلَتِهِ لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ آبِرْهَمِ
وقد عرّفْتُكَ اتساع العرب في الأسماء الأعجمية إذا عرّبتها.

قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [١٣٢]. يقرأ بالتشديد من غير ألف، وبالتخفيف وإثبات الألف. وقد تقدم القول في ذلك وأوضحنا الفرق بين فَعَّلَ وأَفْعَلَ.

قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [١٤٠]. تقرأ بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأه بالياء، أن الخطاب للنبي ﷺ. والمعنى لمن قال ذلك - لا للنبي - فأخبر عنهم، بما قالوه. والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه عطف باللفظ على معنى الخطاب في قوله: ﴿أَتَحَاوُّنَنَا﴾ [١٣٩]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾، ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ﴾ [١٤٠] فأتى بالكلام على سياقه.

قوله تعالى: ﴿لِرُؤُوفٍ رَحِيمٍ﴾ [١٤٣]. يقرأ بإثبات الواو والهمز، وبطرحها والهمز. فالحجة لمن أثبت الواو: أن صفات الله تعالى على هذا الوزن جاءت كقوله: غفورٌ، شكورٌ، ودودٌ، وهو أفخم، لأن ذلك لا يقال إلا لمن دام الفعل منه وثبت له كقول الشاعر^(٢):

نَبِيٌّ هُدًى طَيِّبٌ صَادِقٌ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ بَوَّضَ الرِّجْمَ

والحجة لمن طرح الواو وهمز: أنه مال إلى التخفيف لاجتماع الهمز والواو، وكان طرحها لا يزيل لفظاً ولا يحيل معنى، فاستجاز ذلك.

قال الشاعر^(٣):

يَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ حَقًّا كَفَعَلَ الْوَالِدَ الرَّءْفُ الرِّجْمَ

قوله تعالى: ﴿هُوَ مَوْلِيهَا﴾ [١٤٨]. قرأه (ابن عامر): «مولاها». والحجة له في

(١) البيت لزيد بن عمرو، وقيل: لعبد المطلب كما في «إعراب ثلاثين سورة» للمصنف (ص ٤) وكذا في «المعرب» (ص ١٣).

(٢) البيت لأمية بن الصلت كما في «الخزانة» للبيدادي (١/٢٥٢).

(٣) البيت في «اللسان» [مادة: رأف].

ذلك: أنه جعل «المولى» مفعولاً به. وأصله موليها. فلما تحركت الياء انقلبت ألفاً، والحجة لمن قرأها بالياء وكسر اللام: أنه أراد: مولي وجهه إليها، فتكون الهاء كناية عن محذوف لأن كلاً يقتضي مضافاً. و«المولى» ها هنا: هو الفاعل.

قوله تعالى: ﴿لَئِلا يَكُونَ﴾ [١٥٠] يقرأ بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه أتى باللفظ على الأصل، لأنها (أن) دخلت عليها اللام. والحجة لمن خفف: أن العرب تستثقل الهمز ولا زيادة معه، فلما قارن الهمزة لام مكسورة، واجتمع في الكلمة كسر اللام وزيادتها، ثَقُلَ الهمز لِيَتَنَها تخفيفاً، وقلبها ياءً للكسرة التي قبلها.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ [١٨٤]. يقرأ بالتاء وفتح العين، وبالياء وإسكان العين. فالحجة لمن قرأ بالتاء والفتح: أنه جعله فعلاً ماضياً على بناءه في موضع الاستقبال، لأن الماضي يَقُومُ مقام المستقبل في الشرط. والجواب الفاء في قوله: «فهو خير له». والحجة لمن قرأ بالياء وإسكان العين: أنه أراد: يتطوَّع فأسكن التاء، وأدغمها في الطاء، وبقي الياء ليدل بها على الاستقبال، وجزمه بحرف الشرط.

قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [١٦٤]. يقرأ بالافراد والجمع إذا كانت فيه الألف واللام في اثني عشر موضعاً. فالحجة لمن أفرد: أنه جعلها عذاباً، واستدل بقول النبي ﷺ: «اللهم اجعلها رياحاً لا ريحاً»^(١). والحجة لمن جمع: أنه فرق بين رياح الرحمة، ورياح العذاب، فجعل ما أفردته للعذاب، وما جعله للرحمة.

والأرواح أربعة أسست أسماؤها على الكعبة. فما استقبلها منها، فهي الصبأ والقبول. وما جاء عن يمينها، فهي الجنوب. وما جاء عن شمالها، فهي الشَّمال. وما جاء من مؤخرها فهي الدَّبَّور، وهي ريح العذاب، نعوذ بالله منها، وباقيها ريح الرحمة.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٦٥]. يقرأ بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أراد: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا إذ عاينوا العذاب لَرَحِمْتَهُمْ. والحجة لمن قرأ بالياء: أنه جعل الفعل لهم. ومعناه: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله. ولو ابتدأت إن مع التاء بالكسر لكان وجهاً: كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥٠] أي لو عاينتهم في هذا الحال لرحمتهم. وترفع الملائكة، وتحذف جواب لو كقوله: ﴿وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سِيرَتَ بِهِ الْجِبَالِ﴾ [الرعد: ٣١] يريد: لكان هذا، فحذفه.

(١) الحديث في «الغريبين» للهروي، بتحقيقنا، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١/٥١١).

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [١٦٨]. يقرأ بضم الطاء وإسكانها. فالحجة لمن ضَمَّ: أنه أتى بلفظ الجمع على حقيقة ما وجب له، لأنه جمع: خطوة ودليله قوله ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]. لأنه جمع غرفة. والحجة لمن أسكن: أنه خفف الكلمة لاجتماع ضمتين متواليتين وواو، فلما كانوا يسكنون مثل ذلك مع غير الواو كان السكون مع الواو لثقلها أولى. ومعنى خطوات الشيطان: طُرُقُه. والخطوة بفتح الخاء الاسم، وبضمها: قَدْرُ ما بين قدميك.

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [١٧٣] يقرأ وما شاكله من النونات الخفيفة، والتنوين، والحروف المبنية على السكون بالضم والكسر. فالحجة لمن كسر: التقاء الساكنين، والحجة لمن ضم: أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضم، فأتبع الضمَّ الضمَّ، ليأتي باللفظ من موضع واحد.

فإن قيل: فلم وافقهم (أبو عمرو) على الكسر إلا في الواو واللام وحدهما؟ فقل: لما احتاج إلى حركة الواو حركها بحركة هي منها، لأن الضم فيها أسهل من الكسر. ودليله قوله: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ [١٦].

فإن قيل: فما حجة ابن عامر في ضم التنوين؟ فقل: الحجة له: أن التنوين حركة لا تثبت خطأ ولا يوقف عليه، فكانت الحركة بما بعده أولى من الكسر.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا﴾ [١٧٧]. يقرأ «البر» بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله اسم «ليس» والخبر «أن تولوا» لأن معناه: توليتكم. والحجة لمن قرأ بالنصب: أنه جعله خبر ليس، والاسم «أن تولوا». ودليله أن ليس وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان كنت مختيراً فيهما. وإن أتى بعدهن معرفة ونكرة كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر.

قوله تعالى: ﴿مِنْ مَوْصٍ﴾ [١٨٢]، يقرأ: بفتح الواو وتشديد الصاد، وبإسكان الواو وتخفيف الصاد. فالحجة لمن شدد: أنه أخذه من: «وصى». ودليله قوله: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الشورى: ١٣] والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: أوصى. ودليله قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١].

قوله تعالى: ﴿فَدْيَةِ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾ [١٨٤]. يقرأ بالتنوين والتوحيد، وبالإضافة والجمع. فالحجة لمن رفع ووحد: أن «الفدية» مبتدأ و«طعام» بدل منها، و«مسكين» واحد، لأن عليه عن كل يوم يفطره إطعام مسكين. والحجة لمن أضاف وجمع: أنه جعل

الفدية عن أيام متتابعة لا عن يوم واحد.

قوله تعالى: ﴿وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾ [١٨٥]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: تكرير فعل الصيام في الشهر إلى إتمام عدته. والحجة لمن خفف: أنه جعل عقد شهر رمضان عقداً واحداً. ودليله قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [١٨٩]. يقرأ وما شاكله من الجموع بالضم والكسر. فالحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب للجمع، لأن هذا الوزن ينقسم في الكلام قسمين: جمعاً كقولك: «فلوس». ومصدراً كقولك: «قعد قعوداً». والحجة لمن كسر: أنه لما كان ثاني الكلمة ياء كرهوا الخروج من ضم إلى ياء، فكسروا أول الاسم لمجاورة الياء، ولم يجمعوا بين ضميتين، إحداهما على ياء.

فإن قيل: فما حجة من ضم العين من «العيون» والجيم من «الجيوب» وكسر الباء من «البيوت؟» فقل: العين حرف مُسْتَعْلٍ مانع من الإمالة، فاستثقل الكسر فيه فبقاه على أصله، والجيم حرف شديد متفشٍ، فثقل عليه أن يخرج به من كسر إلى ضم، فأجراه على أصله. والحجة لمن كسر الباء كثرة استعمال العرب لذلك، وهم يخففون ما يكثر استعماله: إما بحذف، وإما بإمالة، وإما بتخفيف. ودليل ذلك إمالته «النار» لكثرة الاستعمال، وتفخيم «الجار» لقلة الاستعمال.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ﴾ [١٩١]. يقرأ بإثبات الألف وطرحها ومعناها قريب. والوجه فيهما: لا تبادؤوهم بقتال ولا بقتل حتى يبدؤوكم بهما، فإن بدؤوكم فابدؤوهم.

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [١٩٧] يقرأ بالرفع والتنوين في «الفسوق»، و «الرفث» فقط، وبالنصب وترك التنوين في الجميع. فالحجة لمن نصب أنه قصد التبرئة بـ «لا» في الثلاثة، فبنى الاسم مع الحرف، فزال التنوين للبناء. والحجة لمن رفع «الرفث» وهو: «الجماع». والفسوق وهو: «الخروج» عن الحد: أنهما قد يكونان في حال من أحوال الحج، فجعل «لا» بمعنى ليس فيهما، ونصب «الجدال» في «الحج» على التبرئة لأنه يريد به المراء والشك في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها.

واختار بعض النحويين الرفع في الأولين بمعنى: فلا يكون ممن فرض الحج رفث ولا فسوق، ثم يتبدى بنفي الجدال فيه فينصبه وينيه. والاختيار في النفي إذا أفرد ولم يتكرر النصب. وإذا تكرر استوى فيه، الرفع والنصب.

قوله تعالى: ﴿ابْتَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧]. أماله الكسائي. والحجة له: أن ذوات الواو إذا زيد فيها ألحقت بذوات الياء، فأمالها ليدل بالإمالة على ذلك.

وفخّمها الباقون والحجة لهم: أن ألفها منقلبة من واو، وأصلها: مَرْضُوة من «الرضوان» فقلبت الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فكان التّفخيم أولى بها من الإمالة. ووقف (حمزة) عليها بالتاء ومثله: ﴿هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿لَات﴾ [ص: ٣]، و﴿لَلَات﴾ [النجم: ١٩]، و﴿التَّوراة﴾ [آل عمران: ٣]، و﴿يَا أَبْتَ﴾ [الصافات: ١٠٢]. والحجة له في ذلك: أن التاء أصل علامة التأنيث. ودليله على أصل ذلك: أن الهاء تصير في الدرج تاء، والتاء لا تصير هاء وفقاً ولا درجاً.

ووقف الباقون بالهاء، ولهم في ذلك حجتان: إحداهما: أنه فرّق بين التاء الأصلية في «صوت» و «بيت» وبين الزائدة لمعنى. والثانية: أنه أراد أن يفرّق بين التاء المتصلة بالاسم كِنِعْمَةٍ وَرَحْمَةٍ، وبين التاء المتصلة بالفعل كقولك: قامت ونامت.

قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [٢٠٨]، يقرأ ها هنا، وفي [الأنفال: ٦١] وفي سورة [محمد: ٣٥] ﴿بِفَتْحِ السِّينِ وَكسرها. والحجة لمن فتح: أنه أراد الصلح. ومن كسر أراد: الإسلام. وأنشد:

فِي جَاهِلِيَّاتٍ مَضَتْ أَوْ سَلِمَ^(١)

قوله تعالى: ﴿وَالِلَّهِ تُرْجِعُ الْأُمُورَ﴾ [٢١٠] يقرأ بفتح التاء وضمها. فالحجة لمن فتحها: أنه أراد: تصير. والحجة لمن ضمها: أنه أراد: تُردّ.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ [٢٢٤]. تقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه أراد بقوله «وزلزلوا»: الماضي، ويقول «حتى يقول»: الحال. ومنه قول العرب: قد مرض زيد حتى لا يرجونه. فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال. والحجة لمن نصب: أنه لم يجعل «القول» من سبب قوله: «وزلزلوا». ومنه قول العرب: قعدت حتى تغيب الشمس، فليس قعودك سبباً لغيوبة الشمس.

وتلخيص ذلك: أن من رفع الفعل بعد (حتى) كان بمعنى: الماضي، ومن نصبه كان بمعنى: الاستقبال. وأضمرت له عند البصريين مع حتى «أن» لأنها من عوامل الأسماء فأضمروا مع الفعل ما يكون به اسماً.

(١) لم أقف عليه.

قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [٢١٩]. يقرأ بالباء والثاء. فالحجة لمن قرأ بالباء: قوله بعد ذلك: ﴿وإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ ولم يقل: أكثر. والحجة لِمَنْ قرأ بالثاء: أنه لما وقع اللفظ على أعداد: وهي الخمرة المشروبة، والميسر، وهو: القمار كانت الثاء في ذلك أولى، ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ﴾ [المجادلة: ٧]. ولم يقل: أكبر.

قوله تعالى: ﴿قُلْ الْعَفْوَ﴾ [٢١٩]. يقرأ بالرفع والنصب. فمن رفع جعل «ذا» منفصلة من (ما) فيكون بمعنى الذي، فكأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: الذي ينفقون: العفو، فترفعه بخبر الابتداء، لأنه جعل الجواب من حيث سألوا. والحجة لمن نصب: أنه جعل «ماذا» كلمة واحدة، ونصب: العفو: بقوله: ينفقون، كأنه قال: ينفقون العفو. فإن قيل: فَلِمَ بنيت «ما» مع «ذا» ولم تبين «مَنْ» معها؟ فقل: لما كانت «ما» عامة لمن يعقل ولما لا يعقل، «وذا» مثلها في الإبهام والعموم بَنَوْهُمَا للمشاركة، ولما اختصت «مَنْ» بمن يعقل لم يبنوها مع «ذا» لهذه العلة.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [٢٢٢] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه طابق بين اللفظين لقوله: «فَإِذَا تَطَهَّرْنَ». والحجة لمن خفف: أنه أراد: حتى ينقطع الدم، لأن ذلك ليس من فعلهن. ثم قال: فإذا تطهرن يعني بالماء. ودليله على ذلك: قول العرب طَهَّرَتِ المرأة من الحيض، فهي طاهرة.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ [٢٢٩]. يقرأ بفتح الياء وضمها، فمن فتح الياء جعل الفعل لهما وسمّى الفاعل. ومن ضم الياء جعله فعل ما لم يسم فاعله. ومعنى يخافاها هنا: تَيْقَنًا، لأن الخوف يكون يقيناً وشكاً.

قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنْهَا﴾ [٢٣٠] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأ بالياء تقدم اسم الله عز وجل، ليأتي الكلام على سنن واحد، لمكان حرف العطف. والحجة لمن قرأ بالنون: أن الله تعالى أخبر بذلك عن نفسه مستأنفاً بالواو. وجعل «تلك» إشارة إلى ما تقدم من الأحكام والحدود.

قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ﴾ [٢٣٣] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن جعله مرفوعاً: أنه أخبر بـ «لا» فردّه على قوله: ﴿لَا تَكُلِفْ نَفْسَ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ﴾. والحجة لمن نصب: أنه عنده مجزوم بحرف النهي. والأصل فيه: لَا تُضَارَّرْ، فأدغم الراء. في الراء وفتح لالتقاء الساكنين. ومثله: ﴿وَلَا يَضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾.

قوله تعالى: ﴿مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٣] يقرأ بالمد والقصر، وهما إعلان ماضيان. فالحجة لمن مدّ: أنه من الإعطاء. ووزنه: «أفعلتم»، ودليله قوله: ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ﴾ والتسليم لا يكون إلا بالإعطاء. والحجة لمن قصر: أنه من المجيء. ووزنه: «فعلتم». وفيه إضمار مَعْنَاهُ: «به»، فنابت عنه قوله: «بالمعروف».

وكل ما في كتاب الله من «آتى» بالمد فمعناه: الإعطاء. وما كان فيه من «أتى» بالقصر فهو من المجيء إلا قوله: ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢]، أي: أخذهم. وقوله في قراءة لـ (مجاهد): ﴿آتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء: ٤٧]: جازينا بها. وقوله: ﴿كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾ [٢١١] أي: أريناهم.

قوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسَىٰ قَدْرَهُ وَعَلَى الْقَارُونَ قَدْرَهُ﴾ [٢٣٦]، يقرأ بإسكان الدال وحركتها فالحجة لمن أسكن: أنه أراد: المصدر. والحجة لمن حرّك: أنه أراد: الاسم. وقيل هما لغتان.

قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ﴾ [٢٣٦]، يقرأ بضم التاء وإثبات الألف بعد الميم، ويفتح التاء وطرح الألف. فالحجة لمن أثبت الألف: أن «ماس» فعل من اثنين. ودليله قوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣]، والحجة لمن طرحها: أنه جعل الفعل للرجال. ودليله قوله: ﴿وَلَمْ يَمْسُسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠].

قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [٢٤٠]، يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه أراد: فلتكن وصية، أو فأمرنا وصية. ودليله قراءة (عبدالله): (فالوصية لأزواجهن متاعاً). والحجة لمن نصب: أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر كقوله: ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، ومنه قول الزجاج:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرَى صَبْرًا جَمِيلًا فِكَلَانَا مُبْتَلَى^(١)

قوله تعالى: ﴿فِيضَاعِغُهُ﴾ [٢٤٥]. يقرأ بالتخفيف وإثبات الألف، وبالتشديد وطرحها. فالحجة لمن خفف: أن (ضَاعَغَ) أكثر من (ضَعَفَ) لقوله: ﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾، ودليله قوله ﴿عَشْرَ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، والحجة لمن شدد: التكرير ومداومة الفعل.

ويقرأ برفع الفاء ونصبها، فمن رفع عطف على (يُقْرَضُ) ومن نصب فعلى جواب الاستفهام.

(١) البيت ذكره المصنف أيضاً في «إعراب ثلاثين سورة» (ص ١٩)، وكذلك الفراء في «معاني القرآن» (١٥٦/٢).

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَبْصُرُ وَيَسْطُرُ﴾ [٢٤٥]، وقوله: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً﴾ [٢٤٧]، ها هنا وفي [الأعراف: ٦٩] يقرأ ذلك بالسين والصاد، وقد ذكرت علله في أم القرآن.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [٢٤٩]. يقرأ بالفتح والضم، فالغرفة باليد مفتوح، وفي الإناء مضموم.

قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [٢٥٤]. يقرأ ذلك بالرفع والتنوين، وبالنصب وترك التنوين. فالحجة لمن رفع: أنه جعله جواباً لقول قائل: هل عندك رجل؟ فقال لا رجل، فلم يعمل «لا» لأن هل غير عامله. والحجة لمن نصب: أنه جعله جواباً لقول قائل: هل من رجل؟ فقال: لا رجل، لأن «من» لما كانت عاملة في الاسم كان الجواب عاملاً فيه النصب، وسقط التنوين للبناء كما سقط في «رَامَ هُرْمَزَ»^(١).

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [٢٥١]، ها هنا وفي [الحج: ٤٠] يقرآن: دَفَعَ، وِدْفَاع. فالحجة لمن أسقط الألف: أنه أراد المصدر من: دفع دفعاً. والحجة لمن أثبتها: أنه أراد المصدر من: دافع دفاعاً. ومعنى الآية: أنه لولا مجاهدة المشركين وإذلالهم لفسدت الأرض.

قوله تعالى: ﴿أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [٢٥٨]. يقرأ بإثبات الألف في كل ما استقبلته الهمزة وطرحتها في الدرج. فالحجة لمن أثبتها: أنه أتى بالكلمة على أصلها وما وجب في الأصل لها، لأن الألف في (أنا) كالتاء في (أنت). والحجة لمن طرحتها أنه اجتزأ بفتحة النون، ونابت الهمزة عن إثبات الألف. وهذا في الإدراج. فأما في الوقف على «أنا» فلا خلف في إثباتها.

وفي (أنا) أربع لغات «أَنَا» فعلت. وَأَنْ فعلت. وَأَنْ فعلت. وأنه فعلت.

قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ [٢٥٩]. يقرأ بإدغام التاء في التاء ويأظهارها. فالحجة لمن أدغم: قرب مخرج التاء من التاء. والحجة لمن أظهر: إتيانه بالكلام على أصله.

قوله تعالى: قال «أعلم» [٢٥٩]. يقرأ بقطع الألف والرفع، ويوصلها والوقف. فالحجة لمن قطع: أنه جعله من إخبار المتكلم عن نفسه. والحجة لمن وصل: أنه جعله من أمر الله تعالى للمخاطب.

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَسْسِنْهُ﴾ [٢٥٩]. يقرأ وما شاكله بإثبات الهاء، وطرحتها في

(١) رام هُرْمَز: بلدة بخوزستان. [اللسان: مادة (هزر)].

الإدراج. فالحجة لمن أثبتها: أنه اتّبع الخط، فأدّى ما تضمّنه السواد. والحجة لمن طرحها: أنه إنما أثبت، ليتبين بها حركة ما قبلها في الوقف، فلما اتصل الكلام صار عوضاً منها، فغنوا عنها.

وميزانها في آخر الكلام كألف الوصل في أوله.

وكان بعض القراء يتعمّد الوقوف على الهاء ليجمع بذلك موافقة الخط، وتأدية اللفظ. وبعضهم يثبت بعضاً وي طرح بعضاً لغير ما علة لكن ليعلم أن كلاً جائز.

وللهاء في يتسنه وجهان: أحدهما: أن تكون أصلية فتسكن للجزم، والثاني: أن يكون الأصل: «لم يتسن»، فأبدلوا من إحدى النونات ألفاً، ثم أسقطوها للجزم، وألحقت الهاء للسكت. وهما في ذلك لمعنى: لم تأت عليه السنون فتغيره.

فأما من جعله من قولهم: أسنَ فقد وهم؛ لأنه لو كان كذلك لقليل فيه: يتأسن.

قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُشْرُهَا﴾ [٢٥٩] يقرأ بالراء والزاي.

فمن قرأ بالزاي: فالحجة له: أن العظام إذا كانت بحالها لم تبل، فالزاي أولى بها، لأنها ترفع، ثم تكسي اللحم. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وإليه التَّشْوِرُ﴾ [الملك: ١٥]، أي الرجوع بعد البلى. والحجة لمن قرأ بالراء: أن الإعادة في البلى وغيره سواء عليه، ﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾ [١١٧]. ودليله قوله تعالى: ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ [عبس: ٢٢].

قوله تعالى: ﴿فَصْرُوهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠]. يقرأ بضم الصاد وكسرهما. فالحجة لمن ضم: أنه أخذه من صار يصور إذا مال وعطف. وأنشد شاهداً لذلك:

يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ^(١)

والحجة لمن كسر: أنه أخذه: من صار يصير: إذا جمع. ومعناه: فقطّعهن، واجمعهن إليك.

قوله تعالى: ﴿بربوة﴾ [٢٦٥]. ها هنا وفي [المؤمنون: ٥٠] يقرآن بضم الراء وفتحها. وهما لغتان فصيحتان. وفيها سبع لغات. وهي: ما ارتفع من الأرض وعلا^(٢).

(١) البيت في «اللسان» مادة (زئم)، ونسبه ابن منظور للمعلّى بن حمّال العبدي.

(٢) قال الحلبي: «في محل جر لأنه صفة لجنة، والباء ظرفية بمعنى «في» أي جنة كائنة في ربوة، والربوة: أرض مرتفعة طيبة، قاله الخليل، وهي مشتقة من ربّا يربو أي ارتفع، وتفسير السدي لها بما انخفض من الأرض ليس بشيء، ويقال: ربوة وربوة بثلاث الراء فيهما، ويقال أيضاً: رابية، قال: (زهير ١٢٧). =

قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ أَكْلَهَا﴾ [٢٦٥]. يقرأ بضم الكاف وإسكانها. فالحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلام على أصل ما كان عليه. ودليله: إجماعهم على الضم في قوله: ﴿ذَوَاتِي أَكُلْ خَمَطٌ﴾ [سبأ: ١٦]. والحجة لمن أسكن: أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكْنَى ثقلت، وتوالي الضمتين ثقیل أيضاً، فخفف بالإسكان.

قوله تعالى: ﴿فَنَعَمًا هِيَ﴾ [٢٧١] يقرأ ها هنا، وفي [النساء: ٥٨] بكسر النون والعين. ويفتح النون وكسر العين. وبكسر النون وإسكان العين. فالحجة لمن كسر النون: أنه قربها من العين ليوافق بها لفظ أختها: (بش)، لأن هذه في المدح كهذه في الذم. والحجة لمن فتح النون وكسر العين: أنه أتى بلفظ الكلمة على الأصل لأن أصلهما: نَعِم، وبُكْس. والحجة لمن أسكن العين وجمع بين ساكنين فاحتمل ذلك، لأنه جعل «نعم» و «ما» كلمة واحدة، فخففها بإسكان، ولا خلف في تشديد الميم.

قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُ﴾ [٢٧١]. يقرأ بالنون والياء، وبالرفع والجزم. فالحجة لمن قرأ بالنون والياء قد تقدمت. والحجة لمن جزم: أنه عطفه على قوله: ﴿وإن تخفوها﴾ فجعل التكفير مع قبول الصدقات. والحجة لمن رفع: أن ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع. ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. قوله تعالى: ﴿إلى ميسرة﴾ [٢٨٠]. يقرأ بضم السين وفتحها. وهما لغتان، والفتح أفصح وأشهر.

قوله تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة﴾ [٢٨٢]. يقرأ بالرفع والنصب.

فلمن رفع وجهان: أحدهما: أنه جعل «تجارة» اسم كان، (وتدبرونها) الخبر.

والثاني: أن يجعل «كان» بمعنى: حدث ووقع، فلا يحتاج إلى خبر، كقوله: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ [٢٨٠] والحجة لمن نصب: أنه أضمر في «كان» الاسم، ونصب «التجارة» على الخبر، وفيه ضعف. فأما قوله في النساء: ﴿إلا أن تكون تجارة﴾ بالنصب فوجه صحيح، لتقدم ذكر الأموال قبل ذلك.

قوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمْ﴾ [٢٧٣]. يقرأ بكسر السين وفتحها. فالحجة لمن فتح: أنه

وغيث من الوسمي حُوّ تلاعُهُ أجابت روايته النجاء هواطِلُهُ
وقرأ ابن عامر وعاصم «ربوة» بالفتح والباقون بالضم، قال الأخفش: «ونختار الضم لأنه لا يكاد يُسمع في الجمع إلا الرُّبَا» يعني فدل ذلك على أن المفرد مضموم الفاء، نحو بُرْمَة و بُرْم، وصورة وصور. وقرأ ابن عباس «ربوة» بالكسر، والأشهب العقيلي: «رَبَاوَة» مثل رسالة، وأبو جعفر: «رَبَاوَة» مثل كراهة، وقد تقدم أن هذه لغات. (الدر المصون ١/٦٤٠).

أتى بلفظ الفعل المضارع على ما أوجبه بناء ماضيه، لأن (فعل) بالكسر يأتي مضارعه على (يفعل) بالفتح قياس مطرد. والحجة لمن كسر: أن العرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة أفعال: يحسب، وينعم، وييس، وييس، حتى صار الكسر فيهن أفصح.

قوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا﴾ [٢٧٩] يقرأ بالقصر وفتح الذال، وبالمدة وكسر الذال. فالحجة لمن قصر: أنه أراد: فأعلموا أنتم. أي: كونوا على علم. والحجة لمن مد: أنه أراد: فأعلموا غيركم أي: اجعلوهم على علم.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ [٢٨٠]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكرت علة ذلك فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [٢٧٩]. يقرأ بتقديم الفاعل، وتأخير ما لم يُسمَّ فاعله على الترتيب. ويتقديم ما لم يسم فاعله، وتأخير الفاعل على السعة. ومعنى الظلم في اللغة: وضع الشيء في غير موضعه.

قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [٢٨٢] يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعلها حرف شرط وجزم بها (تضل) وبناه على الفتح لالتقاء الساكنين. والحجة لمن فتح: أنه أراد: إدخال اللام على (أن) ففتحها كقوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، يريد: لئلا تضلوا.

قوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرْ﴾ [٢٨٢] يقرأ بالتشديد، والتخفيف، وبالرفع، والنصب. فأما علة التشديد والتخفيف فمذكورة آنفاً. والحجة لمن رفع: أنه استأنف الفعل بعد الجواب بالفاء. وله أن يجزم الفعل عاطفاً، وينصبه مجيباً. والحجة لمن نصب: أنه عطفه على (تضل)، وقد عملت فيه (أن) المفتوحة. ولا يجوز فيه ما أجيز في الوجه الأول.

ومثله في الوجوه الثلاثة، قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٨٤].

قوله تعالى: ﴿فَرِهَانَ مِقْبُوضَةٍ﴾ [٢٨٣]. يقرأ بضم الراء والهاء، وبكسر الراء وإثبات ألف بعد الهاء. فالحجة لمن ضم: أنه جمع (رَهْنًا): (رِهَانًا)، وجمع (رِهَانًا): (رُهْنًا). وليس في كلام العرب جمع لاسم على هذا الوزن غير (رَهْنٌ) و (سُقُفٌ). والحجة لمن كسر، وأثبت الألف: أنه أراد جمع (رَهْنٌ).

وقيل لأبي عمرو: لِمَ اخترت الضم؟ فقال: لأفرق بين الرهن في الدين، وبين الرهان في سباق الخيل.

قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْثَمَ﴾ [٢٨٣]. رُوي عن عاصم، وحمزة أنهما قرآ بإشمام

الهمزة الضمة في الوصل، وهذا وهم، لأنها ألف وصل دخلت على ألف أصل. ووزن
أَوْثَمَنَ: «أَفْعِلَ» من الأمانة.

قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ﴾ [٢٨٥]. يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن جمع: أنه شاكل
بين اللفظين، وحقق المعنى، لأن الله تعالى قد أنزل كتباً وأرسل رسلاً. والحجة لمن وحد:
أنه أراد: القرآن، لأن أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم، وآمنوا بها إلا
القرآن فإنهم أنكروه فلذلك أفرد. وجمع الرسل لأنهم لم يجمعوا على الإيمان بهم^(١).

قوله تعالى: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]. يقرأ بإثبات الهمز، وتخفيفه، وبحذفه والتعويض
بالألف منه. وقد ذكرت علل الهمز في إثباته وطرحه والتعويض منه مستقصاة فيما تقدم
فأغنى عن إعادته.

ومن سورة آل عمران

قوله تعالى: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [٣]، يقرأ بإسكان الميم، وقطع الألف التي بعدها، وفتح
الميم، ووصل الألف. فالحجة لمن أسكن وقطع الألف: أنَّ الحروف التي في أوائل السور
عَلِمَ لها، فوجب أن تأتي ساكنة فقطعت الألف، لأنها عوض من الهمزة في (إله).

وَلِمَنْ فتح الميم وجهان: أحدهما: أنه نقل إليها فتحة الهمزة، ولِئِهَا، فعادت ألف
وصل كما يجب لها، أو فتح الميم لسكون الياء قبلها، ووصل الألف على أصلها.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ﴾ [٣]. يقرأ بالتفخيم، والإمالة، وبين ذلك. فالحجة
لمن فخم: أنه أتى بالكلام على أصله. والحجة لمن أمال: أنه دلَّ بالإمالة على الياء
المنقلبة، ومجيء الراء في الكلمة، لأن الأصل (وَوْرِيَّةٌ)، وأبدلت الواو الأولى تاء، والثانية
ياء، وقلب الياء ألفاً، لأنها مأخوذة من: ورى الزند. ومن قرأ بين ذلك أتى بأعدل اللفظين،
وقارب بين اللغتين.

(١) قال الحلبي: «وقرأ الأخوان هنا» وكتابه بالإفراد والباقون بالجمع. وفي «سورة التحريم» قرأ أبو عمرو
وحفص عن عاصم بالجمع والباقون بالإفراد. فتلخص من ذلك أن الأخوين يقرآن بالإفراد في
الموضعين، وأن أبا عمرو وحفصاً يقرأان بالجمع في الموضعين، وأن نافعاً وابن كثير وابن عامر وأبا
بكر عن عاصم قرأوا بالجمع هنا وبالإفراد في التحريم.

فأما الأفراد فإنه يُراد به الجنس لا كتاب واحد بعينه، وعن ابن عباس: «الكتاب أكثر من الكتب».
قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أُريد بالواحد الجنس،
والجنسية فائقة في وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه
الجنسية من الجموع». (الدر المصون ١/٦٩٣).

قوله تعالى: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُخْشَرُونَ﴾ [١٢]، و ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ [١٣]. يقرآن بالتاء والياء، فالحجة لمن قرأهن بالتاء: أنه أراد: قل لهم يا محمد مواجهاً بالخطاب: ستغلبون. وهذا من أدل دليل على نبوته ﷺ، لأنه أخبرهم عن الغيب بما لم يكن أنه سيكون، فكان كما قال. والحجة لمن قرأ بالياء: أنه خاطب نبيّه بذلك، وهم غيب، فكانت الياء أولى لمكان الغيبة. والاختيار في «ترونها» التاء كقوله: ﴿قد كان لكم﴾ [١٣] ولم يقل: لهم، لأن الرؤية للكفار، والهاء والميم كناية عن المسلمين.

قوله تعالى: ﴿ورضوانٌ من الله﴾ [١٥] يقرأ بكسر الراء وضمها. فالحجة لمن كسرهما: أنه مصدر، والأصل فيه رضيْتُ رضيً، ثم زيدت الألف والنون، فردّت الياء إلى أصلها، كما كان الأصل في «كفران»: كفراً.

ولمن ضم حجتان: إحداهما: أنه فرق بين الاسم والمصدر. والثانية: أنّ الضم في المصادر مع زيادة الألف والنون أكثر وأشهر كقوله: ﴿فلا كفران لسعيه﴾ [الأنبياء: ٩٤]، ﴿والشمس والقمر بحسبان﴾ [الرحمن: ٥].

فإن قيل: فإن من قرأ بالضم ها هنا قرأ بالكسر في قوله: ﴿ومن اتبع رضوانه﴾ [المائدة: ١٦] فقل: إنما أتى باللغتين ليعلمك جوازهما.

قوله تعالى: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ [١٩]. يقرأ بفتح همزة إن وكسرهما. فالحجة لمن فتح: أنه أوقع عليها الشهادة، فجعلها بدلاً من الأولى. ومن كسرهما جعلها مبتدأة لأن الكلام قد تمّ دونها بوقوع الشهادة على الأولى.

قوله تعالى: ﴿ويقتلون النبيين﴾ [٢١] قرئت بألف من المقاتلة، وبغير ألف من القتل. فالحجة لمن قرأه بالألف: أن المشهور من أفعالهم كان المقاتلة لا القتل. والحجة لمن قرأه بغير ألف: ما أخبر الله تعالى عنهم في قوله: ﴿فلم يقتلون أنبياء الله﴾ [البقرة: ٩١] لأن ذلك أبلغ في ذمهم، وأثبت للحجة عليهم.

قوله تعالى: ﴿وتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [٢٧] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أن الأصل فيه عند (الفراء): (مَوَيْت) وعند سيبويه: (مَيَّوت) فلما اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء فالتشديد لأجل ذلك، ومثله: «صَيَّب» و «سَيِّد» و «هَيِّن» و «لَيِّن». والحجة لمن خفف: أنه كره الجمع بين ياءين، والتشديد ثقیل فخفف باختزال إحدى الياءين، إذ كان اختزالها لا يخلّ بلفظ الاسم، ولا يحيل معناه.

قوله تعالى: ﴿تَقَاةٌ﴾ [٢٨]. يقرأ بالإمالة والتفخيم. فالحجة لمن أمال: أنه دلّ بالإمالة على أن أصل الألف الياء، لأنها (تقية) فانقلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها كما قالوا: سار، وباع. والحجة لمن فخم: أن لفظ الياء قد زال بانقلابها فزال حكمها كما قالوا: قضاة ورماة.

فإن قيل: فَلِمَ أمال (حمزة) هذه، وفتح قوله: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [١٠٢] فقل: له في ذلك حجتان: إحداهما: أنه اتبع بلفظه خط السواد، فأمال ما ثبت فيه بالياء، وفخم ما ثبت فيه بالألف. والأخرى أنه أتى باللغتين لجوازهما عنده.

قوله تعالى: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ [٣٦]. يقرأ بإسكان التاء وضمها. فالحجة لمن أسكن: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن أم مريم، والتاء دليل على التأنيث وليست باسم. والحجة لمن ضم: أنه حكى عن أم مريم ما أخبرت به عن نفسها، فالتاء ها هنا اسم. وإنما بني على الحركة لضعفه بأنه حرف واحد.

قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [٣٧] يقرأ بتشديد الفاء وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه عدّي بالتشديد الفعل إلى مفعولين: إحداهما: الهاء والألف المتصلتان بالفعل. والثاني: (زكريا) وبه ينتصب (زكريا) في قراءة من شدد الفاء، لأنه عطفه على قوله: (فتقبلها ربها) وكفلها. والحجة لمن خفف الفاء: أنه جعل الفعل لـ (زكريا)، فرفعه بالحديث عنه، وجعل ما اتصل بالفعل من الكناية مفعولاً له. ودليله على ذلك قوله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [٤٤] و (زكريا) يمدّ، ويُقَصَّر ولا يُجْرَى للتعريف والعجمة.

قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٩] يقرأ بالتاء والألف. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أن الملائكة جماعة، فدل بالتاء على معنى: الجماعة. والدليل على ذلك قوله: ﴿وَإِذَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٤٢] والحجة لمن قرأ بالألف: أن الفعل مقدّم، فأثبت بالألف كما أقول: رماه القوم، وعاداه الرجال. ومع ذلك فالملائكة ها هنا: جبريل، فذكر الفعل للمعنى.

قوله تعالى: ﴿أَن اللّٰهُ يَبْشُرُكَ﴾ [٣٩] يقرأ بضم الياء مع التشديد، ويفتحها مع التخفيف. وهما لغتان فصيحتان. والتشديد أكثر. والتخفيف حسن مستعمل.

فإن قيل: لِمَ خالف أبو عمرو أصله، فخفف قوله: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَبْشُرُ اللّٰهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] فقل: إن أبا عمرو فرّق بين البشارة والنضارة، فما صحبته الباء شدد فيه. لأنه من البُشْرَى، وما سقطت منه الباء خففه، لأنه من الحُسْن والنضرة، وهذا من أدل

الدليل على معرفته بتصاريف الكلام، غير أن التخفيف لا يقع إلا فيما سرّ. والتشديد يقع فيما سرّ وضرّ.

فإن قيل: فما وجه قوله تعالى: ﴿وَأَبشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣]؟ فقل: كل فعل جاز فيه فعل وفعل اعترض بينهما أفعل.

قوله تعالى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [٤٨] يقرأ بالنون والياء. فالحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه عاطفاً به على قوله: ﴿نوحيه إليك﴾.

فإن قيل: فالنون إخبار عن الجماعة، فقل: هذه النون لا يخبر بها عن نفسه إلا ذو الممالك والأتباع، لأن من تحويه يده لا يخرج عن أمره، فكان إخباره بالنون عن نفسه وعنهم. والحجة لمن قرأ بالياء: أنه من إخبار الملك عن الله عز وجل بما يفعله به عطفاً على قوله: ﴿كذلك الله يخلق ما يشاء﴾ [٤٧].

قوله تعالى: ﴿أني أخلق لكم﴾ [٤٩]. يقرأ بكسر همزة (إنّ)، وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه أضمر القول، يريد (ورسولاً) يقول: إني، أو يبتدئها مستأنفاً من غير إضمار. والحجة لمن فتح: أنه جعلها بدلاً من قوله: ﴿أني قد جئكم﴾ [٤٩].

قوله تعالى: ﴿فَيُؤْثِقُهُمْ﴾ [٥٧] يقرأ بالياء، والنون. فالحجة لمن قرأ بالنون: أنه ردّه على قوله: ﴿فَأَعَذِّبُهُمْ﴾ [٥٦]. والحجة لمن قرأ بالياء: قوله بعد ذلك: ﴿والله لا يحب الظالمين﴾ [٥٧].

قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ [٥٩]، يقرأ بالرفع، والنصب. وقد تقدمت الحجة للقراءتين في [البقرة].

وجملة القول فيه: أن الماضي إذا صلح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يجز فيه إلا الرفع لأنه واجب، وإنما يصح النصب فيما لم يجب. وليس يمتنع في قوله تعالى أن يقول: «كن» فكان.

قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ [٦٦] يقرأ بالمد والقصر والهمز؛ وبالمد من غير همز. فالحجة لمن مدّ وهمز: أنه جعل «ها» تنبيهاً ثم أتى بعدها بقوله: «أنتم» على طريق الإخبار من غير استفهام، ومدّ حرفاً لحرف. أو يكون أراد: الاستفهام، والفرقة بين الهمزتين بمدة، ثم قلب من الهمزة الأولى هاء كما قالوا: هياك أردت، وبقي الكلام على ما كان عليه. والحجة لمن قصر وهمز: أنه أراد: (أنتم)، بهمزتين، فقلب الأولى هاء كراهية للجمع بينهما، وبقي همزة: (أنتم) بحالها. والحجة لمن مدّ من غير همز أنه أراد: (أنتم)

بهمزة ومدة، فقلب الهمزة هاء، وبقي المد. وهذا الوجه ضعيف، لأنه إنما جعل الهمزة مدة لاجتماع همزتين، فإذا قلب الأولى فقد زال الثقل.

قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ [٧٣] يقرأ بالمد والقصر. فالحجة لمن مد: أنه أراد: التقرير والتويخ بلفظ الاستفهام، فمد مليئاً للهمزة الثانية. والحجة لمن قصر: أنه أتى بلفظ (أن) على جهة الإخبار. ومعناه: إن الهدى هدى الله لأن يؤتى وبأن يؤتى.

قوله تعالى: ﴿يُؤْذَهُ إِلَيْكَ﴾ [٧٥] يقرأ بإشباع كسرة الهاء، ولفظ ياء بعدها، وباختلاس الحركة من غير ياء، وبإسكان الهاء من غير حركة. فالحجة لمن أشبع، وأتى بالياء: أنه لما سقطت الياء للجزم أفضى الكلام إلى هاء قبلها كسرة، فأشبع حركتها، فرد ما كان يجب في الأصل لها. والحجة لمن اختلس الحركة: أن الأصل عنده (يؤديه إليك)، فزالت الياء للجزم، وبقيت الحركة مختلسة على أصل ما كانت عليه. والحجة لمن أسكن: أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروفه، ولم ينفصل منه، وكان كالكلمة الواحدة خففه بإسكان الهاء، كما خفف (يأمركم) و (ينصركم) وليس بمجزوم. وقد عيب بذلك في غير موضع عيب. فهذا أصل لكل فعل مجزوم اتصلت به هاء فإن كان قبل الهاء كسرة فاكسره واختلس وأسكن. وإن كان قبل الهاء فتحة فاضمم الهاء، وألحق الواو، واختلس أو أسكن. والحجة في ذلك: ما قدمناه فاعرفه فإنه أصل لما يرد من إشكاله إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [٨٠] يقرأ بالرفع، والنصب، والإسكان. فالحجة لمن نصب: أنه ردّه على قوله: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾ [٧٩]. والحجة لمن رفع: أنه استأنف مبتدئاً. ودليله: أنه في قراءة عبدالله: «ولن يأمركم» فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة. والحجة لمن أسكن تخفيفاً في ذوات الرءاء فقد أتينا عليها فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ يقرأ بكسر اللام، وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعلها خافضة، وجعل (ما) بمعنى الذي. والمعنى: للذي آتيتكم. والحجة لمن فتح: أنه جعلها لام التأكيد، وجعل (ما) فاصلة كقوله: ﴿فَمَا رَحْمَةُ اللَّهِ﴾ [١٥٩] أو تكون لام اليمين وما بعدها شرط، والجواب (لتؤمنن به).

قوله تعالى: ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ [٨١] يقرأ بالنون والألف، وبالتاء من غير ألف. فالحجة لمن قرأ بالنون: أن الله تعالى أخبر عن نفسه بنون الملكوت على ما قدمناه. والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أتى بالكلام على ما يوجبه الإخبار عن المتكلم إذا أخبر بفعله عن نفسه. ومثله في (الحج): «فكأين من قرية أهلكتها» و «أهلكناها» والخبران باللفظين عن الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابُ﴾ [٧٩] يقرأ بضم التاء والتشديد، ويفتحها والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أبلغ وأمدح، لأنهم ما علّموا حتى علّموا، فعلموا غيرهم، ودرسوا لأنفسهم. والحجة لمن خفف: أنه أتى باللفظ الأول ليوافق به اللفظ الثاني. وهذا من شرطه أن يحمل بعض الكلام على بعض للموافقة.

قوله تعالى: ﴿أَفَغِيرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [٨٣] و ﴿إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [٨٣]. يقرآن بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأهما بالتاء: أنه أراد: قل لهم يا محمد مخاطباً: أغير دين الله تبغون؟ أي تطلبون، وأنتم عالمون أنكم إليه ترجعون. والحجة لمن قرأ بالياء أنه إخبار من الكفار كأن الله عز وجل عجب نبيه عليه السلام منهم فقال له: ﴿أَغْيِرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ مع علمهم أنهم إليه يرجعون؟ والحجة لمن قرأ الأول بالياء، والثاني بالتاء: أنه فرق بين المعنيين فجعل الأول للكفار، وأشرك المؤمنين في الرجوع معهم. وهذا حذق بالقراءة ومعرفة بمعانيها.

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [٩٧]. يقرأ بكسر الحاء، وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه أراد: الاسم. والحجة لمن فتح: أنه أراد: المصدر. ومعناهما في اللغة: القصد.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥] يقرأ بالياء، والتاء. والأمر فيهما قريب.

فمن قرأهما بالتاء جعل الخطاب للحاضرين وأدخل الغيب في الجملة. ومن قرأ بالياء وجه الخطاب إلى الغيب، وأدخل الحاضرين في الجملة، ولهذا المعنى كان أبو عمرو يخير بينهما.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [١٢٠] يقرأ بكسر الضاد وإسكان الراء والتخفيف، وبضم الضاد والراء والتشديد، فالحجة لمن كسر وخفف: أنه أخذه من (الضير)، ودليله قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]. وسكون الراء علامة للجزم لأنه جواب للشرط. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من (الضَّرّ) الذي هو ضد النفع. وأصله «يَضُرُّكُمْ» فنقل حركة الراء إلى الضاد، وأسكن الراء الأولى، ودخل الجازم، فأسكن الثانية، فصارتا راء مشددة، وحركت لالتقاء الساكنين، فلا علامة للجزم فيها، وشاهد ذلك قول الشماخ^(١):

(١) البيت في «ديوانه» (٥٤٨ ق/ب).

مَتَى مَا تَقَعْ أَرْسَاغُهُ مَطْمَئِنَّةٌ عَلَى حَجَرٍ يَرْفُضُ أَوْ يَتَدَحَّرُ

قوله تعالى: ﴿مُنْزَلِينَ﴾ [١٢٤] يقرأ بالتشديد، والتخفيف. فالحجة لمن شدد أنه: أخذه من نَزَلَ فهو مُنْزَلٌ، والملائكة مُنْزَلُونَ. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: أنزل فهو مُنْزِلٌ، والملائكة مُنْزَلُونَ إِلَّا أَنْ التَّشْدِيدَ لَتَكْرِيرِ الْفِعْلِ وَمَدَاوِمَتِهِ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ.

قوله تعالى: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥] يقرأ بكسر الواو، وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل التسويم للخيَل، والملائكة مُسَوِّمَةٌ لَهَا. والحجة لمن فتح أنه: جعل التسويم للملائكة والله عز وجل فاعل بها. والتسويم: الإعلام فهو في الخيل: صوف أحمر. وقيل: أبيض في أذنانها وأذنانها. وفي الملائكة بعمائم صُفْر، ولذلك أعلم حمزة في ذلك اليوم بريشة نعام. ومنه قوله عز وجل: ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [١٤٠] يقرأ بفتح القاف، وضمها. فالحجة لمن فتح أنه: أراد الجرح بأعيانها. والحجة لمن ضم: أنه أراد ألم الجراح. وقيل هما لغتان فصيحتان كالجهد والجهد.

قوله تعالى: ﴿وَكَايَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ﴾ [١٤٦]. يقرأ: وكأَيْنَ على وزن: (كَعَيْنَ) ويقرأ: وكائن على وزن (كاعن) وهما لغتان معناهما معنى: (كم) التي يسأل بها عن العدد إلا أنها لم تقو على نصب التمييز قوة (كم) فَأَلْزَمَتْ (مَنْ) لضعفها عن العمل.

قوله تعالى: ﴿قَاتِلْ مَعَهُ﴾ [١٤٦]. يقرأ بفتح القاف وإثبات الألف، وبضمها وحذف الألف. فالحجة لمن أثبت الألف: أنه جعل الفعل للرَبِّيِّينَ، فرفعهم به، لأنه حديث عنهم. والحجة لمن ضم القاف: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله، وأخبر به عن النبي ﷺ، ورفع الربيون بالابتداء، والخبر: معه ودليله قوله: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [١٤٤].

قوله تعالى: ﴿الرَّعْبُ﴾ [١٥١]. يقرأ بإسكان العين، وضمها. فالحجة لمن أسكن: أن الأصل الضم فَثَقُلَ عَلَيْهِ الْجَمْعُ بَيْنَ ضَمَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ، فَأَسْكَنَ. والحجة لمن ضم: أن الأصل عنده الإسكان فَاتَّبَعَ الضَّمُّ الضَّمَّ، لِيَكُونَ اللَّفْظُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، كَمَا قَرَأَ عِيسَى بْنُ عَمْرِو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] بضميتين. وكيف كان الأصل فهما لغتان.

قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ [١٥٤]. يقرأ بالياء، والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه رَدَّهُ عَلَى (النَّعَاسِ). والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه رَدَّهُ عَلَى (الْأَمَنَةِ).

وكل ما في كتاب الله مِمَّا قَدْ رَدَّ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ يَعْجُرِي عَلَى وَجْهِهِ: أُولَاهَا: أنه يرد على أقرب اللفظين، كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤].

والثاني: أن يرد إلى الأهم عندهم، كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]. والثالث: أن يرد إلى الأجل عندهم: كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [٦٢]. والرابع: أن يُجْتَزَأَ بالإخبار عن أحدهما، ويضمّر للآخر مثل ما أظهر كقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [١٥٤]. يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه جعله تأكيداً للأمر، والله: الخبر. والحجة لمن رفع: أنه جعله مبتدأ، والله: الخبر. والجملة خبر إن.

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا مَتَّ مَوْءُودٌ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [١٥٨]. يقرأ بضم الميم وكسرهما. فالحجة لمن ضم: أنه أجراه على أصله من ذوات الواو، كقولك: قُلْتُ تَقُولُ، وَجَلْتُ تَجُولُ. والحجة لمن كسر: أنه بناه على خِفَتْ تَخَافُ، وَنَمَتَ تَنَامُ. والضم أفصح وأشهر.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦]. يقرأ بالياء والتاء. وقد تقدم من الحجة في أمثاله ما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [١٦١]. يقرأ بفتح الياء وضم الغين، وبضم الياء وفتح الغين. فالحجة لمن فتح الياء: أنه جعله من (الْغُلُول). ومعناه: أَنْ يَخُونَ أَصْحَابَهُ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ خَفِيَةً.

والحجة لمن ضم الياء: أنه أراد أحد وجهين: إما من الْغُلُول، ومعناه: أَنْ (يُخَوِّنَ) لِأَنَّ بَعْضَ الْمُنَافِقِينَ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ - وَقَدْ فَقِدَتْ قَطِيفَةُ حِمْرَاءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ: خَانَنَا مُحَمَّدٌ وَغَلَّنَا، فَأَكْذَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وإما من الْغُلِّ، وهو: قَبْضُ الْيَدِ إِلَى الْعُنُقِ. ودليله قول (ابن عباس): «قَدْ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَغُلُّوا النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْ يَقْتُلُوهُ». وَالْغُلُّ مَعْرُوفٌ. وَالْغَلُّ: الْمَصْدَرُ. وَالْغِلُّ: الْحِقْدُ. وَالْغَلْلُ: الْمَاءُ فِي أَصُولِ الشَّجَرِ. وَالْغَلِيلُ: حَرَارَةُ الْعَطَشِ.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧١]. يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعلها مبتدأ. ودليله قراءة عبدالله: (والله لا يضيع) بغير (إن). والحجة لمن فتح: أنه عطف على قوله: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ وَأَنَّ اللَّهَ، يريد: وبأن الله.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ [١٧٦]. يقرأ بفتح الياء وضم الزاي، وبضم الياء وكسر الزاي. فالحجة لمن فتح الياء: أنه أخذه من: حَزَنَ يَحْزُنُ حُزْنًا. والحجة لمن ضم الياء: أنه أخذه من: أَحْزَنَ يُحْزِنُ حُزْنًا. ولم يسمع إحْزَانًا وإن كان القياس يوجبه.

وقال الخليل: جاء عنهم ضم الحاء في موضع الرفع والخفض، كقوله: ﴿وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ [يوسف: ٨٤] وجاء عنهم الفتح في موضع النصب كقوله: ﴿أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤].

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي لَهُمْ﴾ [١٧٨]، وما بعده في الأربعة مواضع يقرأن بالياء والتاء.

فمن قرأ بالتاء جعل الخطاب للنبي محمد ﷺ، وكان (الذين) في موضع نصب بالحسبان وهو المفعول الأول، وما بعده في موضع المفعول الثاني.

ومن قرأ بالياء جعل (الذين) في موضع رفع بفعلهم، وما بعدهم مفعول لهم.

فأما قوله: ﴿يَحْسِبْنَهُمْ﴾ [١٨٨] بالياء فمعناه: فلا يحسبن أنفسهم، وإنما يجوز الإخبار بالكناية عن النفس في أفعال الشك، لأنها ليست بأفعال حقيقية. فأما قولك: ضرب زيد نفسه فلا يجوز فيه (ضربها)، لأن الفاعل بالكلية لا يكون مفعولاً بالكلية. وإنما جاء ذلك عن العرب (في حسبتني)، و (خلتني)، و (رأيتني) ومنه قوله: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق: ٧] والمفازة ها هنا: البعد، والفوز، والظفر.

فإن قيل: فإذا كانت أفعال الظن لا بد لها من مفعولين فأين هما في قوله: ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾ على قراءة من قرأ بالياء؟ فقل: لما كانت (حسب) لا بد لها من اسمين، أو ما قام مقامهما، وكان الظن كذلك ناب شيان عن شيئين.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [١٨١] يقرأ بإدغام الدال في السين وإظهارها. وكان الكسائي يقول: إدغامها أكثر وأفصح وأشهر، وإظهارها لكثرة ولحن. وقد ذكرت العلة في الإدغام والإظهار آنفاً.

قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [١٨١]. يقرأ بالنون مفتوحة، وبالياء مضمومة.

فمن قرأ بالنون جعله إخباراً من الله تعالى عن نفسه، وهو الفاعل لذلك و (ما) في موضع نصب بتعدّي الفعل إليها، وهي وصلتها بمعنى المصدر، «وقتلهم» عطف عليه.

ومن قرأ بالياء جعله فعل ما لم يسم فاعله، فيكون حيثئذ «ما» وما عطف عليها في موضع رفع.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَمِيزَ﴾ [١٧٩] يقرأ بضم الياء والتشديد، وبفتحها والتخفيف. فالحجة لمن خفف: أنه أخذه من ماز يميز. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من: مَيَّرَ يُمَيِّرُ.

ومعناه: التفرقة بين الشئيين.

قوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزَّبْرِ﴾ [١٨٤] يقرأ بإثبات الباء في ﴿الزبر﴾ [١٨٤] وطرحها. وهي في مصاحف أهل الشام بالباء.

واختلف النحويون في ذلك. فقالت طائفة: إثباتها وطرحها بمعنى واحد.

وفرق (الخليل) بينهما فقال: إذا قلت: مررت بزيد وعمرو فكأنك مررت بهما في مرور واحد. وإذا قلت مررت بزيد وعمرو، فكأنك قد مررت بهما في مرورين حتى تقع الفائدة بإثبات الحرف، لأنه جاء لمعنى.

ومن سورة النساء

قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [١] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن خفف: أنه أراد: تتساءلون، فأسقط إحدى التاءين تخفيفاً، والحجة لمن شدد: أنه أسكن التاء الثانية وأدغمها في السين للمقاربة فلزمه التشديد لذلك.

قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على (الله) تعالى. وأراد: واتقوا الأرحام: لا تقطعوها. فهذا وجه القراءة عند البصريين، لأنهم أنكروا خفض، ولحنوا القارئ به. وأبطلوه من وجوه: أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، لأنه معه شيء واحد لا ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض. والعلة في ذلك أنه لما كان العطف على المضمير المرفوع قبيحاً حتى يؤكد لم يكن بعد القبح إلا الامتناع، وأيضاً فإن النبي ﷺ نهانا أن نحلف بغير الله فكيف ننهي عن شيء ويؤتى به؟ وإنما يجوز مثل ذلك في نظام الشعر ووزنه اضطراراً كما قال الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(١)

وليس في القرآن - بحمد الله - موضع اضطرار. هذا احتجاج البصريين.

فأما الكوفيون فأجازوا خفض، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض، واستدلوا بأن (العجاج) كان إذا قيل له: كيف تجددك؟ يقول: خير عافاك الله، يريد: بخير.

وقال بعضهم: معناه: واتقوه في الأرحام أن تقطعوها.

(١) البيت في «الكتاب» (٣٩٢/١) و«الكامل» (٧٤٩/٢).

وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضممار الخافض فقد عرفه غيرهم، وأنشد^(١):

رَسُم دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ خَلَلِهِ

أراد: ورُبَّ رَسْم دَارٍ إِلَّا أَنَّهُمْ مَعَ إِجَازَتِهِمْ ذَلِكَ، واحتجاجهم للقارىء به يختارون النصب في القراءة.

قوله تعالى: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [٥] يقرأ بإثبات الألف، وطرحها. وهما لغتان، وأصل الياء فيهما واو، وقلبت ياء لكسرة ما قبلها كما قالوا: ميعاد وميزان. فالحجة لمن أثبت الألف: أن الله تعالى جعل الأموال قياماً لإمور عباده. والحجة لمن طرحها: أنه أراد: جمع قيمة، لأن الأموال قِيمٌ لجميع المتلفات.

فإن قيل: فإن (التي) اسم واحد والأموال جمع، فقل: إن كل جمع خالف الأدميين كان كواحد المؤنث، لأن لفظه وإن كان جمعاً كلفظ الواحد. ومنه قوله: ﴿حَدَائِقُ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]. فإن قيل: فهلاً كان في التثنية كذلك؟ فقل: لما صح لفظ التثنية ومعناها اقتصروا فيها على لفظ واحد، ولما وقع الجمع بالفاظ في القلة والكثرة اتسعوا فيه لاتساع معانيه.

قوله تعالى: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [١٠] يقرأ بضم الياء وفتحها. وهما لغتان: فالحجة لمن ضم: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله. والحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً لهم، ودليله قوله: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣] وقال بعض اللغويين: صليته النار: شويته بها، وأصليته النار: أحرقتها فيها.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [١١] يقرأ بالنصب، والرفع. والنصب أصوب إلا أن يجعل بمعنى: حدث ووقع. وقد ذكر ذلك في [البقرة] (٢).

قوله تعالى: ﴿فَلَأَمَّهُ الشُّدُسُ﴾ [١١] يقرأ بضم الهمزة وكسرهما. فمن كسرهما فلكسرة اللام قبلها ثلثا يخرج من كسر إلى ضم. ومن ضم أتى بالكلمة على أصلها، لأنه لا خلاف بين العرب في ضمها عند أفرادها.

قوله تعالى: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ [١٢]. يقرأ بكسر الصاد وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه

(١) البيت للعجاج في «الخراتة للبغدادي (١٩٩/٤)»، وكذلك في «شرح المفصل» للزمخشري (٢٨/٣).

(٢) قال ابن عطية: قرأ السبعة سوى نافع «واحدة» بالنصب على خبر كان، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: «التَّصَفُّ» بضم النون، وكذلك قرأه علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت في جميع القرآن (المحرر الوجيز ١٦/٢).

جعل الفعل للموصي، لأنه قد تقدم ذكره في قوله: «فلاّمه». والحجة لمن فتح: أنه جعله فعل ما لم يُسمّ فاعله.

قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ [١٣] يقرأ بالنون والياء، وكذلك: ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا﴾ [١٤] فالحجة لمن قرأها بالياء: قوله تعالى في أول الكلام: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ﴾ يدخله. ولو كان بالنون لقال: «ومن يطعنا». والحجة لمن قرأهما بالنون: أن العرب ترجع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجُرِينَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] ولم يقل: بكم. ومن ذلك قول عترة:

حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ عَسِرًا عَلَى طِلَابِكَ ابْنَةَ مَخْرَمٍ

قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [١٦]. يقرأ بتشديد النون وتخفيفها. وكذلك ما كان في القرآن من نون التثنية في مثل هذا. فالحجة لمن شدد: أنه جعل التشديد عوضاً من الياء المحذوفة في «الذي» كما جعلها عوضاً من الألف في ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ ليفرق بين ما قد سقط منه حرف، وبين ما قد بنى على لفظه وتماه. والحجة لمن خفف: أن العرب قد تحذف مطلباً للتخفيف من غير تعويض، وتعوض طلباً للإتمام. وكلٌّ من ألفاظها ومستعمل في كلامها. فأما قوله: ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢] فإن من شدد النون جعله تثنية: (ذلك)، وتقديره: (ذان لك) فقلب من اللام نوناً وأدغم^(١).

ومن خفف جعله تثنية (ذاك)، فأتى بالنون الخفيفة للاثنتين. فأما دخول الكاف فيهما فلمعنى الخطاب ولا موضع لها من الإعراب. والدليل على ذلك أن النون لا تثبت مع الإضافة. وإنما كسرت اللام في (ذلك) لسكونها. وسكون الألف قبلها. واختير لها لثلاثا يلتبس بقولهم في الإشارة: (ذَالِكْ) إذا أردت (هَذَا لَكَ) ثم خزلت الهاء. فأما جمع ذلك: فـ «أولئك» وأما جمع ذاك: فـ «أولاك»، واللام في ذلك زائدة لتراخي المشار إليه.

قوله تعالى: ﴿بِفَاحْشَةٍ مَّيِّتَةٍ﴾ [١٩]. يقرأ بكسر الياء، وفتحها ها هنا، وفي: [الأحزاب: ٣٠] و [الطلاق: ١]. فالحجة لمن كسر: أنه جعل الفاحشة هي الفاعلة والميمنة على فاعلها. والحجة لمن فتح: أنه جعل الفاحشة مفعولاً بها، والله تعالى يبيتها. فأما قوله: ﴿آيَاتٍ مَّيِّنَاتٍ﴾ [النور: ٣٤] فالفتح فيها بمعنى: مفسرات، والكسر بمعنى: مفصلات.

قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرْتَوْا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [١٩] يقرأ بفتح الكاف، وضمها. فقليل: هما

(١) قال ابن عطية: «قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالتاء على الخطاب. وقرأ ابن كثير وحمره والكسائي بالياء على ترك المخاطبة وذكر الغائب» (المحرر الوجيز ٨٠/٢).

لغتان بمعنى وقيل: الفتح للمصدر، والضم للاسم. وقيل: الفتح لما كرهته، والضم لما استكرهت عليه، أو شقّ عليك.

قوله تعالى: ﴿المُحْصَنَاتُ﴾ [٢٤]. يقرأ بفتح الصاد وكسرهما. فالحجة لمن فتح: أنه جعلهن مفعولاً بهن، لأن أزواجهن أحصنوهن. والحجة لمن كسر: أنه جعل الفعل لهن، أي أحصن أنفسهن فهن مُحْصَنَات لها أي: عفيفات، أو تكون أحصنت نفسها بالإسلام من الفجور فصارت محصنة.

وكل ما في كلام العرب من (أفعل) فاسم الفاعل فيه (مُفْعِل) إلا ثلاثة أحرف، فإنها جاءت بفتح العين: أحصن فهو (مُحْصَن). وأسهب في القول فهو (مُسْهَبٌ)، وأفلح إذا أفلس فهو (مُفْلَحٌ).

قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمُ﴾ [٢٤] يقرأ بفتح الهمزة وضمها. فالحجة لمن فتح قوله: ﴿كتاب الله عليكم﴾ لأن معناه: كتب الله كتاباً عليكم وأحل لكم، لأن ذلك أقرب إلى ذكر الله تعالى. والحجة لمن ضم: أنه عطفه على قوله: ﴿حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٣] وجاز له ذلك، لأنه إنما يأتي محظور بعد مباح، أو مباح بعد محظور. وأحل بعد حُرِّم أحسن وأليق بمعنى الكلام.

قوله تعالى: ﴿مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [٣١] يقرأ بضم الميم وفتحها، وكذلك ما شاكله. فالحجة لمن ضم: أنه جعله مصدراً من أدخل يُدْخِل. ودليله قوله تعالى: ﴿وقل رب أدخلني مُدْخِلَ صدق وأخرجني مُخْرَجَ صدق﴾ [الإسراء: ٨٠]. والحجة لمن فتح: أنه جعله مصدراً من دخل يَدْخُل مَدْخَلًا ودُخُولًا. ودليله قوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾ [القدر: ٥]. ويجوز أن يكون الفتح اسماً للمكان، وربما جاء بالضم.

قوله تعالى: ﴿واسألوا الله مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٢]. يقرأ هو وما شاكله من الأمر بالهمز وتركه إذا تقدمت الواو والفاء قبل الفعل. فالحجة لمن همز: أن الهمزة إنما تسقط فيما كثر استعماله من الأفعال في الأمر، فإذا تقدمت الواو عادت الهمزة إلى أصلها ودليله قوله تعالى: ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾ [طه: ١٣٢] فاتفقهم على همز ذلك يدل على ثبات الهمز في هذا، وما مثله. والحجة لمن ترك الهمز أنه لما اتفقت القراءة والخط على حذف الألف من قوله: ﴿سل بني إسرائيل﴾ [البقرة: ٢١١]. وكان أصله: (أسأل) في الأمر فنقلوا فتحة الهمزة إلى السين فغنوا عن ألف الوصل لحركتها، وسقطت الهمزة المنقولة الحركة لسكونها بالتلين، وسكون لام الفعل، فلما تقدمت الواو وبقي الكلام على ما كان عليه قبل دخولها.

قوله تعالى: ﴿والذين عقدت﴾ [٣٣] يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبترك الألف

وتخفيف القاف. فالحجة لمن أثبت الألف: أنه جعله من المعاقدة، وهي المحالفة في الجاهلية أنه يواليه، ويرثه، ويقوم بثأره فأمروا بالوفاء لهم، ثم نسخ ذلك بآية المواريث فحسنت الألف ها هنا، لأنها تجيء في بناء فعل الاثنين. والحجة لمن حذف الألف: أنه يقول: ها هنا صفة محذوفة. والمعنى: والذين عقدت أيمانكم لهم الحلف.

قوله تعالى: ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ [٣٧]. يقرأ بضم الياء وإسكان الخاء، ويفتحهما وهما لغتان كالْعُدْم والعَدَم، والحُزْن والحَزَن. وقيل: التحريك المصدر، والإسكان: الاسم.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعَفْهَا﴾ [٤٠]. يقرأ بنصب حسنة ورفعها، وبإثبات الألف وطرحها. وقد ذكرت الحجة فيهما آنفاً، فأغنى عن الإعادة ها هنا.

قوله تعالى: ﴿لَوْ تَسَوَّى بِهِم الْأَرْضُ﴾ [٤٢]. يقرأ بضم التاء والتخفيف، ويفتحها والتشديد. وقد ذكرت من علة ذلك فيما سلف ما يدل على معناه.

قوله تعالى: ﴿بِهِم الْأَرْضُ﴾ [٤٢]. يقرأ بكسر الهاء والميم، وبضمهما، وبكسر الهاء، وضم الميم. فالحجة لمن كسرهما: أنه كسر الهاء لمجاورة الباء والميم لالتقاء الساكنين. والحجة لمن ضمهما: أنه ردهما إلى الأصل الذي كانا عليه قبل دخول الباء.

ومن كسر الهاء فلمجاورة الباء، وبقي الميم على أصل ما كانت عليه، وأسقط الواو بعدها تخفيفاً وحرك الميم بحركة قد كانت لها في الأصل.

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [٤٣]. يقرأ بإثبات الألف وطرحها. فالحجة لمن أثبتها: أنه جعل الفعل للرجل والمرأة. ودليله: أن فعل الاثنين لم يأت عن فصحاء العرب إلا بـ «فاعلت»، وبـ «المفاعلة». وأوضح الأدلة على ذلك قولهم: جامعَت المرأة ولم يسمع منهم جمعت. والحجة لمن طرحها: أنه جعلها فعلاً للرجل دون المرأة. ودليله قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٤٩] ولم يقل: ناكحتم.

وكل قد ذهب من العربية مذهباً أبان به عن فضله، وفصاحته.

قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ ﴿أَوْ أَخْرِجُوا﴾ [٦٦] قد تقدم القول في الحجة له.

قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [٦٦] تفرد ابن عامر بنصبه. والرفع وجه القراءة، لأن من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب نصب، وإذا أتى بعد منفي رُفع. فقال الفراء محتجاً له: إنما نصب لأنه أراد: ما فعلوه إلا قليلاً، لأن (إلا) عنده مركبة من (إن) و (لا) كما كانت (لولا) مركبة من (لو) و (لا).

وقال غيره: هو منصوب بفعل مضمر معناه: (استثنى) قليلاً منهم. وهذا احتجاج فيه بعض الوهن لأنه يدخل عليه ما يفسده.

والاختيار في هذا: أنه ردّ لفظ النفي على ما كان في الإيجاب. كأن قائلًا قال: قد فعلوه إلا قليلاً منهم، فردّ عليه لفظه مجحوداً فقال: ما فعلوه إلا قليلاً منهم. كما يقول: قد قام زيد، فيرد عليك: ما قام زيد، فهذا وجه قريب.

ووجه ثان: أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيد أبدلت زيداً من أحد فرفعته فكأنك قلت: ما قام إلا زيد ولم تأتِ (بأحد). فإن لم تقدر البدل في كلامك، وجعلت قولك: ما قام أحد كلاماً تاماً، لا تنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت على هذا نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيداً، فعلى هذا تصح قراءة ابن عامر بالنصب. كأنه قال: ما فعلوه على تمام الكلام، وترك تقدير البدل فيه. ثم قال بعد ذلك: إلا قليلاً منهم. فهذا وجه صحيح. وما قبله ليس بخارج عنه.

قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ﴾ [٧٣]. يقرأ بالياء والتاء. وقد قلنا فيمن قرأه وما أشبهه بالياء، أنه أقام الفصل مقام علامة التأنيث، أو أن تأنيثه ليس بحقيقي، أو أن المودة والودّ بمعنى. وأن من قرأه بالتاء أتى بالكلام على ما أوجبه له من لفظ التأنيث.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظَلَّمُونَ فِتْيَالًا﴾ [٧٧] يقرأ بالتاء والياء، فالتاء جامعة للخطاب والغيبة يريد بذلك: أنتم وهم. والياء لمعنى الغيبة فقط. وقيل في الفتيل: هو ما كان في شقّ النواة، وقيل: ما فتلته بين أصابعك من الوسخ، والنقيير: نقطة في ظهرها، والقطمير: غشاوتها. وقيل: قمعها.

قوله تعالى: ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٩٠]. يقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم: مقارنة التاء من الصاد، لأن السكون في تاء التأنيث بنية، فلما كان السكون لها لازماً كان إدغامها واجباً. والحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلام على ما يجب في الأصل من البيان.

قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [٩٤] يقرأ بالياء من التبيين، وبالتاء من التثبت ها هنا، وفي [الحجرات] والأمر بينهما قريب؛ لأن من تبين فقد ثبت، ومن تثبت فقد تبين^(١).

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ [٩٤] يقرأ بإثبات الألف وطرحها.

(١) قال ابن عطية: «قرأ جمهور السبعة ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ بالتاء مثله في الموضعين وفي الحجرات، وقال قوم: «تبينوا» أبلغ وأشد من «تثبتوا» لأن المثبت قد لا يتبين، وقال أبو عبيد: هما متقاربان. (المحرر الوجيز: ٩٦/٢).

فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد: التحية. ودليله: أنَّ رجلاً سلم عليهم فقتلوه، لأنهم قدروا أنه فعل ذلك خوفاً، فقرّعهم الله به. والحجة لمن طرحها: أنه جعله من الاستسلام، وإعطاء المقادة من غير امتناع.

قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [٩٥]. يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله من وصف (القاعدين) والوصف تابع للموصوف. والحجة لمن نصب أنه: جعل (غير) استثناء بمعنى إلاً فأعربها بإعراب الاسم بعد إلاً، وخفض بها ما بعدها. ودليله على ذلك أنها نزلت في ابن أم مكتوم الضرير^(١).

قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ﴾ [٧٤]. يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه من إخبار الرسول عليه السلام عن الله عز وجل. والحجة لمن قرأ بالنون: أنه من إخبار الله عز وجل عن نفسه بالنون.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَالِحَا﴾ [١٢٨]. يقرأ بفتح الياء والتشديد. وبضمها والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: يتصالحا، فأسكن التاء وأدغم فلذلك شدد. والحجة لمن خفف أنه أخذه من (أصلح).

فإن قيل: فلو كان كذلك لجاء المصدر على: إصلاح، فقل: العرب تقيم الاسم مقام المصدر كقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرض الله قرضاً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ولم يقل: إقراضاً.

قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [١٢٤]. يقرأ بضم الياء وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله طابق بذلك بين لفظي الفعلين. والحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل للدخولين، لأن من أذن له الله في دخول الجنة كان هو الداخل. وخالف بين الفعلين لأن الدخول إليهم، وترك الظلم ليس إليهم.

قوله تعالى: ﴿وَالكِتَابِ الَّذِي نَزَلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [١٣٦] يقرأ بفتح النون، وضمها

(١) قال ابن عطية: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة برفع الراء من غير، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي «غير» بالنصب، واختلف عن عاصم، فروى عنه الرفع والنصب، وقرأ الأعمش وأبو حيو «غير» بكسر الراء، فمن رفع جعل غير صفة للقاعدين عند سيويه، كما هي عنده صفة في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] بجر غير صفة، ومثله قول لبيد: [الرمل]
وَإِذَا جُوزِيتِ عَرْضاً فَأَجْزِهْ

إِنَّمَا يُجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَلِ

قال المؤلف: كذا ذكره أبو علي الفارسي ويروى ليس الجملة، ومن قرأ ينصب الراء جعله استثناء من القاعدين. قال أبو الحسن: ويقوي ذلك أنها نزلت بعدما على طريق الاستثناء والاستدراك. (المحرر الوجيز ٩٦/٢).

والتشديد. فالحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لله تعالى، وعطف الثاني بفتح الهمزة عليه. والحجة لمن ضم: أنه جعله فعلاً لما لم يسم فاعله، وعطف الثاني بضم الهمزة عليه.

قوله تعالى: ﴿وإن تلووا﴾ [١٣٥]. يقرأ بإسكان اللام وواوین بعده، وبضمها وواو واحدة ساكنة. فالحجة لمن قرأ بواوین: جعله فعلاً من: (لويت حقه)، وأصله: (تَلَوُوا) فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، وخزلت الواو لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّت الواو الأولى لمجاورة الثانية، وسقطت النون علامة للجزم. والحجة لمن قرأه بواو واحدة: أنه جعله من الوَلَايَةِ، يريد: وإن تَلُوا ذلك، أو تتركوه. معناه: أو تعرضوا عنه تاركين له، وأصله: تَوَلَّوْا فخزلت الواو الأولى لوقوعها بين ياء وكسرة، وخزلت الياء لوقوع الحركة عليها، وضمت اللام لمجاورة الواو.

قوله تعالى: ﴿في الدرك الأسفل﴾ [١٤٥]. يقرأ بإسكان الراء وفتحها. فالحجة لمن حرَّك: أنه أتى بالكلام على أصله، لأنَّ التحريك فيه أيسر وأشهر. والحجة لمن أسكن: أنه أتى به على طريق التخفيف. والدَّرَجَات للنار كالدرجات للجنة. والدرجات في العلو كالدرجات في السُّفْل^(١).

قوله تعالى: ﴿فسوف نؤتيه﴾ [١١٤] و ﴿أولئك سنؤتيهم﴾ [١٦٢] يقرآن بالنون والياء وقد تقدم القول في أمثاله بما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿لا تعدوا في السبت﴾ [١٥٤]. يقرأ بإسكان العين والتخفيف، وبفتحها والتشديد. فالحجة لمن فتح وشدد: أنه أراد: تعتدوا، فنقل حركة التاء إلى العين، وأدغم التاء في الدال فالتشديد لذلك. وأصله: تفتعلوا من الاعتداء. ومثله: تخطف، وتهذى. والحجة لمن أسكن وخفف: أنه أراد: لا تفعلوا من العدوان. وروي عن نافع إسكان العين وتشديد الدال، وهو قبيح، لجمعه بين ساكنين ليس أحدهما يحرف مد ولين في كلمة واحدة. فالحجة له: أنه أسكن وهو يريد الحركة، وذلك من لغة (عبد القيس) لأنهم يقولون: (اسل زيدا) فيدخلون ألف الوصل على متحرك، لأنهم يريدون فيه: الإسكان. فعلى ذلك أسكن نافع وهو ينوي الحركة.

(١) قال ابن عطية: «قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو مفتوحة الراء، وقرأ حمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب بسكون الراء، واختلف عن عاصم فروي عنه الفتح والسكون وهما لغتان، قال أبو علي: كالشمع والشمع ونحوه، وروي عن أبي هريرة وعبدالله بن مسعود وغيرهما أنهم قالوا: المتفاقون في الدرك الأسفل من النار في توأبيت من النار تقفل عليهم. (المحرر الوجيز ١٢٨/٢). وانظر: «الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش الأنصاري بتحقيقنا) وكذلك معاني القراءات للأزهري (بتحقيقنا).

قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [١٦٣] يقرأ بفتح الزاي، وضمها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: واحداً مفرداً. والحجة لمن ضم: أنه أراد: الجمع، فالأول كقولك: عُمود. والثاني كقولك: عُمُد. والزُّبر: الكتب. تقول العرب: زُبِرْتُ الكتاب بالزاي: كتبت. وذبرته بالذال: قرأته. فأما زُبِر الحديد فواحدتها: (زُبْرَة) كقولك: سُدْفَة وسُدْفٌ^(١).

ومن سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿شَنَانٌ قَوْمٌ﴾ [٢] يقرأ بإسكان النون وفتحها^(٢). فالحجة لمن أسكن:

(١) قال أبو محمد الأندلسي: «قرأ جمهور الناس «زبوراً» بفتح الزاي، وهو اسم كتاب داود تخصيصاً، وكل كتاب في اللغة فهو زبور من حيث تقول زبرت الكتاب إذا كتبت، وقرأ حمزة وحده «زُبوراً» بضم الزاي، قال أبو علي: يحتمل أن يكون جمع زبر، أوقع على المزبور اسم الزبر، كما قالوا: ضرب الأمير، ونسج اليمن. وكان سمي المكتوب كتاباً، ويحتمل أن يكون جمع زبور على حذف الزيادة، كما قالوا: ظريف وظروف وكروان وكروان، ورشان ورشان، ونحو ذلك مما جمع بحذف الزيادة، ويقوي هذا الوجه أن التكبير مثل التصغير. وقد أطرده هذا المعنى في تصغير الترخيم نحو أزهر وزهير، وحارث وحريث، وثابت وثبيت، فالجمع مثله في القياس إنه كان أقل منه في الاستعمال. (المحرر الوجيز ١٣٦/٢، ١٣٧).

(٢) قاله ابن عطية: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي «شَنَانٌ» متحركة النون، وقرأ ابن عامر «شَنَانٌ» بسكون النون واختلف عن عاصم ونافع، يقال شنت الرجل شناً بفتح الشين وشناناً بفتح النون وشناناً بسكون النون والفتح أكثر كل ذلك إذا أبغضته، قال سيبويه: كل ما كان من المصادر على فعْلان بفتح العين لم يتعد فعله إلا أن يشد شيء كالشَنَان وإنما عدى شنت من حيث كان أبغضت كما عدى الرَفَث بـ «إلى» من حيث كان بمعنى الإفضاء.

قال القاضي أبو محمد: فأما من قرأ «شَنَانٌ» بفتح النون فالأظهر فيه أنه مصدر كأنه قال لا يكسبكم بغض قوم من أجل أن صدوكم عدونا عليهم وظلماً لهم والمصادر على هذا الوزن كثيرة كالزوان والغلبان والطوفان والجريان وغيره، ويحتمل الشَنَان بفتح النون أن يكون وصفاً فيجيء المعنى ولا يكسبكم بغض قوم أو بغضاء قوم عدواناً ومما جاء على هذا الوزن صفة قولهم: حمار قطنون إذا لم يكن سهل السير وقولهم: عدو وصمان أي ثقيل كعدو الشيخ ونحوه إلى غير هذا مما ليس في الكثرة كالمصادر ومنه ما أنشده أبو زيد:

وقبلك ما هاب السرجال ظلامتي

وفقتات عين الأشوش الأبيان

بفتح الباء وأما من قرأ «شَنَانٌ» بسكون النون فيحتمل أن يكون مصدراً وقد جاء المصدر على هذا الوزن من قولهم لويته دينه لياناً، وقول الأحوص:

وإن لام فيه ذو الشنان وفندا

إنما هو تخفيف من «شَنَانٌ» الذي هو مصدر بسكون النون لأنه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن هذا هو التخفيف القياسي، قال أبو علي: من زعم أن فعْلان إذا أسكنت عينه لم يك مصدراً فقد أخطأ، وتحتمل القراءة بسكون النون أن يكون وصفاً. فقد حكى: رجل شَنَات وامرأة شَنَانه وقياس هذا أنه من فعلٍ غير متعد وقد يشتق من لفظ واحد فعل متعد وفعل واقف فيكون المعنى ولا يكسبكم بغض =

أنه بنى المصدر على أصله قبل دخول الألف والنون عليه. والحجة لمن فتح: أنه أتى به على ما تأتي أمثاله من المصادر المزيد فيها كقولك: الضَّرْبَانِ والهِمْلَانِ.

ومعنى قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ يريد: لا يكسبنكم. من قولهم: فلان جريمة أهله، أي كاسبهم.

قوله تعالى: ﴿أَنْ صَدَّوْكُمْ﴾ [٢] يقرأ بفتح الهمزة، وكسرهما. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: لا يكسبنكم بعض قوم، لأن صَدَّوْكُمْ، أي لصدهم إيتاكم. والحجة لمن كسر: أنه جعلها حرف شرط، وجعل الماضي بعدها بمعنى المضارع.

قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ [٦]. يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه رَدَّ بالواو على أول الكلام، لأنه عطف محدوداً على محدود، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحدٍّ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد. والحجة لمن خفض: أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل، ثم عادت السُّنَّةُ للغسل. ولا وجه لمن ادَّعى أنَّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطراب وفي الأمثال والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال.

قوله تعالى: ﴿قُلُوبُهُمْ قَاسِيَةٌ﴾ [١٣]. يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبطرحها والتشديد. فالحجة لمن خفف: أنه قال أصله: (قَاسِوَةٌ) لأنه من القسوة فانقلبت ياء لكسرة السين. والحجة لمن شدد: أنه قال: أصلها: (قَسِيوَةٌ) فلما اجتمعت الياء والواو، والسابق ساكن قلبوا الواو ياء وأدغموها، فالتشديد لذلك.

وقال بعض اللغويين: معنى قاسية: شديدة. ومعنى قسيّة: رديئة، من قولهم: درهم قسّى أي: بهرج. وقيل: معناهما: لا يرق بالرحمة.

قوله تعالى: ﴿وَإِخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٤]. يقرأ بإثبات الياء، وحذفها. فالحجة لمن أثبت: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن حذف: أنه اتبع الخط. وهذا في كتاب الله عز وجل في ثلاثة مواضع: في [البقرة: ١٥٠]: ﴿وَإِخْشَوْنِي﴾، وصله ووقفه بالياء. وفي [المائدة: ٣]: ﴿وَإِخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾، وصله ووقفه بغير ياء. وفيها: ﴿وَإِخْشَوْنِي وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٤]، قرىء وصلًا بالياء ووقفًا بغير ياء.

قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلٍ ذَٰلِكَ﴾ [٣٢]. أجمع القراء على إسكان النون، وتحقيق

= قوم أو بغضاء قومًا عدواناً وإذا قدرت اللفظة مصدرًا فهو مصدر مضاف إلى المفعول. ومما جاء وصفاً على إعلان ما حكاه سيبويه من قولهم خمصان ومن ذلك قولهم ندمان، انظر (المحرر الوجيز: ١٤٩/٢).

الهمزة إلّا ما رواه (ورش) عن نافع من فتح النون، وحذف الهمزة، وطرح حركتها على النون. والحجة له: أنه استثقل الهمزة محققة فلما وقع قبلها ساكن استروح إلى نقل حركتها إليه وإلقائها، لأنه قد صار عليها دليل من حركة الساكن. ومثله في قراءته: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] ومعنى من أجل ذلك: من أجل قتل ابن آدم أخاه.

قوله تعالى: ﴿السَّحْتُ﴾ [٤٢] يقرأ بضم الحاء، وإسكانها. وقد ذكرنا الحجة للقارئ بها فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ يقرأ بنصب النفس فقط، ورفع ما بعدها. وينصب النفس وما بعدها إلى آخر الكلام. وينصب النفس وما بعدها إلى قوله: ﴿وَالْجُورُ قِصَاصٌ﴾ فإنه رفع. فالحجة لمن نصب النفس، ورفع ما بعدها: أن النفس منصوبة بأن و (بالنفس) خبرها. وإذا تمت أن باسمها وخبرها كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع، لأنه حرف دخل على المبتدأ وخبره. ودليله على ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]. والحجة لمن نصب إلى آخر الكلام: أَنَّ (أَنَّ) وإن كانت حرفاً فهي شبيهة بالفعل الماضي لبنائها على فتح آخرها كبنائه، وصحة كناية الاسم المنصوب قیها كصحة كنيته في الفعل إذا قلت: (ضربني وأني). فلما كانت بهذه المنزلة، وكان الاسم الأول منصوباً بها كان حق المعطوف بالواو أن يتبع لفظ ما عطف عليه إلى انتهائه. والحجة لمن نصب الكلام، ورفع الجروح: أن الله تعالى كتب في (التوراة) على بني إسرائيل: أن النفس بالنفس إلى قوله: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ ثم كأنه قال - والله أعلم - ومن بعد ذلك: (الجروح قصاص). والدليل على انقطاع ذلك من الأول: أنه لم يقل فيه: والجروح بالجروح قصاص فكان الرفع بالابتداء أولى، لأنه لما فقد لفظ (أَنَّ) استأنف لطول الكلام.

قوله تعالى: ﴿وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ﴾ [٤٥] يقرأ بضم الذال، وإسكانها. فالحجة لمن ضم: أنه أتى ذلك ليتبع الضم الضم، والأصل عنه: الإسكان.

ومن أسكن فالحجة له: أنه خفف لثقل توالي الضمتين، والأصل عنده: الضم. ويمكن أن يكون الضم والإسكان لغتين.

قوله تعالى: ﴿وَلِيُحْكَمْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ [٤٧] يقرأ بإسكان اللام وكسرهما. فالحجة لمن أسكن: أنه جعلها لام الأمر فجزم بها الفعل، وأسكنها تخفيفاً، وإن كان الأصل فيها الكسر. والحجة لمن كسر: أنه جعلها لام كي فنصب بها الفعل. وتقدير الكلام: وآتيناه الإنجيل ليحكم أهله بما أنزل الله فيه.

والوجه أن يكون لام الأمر، لأنها في حرف عبدالله وأبي وأن ليحكم.

قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْتَوْنُ﴾ [٥٠] يقرأ بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أن معناه - والله أعلم - : قل يا محمد للكفرة: إذا كنتم لا تحكمون بما في كتب الله عز وجل أفتبغون حكم الجاهلية؟ والحجة لمن قرأه بالياء: أنه إخبار من الله تعالى عنهم في حال الغيبة فدل بالياء على ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٣] يقرأ بالرفع، والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه ابتداء بالفعل فأعربه بما وجب له بلفظ المضارعة. والحجة لمن نصب: أنه رده على قوله: ﴿أَنْ يَأْتِي﴾ [٥٢] وأن يقول:

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾ [٥٤] يقرأ بالإدغام والفتح، وبالإظهار والجزم. فالحجة لمن أدغم: أنه لغة أهل الحجاز، لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَعَدُ لَهُمْ عَذَابًا﴾ [مريم: ٨٤]، ويظهرون الأسماء لخفتها كقوله: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] ليفرقوا بذلك بين الاسم والفعل. والحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلام على الأصل، ورغب - مع موافقة اللغة - في الثواب إذ كان له بكل حرف عشر حسنات.

قوله تعالى: ﴿وَالْكَافَرِ أَوْلِيَاءُ﴾ [٥٧] يقرأ بالنصب، والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه رده على قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ﴾ [٥٧] والكفار؛ لأن معنى الألف واللام في الكفار بمعنى الذي.

ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع (مَنْ) في قوله: «مَنْ الَّذِينَ»، لأن موضعه نصب فيكون كقول الشاعر^(١):

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فعطف «الحديد» على موضع الباء والجبال، لأن موضعهما نصب بخبر ليس. والحجة لمن خفض أنه عطفه على قوله: ﴿مَنْ الَّذِينَ﴾ (لفظاً) يريد: ومن الكفار، لأنه كذلك في حرف عبدالله وأبي. والحجة لمن أماله كسر الراء في آخره. والحجة لمن فخمه: أنه جمع، والجمع يستثقل فيه ما يُسْتَخَفُّ في الواحد.

قوله تعالى: ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ [٦٠] يقرأ بفتح الباء ونصب التاء، ويضم الباء وخفض التاء. فالحجة لمن فتح الباء: أنه جعله فعلاً ماضياً مردوداً على قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ﴾ الله ﴿وَمَنْ عَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾، والحجة لمن ضم الباء: أنه جعله جمع عبْد، وأضافه إلى الطَّاغُوتِ.

(١) البيت ذكره الفراء في «معاني القرآن» (٢/٣٤٨)، وسيبويه في «الكتاب» (١/٢٣٤، ٣٥٢).

و (عبد) يجمع على ثمانية أوجه: هذا أقلها. وقال الفراء: ويجوز أن يكون (عبد) ها هنا واحداً ضمت الباء منه دلالة على المبالغة كما قالوا: حذر ويقظ. ومعناه: وخدم الطاغوت. والطاغوت يكون واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً. وشاهد ذلك في القرآن موجود.

قوله تعالى: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [٦٧] و ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و ﴿عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]. يقرآن بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحّد: أنه جعل الخطاب للرسول عليه السلام. والحجة لمن جمع: أنه جعل كل وحي رسالة، فالاختيار في قوله: حيث يجعل رسالته الجمع لقوله: ﴿مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ﴾ [٧١]. يقرأ بالرفع، والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعل (لا) بمعنى ليس، لأنها يُجحد بها كما يجحد بـ «لا»، فحالت بين أن وبين النصب. وقال البصريون: (أن) هذه مخففة من المشددة، وليست (أن) التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه إلاً بفاصلة، إما بـ «لا» أو بالسين، ليكون لك عوضاً من التشديد، وفاصلة بينها وبين غيرها: ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]. لم يختلف القراء في رفعه ولا النحويون أنها مخففة من الشديدة، وأن الأصل فيه: أنه لا يرجع، وأنه سيكون. والحجة لمن نصب: أنه جعل أن الناصبة للفعل، ولم يحل بـ «لا» بينها وبين الفعل كما قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥] و ﴿أَلَا تَسْجُدُ﴾ [الأعراف: ١٢].

قوله تعالى: ﴿بِمَا عَاقَدْتُمْ﴾ [٨٩] يقرأ بإثبات الألف وبالتخفيف، وبطرحها والتشديد. فالحجة لمن أثبتها: أنه فعل من اثنين فما زاد. والحجة لمن خفف: أنه أراد: فعلتم ذلك من العقد. والحجة لمن شدد: أنه أراد: أكدتم. وقد ذكر في النساء بأبين من هذا، وكذلك (قيماً) و (قياماً) أيضاً.

قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ﴾ [٩٥] يقرأ بالتنوين ورفع مثل. وبطرح التنوين وإضافة مثل. فالحجة لمن نون: أنه جعل قوله: فجزاءً مبتدأ، وجعل قوله: (مثل) الخبر. أو برفعه بإضمار. يريد: فعليه جزاء ويكون (مثل) بدلاً من جزاء. والحجة لمن أضاف: أنه رفعه بالابتداء، والخبر قوله: (من النعم) و (ما) ها هنا على وجهين: أحدهما: أن يكون بمعنى: مثل الذي قتل. والثاني: أن يكون بمعنى مثل المقتول.

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾ [٩٥] يقرأ بالتنوين ورفعهما، وبطرح التنوين والإضافة. فالحجة لمن رفع الطعام: أنه جعله بدلاً من الكفارة لأنه هي في المعنى. وهذا

بدل الشيء من الشيء. وهو: هو. وفيه أنه بدل معرفة من نكرة. والحجة لمن أضاف: أنه أقام الاسم مقام المصدر فجعل الطعام مكان الإطعام.

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [١١٢] يقرأ بالياء والرفع، وبالتاء والنصب. فالحجة لمن قرأ بالرفع: أنه جَعَلَ الفعل لله تعالى فَرَفَعَهُ به، وهم في هذا السؤال عالمون أنه يستطيع ذلك، فلفظه لفظ الاستفهام، ومعناه معنى الطلب والسؤال. والحجة لمن قرأ بالنصب: أنه أراد: هل تستطيع سؤال ربك؟ ثم حذف السؤال، وأقام (ربك) مقامه كما قال: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد: أهل القرية.

ومعناه: سل ربك أن يفعل بنا ذلك فإنه عليه قادر.

قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [١١٠] بإثبات الألف، وطرحها في أربعة مواضع: ها هنا، وفي [يونس: ٢] وفي [هود: ٧] وفي [الصف: ٦]. فالحجة لمن أثبت الألف: أنه أراد به: اسم الفاعل، والحجة لمن حذفها: أنه أراد: المصدر.

قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ﴾ [١٠٧] يقرأ بضم التاء وكسر الحاء، وبفتحهما. فالحجة لمن ضم: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله، والحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً لفاعل.

قوله تعالى: ﴿الْأُولِيَانِ﴾ [١٠٧] يقرأ بالثنية والجمع. فالحجة لمن قرأ بالثنية: أنه ردّه على قوله: ﴿وَأَخْرَانِ﴾ فأبدله منهما دلالة عليهما. والحجة لمن قرأ بالجمع: أنه ردّه على قوله: ﴿يَأْيَاهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [١٠٦].

قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُنْزِلُهَا﴾ [١١٥] يقرأ بالتشديد، والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أخذه من: نَزَلَ فهو مُنْزِل. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أنزل فهو مُنْزِل.

قوله تعالى: ﴿فَتَكُونُ طَيْرًا﴾ [١١٠] يقرأ بإثبات الألف، وطرحها. فالحجة لمن أثبت: أنه أراد الواحد من هذا الجنس، والحجة لمن طرح: أنه أراد الجمع.

قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [١١٩] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعل (هذا) مبتدأ، و (يوم ينفع) الخبر. والحجة لمن نصب: أنه جعله ظرفاً للفعل، وجعل (هذا) إشارةً إلى ما تقدّم من الكلام. يريد: والله أعلم: هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يكون (اليوم) ها هنا مبنياً على الفتح لإضافته (إلى أسماء الزمان) لأنه مفعول فيه. فإن قيل: فالأفعال لا تضاف ولا يضاف إليها، فقل: إنّ الفعل وإن أضيف ها هنا إلى أسماء الزمان فالمراد به: المصدر دون الفعل.

ومن سورة الأنعام

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ﴾ [١٦]. يقرأ بفتح الياء، وضمها. فالحجة لمن ضم: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله. والضمير الذي في الفعل من ذكر العذاب مرفوع، لأنه قام مقام الفاعل. والحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لله عز وجل. والفاعل مستتر في النية، والمفعول به هاء محذوفة كانت متصلة بالفعل هي كناية عن العذاب.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ﴾ [٢٣] يقرأ بالياء والنصب، وبالتاء والرفع. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أراد: تأنيث لفظ الفتنة، ورفع الفتنة باسم كان والخبر ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ لأن معناه: إلا قولهم. والحجة لمن قرأ بالياء ما قدمناه آنفاً، ونصب الفتنة بالخبر وجعل ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ الاسم، وهو الوجه، لأن الفتنة قد تكون نكرة فهي بالخبر أولى. وقوله ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ لا يكون إلا معرفة. ومن شرط كان وأخواتها إذا اجتمع فيهن معرفة ونكرة كانت المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالخبر إلا في ضرورة شاعر، ولذلك أجمع القراء على قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦] وكانت الياء أولى لأن الفعل للقول لا للفتنة.

فأما من قرأ بالتاء والنصب فالحجة له: أن القول فتنة، والفتنة قول، فجاز أن يحل أحدهما محل الآخر. وأيضاً: فإن هذا المصدر قد يمكن أن يؤث على معنى: (المقالة) ويذكر على معنى: (القول).

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ [٢٢] يقرأ بالنون والياء. فالحجة لمن قرأ بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه تعظيماً وتخصيصاً. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: يا محمد، ويوم يحشرهم الله.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا﴾ [٢٣] يقرأ بخفض الباء ونصبها. فالحجة لمن قرأه بالخفض: أنه جعله تابعاً لاسم الله تعالى، لئلا يذهب الوهم إلى أنه غيره إذ قد غيّر عن إعرابه. والحجة لمن نصب: أنه جعله منادى مضافاً يريد: يا ربنا: ما كنا مشركين، لأن الله تعالى قد تقدم ذكره، فنادوه بعد ذلك مستغيثين به.

قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾ [٢٧] يقرآن بالرفع والنصب. فالحجة لمن قرأ بالنصب: أنه جعله جواباً للتمني بالواو، لأن الواو في الجواب كالفاء كقول الشاعر^(١):

(١) البيت اختلف في نسبه لقائله، وهو في «الخزانة» للبغدادى (٣/٦١٧)، (٤/٤٠).

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ودليله: أنه في حرف (عبدالله) بالفاء في الأول، وبالواو في الثاني، والنصب فيهما. والحجة لمن رفع: أنه جعل الكلام خبراً. ودليله: أنهم تَمَتُّوا الرد، ولم يَتَمَتُّوا الكذب.

والتقدير: يا ليتنا نرد، ونحن لا نكذبُ بآيات ربنا ونكونُ. ويحتمل أن يكونوا تمنوا الردَّ والتوفيق. ومن التوفيق مع الردَّ ترك الكذب.

قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾ [٣٢] يقرأ بالتاء والياء في خمسة مواضع: ها هنا، وفي [الأعراف: ١٦٩]، و [يوسف: ٢]، و [القصص: ٦٠] و [يس: ٦٢]. فالحجة لمن قرأهن بالتاء: أنه جعلهم مخاطبين على لسان نبيه ﷺ. والحجة لمن قرأهن بالياء: أنه جعلهم غُيِّياً مبلَّغين عن الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ [٣٣] يقرأ بتشديد الذال وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: لا يَجِدُونكَ كاذباً، لأنهم ما كانوا يشكون في صدقه، ولذلك كان يدعى فيهم بالأمين، ولكنهم يكذبون بما جئت به.

وقيل معناه: فإنهم لا يأتون بدليل يدل على كذبك. والحجة لمن خفف: أنه أراد: فإنهم لا يكذبونك في نفسك، ولكنهم يكذبونك فيما تحكيه عن الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِيَحْزَنَكَ﴾ [٣٣] يقرأ بضم الياء وكسر الزاي، وفتحها وضم الزاي وقد ذكر وجه علله فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٠]، وما كان مثله من الاستفهام في القرآن يقرأ بإثبات الهمزة الثانية. وطرحها. وتليينها. فالحجة لمن أثبتها أنها عين الفعل وهي ثابتة في رأيت^(١)

(١) قال أبو محمد بن عطية: «قرأ ابن عمرو وابن عامر وحزمة «أَرَأَيْتُمْ» بألف مهموزة على الأصل لأن الهمزة عين الفعل، وقرأ نافع بتخفيف الهمزة بين على حرف التخفيف وقياسه، وروي عنه أنه قرأها بألف ساكنة وحذف الهمزة، وهذا تخفيف على غير قياس، والكاف من أَرَأَيْتَكَ زيدا أو «أَرَأَيْتُمْ» ليست باسم وإنما هي مجردة للخطاب كما هي في ذلك «وابصرك زيد» أو نحوه، ويدل على ذلك أن رأيت بمعنى العلم، وإنما تدخل على الابتداء والخبر، فالأول من مفعولها هو الثاني بعينه، والكاف من أَرَأَيْتَكَ زيدا ليست المفعول الثاني كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الإسراء: ٦٢] فإذا لم تكن اسماً صح أنها مجردة للخطاب وإذا تجردت للخطاب صح أن التاء ليست للخطاب كما هي في أنت لأن علامتي خطاب لا تجتمعان على كلمة كما لا تجتمع علامتا تأنيث ولا علامتا استفهام فلما تجردت التاء من الخطاب وبقيت علامة الفاعل فقط استغنى عن إظهار تغيير الجمع فيها والتأنيث وروي عن بعض بني كلاب أنه قال: أتعلمك كان أحد أشعر من ذي الرمة، فهذه الكاف صلة في الخطاب و «أناكم عذاب الله» معناه: أناكم خوفه وأماراته، وأوائله مثل الجذب والبأساء =

والحجة لمن طرحها: أن هذه الهمزة لما كانت تسقط من الفعل المضارع في كلام فصحاء العرب، ولا تستعمل إلا في ضرورة شاعر كقوله:

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كَلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَهَاتِ^(١)

كان الماضي في القياس كالمضارع إذا قاربه همزة الاستفهام. والحجة لمن لیتها: أنه كره اجتماع همزتين في كلمة واحدة فخفف الثانية بالتليين وحقق الأولى، لأنها حرف جاء لمعنى.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ.. فَإِنَّهُ﴾ [٥٤] يقرآن بكسر الهمزتين وفتحهما، وبفتح الأولى، وكسر الثانية. فالحجة لمن كسرهما: أنه جعل تمام الكلام في قوله: ﴿كُتِبَ رَبِّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾، ثم ابتداء بقوله: إنه، وعطف الثانية عليها، ويجوز أن يَحْكِي: ما كتب، كما يحكي ما قال، ولا يعمل (كتب) في ذلك، كما قال الشاعر:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكُضِ الْمُعَارِ^(٢)

فحكى ما وجد، ولم يُعْمِلِ الفعل في ذلك. والحجة لمن فتحهما: أنه أعمل الكتابة في الأولى، وجعل الثانية معطوفة عليها. والمعنى: كتب ربكم على نفسه الرحمة بأنه أو لأنه مَنْ عَمِلَ، فلما سقط الخافض وصل الفعل إلى (أَنْ) فعل، والهاء في قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ﴾ كناية عن اسم مجهول، وما بعدها من الشرط والجواب الخبر، لأنه جملة والجمل تكون أخباراً. والحجة لمن فتح الأولى: أنه أعمل (الكتابة) فيها وفتحها بفقد الخافض عند الكوفيين، وبتعدي الفعل عند البصريين.

ولمن كسر الثانية أنها جاءت بعد الفاء وما جاء بعدها مستأنف كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ﴾ [الجن: ٢٣].

قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [٥٢] يقرأ بالألف، وبالواو في موضع الألف مع إسكان الدال ها هنا وفي [الكهف: ٢٨]. فالحجة لمن قرأه بالألف أنه حذا ألفاظ العرب وما تستعمله في خطابها إذا قالوا: جئتكم بالغداة والعشي. وإنما كان ذلك الاختيار لأن قولهم: (غداة) نكرة فإذا عرفت بالألف واللام جاءت مطابقة للعشي، فاتفقا في التعريف

= والأمراض ونحوها التي يخاف منها الهلاك، ويدعو إلى هذا التأويل أنا لو قدرنا إتيان العذاب وحلوله لم يترتب أن يقول بعد ذلك ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ﴾ لأن ما قد صح حلوله ومضى على البشر لا يصح كشفه ويحتمل أن يراد بـ ﴿السَّاعَةِ﴾ في هذه الآية موت الإنسان. (المحرر الوجيز ٢/٢٩١).

(١) ذكره الله جني في «المحتسب» (٦٩/١) وابن خالويه - المصنف - في «إعراب ثلاثين سورة» (٧٥).

(٢) البيت لبشر بن أبي حازم كما في «الكتاب» (٦٥/٢).

بالألف واللام. والحجة لمن قرأه بالواو: أنه اتبع الخط لأنها في السّواد بالواو. وليس هذا بحجة قاطعة، لأنها إنما كتبت بالواو كما كتبت «الصلاة» و«الزكاة» و«الحياة». ودل على ضعف هذه القراءة: أن (غدوة) إذا أردت بها غُدوة يومك فلا تستعمل إلا معرفة بغير ألف ولام كما استعملوا ذلك في (سَحَر). وما كان تعريفه من هذا الوجه فدخل الألف واللام عليه محال، لأنه لا يُعرَف الاسم من وجهين، وإنما جاز في الغداة، لأنه لم يقصد بها قَصْدَ غداة بعينها فتعرّفت بالألف واللام كما تعرف العشي، لأنهما مجهولان غير مقصود بهما وقت بعينه. والحجة له: أنه أراد أن العرب قد تجعلها نكرة في قولهم: (لذن غدوة) كما يقولون: عشرون درهماً فعرفها على هذا اللفظ بالألف واللام.

قوله تعالى: ﴿يَقْصُصُ الْحَقَّ﴾: يقرأ بالضاد، والصاد. فالحجة لمن قرأ بالضاد: أنه استدلل بقوله تعالى عند تمام الكلام: (وهو خير الفاضلين)، والفصل لا يكون إلا في القضاء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠] والحجة لمن قرأ بالصاد أنه قال: لو كان ذلك من القضاء لبثت في الفعل الياء علامة للرفع. واستدل على أنها بالصاد بقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. ويقول: ﴿فَأَقْصَصْ الْقَصَصَ﴾ [الأعراف: ١٧٦] يريد به، القرآن فكذلك (الحق) يريد به القرآن. فأما احتجاجه بحذف الياء فلا وجه له، لأنه قد حذف من السواد ياءات وواوات هُنَّ علامات الرفع لالتقاء الساكنين لأنهن لما ذهبن لفظاً سقطن خطأ.

قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [٥٥] يقرأ بالرفع، والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعل الفعل للسبيل فرفعها بالحديث عنها. ومن نصب جعل الخطاب بالفعل للنبي ﷺ، وكان اسمه مستتراً في الفعل، ونصب السبيل بتعدّي الفعل إليها^(١).

قوله تعالى: ﴿تَضَرَّعًا وَخَفِيَةً﴾ [٦٣] يقرأ بضم الخاء وكسرها. وهما لغتان فصيحتان.

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ﴾ [٦٣]، ﴿قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ﴾ [٦٤] يقرآن بالتشديد والتخفيف.

فالحجة لمن شدد: أنه أخذه من نجى يُنجي وهو علامة لتكرير الفعل، ومداومته. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أنجى يُنجي. فأما من شدد الثانية وخفف الأولى فإنه أتى

(١) قال العلامة النويري: «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بألف بعد الدال، وسكون السين وفتح التاء، وقرأ ابن عامر ويعقوب بحذف الألف وفتح السين وإسكان التاء، والباقون بالقصر، وإسكان السين وفتح التاء، وعلم أن المد ألف وأنه بعد الدال من لفظه. (شرح طيبة النشر ٤/٢٦٦).

باللغتين ليعلم أن القراءة بكلتيهما صواب.

قوله تعالى: ﴿لئن أنجيتن﴾ [٦٣] يقرأ بالياء والتاء، وبالألف مكان الياء. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أتى بدليل الخطاب سائلاً لله عز وجل، ضارعاً إليه. والحجة لمن قرأ بالألف: أنه أخبر عن الله عز وجل على طريق الغيبة، لأنه عز وجل غائب عن الأبصار وإن كان شاهداً للجهر والأسرار.

قوله تعالى: ﴿وإمّا ينسبك الشيطان﴾ [٦٨] يقرأ بتشديد السين وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه فرق بين نسي الرجل، ونسائه غيره. واستدل بقوله عليه السلام: «إنما أنسى لأسنّ لكم»^(١) فشدد، لأن غيره نساه. والحجة لمن خفف أنه قال: هما لغتان تستعمل إحداهما مكان الأخرى. واستدل بقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]. يريد - والله أعلم - تركوا الله من الطاعة، فتركهم من الثواب، لأن أصل النسيان: الترك. وقيل في قوله تعالى: ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾ [الكهف: ٢٤] يريد إذا عصيت.

قوله تعالى: ﴿كالذي استهوته﴾ [٧١] يقرأ بالتاء، والألف. وقد ذكرت علة ذلك في قوله تعالى: ﴿فنادته الملائكة﴾ [آل عمران: ٣٩] ومعنى استهوته: زينت له هواه بالوسوسة والغلبة.

قوله تعالى: ﴿رأى كوكباً﴾ [٧٦] يقرأ بالإمالة والتفخيم، وبين ذلك، وبكسر الراء وآلهمة وفتحهما. فالحجة لمن فخم: أنه أتى باللفظة على أصل ما وجب لها. لأن الياء قد انقلبت بالحركة ألفاً. وإنما كتبت في (السواد) ياء للفرق بين ذوات الواو والياء. والحجة لمن أمال أنه أعمل اللسان من وجه واحد طلباً للتخفيف؛ فأمال الياء في اللفظ ثم نحا بالكسرة إلى الهمزة، فأمالها للمجاورة، لا لأن الإمالة واجبة لها في الأصل كما كسرت الميم في قوله تعالى: ﴿ولكن الله رمى﴾ [الأنفال: ١٧] والضاد من قوله: ﴿وقضى ربك﴾ [الإسراء: ٣٠] لقربيهما من الياء. والحجة لمن قرأها بين بين أنه عدل بين اللفظين، وأخذ بأوسط اللغتين. والحجة لمن أمال الهمزة والراء قبلها فإنه أثبت بعض الحروف بعضاً بالإمالة، وكسر الياء بواجب الإمالة، وكسر الهمزة لمجاورة الياء، وكسر الراء لمجاورة الهمزة كما في قوله: ﴿أم من لا يهدي﴾ [يونس: ٣٥] لكسر الهاء والياء معاً. فأما قوله: ﴿رأى القمر﴾ [٧٧] وما شاكله مما تستقبله ألف ولام، فالوجه فيه التفخيم، والإمالة مطروحة، لأنها إنما استعملت من أجل الياء، فلما سقطت الياء لفظاً لالتقاء الساكنين سقط ما استعمل من أجل لفظها إلا ما روي عن بعضهم أنه كسر الراء وفتح الهمزة ليدل على أن

(١) الحديث ذكره الهروي في «الغريبين» بتحقيقنا، وابن الأثير في «النهاية» (٥١/٥).

أصل الكلمة ممال، وهذا ضعيف. والوجه ما بدأنا به.

قوله تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾ [٨٠] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أن الأصل فيه: أتحاجوني بنونين الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء اسم المفعول به فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية فالتشديد لذلك كما قرأت القراء قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤] بتشديد النون. والحجة لمن خفف: أنه لما اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما كما قال الشاعر^(١):

رَأَيْتُهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يسوء الفالياتِ إذا فَلَيْنِي

أراد: فلينني فحذف إحدى النونين ومثله ﴿فِيمَ تُبْشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] بنون واحدة (يذكر في موضعه).

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [٨٠] يقرأ بالإمالة، والتفخيم. فالحجة لمن أمال: أنه في الأصل من ذوات الياء، وذوات الياء معرضة للإمالة، فلما اتصلت به الكناية بقاءً على أصله الذي كان له. والحجة لمن فخم أنه أتى بالكلمة على الأصل ولم يلتفت إلى الفرع.

قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ [٨٣] يقرأ بالتنوين، والإضافة. فالحجة لمن نوّن: أنه نوى التقديم والتأخير فكأنه قال: نرفع من نشاء درجات فيكون (مَنْ) في موضع نصب. ودرجات منصوبة على أحد أربعة أوجه: إما مفعولاً ثانياً، وإما بدلاً، وإما حالاً، وإما تمييزاً. والحجة لمن أضاف: أنه أوقع الفعل على (درجات) فنصبها وأضافها إلى «من» فخفضه بالإضافة، وخزل التنوين للإضافة، و«نشاء» صلة لـ «من».

قوله تعالى: ﴿وَالْيَسْعُ﴾ [٨٦] يقرأ بإسكان اللام وتخفيفها، وفتحها وتشديدها. فالحجة لمن أسكن أن الاسم كان قبل دخول اللام عليه (يسع) ثم دخلت عليه الألف واللام فشاكل من الأسماء قول العرب (اليحمد) اسم قبيلة (واليرمع) اسم حجارة بركة فدخلها على ذلك عند الكوفيين للمدح والتعظيم. وأنشدوا:

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شديداً بأحناءِ الخلافةِ كَاهِلُهُ

ودخلها عند البصريين على ما كان في الأصل صفة ثم نقل إلى التسمية كقولهم: الحرث والعبّاس، فعلى هذا إن كان (يسع) عربياً، فأصله: يوسع. سقطت منه الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم دخلت عليه الألف واللام. وإن كان أعجمياً لا يعرفه اشتقاقه فوزنه

(١) البيت لعمر بن معدى كرب - أو - يكر، كما في «الكتاب» (٢/ ٢٥٤).

(فَعَلَ) الياء فيه أصل. دخلت عليه الألف واللام. والحجة لمن شدد: أن وزنه عنده فيَعْل مثل: (صَيَّرَ) وأصله: لَيْسَعَ. فاللام فيه أصل والياء زائدة. فإذا دخل عليها لام التعريف وهي ساكنة أدغمت في المتحركة فصارتا لاماً مشددة.

قوله تعالى: ﴿فَبِهَادَاهُمْ اقْتَدِهْ﴾ [٩٠] يقرأ بإثبات الهاء وحذفها. وقد ذكرت علله في [البقرة]. فأما من كسر هذه الهاء في الوصل فقد وَهَمَ، لأنها إنما جِيء بها في الوقف لبيان بها حركة ما قبلها وليست بهاء كناية.

قوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ تَبْدُونَهَا وَتَخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [٩١] يقرأ بالياء، والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه إلى قوله: ﴿لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ﴾ والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعل الخطاب للحاضرين. ودليل قوله تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُمْ﴾ [٩١] ولم يقل: وَعُلِّمُوا.

قوله تعالى: ﴿وَلْتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾ [٩٢] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد به النبي ﷺ. ودليله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] وأم القرى: مكة. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: الكتاب المقدم ذكره وهو (القرآن).

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤] يقرأ بضم النون وفتحها. فالحجة لمن قرأ بالضم: أنه جعله اسماً معناه: «وصلكم» فرفعه، لأنه اسم ها هنا لا ظرف. قال الشاعر^(١):

كَأَنَّ رَمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بَشِيرٍ بَعِيدٍ بَيْنَ جَالِبِهَا شَطُونِ

ويروى: جرور.

والحجة لمن قرأ بالفتح: أنه جعله ظرفاً ومعناه: الفضاء بين الغائتين. ودليله قراءة عبدالله: (لقد تقطّع ما بَيْنَكُمْ) ومن الأسماء ما يكون ظرفاً واسماً كقولك: زيد دونك، وزيد دون من الرجال، وزيد وسط الدار، وهذا وسطها.

قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ﴾ [٩٦] يقرأ بإثبات الألف، وخفض الليل، وبطرحها ونصب الليل، فالحجة لمن أثبت الألف وخفض: أنه رد لفظ (فاعل) على مثله، وأضاف بمعنى ما قد مضى، وثبت، وهو الأحسن، والأشهر. والحجة لمن حذفها: ونصب: أنه جعله فعلاً ماضياً وعطفه على فاعل معنى لا لفظاً كما عطف العرب اسم الفاعل على الماضي، لأنه بمعناه قال الراجز^(٢):

يَا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ خَارِجٍ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ جَبَا أَوْ دَارِجٍ

(١) البيت في «اللسان» [مادة: بين].

(٢) البيت في «اللسان» (درج)، ومعاني القرآن (١/٢١٤).

قوله تعالى: ﴿فَمُسْتَقَرٍّ﴾ [٩٨]. يقرأ بكسر القاف وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعله اسم الفاعل من قولهم: قَرَّ الشيءُ فهو مُسْتَقَرٌّ. ومعناه: مستقر في الأصلاب، ومُسْتَوْدَعٌ في الأرحام. وقيل في الأحياء وفي الأموات. والحجة لمن فتح: أنه أراد الموضع من قولهم: هذا مُسْتَقَرِّي. وقيل معناه: مستقر في الدنيا أو القبر، ومستودع في الجنة أو النار.

قوله تعالى: ﴿وجنات من أعناب﴾ [٩٩] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه رده على قوله: ﴿فَنَوَافِدُ دَانِيَةٌ وَجَنَاتٌ﴾ والحجة لمن نصب: أنه رده على قوله ﴿نُخْرَجَ مِنْهُ حَبًّا مَتْرَاكِبًا﴾ وجناتٍ.

قوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [٩٩] يقرأ بضم الثاء والميم، وفتحهما. فالحجة لمن ضم أنه أراد به جمع: ثمار وثمر، كما قالوا: إزار وأزر. والحجة لمن فتح: أنه أراد جمع: ثَمَرَةٌ وثمر. فأما التي في [الكهف: ٤٢] فالضم إلّا ما روي من الفتح عن عاصم ومن الإسكان عن أبي عمرو.

فإن قيل: فما الفرق بينهما؟ فقل: الفرق، أن التي في [الأنعام] من أثمار الشجر، والتي في [الكهف] من تمييز المال لقوله بعد انقضاء وصف الجنتين: ﴿وكان له ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤] أي ذَهَبٌ وَأَنَافُثٌ. ودليله قوله: ﴿أنا أكثر منك مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤].

قوله تعالى: ﴿وخرقوا له﴾ [١٠٠]، يقرأ بتشديد الراء، وتخفيفها. وقد ذكر الفرق بين التشديد والتخفيف. فأما معناه فكمعنى: «اختلفوا» وتلخيصه: كذبوا. ودليله قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [ص: ٧] معناه إلا كذب، لأنهم قالوا ما لم يعلموا.

قوله تعالى: ﴿دارست﴾ [١٠٥] يقرأ بإثبات الألف، وحذفها. فالحجة لمن أثبت الألف أنه أراد: قارأت وذاكرت غيرك فاستفدت. والحجة لمن حذفها: أنه أراد: قرأت لنفسك وعلمت. فأما من قرأه بضم الدال وإسكان التاء فله وجهان: أحدهما: أنه أراد: قُرِئْتُ وعُلِّمْتُ، وهو الوجه. والثاني أنه أراد: محيت وذهبت من قولهم: درس المنزل إذا ذهبت آثاره ومَعَالِمُهُ.

قوله تعالى: ﴿أَنهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ [١٠٩] يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه جعلها بمعنى (لعل) وكذلك لفظها في قراءة (عبدالله) و (أبي). والحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: ﴿وما يشعركم﴾: وابتدأ بإِنَّ فكسرها.

قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩] يقرأ بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأ بالتاء. معنى

المخاطبة. ودليله قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾. والحجة لمن قرأ بالياء: أنه أراد معنى الغيبة. ودليله قوله: ﴿نَقَلَبْ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ [١١٠].

قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾ [١١١]. يقرأ بضم القاف والباء، وبكسر القاف وفتح الباء. فالحجة لمن ضم: أنه أراد جمع: (قبيل) يعني قبيلًا قبيلًا. والحجة لمن كسر: أنه أراد: مقابلة وعيانًا.

قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [١١٥] يقرأ بالتوحيد والجمع في أربعة مواضع: ها هنا وفي [يونس: ٦] في موضعين، وفي [المؤمن: ١٩، ٣٣] وإنما عملوا في ذلك على السَّواد، لأنهن مكتوبات فيه بالياء، فالحجة لمن جمع: قوله بعد ذلك: ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [١١٥]. والحجة لمن وحَّد أنه ينوب الواحد في اللفظ عن الجميع. ودليله قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحَسَنَى﴾ [الأعراف: ١٣٧] وكُلُّ قريب.

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [١١٩] يقرأ بضم الفاء والحاء وكسر الصاد والراء، وفتحهن، ويفتح الفاء وضم الحاء. فالحجة لمن ضم: أنه دلَّ بالضم على بناء ما لم يسم فاعله، وكانت (ما) في موضع رفع. والحجة لمن فتح: أنه جعلهما فعلاً لله تعالى لتقدم اسمه في أول الكلام، وكانت (ما) في موضع نصب. والحجة لمن فتح وضم: أنه أتى بالوجهين معاً، وكانت (ما) في موضع نصب.

قوله تعالى: ﴿يُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ﴾ [١١٩] يقرأ بضم الياء وفتحها. والحجة لمن ضم: أنه جعل الفعل متعدياً منهم إلى غيرهم، فدل بالضم على أن ماضي الفعل على أربعة أحرف. والحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لازماً لهم غير متعدٍّ إلى غيرهم، فدل بالفتح على أن ماضيه على ثلاثة أحرف. وعلى ذلك يقرأ ما كان مثله في [يونس: ١٠٨] و [إبراهيم: ٢٧] و [الحجر: ٥٦] و [لقمان: ٦] و [الزمر: ٤١].

قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [١٢٢] يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكرت علته آنفاً، والمعنى: أَمَّنْ كَانَ مِيتًا بالكفر فأَحْيَيْنَاهُ بالإيمان؟.

قوله تعالى: ﴿ضَيْقًا حَرَجًا﴾ [١٢٥] يقرأ بتشديد الياء وتخفيفها، وفتح الراء وكسرها. فالحجة لمن شدد: أنه أكد الضيق، ودليله قوله تعالى: ﴿مَكَانًا ضَيْقًا﴾ [الفرقان: ١٣] فكأنه ضَيْقٌ بعد ضَيْقٍ. والحجة لمن خَفَّفَ: أنه استثقل الكسرة على الياء مع التشديد فخفف وأسكن كما قالوا هَيِّنْ وَهَيِّنْ. والحجة لمن فتح الراء: أنه أراد المصدر، ولمن كسرها: أنه أراد الاسم. ومعناها (الضيق).

فإن قيل: فما وجه إعادته؟ فقل في ذلك وجوه: أولها: أنه أعاده لاختلاف اللفظين. والثاني: أنه أعاده تأكيداً. والثالث: أن الحرج: الشك فكأنه قال: ضيقاً شاكاً.

قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [١٢٥] يقرأ بالتشديد، والتخفيف، وإثبات الألف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: يَصْعَدُ، فأسكن التاء، وأدغمها في الصاد تخفيفاً، فشدد لذلك. وكذلك الحجة في إثبات الألف مع التشديد. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من قولهم: صَعِدَ يَصْعَدُ. وذلك كله، إن كان لفظه من الارتقاء، فالمراد به: المشقة والتكلف. من قولهم: عقبه صَعُود: إذا كانت لا تَرْتَقَى إِلَّا بِمَشَقَّةٍ. والمعنى: أن الكافر لو قَدِرَ لَضَيَّقَ صدره أن يرتقي في السماء لفعل.

قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [١٣٥] يقرأ بالإفراد والجمع. فالحجة لمن أفرد: أنه أراد: على تمكينكم وأمركم وحالكم. ومنه قولهم: لفلان عندي مكان، ومكانة. أي: تمكّن محبة. وقيل وزنها مفعلة من (الكون) فالميم فيها زائدة، والألف منقلبة من واو. وقيل: وزنه: فَعَالٍ مثل (ذَهَاب) من (المَكْنَة)، ودليل ذلك جمعه: (أُمَكْنَة) على وزن «أَفْعِلَة» فالميم ها هنا أصل، والألف زائدة. والحجة لمن قرأه بالجمع: أنه جعل لكل واحد منهم مكانة يعمل عليها، فجمع على هذا المعنى. ويحتمل أن يكون أراد بالجمع الواحد، كقوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] والمخاطب بذلك محمد عليه السلام.

فإن قيل: فكيف أمرهم النبي ﷺ أن يشبوا على عمل الكفر، وقد دعاهم إلى الإيمان؟ فقل: إنَّ هذا أمر: معناه التهديد، والوعيد، كقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] توعداً لهم بذلك.

قوله تعالى: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [١٣٥] يقرأ بالياء والتاء. وقد تقدّم القول في علله قبل.

قوله تعالى: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ [١٣٦] يقرأ بضم الزاي وفتحها. فقل: هما لغتان. وقيل: الفتح للمصدر، والضم للاسم.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [١٣٧] يقرأ بفتح الزاي ونصب: «قتل» ورفع: «شركائهم»، وضم الزاي وفتح: «قتل» ونصب: «أولادهم» وخفض شركائهم. فالحجة لمن قرأ بفتح الزاي: أنه جعل الفعل للشركاء فرفعهم به، ونصب القتل بتعدي الفعل إليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم. والحجة لمن قرأه

بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله. ورفع به القتل. وأضافه إلى شركائهم فخفضهم. ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمة^(١):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ

وإنما حَمَلَ القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتّبع الخط.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [١٣٩] يقرأ بالياء والتاء. وقد تقدم القول في علل ذلك. ويقرأ بنصب ميتة ورفعها. فالحجة لمن رفع: أنه جعل (كان) بمعنى: حدث ووقع، فلم يأت لها بِخَبَرٍ. والحجة لمن نصب: أنه أضمر في (يكون) الاسم، وجعل (ميتة) الخبر لتقدم قوله: ﴿مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾.

قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾ [١٣٩] يقرأ بهاء التأنيث والتنوين، وبهاء الكناية والضم. فالحجة لمن قرأ بهاء التأنيث: أنه ردّه على معنى: «ما» لأنه للجمع. والحجة لمن جعلها هاء كناية: أنه ردها على لفظ «ما».

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [١٤١] يقرأ بفتح الحاء وكسرها فرقاً بين الاسم والمصدر، على ما قدمنا القول فيه، أو على أنهما لغتان.

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْمُعْزِ﴾ [١٤٣] يقرأ بفتح العين وإسكانها. وهما لغتان. والأصل الإسكان وإنما جاز الفتح فيه، لمكان الحرف الحلقي.

فإن قيل: فكذلك يَلْزَمُ في الضأن فقل: إن الهمزة وإن كانت حلقيّة، فهي مستثناة، لخروجها من أقصى مخارج الحروف، فتركها على سكونها أخف من حركتها.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي﴾ [١٥٣] يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن كسرها: أنه ابتدأها مستأنفاً. والحجة لمن فتح: أنه أراد وجهين: أحدهما: أنه رده على قوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ﴾ [١٥٢] وبأن هذا صراطي. والآخر: أنه ردّه على قوله: ﴿أَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [١٥١] وأن هذا صراطي.

قوله تعالى: ﴿فَرُقُوا دِينَهُمْ﴾ [١٥٩] يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبطرحها والتشديد. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد: تركوه وانصرفوا عنه. والحجة لمن طرحها: أنه أراد: جعلوه فرقاً، ودليله قوله: ﴿وَكَانُوا شَيْعاً﴾ [١٥٩] أي أحزاباً.

(١) هو في «الكتاب» (١/٢٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧).

قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ [١٧١] يقرأ بفتح القاف وكسر الياء والتشديد، وبكسر القاف وفتح الياء والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: ديناً مستقيماً خالصاً، ودليله قوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥] والحجة لمن خفف: أنه أراد: جمع قِيَمَةٍ وَقِيمٍ كقولهم: (حِيلَةٌ) و (حَيْلٌ).

قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [١٦٠] يقرأ بالتونين ونصب الأمثال، وبطرحة والخفض. فالحجة لمن نصب: أنَّ التونين يمنع من الإضافة فنصبت على خلاف المضاف. والحجة لمن أضاف: أنه أراد: فله عشر حسنات، فأقام الأمثال مقام الحسنات؛ ولهذا المعنى خزلت الهاء من العدد؛ لأنه لمؤنث، فاعرفه.

ومن سورة الأعراف

قوله تعالى: ﴿الْمَصَّ﴾ [١] هي آية في عَدَد الكوفيين، وكذلك ﴿الْمَ﴾ [البقرة: ١] فإن قيل: فهلا عَدَّوا: ﴿الْمَرَّ﴾ [الرعد: ١] فقل: لأن الراء حرفان، وأعدل الأسماء والأفعال ما كان ثلاثياً، لأن الوقف يصلح عليه، فما كان ثلاثياً عَدَّ آية، وما كان على حرفين لم يُعَدَّ.

فإن قيل: فهلا عَدَّوا: (صاد) و (قاف) وهما ثلاثيان؟ فقل: كل ما كان من هذه الحروف قد ضُمَّ إلى غيره، فيعدّ، ثم إذا انفرد لم يعدّ آية: كقوله: ﴿الْمَصَّ﴾ و ﴿عَسَقَ﴾ [الشورى: ٢] و ﴿طَسَّ﴾ [النمل: ١] لأنهم قد ضموه إلى الميم في ﴿طَسَمَ﴾ [القصص: ١].

قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ﴾ [٣]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد مضى ذكر علله فيما سلف^(١).

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ [٢٥] يقرأ بضم التاء وفتح الراء، وفتح التاء وضم الراء. ها هنا، وفي [الروم: ٢٥] و [الزخرف: ١١] و [الجاثية: ٣٥]. فالحجة لمن ضم التاء: أنه جعله فعل ما لم يُسمَّ فاعله. والحجة لمن فتح التاء أنه أراد: أن الله عز وجل إذا أخرجهم يوم القيامة، فهم الخارجون. والتاء في الوجهين دليل المخاطبة.

قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ [٢٦] يقرأ بالنصب، والرفع. والحجة لمن نصب: أنه عطفه على ما تقدم بالواو، فأعربه بمثل إعرابه. والحجة لمن رفع: أنه ابتدأه بالواو، والخبر

(١) قال النوري: ووجه تشديد «تَذْكُرُوهُ» أن أصله تذكرون بقاء المضارعة وتاء التفعيل ومعناه هنا حصول الفعل بالتراخي والتكرار فخفف بإدغام التاء تقدم تمامه في «تظاهرون» (شرح طيبة النشر ٤/ ٢٨٦).

(خير)، و (ذلك) نعت لـ (لباس). ودليله: أنه في قراءة عبدالله، وأبي: (ولباس التقوى خير) ليس فيه (ذلك). ومعناه: أنه الحياء.

قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٣٢] يقرأ بالرفع، والنصب. فالحجة لمن قرأه بالرفع: أنه أراد: قل: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي لهم خالصة يوم القيامة. والحجة لمن نصب: أنه لما تمّ الكلام دونها نصبها على الحال.

قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَحْ لَهُمْ﴾ [٤٠] يقرأ بالتاء والتشديد، وبالياء والتخفيف. وقد تقدّمت العلة في ذلك آنفاً بما يغني عن إعادته. ومعناه لا يُرفع عملهم، ولا يُجاب دعاؤهم. قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨] يقرأ بالياء والتاء على ما ذكرنا من الحجة في نظائره.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ [٤٤] يقرأ بكسر العين وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه فرّق بين هذه اللفظة التي يوجب بها، وبين النعم من الإبل إذا نكر ووقف عليه. والحجة لمن فتح: أنه قال: هما لغتان، فاخترتُ الفتح لخفته، ولم ألتفت إلى موافقة اللفظ.

فإن قيل: فما الفرق بين نَعَمْ وبلى؟ فقل: الفرق بينهما: أنَّ (نَعَمْ): يلفظ بها في جواب الاستفهام، و (بلى): يلفظ بها في جواب الجحد.

قوله تعالى: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [٤٤] يقرأ بتشديد أنَّ والنصب، وبتخفيفها والرفع. وقد ذكرت عليهما في [البقرة: ٨٦].

قوله تعالى: ﴿لَا يَنْالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [٤٩] يقف بعض القراء على: (رحمة)، وما شاكلها، مثل (الآخرة) و (القيامة) و (مِزْيَةٍ) و (مَعْصِيَةٍ) بالإمالة، ما لم يكن فيه حرف مانع منها. والحجة له في ذلك: أنه شبه الهاء في أواخر هذه الحروف بالألف في (قضى) و (رَمَى) فأمال لذلك.

فإن قيل: أفتميل جميع ما كان في القرآن من أمثال ذلك؟ فقل: قد دلتك على موضع الإمالة، وعرفتك ما لا يجوز فيه للحرف المانع من ذلك.

فإن قيل: ما تقول في ﴿شَرَرٌ﴾ [المرسلات: ٣٢] و ﴿بَرَّةٌ﴾ [عبس: ١٦]؟ فقل: لا يُمال هذا، وما ضارعه، لأن الأصل في الإمالة لذوات الياء، فإذا كان قبلها حرف من الحروف الموانع، وهن الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والخاء، والقاف، امتنعت الإمالة، لاستعلائهن في الفم، واستثقال الإمالة.

وألحقوا بهن الراء للتكرير الذي فيها، ففتحتها قبل الألف بمنزلة فتحتين، كما كانت

كسرتها بعد الألف بمنزلة كسرتين. فلما امتنعت الألف التي هي في الأصل من الإمالة للمانع، كانت الهاء التي هي مشبهة بها من الإمالة أبعد، وأمنع.

فإن قيل: أتميل ﴿الطامة﴾ [النازعات: ٣٤] و ﴿الصاخة﴾ [عبس: ٣٣] كما أملت ﴿دابة﴾ [هود: ٦]؟ فقل: لا، لأن قبل الألف حرف من الحروف الموانع.

فإن قيل: فَلِمَ أَمَلَتْ: ﴿المعصية﴾؟ [المجادلة: ٨]، فقل: لكسرة الصاد وكذلك (الآخرة) لكسرة الخاء فاعرف ما أَصَلْتُ لك، فإنه يشفى بك على جواز الإمالة وامتناعها.

الباقون بالتفخيم على الأصل سواء كان الحرف مانعاً أو مُبيحاً.

قوله تعالى: ﴿وما كُنَّا لنهتدي﴾ [٤٣] يقرأ بإثبات الواو وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه ردُّ بها بعض الكلام على بعض. والحجة لمن طرحها: أنه ابتداء الكلام، فلم تحتج إليها، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو.

قوله تعالى: ﴿أورثتُموها﴾ [٤٣]، يقرأ بالإدغام، والإظهار. فالحجة لمن أدغم: مقاربة الثاء للتاء في المخرج. والحجة لمن أظهر: أنَّ الحرفين مهموسان، فإذا أدغما خفيا فَضَعُفًا، فلذلك حسن الإظهار فيهما.

قوله تعالى: ﴿يُغشى اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾ [٥٤] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: تكرير الفعل، ومدامته. ودليله قوله تعالى: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم: ٥٤] والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أَغَشَى يُغشى، ودليله قوله: ﴿فَأَغَشَيْنَاهُمْ فَهْمَ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يس: ٩] ومعناهما واحد مثل أنزل ونزل. غير أن التشديد أبلغ.

قوله تعالى: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [٥٤]. يقرأ بالنصب، والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على قوله ﴿يُغشى﴾، فأضمر فعلاً في معنى يغشى، ليشاكل بالعطف بين الفعلين. والحجة لمن رفع: أنه جعل الواو حالاً لا عاطفة، فاستأنف بها، فرفع كما تقول: لقيت زيداً وأبوه قائم. تريد وهذه حال أبيه.

قوله تعالى: ﴿خفية﴾ [٥٥]. يقرأ بضم الخاء وكسرها. وقد ذكر في [الأنعام: ١٤١].

قوله تعالى: ﴿بشراً﴾ [٥٧]. يقرأ بالنون، والباء، وبضم الشين وإسكانها. فالحجة لمن قرأه بالنون وضمَّ الشين: أنه جعله جمعاً لريح (نشور) كما تقول: امرأة صبور ونساء صُبُر. والحجة لمن فتح النون وأسكن الشين: أنه جعله مصدرأ. ودليله قوله: ﴿والناشرات نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣]، وهي الرياح التي تهب من كل وجه لجمع السحاب الممطرة.

والحجة لمن قرأه بالباء، وضم الشين: أنه جعله جمع ربح بَشُور، وهي التي تُبَشِّرُ بالمطر، ودليله قوله تعالى: ﴿الرياح مُبَشِّرَاتٌ﴾ [الروم: ٤٦]. والحجة لمن أسكن الشين في الوجهين: أنه كره الجمع بين ضمّتين متواليّتين فأسكن تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [٦٥]. يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن قرأه بالرفع: أنه جعله حرف استثناء، فأعربه بما كان الاسم يعرب به بعد (إلاّ) كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ويجوز الرفع في «غير» على الوصف لـ «إله» قبل دخول «من» عليه كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]. والحجة لمن خفض: أنه جعله وصفاً لإله، ولم يجعله استثناء، فهو قولك: معي درهم غير زائف، وسيُف غير كَهَام.

قوله تعالى: ﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَاتٍ رَبِّي﴾ [٦٨] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد أنه أراد: تكرير الفعل، ومدّأومته ودليله: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أبلغ دليلاً: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتَكُمْ رَسُولَ رَبِّي﴾ [٧٩].

قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ﴾ [٨١]. يقرأها هنا بالاستفهام، والإخبار. فالحجة لمن استفهم ثانياً: أنه جعله جواباً، واستدل بقوله: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩] فأعاد الاستفهام ثانياً. والعرب تترك ألف الاستفهام إذا كان عليها دليل من «أم» كقول امرئ القيس^(١):

تَرْوَحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا يَضِيرُكَ لَوْ تَنْتَظِرُ

والحجة لمن قرأه بالإخبار: أنه اجتزأ بالأول من الثاني، ودليله قوله: ﴿أَفَأَمِنَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

قوله تعالى في قصة صالح: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ [٧٥] يقرأ بإثبات الواو وحذفها. فحذفها على الابتداء، وإثباتها للعطف.

قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [٩٨]. يقرأ بإسكان الواو وتحريكها. فالحجة لمن أسكن: أنه جعل العطف بأو التي تكون للشك، والإباحة. والحجة لمن حرّك أنه جعل العطف بالواو وأدخل عليها ألف الاستفهام، ليكون الأول من لفظ الثاني في قوله: ﴿أَفَأَمِنْ﴾ [٩٧].

(١) البيت في «ديوانه» (١٥٤).

قوله تعالى: ﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [٩٦] يقرأ بالتشديد، والتخفيف. فالحجة لمن شدد أنه أراد مرة بعد مرة. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: فتح يفتح إذا فعل ذلك مرة واحدة.

قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ [١٠٥] يقرأ بإرسال الياء، وبتشديدها. فالحجة لمن أرسلها: أنه جعل «على» حرفاً، وأوقعها على (ألاً أقول) فكان بها في موضع خفض. والحجة لمن شدد: أنه أضاف الحرف إلى نفسه، فاجتمع فيه ياءان: الأولى من أصل الكلمة، والثانية ياء الإضافة، فأدغمت الأولى في الثانية، وفتحت لالتقاء الساكنين، كما قالوا «لديّ» و «إليّ»، ويكون (ألاً أقول) في موضع رفع بخبر الابتداء.

قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [١١١] يقرأ بالهمز، وتركه، وبإشباع الضمة والهمز، وباختلاس الحركة، وبكسر الهاء، وإسكانها مع ترك الهمز.

فأما تحقيق الهمز وتركه فبلغتان فاشيتان قرىء بهما ﴿تَرْجِيءُ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تَرْجِيءُ مَنْ تَشَاءُ﴾.

وأما إشباع الضمة واختلاس حركتها، فالحجة فيه: أن هاء الكناية إذا أسكن ما قبلها لم يجز فيها إلا الضم؛ لأن ما بعد الساكن كالمبتدأ. يدلك على ذلك قولك: (منه) و (عنه) بالاختلاس (ومنهمو وعنهو) بالإشباع. فمن أشبع فعلى الأصل، ومن اختلس أراد التخفيف، فاجتزأ بالضمة من الواو.

وأما مَنْ ترك الهمز، وكسر الهاء، فإنه أسقط الياء علامة للجزم، وكسر الهاء لانكسار ما قبلها، ووصلها بياء لبيان الحركة. وأما من أسكن الهاء فله وجهان: أحدهما: أنه توهم أن الهاء آخر الكلمة فأسكنها دلالة على الأمر، أو تخفيفاً لما طالت الكلمة بالهاء.

وروى هشام بن عمار عن ابن عامر: أرجئه بالهمز، وكسر الهاء. وهو عند النحويين غلط، لأن الكسر لا يجوز في الهاء إذا سكن ما قبلها كقوله: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢] وله وجه في العربية، وذلك أنَّ الهمزة لما سَكَنتْ للأمر، والهاء بعدها ساكنة على لغة من يسكن الهاء، كسرهما لالتقاء الساكنين.

قوله تعالى: ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [١١٢] يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبطرحها والتشديد في كُلِّ القرآن إلّا في [الشعراء: ٣٧] فإنه بالتشديد إجماع. فالحجة لمن شدد: أنه أراد تكرير الفعل والإبلاغ في العمل، والدلالة على أن ذلك ثابت لهم فيما مضى من الزمان، كقولهم: هو دَخَلَ خَرَّاجٌ إذا كثر ذلك منه وعرف به. والحجة لمن أثبت الألف، وخفف أنه جعله اسماً للفاعل مأخوذاً من الفعل.

وكل ما أتى بعده (عليه) فهو ساحر إلّا التي في [الشعراء: ٣٧] فإنها في السواد قبل الألف، فلم يُخْتَلَفَ فيها أنها سَحَار. وما كان بعده «مُبين» فهو سَحَرٌ.

قوله تعالى: ﴿أئن لنا لأجراً﴾ [١١٣] يقرأ بتحقيق الهمزتين، وبحقيق الأولى، وتلين الثانية، وبطرح الأولى وتحقيق الثانية.

فالحجة لمن أثبت الهمزتين: أنه أتى به على الأصل، لأن الأولى للاستفهام، والثانية همزة إن. والحجة لمن لَين الثانية أنه تجافى أن يخرج من فتح الهمزة إلى كسرة ثانية، فقلبها إلى لفظ الياء تلييناً. والحجة لمن طرح الأولى: أنه أخبر بياناً ولم يستفهم، فأثبت همزة إن، وأزال همزة الاستفهام.

قوله تعالى: ﴿تلقف﴾ [١١٧] يقرأ بفتح اللام وتشديد القاف، وبإسكان اللام وتخفيف القاف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد تَلَقَفَ فخرل إحدى التائين، وبَقِيَ القاف على تشديدها. والحجة لمن أسكن وخفف: أنه أخذه من لَفٍ يَلْقَفُ، ومعناها: تلتقم، وتلتهم: أي تبتلع.

قوله تعالى: ﴿آمنتُم به﴾ [١٢٣] يقرأ بتحقيق الهمزتين ومدة بعدهما، وبهمزة ومدة بعدها، وبواو وهمزة بعدها ساكنة، وبواو ولا همزة بعدها. فالحجة لمن حقق الهمزتين ومدّ: أنه جمع بين ثلاث همزات: الأولى: همزة التوبيخ بلفظ الاستفهام. والثانية: ألف القطع. والثالثة: همزة الأصل. ووزنه (أفعلتم) فالفاء هي موضع المدة. والحجة لمن همز ومدّ: أنه لَين ألف القطع، فوصل مدّها بمد ألف الأصل. والحجة لمن أتى بلفظ الواو وهمزة ساكنة بعدها: أنه لَين ألف القطع فصارت واواً لانضمام النون قبلها، فرجعت الهمزة التي هي فاء الفعل إلى أصلها قبل التليين.

فإن قيل: فيجب أن تكون الواو ساكنة، لأنها مليئة من همزة فقل: إن الواو الساكنة إذا لقيها ساكن حرّكت لالتقاء الساكنين كقوله: ﴿فلا تَخْشَوْا النَّاسَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقد نُسِبَ القارىء بذلك إلى الوهم. والحجة لمن قرأ بلفظه كالواو ولا همزة معها، فإنه أشبع ضمة النون، فصارت كلفظ الواو، وخرل الهمزة الثانية وخلفها بمدة، ودلّ بالفتح على سقوط الهمزة المفتوحة.

قوله تعالى: ﴿سنقتل أبناءهم﴾ [١٢٧] ومثله ﴿يقتلون أبناءكم﴾ [١٤١]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد تكرير القتل بأبناء بعد أبناء. ودليله قوله: ﴿وَقَتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١]. والحجة لمن خفف: أنه أراد فعل القتل مرة واحدة.

ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

قوله تعالى: ﴿يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٢٨] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تكرير الميراث لقرن بعد قرن. ودليله قول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ». والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أورث ودليله قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الدخان: ٢٨].

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [١٣٧] و﴿يَعْكُفُونَ﴾ [١٣٨]. يقرآن بضم عين الفعل وكسرهما وهما لغتان. والحجة لذلك: أن كل فعل انفتحت عين ماضيه جاز كسرهما وضمهما في المضارع قياساً إلا أن يمنع السماع من ذلك. وما كانت عين ماضية مضمومة لزمت الضمة عين مضارعه إلا أن يشذ شيء من الباب، فلا حكم للشاذ. فالأصل ما ذكرته لك، فاعرفه إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ [١٤١] يقرأ بإثبات الياء والنون وبحذفهما. فالحجة لمن أثبتهما: أنه من إخبار الله تعالى عن نفسه بنون الملكوت. وعليها جاء قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُون﴾ [المؤمنون: ٩٩] والحجة لمن حذفها: أنه من إخبار النبي عليه السلام عن الله، والفاعل مستتر في الفعل، وإذ في أول الكلام متعلقة بفعل، دليله قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] وإنما وعظهم الله تعالى بما امتحن به مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ وذكرهم نعمه عليهم، وحذرهم من حلول التَّعَمُّدِ عند مخالفته.

قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ دَكَّا﴾ [١٤٣] يقرأ بالقصر والتنوين، وبالمدة وترك التنوين، ها هنا وفي [الكهف: ٩٨]. فالحجة لمن قصر ونون: أنه جعله مصدراً كقوله: ﴿إِذَا دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾ [الفجر: ٢١] وهذا اللفظ لا يثنى ولا يجمع، لأنه مصدر والمصدر اسم للفعل. فلما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان الأصل بتلك المثابة. والحجة لمن مدّ ولم ينون: أنه صفة قامت مقام الموصوف. وأصله: أرضاً ملساء من قول العرب: ناقةٌ دكّاء، أي: لا سنام لها. فهذا يثنى ويجمع ولم ينون، لأنه وزنٌ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، لاجتماع علامة التأنيث، والوصف فيه.

فإن قيل فقوله: ﴿دَكَّتِ الْأَرْضُ﴾ خُرُجَ لَفْظِ الْمَصْدَرِ فِيهِ عَلَى فِعْلِهِ، وليس ها هنا لفظ لفعل يُخْرِجُ الْمَصْدَرَ عَلَيْهِ، فقل إنَّ الْمَصْدَرَ هَا هُنَا يُخْرِجُ عَلَى الْمَعْنَى، لا عَلَى اللَّفْظِ، لأنه يريد بقوله تعالى: جعله، دكّه، وذلك معروف عند العرب. قال ذو الرمة^(١):

(١) البيت في «ديوانه» (ص ١٠).

وَالْوَدْقُ يَسْتَنْ عَنْ أَعْلَى طَرِيقَتِهِ جَوْلَ الْجُمَانِ جَرَى فِي سَلَكِهِ الثَّقَبُ

فنصب جَوْلَ الجمَان، لأنه أراد بقوله يستن: يَجُول.

قوله تعالى: ﴿بِرِسَالَاتِي﴾ [١٤٤] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحَّد: أن الله تعالى إنما أرسله مرة واحدة بكلام كثير. والحجة لمن جمع: أنه طابق بين اللفظين لتكون رسالاتي مطابقة لكلامي. وإن أراد بالجمع معنى الواحد كما قال ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] يريد نبينا عليه السلام.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ [١٤٦] يقرأ بضم الراء وإسكان الشين، ويفتحهما. فالحجة لمن ضمَّ: أنه أراد به: الهدى التي هي ضدُّ الضلال. ودليله قوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦] والغَيُّ ها هنا: الضلال. والحجة لمن فتح: أنه أراد به الصلاح في الدين. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهِيَءَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشْدًا﴾ [الكهف: ١٠] أي صَلَاحًا، وقيل: هما لغتان كقولهم: السَّقْمُ والسَّقَمُ.

قوله تعالى: ﴿مِنْ حَلِيمٍ﴾ [١٤٨] يقرأ بضم الحاء وكسرها، وهما جمع (حَلِي). فالحجة لمن ضم: أنه أتى به على أصل ما يجب لجمع (فَعْل) وأصله: (حُلُوِي) كما قالوا (فُلُوسٌ) فلما تقدمت الواو بالسكون قلبوها إلى الياء، وأدغموها للمماثلة فتشديد الياء لذلك. والحجة لمن كسر: أنه استثقل الخروج مِنْ ضمٍّ إلى كسرٍ، فكسر الحاء ليقرب بها بعض اللفظ من بعض طلباً للتخفيف.

قوله تعالى: ﴿لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ [١٤٩]. يقرأ بالياء والرفع، وبالتاء والنصب. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه جعلها دليلاً لخطاب الله تعالى، لأنه حاضر. وإن كان عن العيون غائباً. ونصب مريداً للنداء كقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء: ٣] يريد نداء المضاف، والحجة لمن قرأ بالياء أنه أخبر عن الله تعالى في حال الغيبة، ورفع بفعله الذي صيغ له، وجعل ما اتصل بالفعل من الكناية مفعولاً به.

قوله تعالى: ﴿ابْنِ أُمٍّ﴾ [١٥٠] يقرأ بفتح الميم وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه جعل الاسمين اسماً واحداً، كخمسة عشر، فبناه على الفتح.

وقال الزجاج: إنما جاز الفتح في هذا وفي «ابن عم» لكثرة الاستعمال، ألا ترى أن الرجل يقول ذلك لمن لا يعرفه، فكأنه لكثرة الاستعمال عندهم يَخْرُجُ عن من هو له، فحُفِّفَ الكلمتان بأن جُعِلتا واحدة، ووُيِّنَا على الفتح، ولا يجوز ذلك في غيرهما.

وقال المبرد: أراد: «يا بنَ أُمي»، فقلب من الياء ألفاً، فقال: يا بنَ أُمَّا، ثم حذف

الألف استخفافاً كما حذف الياء من قوله: يا بن أمي، فقال يا ابن أمّ، وجاز له قلب الياء ألفاً، لأن النداء قريب من الندبة، وهما قياس واحد إذا قلت: يا أمّاه وأنشد^(١):

يا بُنْتَ عَمّا لا تلومي واهجعي

والحجة لمن كسر الميم: أنه أراد يا بن أمي، فحذف الياء واجتزأ منها بالكسرة، لأن النداء باب بني على الحذف، واختص به فاتسعوا فيه بالحذف، والقلب، والإبدال. والوجه في العربية إثبات الياء ها هنا، لأن الاسم الذي فيه مضاف إلى المنادى، وليس بمنادى. قال الشاعر^(٢):

يا بَنَ أُمِّي ولو شَهِدْتُكَ إِذْ تدعو تميمًا وأنتَ غَيْرُ مجاب

قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧]. يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحّد أنه أراد: ثقل ما اجترموه في الجاهلية. ودليله قوله عليه السلام: «محا الإسلام ما قبله»^(٣). والحجة لمن قرأه بالجمع: أنه طابق بذلك بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَالْأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.

قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [١٦١]. يقرأ بضم التاء، وجمع خطيئة وتوحيدها، والرفع، وبالنون والجمع. فالحجة لمن قرأه بضم التاء أنه جعل فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعله. ودل بالتاء على تأنيث ما يأتي بعدها، ورفع ذلك باسم ما لم يُسَمَّ فاعله سواء أفرد أو جمع، لأنه قام مقام الفاعل. والحجة لمن قرأه بالنون أنه جعل الفعل إخباراً عن الله تعالى، ونصب قوله «خطاياكم» بتعدّي الفعل إليها، ولم يَبْنِ للنصب فيها دليل، لأن آخرها ألف، والألف لا تقبل شيئاً من الحركات. والحجة لمن قرأه بالنون وجمع السلامة: أنه كسر التاء في موضع النصب، لأنها في التأنيث بمنزلة الياء في التذكير، فكما نابت في الجمع عن النصب والخفض، كذلك نابت الكسرة في التأنيث عن النصب والخفض.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَعْذَرَةٌ﴾ [١٦٤] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن قرأه بالرفع أنه أراد: أحد وجهين من العربية، إما أن يكون أراد: قالوا: موعظتنا إياهم مَعْذَرَةٌ فتكون خير ابتداء محذوف، أو يضمّر قبل ذلك ما يرفعه كقوله: ﴿سورة أنزلناها﴾ [النور: ١] يريد هذه سورة. والحجة لمن نصب: أن الكلام جواب، كأنه قيل لهم: لِمَ تَعْظُونَ قوماً هذه سيالهم؟ قالوا: نعظهم اعتذاراً ومعذرةً.

(١) البيت لأبي النجم العجلي كما في «الكتاب» (٣١٨/١).

(٢) البيت في «تفسير الطبري» (٦٨/٩).

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٠٤/٤).

قوله تعالى: ﴿يَعَذَابُ بئس﴾ [١٦٥] يقرأ «بئس» بالهمزة على وزن: «فَعِيل» و «بئس» بإثبات الهمز وحذف الياء على وزن «فَعِل»، و «بئس» بكسر الياء وفتحها من غير همز «وَيئأس» بفتح الباء وإسكان الياء، وهمزة مفتوحة على وزن: «فَعِيل» فهذه خمس لغات مشهورات مستعملات في القراءة.

قوله تعالى: ﴿والذين يمسكون بالكتاب﴾ [١٧٠]. ها هنا، وفي [الممتحنة: ١٠] يقرآن بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد أنه أخذه من: مَسَّكَ يَمَسُّكَ إذا عاود فعل التمسك بالشيء. ودليله أنه في حرف أبي: ﴿والذين مَسَّكُوا بالكتاب﴾. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: أَمْسَكَ يُمْسِكُ: ودليله قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ولم يقل: مَسَّكَ.

قوله تعالى: ﴿من ظهروهم ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [١٧٢] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحد: أنه جعله مُوَحِّدًا في اللفظ، مجموعاً في المعنى. ودليله قوله تعالى: ﴿أَوِ الطُّفُلُ﴾. [النور: ٣١]. والحجة لمن جمع: أنه طابق بذلك بين اللفظين لقوله: ﴿من ظُهُورِهِمْ﴾. ومعنى الآية: أن الله مسح ظهر آدم، فأخرج الخلق منه، كأمثال الذر فأخذ عليهم العهد بعقل رغبه فيهم، وناداهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [١٧٢] فكل أحد إذا بلغ الحُلُم، علم بعقله، أن الله عز وجل خَالِقُهُ، واستدل بذلك عليه.

فإن قيل: فما وجه بعث الرسل؟ فقل: إيضاح للبراهين وتأكيدهم للحجة عليهم.

قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ [١٧٢] يقرأ بالياء والتاء. وقد ذكر من الحجة في نظائره ما يَدُلُّ عليه ويغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ﴾ [١٨٠] يقرأ بضم الياء، وكسر الحاء، ويفتحهما ها هنا وفي [النحل: ١٠٣] و [السجدة: ٤٠]. فالحجة لمن ضم الياء وكسر الحاء: أنه أخذه من ألحد يُلْحِد. والحجة لمن فتحهما: أنه أخذه من لَحَد يَلْحَدُ وهما لغتان معناهما: الميل والعدول. ومنه أخذ «لحد القبر».

قوله تعالى: ﴿ونذرهم﴾ [١٨٦] بالنون والرفع، وبالياء والجرم. فالحجة لمن قرأ بالنون والرفع: أنه استأنف الكلام، لأنه ليس قبله ما يردّه بالواو عليه. والحجة لمن قرأه بالياء والجرم: أنه عطفه على موضع الفاء في الجواب من قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾.

قوله تعالى: ﴿جعلنا له شركاء﴾ [١٩٠] يقرأ بضم الشين والمد، وطرح التنوين، وبكسر الشين وإسكان الراء والتنوين. فالحجة لمن قرأه بضم الشين: أنه جعله جمع

«شريك» فمنعه من الصرف، لأن الهمزة التي في آخره مشاكلة لهمزة حمراء وما أشبهها. والحجة لمن قرأه بكسر الشين: أنه أراد المصدر. ومعنى الآية: أن إبليس لعنه الله أتى حواء وهي عند أول حَمَلٍ حملت فقال لها: ما هذا الذي في بطنك أبهيمة أم حية؟ قالت: لا أدري. قال لها: إن دعوت الله تعالى أن يجعله بشراً سوياً تسمينه باسمي؟ قالت: نعم، فلما أتاهما الله ولدًا صالحاً، جعلاً له شركاء فيه فسمّياه عبد الحرث باسم إبليس لعنه الله.

قوله تعالى: ﴿إِنْ وَلَّيَ اللَّهُ﴾ [١٩٦] إجماع القراء على قراءته بثلاث ياءات. الأولى: ياء فعيل زائدة. والثانية: لام الفعل أصلية. والثالثة: ياء الإضافة، فأدغمت الزائدة في الأصلية، واتصلت بها ياء الإضافة ففتحت لالتقاء الساكنين.

هذا لفظ القراء إلا ما رواه «ابن اليزيدي» عن أبيه عن أبي عمرو: «إِنْ وَلَّيَ اللَّهُ» بياء مشددة مفتوحة. فإن صح ذلك عنه، فإنه حذف الوُسْطى، وأدغم في الإضافة، وفتحها، كما قالوا: إِلَيَّ وَعَلَيَّ وَلَدَيَّ بفتح الياء.

قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طِيفٌ﴾ [٢٠١] يقرأ بإثبات الألف وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه جعله اسم الفاعل من: طاف الخيال: إذا طَرَقَ النَّائم. وهما لغتان طاف طَوْفاً وأطاف مَطَافاً. ومعنى طائف الشيطان: وساوسه ولممه وختله. قال الشاعر^(١):

وَتَضْحَى عَلَى غِبِّ السُّرَى وَكَأَنَّمَا أَطَافَ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْحِنِّ أَوْلَى

والحجة لمن حذفها: أنه أراد به: رَدَّه إلى الأصل. وأصله: طويف، فلما تقدّمت الواو بالسكون قلبت ياء، وأدغمت في الياء، فثقل عليهم تشديد الياء مع كسرها، فخففوه. بأن طرَحُوا إحدى الياءين، وأسكنوا كما قالوا: هَيْنَ لَيْنَ. قال حسان بن ثابت^(٢):

جَنِيَّةٌ أَرْقَنِي طِيفُهَا يَذْهَبُ صُبْحاً وَتَرَى فِي الْمَنَامِ

قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ [١٩٣] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد به: لا يسيرون على أثركم، ولا يركبون طريقكم في دينكم. والحجة لمن خفف: أنه أراد به: لا يلحقوكم، ومنه قول العرب: اتَّبَعُ: إذا سار في أثره، وَتَبَعُ: إذا لَحِقَهُ، وقيل: هما لغتان فصيحتان.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِي﴾ [١٩٥] يقرأ بإثبات الياء وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنها تَبِيرُ فاصلة، ولا آخر آية. والحجة لمن حذفها: أنه أدَّى ما وجده في السَّوَادِ. فأما قوله

(١) البيت للأعشى كما في «اللسان» [مادة: ولق].

(٢) البيت في «ديوانه» (٢٤).

في سورة [المرسلات: ٣٩]: ﴿فَكِيدُون﴾ فأكثر القراء على حذفها، لأنها فاصلة في آخر آية.

ومن سورة الأنفال

قوله تعالى: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]. يقرأ بكسر الدال وفتحها. فالحجة لمن كسر الدال: أنه جعل الفعل للملائكة، فأتى باسم الفاعل من «أردف». والحجة لمن فتح الدال: أنه جعل الفعل لله عز وجل، فأتى باسم المفعول به من «أردف». والعرب تقول: أَرْدَفْتُ الرجل: أَرَكَبْتُهُ على قطاة دابتي خلفي. وَرَدِفْتُهُ: إِذَا رَكِبْتُ خَلْفَهُ.

قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَاكُمُ النَّعَاسُ﴾ [١١]. يقرأ بفتح الياء والألف والرفع، وبضم الياء الأولى وبياء في موضع الألف مخففاً ومشدداً والنصب. فالحجة لمن قرأه بالألف والرفع: أنه جعل الفعل للنعاس، فرفعه، وأخذه مِنْ غَشْيٍ يُغْشَى. والكاف والميم في موضع نصب. والحجة لمن ضم الياء الأولى ونصب النعاس وخفف: أنه جعل الفعل لله عز وجل، وعدَّاه إلى المفعولين. وأخذه من أَعْشَى يُغْشَى. ومن شَدَّدَ أخذه: من غَشَى يُغْشَى.

ومعنى الآية: أن المسلمين أصبحوا يوم بدر جُنُباً على غير ماء، وعدُّوهم على الماء، فوسوس لهم الشيطان، فأرسل الله عليهم مطراً فطهرهم به.

قوله تعالى: ﴿مُوْهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ [١٨] يقرأ بتشديد الهاء وفتح الواو، وبإسكان الواو وتخفيف الهاء. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من وَهَّنَ فهو مُوْهِنٌ. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أَوْهِنَ فهو مُوْهِنٌ. وهما لغتان، والتشديد أبلغ وأمدح.

قوله تعالى: ﴿مُوْهِنٌ﴾ [١٨] يقرأ بالتنوين، ونصب «كيد»، وبترك التنوين وخفض كيد. فالحجة لمن نوَّن: أنه أراد الحال أو الاستقبال. والحجة لمن أضاف: أنه أراد ما ثبت ومضى من الزَّمان.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٩]. يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه ابتدأ الكلام. ودليله: أنه في قراءة عبدالله «والله مع المؤمنين» والحجة لمن فتح: أنه رُدَّ بالواو على قوله: وَأَنَّ اللَّهَ مُوْهِنٌ، أو أضمر اللام بعد الواو.

قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ﴾ [٤٢]، ﴿وَهُمْ بِالْعُدُوِّ﴾ [٤٢]. يقرآن بكسر العين، وضمها. فالحجة لمن ضَمَّ أو «كسر»: أنهما لغتان، معناهما: جانب الوادي. و «الدنيا»: القرية، و «القصوى»: البعيدة، وهما من ذوات الواو.

فإن قيل: فَلِمَ جاءتا بلفظين مختلفين؟ فقل في ذلك وجهان: أحدهما: أَنَّ الدنيا بنيت

على فعلها. فلما جاوزت ثلاثة أحرف بنيت على الياء، وهو القياس. والقصوى اسم مُخْتَلَفٌ ليس بمبنيٍّ على فعله. والآخر: أن الاسم إذا ورد على وزن فَعْلَى بفتح الفاء صحت فيه الواو كقولهم: «الْفَتَوَى» و «التَّقَوَى» وإن كان صفةً انقلبت واوه ياء نحو: «الْصَّدَيَا» و «الْحُبْلَى»، فأما الْقُصْوَى، فجاءت على الأصل.

قوله تعالى: ﴿وَيَخِيَا مِنْ حَيٍّ﴾ [٤٢]. يقرأ بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وبياء واحدة شديدة مفتوحة. فالحجة لمن قرأه بياءين: أنه أتى به على الأصل، وما أوجبه بناء الفعل. والحجة لمن أدغم: أنه استثقل اجتماع ياءين متحركتين، فأسكن الأولى، وأدغمها في الثانية.

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [٣٥]. يقرأ برفع «صلاتهم» ونصب قوله: «مكاء»، و «تصدية». ونصب «صلاتهم»، ورفع قوله: «مكاء وتصدية».

فالوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة: أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة، لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر: يجوز في العربية اتساعاً على بُعد أو لضرورة شاعر. قال حسان^(١):

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ

قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ [٣٧] يقرأ بفتح الياء والتخفيف، وبضمها والتشديد. والمعنى بين ذلك قريب. وقد ذكرت علة ذلك. ومعناه: التفرقة والتخليص.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ﴾ [٥٩] يقرأ بالياء والتاء، وبكسر السين وفتحها. وقد ذكرت علله في آل عمران.

قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩]. يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن فتحها: أنه جعل (يحسبن) فعلاً للذين كفروا، وأضمر مع ﴿سبقوا﴾ [٥٩] أن الخفيفة، ليكون اسماً منصوباً مفعولاً لتحسبن، وأنهم لا يعجزون المفعول الثاني، فكأنه قال: ولا تحسبن الذين كفروا سبقهم إعجازهم. والحجة لمن كسر: أنه جعل قوله: «ولا تحسبن» خطاباً للنبي عليه السلام، وجعل «الذين كفروا» مفعول (تحسبن) الأول، و (سبقوا) الثاني، واستأنف إن فكسرها مبتدئاً.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ﴾ [٦١]. يقرأ بفتح السين وكسرها. وقد ذكرت علته في [البقرة].

(١) البيت في «اللسان» [مادة: سبأ].

قوله تعالى: ﴿إِذْ تَوْفَى﴾ [٥٠] يقرأ بالياء والتاء. وقد ذكرت علله فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ [٦٥] و ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةً﴾ [٦٦]. يقرآن بالياء، والتاء. فالحجة لمن قرأهما بالتاء: أنه جاء به على لفظ «مائة» ومن قرأه بالياء أتى به على لفظ المعداد، لأنه مذكّر. والحجة لمن قرأهما بالياء والتاء، أنه أتى بالمعنيين معاً، وجمع بين اللغتين.

قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [٦٦] يقرأ بضم الضاد، وفتحها، وهما لغتان. وقد ذكرت الحجة في أمثال ذلك بما يغني عن الإعادة.

قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [٦٧]. يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه رده إلى المعنى. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه رده على اللفظ.

قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَسَارَى﴾ [٧٠]. يقرأ بضم الهمزة وإثبات الألف، وفتحها وطرح الألف. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد: جَمَعَ الجمع. والحجة لمن طرحها: أنه أراد جمع أسير. وقال أبو عمرو: الأسرى: مَنْ كانوا في أيديهم أو في الحبس، والأسارى: مَنْ جاء مُسْتَأْسَرًا.

قوله تعالى: ﴿مِنْ وَلَايَتِهِمْ﴾ [٧٢]. يقرأ بفتح الواو وكسرهما ها هنا، وفي [الكهف: ٤٤]. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: ولاية الدين. والحجة لمن كسر: أنه أراد: ولاية الإمرة. وقيل: هما لغتان، والفتح أقرب.

ومن سورة التوبة

قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [١٢] يقرأ بهمزتين مفتوحة ومكسورة، وبهمزة وياء. فالحجة لمن حقق الهمزتين: أنه جعل الأولى همزة الجمع، والثانية همزة الأصل التي كانت في إمام، أُمِّمَةٌ على وزن «أَفْعَلَةٌ» فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، وأدغموا الميم في الميم للمجانسة. والحجة لمن جعل الثانية ياء: أنه كره الجمع بين همزتين، فقلب الثانية ياء لكسرها بعد أن لِيَّتْهَا، وحركها لالتقاء الساكنين.

وروى «المسيبي» عن نافع: أنه قرأ: آيمة بمدة بين الهمزة والياء. والحجة له في ذلك أنه فرق بين الهمزتين بمدة، ثم لِيّن الثانية فبقيت المدة على أصلها.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [١٢]. يقرأ بفتح الهمزة وكسرهما. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: جمع «يمين». والحجة لمن كسر: أنه أراد مصدر: آمن يؤمن إيمانًا. وإنما

فتحت همزة الجمع لثقله، وكسرت همزة المصدر لخفته، والفتح ها هنا أولى، لأنها بمعنى، اليمين والعهد أليق منها بمعنى الإيمان.

قوله تعالى: ﴿أَنْ يَّعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحّد أنه: أراد به: المسجد الحرام. ودليله قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [٢٨]. والحجة لمن جمع: أنه أراد: جميع المساجد. ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمر مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [١٨]. وهذا لا خلف فيه. واحتجوا أن الخاص يدخل في العام، والعام لا يدخل في الخاص.

قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [٣٠] يقرأ بالتثنية، وتركه، فلمنّ نون حجتان: إحداهما: أنه وإن كان أعجمياً فهو خفيف، وتماهه في (الابن). والأخرى: أن يُجعل عربياً مصغراً مشتقاً، وهو مرفوع بالابتداء، و (ابن) خبره. وإنما يحذف التثنية من الاسم لكثرة استعماله، إذا كان الاسم نعتاً كقولك: جاءني زيد بن عمرو.

فإن قلت: كان زيد بن عمرو، فلا بدّ من التثنية، لأنه خبر. وهذا إنما يكون في الاسم الذي قد عرف بأبيه، وشهر بنسبه إليه. والحجة لمن ترك التثنية: أنه جعله اسماً أعجمياً، وإن كان لفظه مصغراً، لأن من العرب من يدع صرف الثلاثي من الأعجمية مثل: «لوط» و «نوح» و «عاد».

قوله تعالى: ﴿يُضَاهَوْنَ﴾ [٣٠] يقرأ بطرح الهمزة، وإثباتها. فالحجة لمن همز: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد: التخفيف فأسقط الياء لحركتها بالضم، والضم لا يدخلها. ومثله ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ وهما لغتان: ضاهأت، وضاهيت.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النِّسْيَاءُ﴾ [٣٧] يقرأ بالهمز وتخفيف الياء. وبتركه وتشديدها: فمن همز فعلى الأصل، لأنه من قولهم: نسأ الله في أجلك. ومعناه: التأخير. والحجة لمن شدّد: أنه أبدل الهمزة ياء، وأدغمها في الياء الساكنة قبلها.

وروي عن (ابن كثير): أنه قرأ: (إِنَّمَا النَّسْؤُ) بهمزة، ساكنة السين، والواو بعد الهمزة جعله مصدراً.

معناه: أن العرب في الجاهلية كانت تحرّم القتال في «المحرّم»، فإذا احتاجت إليه أحرّت المحرّم إلى «صفر».

قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٧] يقرأ بضم الياء وفتح الضاد وكسرها، ويفتح الياء وكسر الضاد. فالحجة لمن ضم الياء وفتح الضاد: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله..

و (الذين) في موضع رفع، و (كفروا) صلة الذين. والحجة لمن كسر الضاد مع ضم الياء: أنه جعله فعلاً لفاعل مستتر في الفعل. وهو مأخوذ: من أَضَلَّ يُضِلُّ. والحجة لمن فتح الياء: أنه جعل الفعل للذين فرفعهم به وإن كان الله تعالى الفاعل ذلك بهم، لأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء. فمعناه: أنه أضلهم عقوبة لضلّالهم، فاستوجبوا العقوبة بالعمل. وقيل: (صادفهم كذلك) وقيل أضلّهم: سبّاهم ضالين.

قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [٥٤]. يقرأ بالياء والتاء، وقد ذكرت الحجة فيه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يَلْمُزْكَ﴾ [٥٨]. يقرأ بضم الميم وكسرها. وحجته مذكورة في قوله ﴿يَعْرِفُونَ وَيَعْرِشُونَ﴾.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [٦١] يقرأ بضم الذال في جميعه، وإسكانها. فالحجة لمن ضم: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن أسكن: أنه ثقل عليه توالي الضم فخفف. وهما لغتان فصيحتان.

والقراء في هذا الحرف مجمعون على الإضافة إلا ما روي عن (نافع) من التنوين، ورفع (خير). فالحجة له في ذلك: أنه أبدل قوله: (خَيْرٌ) من قوله: (أذُنٌ).

قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ [٦١]. يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه ردّه بالواو على قوله (أذُن). والحجة لمن خفض: أنه ردّه على قوله (خَيْر) ورحمة. ومعنى الآية: أن المنافقين قالوا: إنا نذكر محمداً من ورائه، فإذا بلغه اعتذرنا إليه، فقبل، لأنه «أذُنٌ» فقال الله تعالى: أذُنٌ خَيْرٌ، لا أذُنٌ شَرٌّ.

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تَعَذَّبْ﴾ [٦٦]. يقرأ بالياء في الأول، وبالتاء في الثاني، وضمهما معاً. وينون مفتوحة في الأول، ونونٌ مضمومة في الثاني. فالحجة لمن قرأه بالياء والتاء والضم: أنه جعله فعلاً ما لم يسم فاعله، فرفع الطائفة لذلك. والحجة لمن قرأه بالنون فيهما: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه بنون الملكوت فكان الفاعل في الفعل عز وجل و (طائفة) منصوبة بوقوع الفعل عليها.

فأما فتح النون الأولى فلأن ماضيها ثلاثي، وأما ضم الثانية، فلأنها من فعل ماضيه رباعي، لأن التشديد في الذال يقوم مقام حرفين. والطائفة في اللغة: الجماعة. وقيل: أربعة. وقيل: واحد.

قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [٩٨] يقرأ بضم السين وفتحها، ها هنا، وفي

سورة [الفتح: ٦]. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: دائرة الشر. والحجة لمن فتح: أنه أراد المصدر من قولك: ساءني الأمر سوءاً ومساء ومَسَايَةً.

قوله تعالى: ﴿إِنْ صَلَاتِكَ﴾ [١٠٣] يقرأ بالتوحيد. والجمع ها هنا، وفي [هود: ٨٧] و [المؤمنون: ٢]. فالحجة لمن وحد: أنه اجتزأ بالواحد عن الجميع، لأن معناها ها هنا: الدُّعاء عند أخذ الصدقة بالبركة، فالصلاة من الله عز وجل: المغفرة والرحمة، ومن عباده: الدعاء والاستغفار، والحجة لمن جمع أنه أراد: الدعاء للجماعة، وترداده ومعاودته. فأما التي في ﴿سأل سائل﴾ [المعارج: ٢٣] فبالتوحيد لا غير، لأنها مكتوبة به في السَّواد.

قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ [٩٩] يقرأ بإسكان الراء، وضمها. فالحجة في ذلك كالحجة في (أذن).

قوله تعالى: ﴿هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ﴾ [١٠٩] يقرأ بالتفخيم والإمالة. فالحجة لمن فحَمَ: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن أمال فلكسرة الراء. والأصل في هَارٍ: (هاير) قلبت ياءؤه من موضع العين إلى موضع اللام، ثم سقطت لمقارنة التنوين.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٠]. يقرأ بضم التاء وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله، ورفع به القلوب. والحجة لمن فتح أنه أراد: تتقطع فألقى إحدى التائين تخفيفاً، ورفع القلوب بفعالها. ومعناه: إلا أن يتوبوا فتقطع قلوبهم ندماً على ما فرطوا. وقيل: إلا أن يموتوا.

قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ [١٠٩] يقرأ بضم الهمزة وكسر السين ورفع البنيان. ويفتحهما ونصب البنيان. فالحجة لمن ضم: أنه لم يسم الفاعل في الفعل فرفع لذلك. والحجة لمن فتح: أنه سمى الفاعل، فنصب به المفعول. ومعناه: أفمن أسس بنيانه على الإيمان، كمن أسس بنيانه على الكفر؟ لأن المنافقين بنوا لهم مسجداً، لينفض أصحاب النبي ﷺ من مصلأهم إلى مسجدهم.

قوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾ [١١١] و «يُقْتَلُونَ». يقرأ بتقديم الفاعل وتأخير المفعول، وبتأخير الفاعل وتقديم المفعول. وقد ذكرت علته في آل عمران.

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَرَوْنَ﴾ [١٢٦] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: أن يجعل الفعل لهم، ودلّ بالياء على الغيبة. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعل الخطاب للنبي ﷺ فَدَلَّ بالتاء على ذلك، وأدخل أُمَّتَهُ معه في الرؤية. ومعنى الافتتان ها هنا: الاختبار. وقيل: المرض.

قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧]. يقرأ بالتاء والياء. وبإدغام الدال في التاء وإظهارها. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد: تقديم (القلوب) قبل الفعل فَذَلَّ بالتاء على التأنيث، لأنه جمع. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه حمّله على تذكير (كاد) أو لأنه جمع ليس لتأنيثه حقيقة. والحجة لمن أدغم: مقارنة الحرفين، ولمن أظهر: الإتيان به على الأصل.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً﴾ [١٠٧] يقرأ بإثبات الواو وحذفها، فالحجة لمن أثبتها: أنه ردَّ بها الكلام على قوله: ﴿وآخرون مُرْجَوْنَ﴾ [١٠٦] أو على قوله: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمُ﴾ [١٠١]. والحجة لمن حذفها: أنه جعل (الذين) بدلاً من قوله: (وآخرون)، أو من قوله: (وَمِمَّنْ حولكم) وهي في مصاحف أهل الشام بغير واو.

قوله تعالى: ﴿ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً وَإِِصْاداً﴾ [١٠٧] ينتصب على أنه مفعول له معناه: اتَّخَذُوهُ لهذا. أو ينتصب على أنه مصدرٌ أَضْمِرُ فَعْلُهُ.

قوله تعالى: ﴿غِلْظَةً﴾ [١٢٣] يقرأ بكسر الغين وفتحها، وهما لغتان، والكسر أكثر وأشهر.

ومن سورة يونس

قوله تعالى: ﴿الر﴾ [١] يقرأ بكسر الراء وفتحها. فالحجة لمن أمال: أنه أراد: التخفيف. والحجة لمن فتح: أنه أتى باللفظ على الأصل. وكلهم قصرُوا الراء. وأهل العربية يقولون في حروف المعجم: إنه يجوز إمالتها، وتفخيمها، وقصرها ومدّها، وتذكيرها وتأنيثها.

قوله تعالى: ﴿لسحر مبين﴾ [٢] يقرأ بإثبات الألف وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد: النبي ﷺ. والحجة لمن حذفها أنه أراد: القرآن.

قوله تعالى: ﴿يَفْصِلُ الْآيَاتِ﴾ [٥] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أخبر به عن الله عز وجل، لتقدم اسمه قبل ذلك. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه بنون الملكوت، لأنه مَلِكُ الْأَمْلاكِ.

قوله تعالى: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾ [١١] يقرأ بضم القاف والرفع، وبفتحها والنصب. فالحجة لمن ضم القاف: أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله فرفع به المفعول. والحجة لمن فتح القاف: أنه أتى بالفعل على بناء ما سمي فاعله، وأضمر الفاعل فيه ونصب المفعول بتعدي الفعل إليه.

قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ ضِيَاءٌ﴾ [٥] يقرأ بهمزيين، وبياء وهمزة. فالحجة لمن قرأه بهمزيين: أنه أخذه من قولهم: ضاء القمر ضوءاً أو أضواءً.

ومن قرأه ببياء وهمزة جعله جمعاً لـ «ضوء» وضياء كقولك: بحر وبحار، وهما لغتان: أضواء القمر، وضاء.

فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿وَقَدَّرَهُ نَازِلٌ﴾ وكلاهما مُقَدَّرٌ؟ فقال: لما كان انقضاء الشهور والسنة، وحسابهما بالقمر معلوماً كان لذلك مقدرًا، ويجوز أن يكون أرادهما فاجتزأ بأحدهما من الآخر.

قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [١٦] يقرأ بالتفخيم والإمالة. فالحجة لمن قرأه بالتفخيم أنه أراد: أن يأتي به على أصل الكلام. والحجة لمن أمال: أنه دلَّ على الياء المنقلبة إلى لفظ الألف.

فأما ما روي عن (ابن كثير) أنه قرأ: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ بالقصر. فالحجة له: أنه لا يَمُدُّ حرفاً لحرف، وقد ذكر ذلك في أول البقرة.

قوله تعالى: ﴿وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١٨] يقرأ بالياء والتاء ها هنا، وفي [النحل: ١] في موضعين، وفي [النمل: ٦٣] وفي [الروم: ٤٠]. فالحجة لمن قرأهن بالياء: أنه أخبر بها عن المشركين في حال الغيبة. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد: قل لهم يا محمد: تعالى الله عما تشركون يا كفرة.

قوله تعالى: ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [٢٣] يقرأ بالرفع والنصب.

فلمن رفع وجهان، أحدهما: بالخبر لقوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ﴾ متاع الحياة. والآخر: أن يجعل تمام الكلام عند قوله: ﴿على أنفسكم﴾، ثم يرفع ما بعده بإضمار (هو) كما قال: ﴿بَشِّرْ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارَ﴾ [الحج: ٧٢]، أي هي النار. والحجة لمن نصب: أنه أراد: الحال، ونوى بالإضافة الانفصال، أو القطع من تمام الكلام.

قوله تعالى: ﴿قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [٢٧]. يقرأ بفتح الطاء، وإسكانها. فالحجة لمن فتحها: أنه أراد جمع قطعة على التفسير. والحجة لمن أسكنها: أنه أراد: ساعة من الليل. ودليله قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]. أو أراد الفتح، فأسكن تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكَ تَبْلُؤٌ﴾ [٣٠] يقرأ بالباء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالباء: أنه أراد تختبر. ودليله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه

أراد به: التلاوة من القراءة. ومعناه: (تقرؤه في صحتها) ودليله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

قوله تعالى: ﴿حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ [٣٣] يقرأ بالتوحيد، والجمع. وإنما حمل من قرأه بالجمع على ذلك كتابته في السواد بالتاء، وقد ذكرت علله آنفاً.

قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [٣٥]. يقرأ بفتح الياء وإسكان الهاء، وكسر الدال والتخفيف، وبفتح الهاء وكسر الدال والتشديد. وبكسر الياء والهاء والدال. وبفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال فيهما. فالحجة لمن أسكن الهاء وخفف: أنه أخذه من هدى في الماضي بتخفيف الدال. والحجة لمن فتح الهاء، وشدد: أنه أخذه من اهتدى في الماضي، فأراد: يهتدي، ثم نقل فتحة التاء إلى الهاء، فبقيت التاء ساكنة فأدغمها في الدال للمقاربة فشدّد لذلك. والحجة لمن كسر الهاء والياء قبلها، وشدد أنه أراد: ما ذكرناه في التاء إلا أنه لم ينقل الحركة بل حذفها، وأسكن التاء فالتقى ساكنان فكسر الهاء لالتقائهما، وكسر الياء لمجاورة الهاء. والحجة لمن أسكن الهاء وشدد الدال فجمع بين ساكنين: أنه أراد نيّة الحركة في الهاء. ومثل هذا إنما يحسن فيما كان أحد الساكنين حرف مدّ أو لين، لأن المدّ الذي فيه يقوم مقام الحركة.

فأما ما رواه (اليزيدي) عن أبي عمرو: أنه كان يسكن الهاء ويشمها شيئاً من الفتح، فإنه وهّم في الترجمة، لأن السكون ضد الحركة، ولا يجتمع الشيء وضده، ولكنه من إخفاء الفتحة، واختلاسها لا من الإسكان.

قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه على قوله: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [٥٨] فجاء بالياء على وجه واحد. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد بها: مواجهة الخطاب للصحابه.

واحتجّ بأنه قد قرئ (فلتفرحوا) بالتاء، وهو ضعيف في العربية، لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلّا فيما لم يسمّ فاعله كقولهم: لَتُنْعِنْ بحاجتي. ومعنى: (فبذلك) إشارة إلى القرآن لقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [٥٧] يعني به: القرآن لقوله: هو خير ممّا يجمع الكفرة.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ [٦١] يقرأ بضم الزاي وكسرهما ومعنى يعزب: يبعد ويغيب. ومنه قولهم: المال عازبٌ في المرعى، وقد تقدم القوم في الضم والكسر، فأغنى عن الإعادة.

قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ [٦١] يقرآن بالنصب، والرفع. فالحجة لمن نصبهما: أنهما في موضع خفض بالرّدّ على قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالٍ﴾. ولم يخفضا، لأنهما على وزن (أفعل) منك. وما كان على هذا الوزن لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. والحجة لمن قرأه بالرفع: أنه رده على قوله: ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ قبل دخول (من) عليها، فرد اللفظ على المعنى، لأن (من) ها هنا زائدة.

قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [٧١] يقرأ بقطع الألف ووصلها. فالحجة لمن قطع: أنه أخذه من قولهم: أجمعت على الأمر: إذا أحكمته، وعزمت عليه. وأنشد:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأُمْرِي مُجْمَعٌ^(١)

والحجة لمن وصل: أنه أخذه من قولهم: جمعت. ودليله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] فهنا من: جمعت، لا من أجمعت؟.

قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ﴾ [٨١] يقرأ بالاستفهام وبتركه. فالحجة لمن استفهم: أنه جعل «ما» فيه بمعنى: أي شيء جئتم به، السحر هو؟ دليله قوله تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ [٧٧] وهي ألف التوبيخ بلفظ الاستفهام، لأنهم قد علموا أنه سحر، والحجة لمن ترك الاستفهام: أنه جعل (ما) بمعنى الذي، يريد: الذي جئتم به السحر، ف «ما» مبتدأة، و (جئتم) صلة (ما) و (به) عائدها و (السحر) خبر الابتداء ف «ما» والذي ها هنا بمعنى.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [٨٩] يقرأ بإسكان التاء وتخفيفها، وفتحها وتشديدها. فالحجة لمن خفف: أنه أخذه من تَبِعَ يَتَّبِعُ. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من اتَّبَعَ يَتَّبِعُ. وهما لغتان: معناهما واحد. والنون مشددة لتأكيد النهي، ودخولها على الفعل مخففة ومشددة في أربعة مواضع: للتأكيد في الأمر، والنهي، والاستفهام، والجزاء. وتخرج منه ولها أحكام.

قوله تعالى: ﴿آمَنْتَ أَنَّهُ﴾ [٩٠]. يقرأ بكسرة الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل تمام الكلام عند قوله تعالى: ﴿آمَنْتَ﴾، ثم ابتداءً إِنَّ فَكسرها. والحجة لمن فتح: أنه وصل آخر الكلام بأوله وهو يريد: آمنت بأنه، فلما أسقط الباء وصل الفعل إلى أَنْ فعمل فيها.

قوله تعالى: ﴿الْآنَ﴾ [٩١]. يقرأ بإسكان اللام وتحقيق الهمزة بعدها. وفتح اللام وتخفيف الهمزة الثانية. فالحجة لمن حقق: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ووفاه

(١) البيت لأبي زيد كما في «اللسان» [مادة: جمع].

حقه. والحجة لمن خفف: أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة فحركها بحركتها، وأسقطها كما قرأ ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾: قَدْ أَفْلَحَ بفتح الدال وتخفيف الهمزة.

فإن قيل: لم بُنِيَ (الآن) وفيه الألف واللام؟ فقل: قال الفراء: أصله: أوان، فقلبوا الواو ألفاً، فصار آن ثم دخلت اللام على مبني فلم يغيره عن بنائه. واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فإني حُبِسْتُ اليومَ والأمسِ قبله بيابك حتى كادت الشمس تغربُ^(١)

فأدخل الألف واللام على مبني، ولم يغيره عن بنائه.

وقال سيويه: (الآن) إشارة إلى وقت أنت فيه، بمنزلة (هذا)، والألف واللام تدخل لعهد قد تقدم، فلما دخلت ها هنا لغير عهد ترك مبنيًا.

وقال المبرد: إنما بني الآن مع الألف واللام، لأن معرفته وقعت قبل نكرته، وليس يشركه غيره في التسمية، فتكون الألف واللام معرفة له، وإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان فلذلك بُني، وخالف نظائره من الأسماء.

قوله تعالى: ﴿ويوم نحشرهم﴾ [٢٨] يقرأ بالياء والنون، وعلته قد أتى عليها فيما تقدم.

قوله تعالى: ﴿ننجي المؤمنين﴾ [١٠٣] يقرأ بالتخفيف والتشديد. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: أنجينا نُنَجِّي. ودليله قوله تعالى: ﴿أُنَجِّيًا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٦٥]. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من: نَجِّيًا نُنَجِّي. ودليله قوله تعالى: ﴿وَنَجِّيًاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [هود: ٥٨] والتشديد أولى، لإجماعهم عليه في الأولى.

قوله تعالى: ﴿ويجعل الرجس على﴾ [١٠٠] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه رده على قوله ﴿إِلَّا يَأْذَنُ اللَّهُ﴾ ويجعل. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه رده على قوله: ﴿فاليوم نُنَجِّيكَ ببدنك﴾، ونجعل.

قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْوَءَ﴾ [٨٧] وزنه: تَفَعَّلًا، يوقف عليه بالهمزة، وألف بعدها، وبترك الهمز، وياء مكان الهمزة وألف بعدها. فالحجة لمن همز: أنه أتى به على أصله، فوقف عليه، كما وصله. والحجة لمن أسقطها: أنه قنع بالإشارة منها، لوقوعها طرفاً فجرى على أصله. والحجة لمن قلبها ياءً: أنه لَيْتَهَا فصارت ألفاً، والألف لا تقبل الحركة، فقلبها

(١) البيت في «معاني القرآن» للفراء (١/٤٦٧)، والدرر اللوامع (١/١٧٥).

يَاءٌ، لأن الياء أخت الألف في المدّ واللين، إلا أنها تفضلها بقبول الحركة.

ومن سورة هود

قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥] يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه بأني لكم، فلما حذف الباء وصل الفعل فعمل. والحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: إلى قومه، ثم ابتداء مستأنفاً، فكسر.

قوله تعالى: ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [٢٧] يقرأ بياء مفتوحة، وبالهمز. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أخذه من بدأ يبدأ إذا أخذ في فعل الشيء، فإن وقف عليه واقف استوى المهموز فيه وغيره؛ فكان بياء ساكنة، لأن الهمزة تسكن في الوقف، وقبلها كسرة، فتقلب ياءً، والهمزة عند الوقف جائزة لا تمتنع، لأنها حرف صحيح، وإنما تسقط في الوقف إذا كان قبلها ساكن.

قوله تعالى: ﴿فَعَمِيتَ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٨] يقرأ بضم العين والتشديد، ويفتحها والتخفيف. فالحجة لمن ضم وشدد: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، ودليله: أنها في حرف (عبدالله) و (أبي) (فعمّاها عليكم). والحجة لمن فتح وخفف: أنه جعل الفعل للرحمة، ومعناها قريب. يريد: فخفيت.

قوله تعالى: ﴿مَنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [٤٠]. يقرأ بالتثنية والإضافة، ها هنا وفي سورة [المؤمنون: ٢٧]. فالحجة لمن نون: أنه أراد من كل جنس، ومن كل نوع: زَوْجَيْنِ، فجعل التثنية دليلاً على المراد. والحجة لمن أضاف: أنه أراد: أن يجعل الزوجين محمولين، وجمع بين سائر الأصناف. وعنى بقوله: زوجين: ذكراً وأنثى، لأن كل اثنين لا ينتفع بأحدهما إلا أن يكون صاحبه معه، فكل واحد منهما زوج للآخر. وأكد بقوله: (اثنين) كما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فأكد من غير لئس.

قوله تعالى: ﴿بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾ [٤١]. يقرأ بضم الميم وفتحها، وبالإمالة والتفخيم. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: المصدر من قولك: أجرى يُجْري مُجْرى. والحجة لمن فتح: أنه أراد المصدر من قولك: جَرَتْ مَجْرى. فأما ضم الميم في (مُرساها) فإجماع. وفيه من الإمالة ما في قوله (مجراها). والحجة في ذلك المذكورة فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ [٤٢] يقرأ بكسر الياء وفتحها. وبإدغام الباء في الميم وإظهارها. فالحجة لمن كسر الياء: أنه أضاف إلى نفسه، فاجتمع في الاسم ثلاث ياءات، ياء التصغير، وياء الأصل، وياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة اجتزاءً بالكسرة التي

قبلها لأن النداء مختص بالحذف، لكثرة استعماله. والحجة لمن فتح: أنه أراد: (يا بُنَيَّاه) فأسقط الألف والهاء، وبقي الياء على فتحها، ليدل بذلك على ما أسقط. والحجة لمن أَدغم: مقارنة مخرج الحرفين، وبناء الباء على السكون للأمر، فحسن الإدغام لحسنه في قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩]. والحجة لمن أظهر: أنه أتى بالكلام على الأصل، لأن الأصل: الإظهار، والإدغام فرع عليه.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [٤٦] يقرأ بالتنوين ورفع غير، وبالفتح ونصب غير. فالحجة لمن نَوَّن ورفع «غير»: أنه جعله اسماً أخبر به عن إنَّ ورفع «غير» إتباعاً له على البدل. ومعناه: إن سؤالك إِيَّاي أن أنجي كافراً ليس من أهلك عمل غير صالح. والحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً ماضياً وفاعله مستتر فيه، وغير منصوب لأنه وصف قام مقام الموصوف. ومعناه: أنه عَمِلَ عملاً غير صالح.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [٤٦]. يقرأ بإسكان اللام ونون وياء بعدها، وبفتح اللام ونون شديدة وياء بعدها. فالحجة لمن أسكن اللام: أنه جعل السكون علامة للجزم بالتهبي، والنون والياء كناية عن اسم الله تعالى في محل نصب. والحجة لمن فتح اللام وشدد النون أنه أراد: تأكيد النهي، فالتقى ساكنان: سكون اللام للجزم، وسكون النون المدغمة، فحركت اللام لالتقاء الساكنين وبقيت النون على فتحها، وقرأ بعض القراء بكسر النون. والحجة له أنه: خزل ياء الإضافة واجتزأ بالكسرة منها.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [٦٦]. يقرأ وما شاكله في قوله: ﴿مَنْ فَرَعَ يَوْمِئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩] و﴿مَنْ عَذَابٌ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] بالتنوين وفتح (يوم). وبترك التنوين وخفض يوم. وبناء (يوم) مع ترك التنوين. فالحجة لمن نَوَّن ونصب: أنه أراد بالنصب خلاف المضاف، لأن التنوين دليل، والإضافة دليل، ولا يجتمع دليلان في اسم واحد. والحجة لمن ترك التنوين وأضاف: أنه أتى به على قياس ما يجب للأسماء، ولمن بناه مع ترك التنوين وجهان: أحدهما أنه جعل «يوم» مع «إِذ» بمنزلة اسمين جعلاً اسماً واحداً، فبناه على الفتح كما بني خمسة عشر.

والثاني: أنه لما كانت «إِذ» اسماً للوقت الماضي، واليوم من أسماء الأوقات أضفتها إضافة الأوقات إلى الجمل، كقولك: جئتكَ يوم قام زيد، فيكون كقولك: جئتكَ إِذ قام زيد. فلما كانت «إِذ» بهذه المثابة بني اليوم معها على الفتح لأنه غير متمكن من الظروف، وجعل تنوين (إِذ) عوضاً من الفعل المحذوف بعدها، لأن معناه: يوم إِذ قدم الحاج وما شاكل ذلك.

قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [٦٨]. يقرأ وما شاكله من الأسماء الأعجمية مصروفاً وغير مصروف.

فلمن صرفه وجهان: أحدهما: أنه جعله اسم حيٍّ أو رئيس فصرفه، والآخر: أنه جعله «فَعُولاً» من الثمد وهو: الماء القليل صرفه. والحجة لمن لم يصرفه: أنه جعله اسماً للقبيلة، فاجتمع فيه علتان فرعيتان منعته من الصرف: إحداهما: للتأنيث وهو فرع للتذكير، والأخرى: التعريف وهو فرع للتكثير.

والقراء مختلفون في هذه الأسماء، وأكثرهم يتبع السواد، فما كان فيه بألف أجراه وما كان بغير ألف منعه الإجراء.

فأما قوله: ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾ [الإسراء: ٥٩]. فإنما ترك إجراؤه لاستقبال الألف واللام، فطرح تنوينه كما فروا: ﴿قل هو الله أحدُ الله الصمدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢].

قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [٦١] يقرأ بإثبات الألف وفتح السين، وبكسرها وحذف الألف. فالحجة لمن أثبت وفتح: أنه جعله من التحية والسلام، ومعناه: تسليماً منكم تسليماً. أو يريد: تركناكم تركاً، فكأنه قال: قالوا: تركاً. فردّ عليهم: تركاً. ومنه قولهم: لا تكن من فلان إلا سلاماً تسلم. معناه: إلا مبيناً له متاركا. فالأول: منصوب على المصدر. والثاني: مرفوع بالابتداء. والحجة لمن حذف الألف، وكسر السين: أنه جعله من الصلح. والمسالمة يريد قالوا: نحن سلم.

قوله تعالى: ﴿ومن وراء إسحق يعقوب﴾ [٧١] يقرأ برفع الباء ونصبها. فالحجة لمن رفع: أنه أراد: الابتداء، وجعل الظرف خبراً مقدماً كما تقول: من وراءك زيد. والحجة لمن نصب: أنه رده بالواو على قوله: وبشرناها. وجعل البشارة بمعنى الهبة فكأنه قال: ووهبنا لها من وراء إسحق يعقوب. وكان بعض النحاة يقول: هو في موضع خفض، إلا أنه لا ينصرف. وهذا بعيد، لأنه عطفه على عاملين (الباء) و (من).

قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [٨١] يقرأ بقطع الألف ووصلها. فالحجة لمن قطع: أنه أخذه من: «أسرى». ودليله قوله تعالى: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾ [الإسراء: ١] والحجة لمن وصل: أنه أخذه من سرى، وهما لغتان أسرى وسرى. وبيت النابغة شاهد لهما:

سَرَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجُوزَاءِ سَارِيَّةٌ تَرْجَى الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدَ الْبَرَدِ^(١)

(١) البيت في «اللسان» مادة (حيا).

ويزوى أسرت عليه. وقيل معنى أسرى: سار من أول الليل، وسرى: سار من آخره.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرًا تَك﴾ [٨١] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه استثنائها من قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾. والحجة لمن نصب: أنه استثنائها من قوله: فأسر بأهلك.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا﴾ [١٠٨] يقرأ بفتح السين وضمها. فالحجة لمن فتحها: أنه بنى الفعل لهم فرفعهم به. والحجة لمن ضمها: أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله و (سَعَدَ) يصلح أن يتعدى إلى مفعول، وأن لا يتعدى، كقولك: سَعَدَ زيد وسَعَدَهُ الله، وَجَبَرَ زيدًا، وَجَبَرَهُ الله، قال العجاج فأتى باللغتين:

قد جبر الذين الإله فجبر وعور الرحمن من ولّى العور^(١)

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾ [١١١] يقرأ بتشديد إن وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه أتى بالحرف على أصل ما بنى عليه فنصب به الاسم. والحجة لمن خفف: أنه جعلها مخففة من المثقلة، فأعملها عمل المثقلة، لأنها مشبهة بالفعل. فلما كان الفعل يحذف منه، فيعمل عمله تاماً كقولك: سل زيداً أو قل الحق كانت إن بهذه المثابة.

ولو رفع ما بعدها في التخفيف لكان وجهاً. واحتج أنه لما كانت إن مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى، عملت عمله، والمشبّه بالشيء أضعف من الشيء، فلما خففت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر، لأنها عليه دخلت.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾ [١١١] يقرأ بتشديد الميم، وتخفيفها. فالحجة لمن خفف أنه: جعل اللام داخلية على خبر (إن). و (لَيُؤْفِقْنَهُمْ) لام تحتها قسم مقدّر. و «ما» صفة عن ذات الآدميين كقولك: إنّ عندي لما غيره خير منه. والحجة لمن شدد: إنه أراد: (لمن ما) فقلب لفظ النون ميماً، ثم أدغمها في الميم بعد أن أسقط إحدى الميمات تخفيفاً واختصاراً، لأنهنّ ثلاث في الأصل.

قوله تعالى: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [١٢٣] يقرأ بفتح الياء وكسر الجيم. وبضم الياء وفتح الجيم. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: يُرَدُّ الأمر. والحجة لمن فتح: أنه أراد: يصير الأمر. ومعناها قريب.

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣] يقرأ بالياء والتاء. وقدمنا من

ذكره في نظائره ما يغني عن إعادته إن شاء الله .

ومن سورة يوسف

قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ﴾ [٤] يقرأ بفتح التاء وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد (يا أبة) بالهاء ثم رَحِمَ الهاء فبقي (يا أب)، ثم أعاد إلى الاسم هاء السكت، وأدرج، فبقيت الهاء على فتحها، كقولك: يا طَلَحَ في الترخيم، ثم تأتي بالهاء فتقول: يا طَلَحَةَ أقبل. قال النابغة^(١):

كِلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ وَلِيلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاعِبِ

فهذه الهاء ليست التي كانت في الاسم، ولكنها المردودة بعد الحذف. والدليل على ذلك فتحها. والحجة لمن كسرها: أنه أراد: الإضافة إلى النفس فاجتزأ بالكسرة من الياء لكثرة الحذف في النداء. فأما الوقف على (يا أبت) فبالهاء، والتاء. والحجة لمن وقف بالهاء أنه شبهها بالهاء التي في (عمة) و (خالة). فإذا وقف على هذه أخلص لفظها هاءً، وإنما الهاء ها هنا عوض عن ياء الإضافة، لأنهم كانوا يحذفونها كما يحذفون التنوين، فجأؤوا بهذه الهاء في الأَمِّ توكيداً للتأنيث، وفي الأب إذ لم يكن له تأنيث من لفظه، لأنك تقول: أبوان لأم وأب، ولا تقول لهما: «أمان» فصار «أب» و «أبه» اسمين للأب معاً، ولا يقع هذا في غير النداء. والحجة لمن وقف عليها بالتاء أن أصل كل هاء وقعت للتأنيث فرقاً أن تُرَدَّ إلى التاء في الوقف والدرج، لأن التاء الأصل. والدليل على ذلك قولك: قامت جاريتك، فالتاء الأصل، لأنه قد تدخل الهاء في أسماء المذكر وصفاته، فلذلك رُدَّتْ الهاء إلى التاء.

قوله تعالى: ﴿آيَاتُ اللَّسَّائِلِينَ﴾ [٧]. يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحد: أنه جعل أمر يوسف عليه السلام كله عبرة وآية. ودليله قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ [١١١] يقل: (عبراً)، ويكون قد ناب بالواحد عن الجميع كقوله: ﴿أَوِ الطُّفُلُ﴾ [النور: ٣١] والحجة لمن جمع: أنه جعل كلَّ فعل من أفعاله آية فجمع لذلك. وسهله عليه كتبها في السواد بالتاء. ووزن آية عند الفراء: فَعْلَةٌ: (أَيَّة). وعند الكسائي (فاعلة) (آيَّة). وعند (سيبويه) (فَعْلَةٌ) (أَيَّة).

قوله تعالى: ﴿مَبِينٌ اقْتُلُوا﴾ [٨، ٩] يقرأ بضم التنوين وكسره. وقد ذكرت علته في النساء.

(١) البيت في «الكتاب» (١/٣١٥).

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٤٣]. يقرأ بالتفخيم والإمالة. فالحجة لمن فخم: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن أمال: أنه دَلَّ بالإمالة على أن ألفها ألف تأنيث، لأنها راجعة إلى التاء لفظاً.

وروي عن الكسائي: أنه أمال هذه، وفتح قوله: ﴿لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ﴾ [٥]. فإن كان فعل ذلك ليفرق بين النصب والخفض فقد وهم. وإن كان أراد الدلالة على جواز اللغتين فقد أصاب، لأن اللفظ بهما - لِلْقَصْرِ الذي فيهما - واحد في جميع وجوه الإعراب.

قوله تعالى: ﴿فِي غِيَابَةِ الْعُجْبِ﴾ [١٥] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحد: أنه أراد: موضع وقوعه فيه، وما غيَّبه منه، لأنه جسم واحد، شغل مكاناً واحداً. والحجة لمن جمع: أنه أراد ظلم البئر ونواحيه، فجعل كل مكان في غِيَابَةٍ.

قوله تعالى: ﴿نَرْتَعِ وَنَلْعِبُ﴾ [١٢] يقرأ بالنون والياء، وبكسر العين وإسكانها. فالحجة لمن قرأهما بالنون: أنه أخبر بذلك عن جماعتهم. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه أخبر بذلك عن يوسف دون إخوته. والحجة لمن أسكن العين: أنه أخذه من رَتَعَ يَرْتَعُ: إذا اتسع في الأرض مَرَحاً ولهواً. ونلعب: نلهو ونُسَرِّ. والحجة لمن كسرهما: أنه أخذه من الرعي، وأصله: إثبات الياء فيه فحذفها دلالة على الجزم، لأنه جواب للطلب في قولهم: أرسله معنا، فبقيت العين على الكسر الذي كانت عليه^(١).

فإن قيل كيف يلعبون وهم أنبياء؟ فقل: لم يكونوا إذ ذاك أنبياء.

قوله تعالى: ﴿لَنْ أَكُلَهُ الذُّبُّ﴾ [١٤] يقرأ الذُّبُّ بإثبات الهمزة وتركها. فالحجة لمن همز: أنه أتى به على أصله، لأنه مأخوذ من تذؤب الريح: وهو «هبوبها» من كل وجه، فشبه بذلك لأنه، إذا حذر من وجه أتى من آخر. والحجة لمن ترك الهمزة: أنها ساكنة، فأراد بذلك: التخفيف.

قوله تعالى: ﴿يَا بُشْرَايَا﴾ [١٩] يقرأ بإثبات الألف وفتح الياء، وبطرحها وإسكان الياء. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد: الإضافة إلى نفسه كقوله: «يا حَسْرَتِي» و «يا وِليَتِي». والحجة لمن طرح: أنه جعله اسم غلام مأخوذ من البشارة، مبني على وزن: (فُعْلَى).

(١) قال النويري: «والسبعة بياء فيهما، وقرأ ابن كثير والمديان بكسر عين «نرتع» والباقون بسكونها. وقيد الجزم للمخالفة فصار المديان بالياء والكسر والكوفيون بالياء والإسكان وابن كثير بالنون والكسر ولقنبل وجه بياء بعد العين ويعقوب بالنون والياء في الحاليين والباقون بالنون والإسكان. (شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/٣٧٨).

فأما الإمالة فيه فلمكان الراء، وحقيقتها على الياء، فأشار بالكسر إلى الراء، ليقرب من لفظ الياء.

قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣] يقرأ بفتح الهاء وكسرها، ويضم التاء وفتحها. فالحجة لمن فتح الهاء، وضم التاء: أنه شبهه بـ «حيث». ومن كسر الهاء وفتح التاء، فإنما كسرها لمكان الياء. والحجة لمن فتح الهاء والتاء: أنه جعلها مثل الهاء في (هَلَمْ) وفتح التاء، لأنها جاءت بعد الياء الساكنة كما قالوا: (أَيْنَ) و (لَيْتَ) و (كَيْفَ).

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [٢٤] يقرأ بفتح اللام وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: اسم المفعول به من قولك: أخلصهم الله فهم مُخْلَصُونَ. والحجة لمن كسر: أنه أراد اسم الفاعل من أخلص فهو مُخْلِصٌ. ومنه قوله تعالى في سورة مريم: ﴿إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا﴾ [مريم: ٥١].

قوله تعالى: ﴿حَاشَى لِلَّهِ﴾ [٣١]. يقرأ بإثبات الألف في آخره وصلاً ووقفاً، وبحذفها في الوجهين معاً. فالحجة لمن أثبتها: أنه أخذها من قولك: حَاشَى يُحَاشِي. والحجة لمن حذف أنه اكتفى بالفتحة من الألف فحذفها، وأتبع فيها خط السواد.

ومعناها ها هنا: معاذ الله. وهي عند النحويين بمعنى: أستثني. واستشهدوا بقول النابغة:

وما أحاشي من الأقوام من أحد^(١)

قوله تعالى: ﴿دَابَّأ﴾ [٤٧] يقرأ بإسكان الهمزة وفتحها. فالحجة لمن أسكن: أنه أراد المصدر. والحجة لمن فتح: أنه أراد الاسم. ويجوز أن يكون أصله الفتح، فأسكن تخفيفاً. والعرب تستعمل ذلك فيما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق مثل (التَّهْر) و (المَغْر). والدَّابُّ معناه: المداومة على الشيء وملازمته، والعادة. قال الكمي^(٢):

هَلْ تُبْلِغُنِيكُمُ الْمَذْكَرَةَ الـ وَجَنَاءُ وَالسَّيْرُ مِنِّي الدَّابُّ

والاختيار: السكون لإجماعها عليه في قوله: ﴿كَدَّأَبَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران: ١١].

قوله تعالى: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه ردّه على قوله: (فيه يغاث الناس).

(١) البيت في «شرح المفصل» (٨٥/٢) والخزانة (٤٤/٢).

(٢) البيت في «الأغاني» للأصبهاني (١٠٨/١٥).

ومن قرأ بالتاء فحجته: أنه خَصَّهم بذلك دون الناس.

قوله تعالى: ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [٥٦] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعل الفعل ليوسف. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعل الإخبار بالفعل لله تعالى، لأن المشيئة له، لا ليوسف إلا بعد مَشِيئته عز وجل.

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِفَتِيَّتِهِ﴾ [٦٢] يقرأ بالياء والتاء. وبالألف والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: الجمع القليل: مثل (غُلْمَة) و (صَبِيَّة) والحجة لمن قرأه بالألف والنون: أنه أراد: الجمع الكثير مثل (غلمان) و (صبيان).

فإن قيل: وزن (فَتَى) فَعَلَ، و (فَعَلَ) لا يجمع على: فِعْلَة فقل: لما وافق (غلماناً) في الجمع الكثير جمعوا بينهما في القليل ليوافقوا بينهما.

قوله تعالى: ﴿نَكْتَلُ﴾ [٦٣] يقرأ بالنون والياء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: انفراد كل واحد منهم بكيله. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه أخبر بذلك عن جماعتهم، وأدخل أخاهم في الكيل معهم.

وأصله: (نَفْتَعِل) فاستثقلوا الكسرة على الياء فحذفت، فانقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتِأْسَوْا مِنْهُ﴾ [٨٠] يقرأ بتقديم الياء قبل الهمزة فيكون الياء فاءً الفعل. وبتقديم الهمزة قبل الياء فيكون الياء عين الفعل. ومثله ﴿حَتَّى إِذَا اسْتِأْسَى الرَّسُلُ﴾ [١١٠]. فالحجة لمن جعل الياء فاءً الفعل: أنه أخذه من قولهم: يَسُّ، يَيَّاسٌ، يَأْسًا. والحجة لمن جعل الهمزة فاءً الفعل: أنه أخذه من قولهم: أيس يأيس إياساً.

وقد قرئ بتخفيف الهمزة. فالحجة لمن خففها، وجعل الياء فاءً الفعل: أنه يجعلها ياء مشددة، لأنه أدغم فاء الفعل، لسكونها في العين (وحركها) بحركتها. والحجة لمن خففها، والهمزة فاءً الفعل: أنه يجعلها ألفاً خفيفة للفتحة قبلها.

قوله تعالى: ﴿خَيْرٌ حَافِظًا﴾ [٦٤] يقرأ بإثبات الألف بعد الحاء، وبحذفها. والأصل فيهما: والله خيركم حَفِظًا، وَحَافِظًا، فنصب قوله: (حفظاً) على التمييز ونصب قوله: «حافظاً» على الحال، ويحتمل التمييز. وإنما كان أصله الإضافة، فلما حذفها خلفها بالتثوين.

فإن قيل: فما الفرق بين قولهم: زيد أفره عبد بالخفض، وزيد أفره عبداً بالنصب؟ فقل إذا خفضوا فالفاره هو: العبد، وإنما مدحته في ذاته، وإذا نصبوا فالعبد غير زيد،

ومعناه: زيد أفرهكم عبداً أو أفره عبداً من غيره. فهذا فُرْقَانٌ بَيِّنٌ.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَجَالاً يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ [١٠٩] يقرأ بالياء والنون، وفتح الحاء مع الياء وكسرها مع النون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله. والحجة لمن قرأه بالنون أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه بالنون.

قوله تعالى: ﴿أَتُنْكِرُ﴾ [٩٠]. يقرأ بهمزتين محققتين وبهمزة ومدة وياء بعدها، وبالإخبار من غير استفهام. فالحجة لمن حقق: أنَّ الأولى للاستفهام، والثانية همزة إنَّ، فأتى بهما على أصلهما. والحجة لمن همزه ومدّ وأتى بالياء: أنه فرّق بين الهمزتين بمدة، ثم ليّن الثانية فصارت ياءً لانكسارها. والحجة لمن أَخْبَرَ ولم يَسْتَفْهِم: إجابته لهم بقوله: (أنا يوسف). ولو كانوا مستفهمين لأجابهم بنعم، أولاً، ولكنهم أنكروه فأجابهم محققاً.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِرُ﴾ [٩٠] القراءة بكسر القاف وحذف الياء علامة للجزم بالشَّرْطِ إلا ما رواه (قُتَيْبٌ) عن (ابن كَثِيرٍ) بإثبات الياء. وله في إثباتها وجهان: أحدهما: أن من العرب من يُجْري الفعل المعتل مُجْرَى الصحيح فيقول: لم يأتي زيد، وأنشد:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمْنَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زَيْادٍ^(١)

والاختيار في مثل هذا حذف الياء للجازم، لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها. فإن عدمها لعلة حذفت الحروف التي تولدت منها الحركات، لأنها قامت مقامها، ودلت على ما كانت الحركات تدلّ عليه. وإنما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر.

والوجه الثاني: أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ثم بقى القاف على كسرتها، وأشبعها لفظاً فحدثت الياء للإشباع كما قال الشاعر:

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ يَا نَاقَتِي مَا جُلَّتِ مِنْ مَجَالٍ^(٢)

قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]. يقرأ بتشديد الذال وتخفيفها. فالحجة لمن شدّد: أنه جعل الظن للأنبياء بمعنى العلم. يريد: ولما علموا أنَّ قومهم قد كذبوهم جاء الرسل نصرنا. والحجة لمن خفف: أنه جعل الظن للكفرة بمعنى الشك. وتقديره: وظن الكفرة أن الرسل قد كذبوا فيما وعِدُوا به من النَّصْرِ.

(١) البيت لقيس بن زهير كما في «الكتاب» (٥٩/٢)، والخزانة (٥٣٤/٣).

(٢) البيت في «الإنصاف» للأنباري (٢٥/١).

قوله تعالى: ﴿فَنُنَجِّي﴾ [١١٠] يقرأ بجيم مشددة وفتح الياء، وبنونين وسكون الياء. فالحجة لمن قرأه بنون واحدة: أنه جعله فعلاً ماضياً بُني لما لم يسم فاعله، وسهل ذلك عليه كتابته في السواد بنون واحدة، لأنها خفيت للغنة لفظاً، فحذفت خطأً. والحجة لمن قرأه بنونين: أنه دلّ بالأولى على الاستقبال، وبالثانية على الأصل وأسكن الياء علماً للرفع^(١).

ومن سورة الرعد

قوله تعالى: ﴿يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارُ﴾ [٣] يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكرت علته في الأعراف.

قوله تعالى: ﴿وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرِ صِنَوَانٍ﴾ [٤]. يقرأ ذلك كله بالرفع، والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه ردّه على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قَطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَاتٌ﴾. والحجة لمن خفض: أنه ردّه على قوله ﴿مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ﴾^(٢).

فإن قيل: لِمَ ظهرت الواو في صنوان وحققها الإدغام؟ فقل عن ذلك جوابان: أحدهما: أنها لو أدغمت لأشبه فعلان: فعلاً. والآخر: أن سكون النون ها هنا وفي قوله: (بُنَيَان) و (قُنُون) عارض، لأنها قد تتحرك في الجمع والتصغير. فلما كان السكون فيها غير لازم كان الإدغام كذلك.

قوله تعالى: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ [٤]. يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: يُسْقَى المذكور. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه ردّه على لفظ (جَنَات). ولفظها مؤنث.

قوله تعالى: ﴿وَنُفْضِلُ﴾ [٤] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله إخباراً عن الله تعالى من الرسول. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه.

(١) قال النويري: «ووجه تشديد «فَنُنَجِّي» جعله ماضياً مبنياً للمفعول من «نَجَّى» وسلمت الياء لانكسار ما قبلها، فظهرت الفتحة فيها. ووجه تخفيفه جعله مضارع أنجى فالتون الأولى للمضاربة وضمت على قياس الرباعي والثانية فاء الفعل وسكنت الياء استقلاً للضمة عليه فيها من ياءات الإضافة اثنان وعشرون.

(٢) قال النويري: «قرأ حفص والبصريان وابن كثير برفع الأربعة عطفاً لزرع على «وجنات» أو «قطع» أي وفيها زرع ونخيل وعطف على زرع، وصنوان صفته وغيره عطف عليه، والباقون بجر الأربعة عطفاً لزرع، ونخيل على أعناب وصنوان صفة نخيل وغير عطف عليه أي احتوت الجنات على الأنواع الأربع على حد: «لإحدها جنتين» الآية، انظر: (شرح طيبة النشر ٤/٣٩١).

قوله تعالى: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَنتَ بَارِئٌ﴾ [٥]. يقرآن بالاستفهام فيهما، وباستفهام الأول والإخبار في الثاني. وقد تقدم ذكر علله والاحتجاج لمن قرأ به.

قوله تعالى: ﴿الْمَتَعَالَى﴾ [٩]. يقرأ بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وإثباتها وصلًا، وحذفها وقفًا، وبحذفها وصلًا ووقفًا. فالحجة لمن أثبتها وصلًا ووقفًا: أنه أتى بالكلمة على ما أوجبه القياس لها، لأن الياء إنما كانت تسقط لمقارنة التنوين في النكرة، فلما دخلت الألف واللام زال التنوين فعاد لزواله ما سقط لمقارنته. والحجة لمن أثبتها وصلًا وحذفها وقفًا: أنه اتبع خط السواد في الوقف، وأخذ بالأصل في الوصل، فأتى بالوجهين معًا. والحجة لمن حذفها فيهما: أن النكرة قبل المعرفة، فلما سقطت فيها الياء ثم دخلت الألف واللام دخلتا على شيء محذوف، فلم يكن لهما سبيل إلى رده. وله أن يقول: إن العرب تجتزئ بالكسرة من الياء، فلذلك سقطت الياء في السواد.

ووزن (متعال): متفاعل من العلو. لام الفعل من واو، انقلبت ياءً لوقوعها طرفًا، وكسر ما قبلها.

والدليل على أن اللغة لا تقاس، وإنما تؤخذ سماعاً قولهم: الله متعال من تعالى، ولا يقال متبارك من (تبارك).

فأما قولهم: تعال يا رجل فكان أصله: (ارتفع) ثم كثر استعماله حتى قيل لمن كان في أعلى الدار: تعال إلى أسفل.

فإن قيل كيف تنهي من قولك: (تعال) لأن نقيض الأمر النهي؟ فقل: إن العرب إذا غيرت كلمة عن جرتها، أو جمعت بين حرفين، أو أقامت لفظاً مقام لفظ ألزمته طريقة واحدة كالأمثال التي لا تنقل عن لفظ من قيلت فيه أبداً كقولهم في الأمر: هَلُمَّ وَهَاتِ يا رجل، وصَـةٌ ومَـةٌ فأمرت بذلك، ولم تنه منه، لأنها حروف أفعال، وضعت معانيها للأمر فقط، فأجريت (مُجْرى) الأمثال اللازمة طريقةً واحدةً بلفظها.

قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ يَسْتَوِي﴾ [١٦] يقرأ بالتاء والياء. وقد مضى الجواب في علته أنفًا ومثله ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ﴾ [١٧] بالتاء والياء.

قوله تعالى: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٣] يقرأ بفتح الصاد وضمتها. فالحجة لمن قرأها بالفتح: أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لفاعله. والحجة لمن قرأها بالضم: أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله.

قوله تعالى: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ [٣٩]. يقرأ بالتخفيف والتشديد. فالحجة لمن خفف: أنه

أخذه من أثبت يُثَبِّتُ. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من ثَبَّتْ يُثَبِّتُ.

ومعناه: يبقيه ثابتاً فلا يمحوه ومنه ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [إبراهيم: ٢٧].

والنحويون يختارون التخفيف لموافقته للتفسير، لأن الله تعالى إذا عُرِضَتْ أعمال عبده عليه أثبت ما شاء، ومحا ما شاء.

فإن قيل: كيف يمحو ما قد أخبر نبيّه عليه السلام بأنه قد فرغ منه؟ فقل: إنما فرغ منه علماً، وعلمه لا يوجب ثواباً ولا عقاباً إلا بالعمل، فإذا كتب الملكُ ثم تاب العبد، فمحاه الله تعالى قبل ظهور العمل كان ذلك له، لأن علمه به قبل الظهور كعلمه به بعده.

قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ [٤٢]. يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وَّحَّد أنه أراد به: أبا جهل فقط. والحجة لمن جمع: أنه أراد كل الكفار. ودليله أنه في حرف (أبي) (وسيعلم الذين كفروا) وفي حرف (عبدالله) (وسيعلم الذين كفروا). وإنما وقع الخلف في هذا الحرف، لأنه في خط الإمام بغير ألف، وإنما هو الكفر.

ومن سورة إبراهيم

قوله تعالى: ﴿إِلَى صراط العزيز الحميد﴾ [٢، ١]. يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: «الحميد» ثم ابتدأ قوله: (الله الذي) فرفعه بالابتداء، وإنما حسن ذلك، لأن الذي قبله رأس آية. والحجة لمن خفض: أنه جعله بدلاً من قوله: (الحميد) أو نعتاً له.

والبصريون يفرقون بين البدل والنعت فما كان حليّة للإنسان جاءت بعد اسمه، ليفرق بذلك بينه وبين غيره ممّن له هذا الاسم فهو: النعت، كقولك: مررت بزيد الطريف. وما بدأت فيه بالحليّة، ثم أتيت بعدها بالاسم فهو: البدل كقولك: مررت بالطريف زيد، فاعرف الفرق في ذلك.

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ﴾ [١٩]. يقرأ بإثبات الألف وطرحها. فالحجة لمن أثبتها: أنه جعله اسماً للفاعل ورفعه بخبر إنَّ وأضافه إلى (السموات) فكان بالإضافة في معنى: ما قد مضى وثبت. والحجة لمن طرحها: أنه جعله فعلاً ماضياً وعدّاه إلى (السموات) فنصبها، وإن كان النصب فيها كالخفض، لأن الكسرة في جمع المؤنث السالم كالراء في جمع المذكر السالم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [٢٢]. تقرأ بفتح الياء وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه يقول: الأصل بمصرخيني، فذهبت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، فالتقى

ساكنان، ففتح الياء لالتقاءهما كما تقول: عليّ، ومُسْلِمِيّ، وعُسْرِيّ. والحجة لمن كسر: أنه جعل الكسرة بناءً لا إعراباً. واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح عليهم أخف، وأنشد شاهداً لذلك:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ قالت له ما أَنتَ بِالْمُرْضِيِّ^(١)

قوله تعالى: ﴿لتزول منه الجبال﴾ [٤٦] يقرأ بفتح اللام الأولى ورفع الفعل، وبكسرها ونصب الفعل. فالحجة لمن فتح، أنه جعلها لام التأكيد، فلم تؤثر في الفعل ولم تُزَلَّ عن أصل إعرابه. وهذه القراءة توجب زوال الجبال لشدة مكرهم وعظمه. وقد جاء به التفسير. والحجة لمن كسر: أنه جعلها لام كي، وهي في الحقيقة لام الجحد. (وإن) ها هنا بمعنى «ما». ومثله قوله: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومعنى ذلك: أن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال.

قوله تعالى: ﴿وتقبل دعائي﴾ [٤٠]. ويقرأ بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وبطرحها وقفًا وإثباتها وصلًا، وبطرحها من الوجهين معاً. وقد ذكرت علة ذلك فيما سلف.

ومن سورة الحجر

قوله تعالى: ﴿ربما يودُّ﴾ [٢]. يقرأ بتخفيف الباء وتشديدها. فالحجة لمن خفف: أنَّ الأصل عنده في التشديد باءان، أدغمت إحداهما في الأخرى، فأسقط واحدة تخفيفاً. والحجة لمن شدد: أنه أتى بلفظها على الأصل، وهو الاختيار. قال الشاعر:

يَا رَبِّ سَارِ باتَ لَن يُوسِّدَا تحت ذراع العَنَسِ أو كَفَّ اليَدَا^(٢)

اختلف النحويون في نصب «اليَد» ها هنا فقال قوم: موضعها خفض، ولكن الشاعر أتى بها على الأصل، وأصلها يَدَيّ، ثم قلب من الياء أَلَفًا فقال «اليَدَا» كما قالوا: «الرَّحَا» و«العَصَا». والعرب تقلب الألف عند الضرورة ياءً. ذكر ذلك (سيبويه) وأنشد:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الحِمَى^(٣)

أراد الحَمَامَ فأسقط الميم الأخيرة، ثم قلب الألف ياءً، فلمَّا قلبوا ها هنا من الألف ياءً قلبوا هناك الياء أَلَفًا.

(١) هو للأغلب العجلي كما في «الخزانة» (٢٥٧/٢، ٢٥٨).

(٢) البيت في «شرح المفصل» لابن يعيش (١٥٢/٤، ١٥٣).

(٣) البيت في «الكتاب» (٨/١، ٢٥٦) وشرح المفصل (٧٥/٦).

وقال (الأصمعي): معنى كفّ ها هنا: قبض. وهو فعل ماضٍ (واليد) منصوبة بتعدّي الفعل إليها.

فإن قيل: (رُبّ) موضوعة للتقليل، كما وضعت (كم) للتكثير، فما وجه الإتيان بها ها هنا؟ فقل: إنّ العرب استعملت إحداهما في موضع الأخرى. ومنه قولهم: إذا أنكروا على أحدهم حالاً فهو فلم ينته: ربّما نهيت فلاناً فأبى.

فإن قيل فما موضع (ما) بعد رُبّ؟ فقل في ذلك أجوبة: منها أن تكون نائبة عن اسم منكور فهي في موضع خفض، أو تكون كافة لعمل (رُبّ) ليقع بعدها الفعل؛ لأنها من عوامل الأسماء، أو تكون (ما) وما وصلت به بمعنى المصدر. يريد: رب وداد الذين كفروا.

فأما قوله ﴿لو كانوا مسلمين﴾ فقل: عند معاينة الموت. وقيل: عند معاينة أهوال يوم القيامة عند إخراج أمة محمد عليه السلام من النار بشفاعته لهم.

قوله تعالى: ﴿ما تنزل الملائكة﴾ [٨] يقرأ بفتح التاء وضمها، وبالتشديد والرفع. وبالنون وكسر الزاي، والتشديد والنصب. فالحجة لمن فتح التاء: أنه أراد: تَنْزَلُ، فأسقط إحدى التائين، ورفع الملائكة بفعلهم. والحجة لمن ضمّ التاء: أنه دلّ بذلك على نقل الفعل عن بنائه للفاعل إلى ما لم يُسمّ فاعله. ورفع به الملائكة، لأن الفعل صار حديثاً عنهم لما اختزل الفاعل. وكل من حدّث عنه بحديث رَفَعَتْهُ بذلك الحديث. والحجة لمن قرأ بالنون: أنه أخبر بذلك عن إخبار الله بالفعل عن نفسه، ونصب الملائكة بتعدّي الفعل إليهم.

قوله تعالى: ﴿سَكَرَتْ أَبْصَارُنَا﴾ [١٥]. يقرأ بتشديد الكاف وتخفيفها، فالحجة لمن شدد: أنه أراد: سُدَّتْ، وَغُطِّيَتْ. والحجة لمن خفف: أنه أراد: سَحِرَتْ وَوَقَفَتْ، كما تقول: سَكَرْتُ الماء في النهر: إذا وَقَفْتُهُ.

وقال (الكسائي): هما لغتان، وإن اختلف تفسيرهما.

قوله تعالى: ﴿فَبِمِ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤] يقرأ بتشديد النون، وتخفيفها مع الكسر، وتخفيفها مع الفتح. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تبشرونني بنونين الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء اسم المفعول به، فأسكن الأولى، وأدغمها في الثانية تخفيفاً، ودلّ بالكسرة على الياء فكفت منها. والحجة لمن خفف النون وكسرها: أنه حذف إحدى النونين تخفيفاً من غير إدغام، واجتزأ بالكسرة من الياء، ويستشهد له بقول الشاعر:

رَأْتُهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يسوء الفاليات إذا فليئي^(١)

قال البصريون: أراد: فليني فحذف إحدى النونين، وقال الكوفيون: أدغم النون ثم حذفها واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿أَتَعْدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧]. قالوا: لما ظهرت النونات لم يحذفها، وإنما الحذف في المدغمات كقوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤] و﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]. والحجة لمن فتح النون وخففها: أنه أراد: نون الإعراب الدالة على الرفع ولم تُصَفِّها إلى نفسه.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾ [٥٦] يقرأ بفتح النون وكسرهما. فالحجة لمن فتح النون: أن بُيِّتَ الماضي عنده بكسرهما كقولك: عَلِمَ يَعْلَمُ. والحجة لمن كسر النون: أن بُيِّتَ الماضي عنده بفتحها كقولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ. وهذا قياس مطرد في الأفعال.

والاختيار فيه ها هنا كسر النون لإجماعهم على الفتح في ماضيه عند قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَمَا قَتَلُوا﴾ [الشورى: ٢٨].

قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٥٩]. يقرأ بالتشديد والتخفيف، وقد تقدّم القول في علته آنفاً.

وأصله: لمنجُوهم بكسر الجيم وواين بعدها. الأولى: لام الفعل، والثانية: واو الجمع، فانقلبت الأولى ياءً لانكسار ما قبلها، كما انقلبت في (نجا) ألفاً لانفتاح ما قبلها، فصار لَمَنْجِيُوهم، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت عنها، فبقيت ساكنة، والواو ساكنة، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمّت الجيم لمجاورة الواو.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرْنَا﴾ [٦٠]. يقرأ بالتشديد والتخفيف على ما تقدم القول في أمثاله. فأما «قدر» بالتخفيف فيكون من التقدير والتقتير كقوله في «التقدير»: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، وكقوله في التقتير: ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ [الطلاق: ٧].

قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْآيَةِ﴾ [٧٨] يقرأ بإسكان اللام وتحقيق الهمزة، ويفتح اللام وتشديدها، وطرح الهمزة ها هنا وفي [الشعراء: ١٧٦] و [ص: ١٣] و [ق: ١٤]. فالحجة لمن أثبت الهمزة: أن الأصل عنده في النكرة (أيكة)، ثم أدخل عليها الألف واللام للتعريف فبقى الهمزة على أصل ما كانت عليه. والحجة لمن ترك الهمز: أن أصلها عنده: (لَيْكَة) على وزن فَعْلَة، ثم أدخل الألف واللام فالتقى لآمان الأولى ساكنة فأدغم الساكنة في

(١) البيت لعمر بن معديكرب كما في «معاني القرآن» للفراء (٩٠/٢) و «الخزانة» (٤٤٥/٢).

المتحركة فصارت لاماً مشددة. وقد قرأها بعضهم على أصلها: (ليكة المرسلين)، وترك صرفها للتعريف والتأنيث، أو لأنها معدولة عن وجه التعريف الجاري بالألف واللام. وقد فرّق بعض القراء بين الهمز وتركه، فقال: الأيكة اسم البلد. وليكة: اسم القرية. وقيل: هي الغيضة.

ومن سورة النحل

قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [١]، يقرأ بالإمالة والتفخيم. فالحجة لمن أمال: أنه دلّ على الياء. والحجة لمن فخم: أنه أجرى الكلام على أصله، و«أتى» ها هنا ماضٍ في معنى مستقبل. ودليله قوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ يريد به «الساعة».

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [١]. يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله مما أمر الله نبيّه عليه السلام أن يخبر به. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد: معنى الخطاب، وأتى به تنزيهاً لله تعالى من عنده، فأنزله الله تصديقاً لقوله.

والتسييح: ينقسم في اللغة أربعة أقسام: تنزيهاً، صلاةً، واستثناءً، ونوراً. فالتنزيه، كقوله: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى﴾. والصلاة: كقوله: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣]. والاستثناء: كقوله: ﴿لَوْلَا تَسْبِخُونَ﴾ [القلم: ٢٨]. والتور: كقول النبي ﷺ: «فَلَوْلَا سُبُحَاتُ وَجْهِهِ» أي: نور وجهه.

قوله تعالى: ﴿يَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٢]. يقرأ بالياء والتاء، وضمهما، وبالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن قرأه بالتاء والتشديد: أنه جعل الفعل لما لم يسمّ فاعله، ورفعهم بذلك. والحجة لمن قرأه بالياء مشدداً أو مخففاً: أنه جعل الفعل لله عز وجل، فأضمّره فيه لتقدم اسمه، ونصب (الملائكة) بتعدّي الفعل إليهم. وأخذ المشدد من نزل، والمخفف من أنزل.

قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ لَكُمْ بِهِ﴾ [١١]. يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أخبر به عن الله عز وجل لتقدم اسمه في أول الكلام. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله عز وجل عن نفسه بنون الملكوت. وقد تقدّم لذلك من الاحتجاج ما فيه بلاغ.

قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجْمُ مَسْخَرَاتُ﴾ [١٢] يقرأ كله بالنصب، وبالرفع، وبالنصب إلّا قوله: ﴿وَالنَّجْمُ مَسْخَرَاتُ﴾ فإنه رفع. فالحجة لمن نصبه: أنه عطفه بالواو على أول الكلام فأتى به على وجه واحد. والحجة لمن رفعه: أنه جعل الواو حالاً لا

عاطفة كقولك: كلمت زيدا وعمرو قائم فترفع عمراً بالأبتداء، وقائمٌ خبره. وكذلك قوله: (والشمس والقمر والنجوم) مبتدآت و (مسخرات) خبر عنهن. والحجة لمن رفع قوله: (والنجوم مُسَخَّرَاتُ): أنه لما عطف: (والشمس والقمر) على قوله: (وسَخَّرَ لكم) لم يستحسن أن يقول: وسخر النجوم مسخرات، فرفعها قاطعاً لها مما قبلها.

فإن قيل: فما حجة من نصبها؟ فقل: بفعل مقدّر معناه: وجعل النجوم مسخرات. فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿وبالنجم هم يهتدون﴾ [١٦] فوحّدها هنا، وقد جمع في أول الكلام؟ فقل: إن الله عز وجل جعل النجوم ثلاثة أصناف: منها رجوم الشياطين، ومنها ما تهتدى به كالجدي والفرقدن، ومنها مصابيح وزينة. فأما النجم الثاقب فقل: «الثريا»، وقيل: المتوقّد نوراً لقولهم: أثقب نارك. والنجم: القرآن لقوله تعالى: ﴿والنجم إذا هوى﴾ [النجم: ١]. قيل: هو نزول جبريل به. والنجم من النبات: ما لا يقوم على ساق.

قوله تعالى: ﴿والله يعلم ما تسرون وما تعلنون والذين يدعون﴾ [١٩، ٢٠] يقرآن بالتاء والياء وقد تقدم من القول في مثاله ما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧]. يقرأ بفتح النون، وكسرهما. والقول فيه كالقول في قوله: ﴿فبم تبشرون﴾ [الحجر: ٥٤].

قوله تعالى: ﴿الذين تتوفاهم الملائكة﴾ [٢٨] يقرأ بالياء والتاء. وقد أتينا على علته في قوله: ﴿فنادته الملائكة﴾.

قوله تعالى: ﴿تتوفاهم﴾ [٢٨] يقرأ بالإمالة والتفخيم. فالحجة لمن أمال: أنه دلّ على أصل الياء. والحجة لمن فخم: أنه لما زالت (الياء) عن لفظها، لانفتاح ما قبلها زالت الإمالة بزوال اللفظ.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ [٣٣]. يقرأ بالتاء والياء على ما قدمنا من القول في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿فإن الله لا يهدي من يضل﴾ [٣٧]. يقرأ بضم الياء وفتح الدال، ويفتح الياء وكسر الدال. فالحجة لمن قرأ بضم الياء: أنه أراد: لا يهدي مَنْ يُضِلُّهُ الله قاسم (الله) منصوب بـ (إن) و (يُهدي) الخبر، وهو: فعل ما لم يسم فاعله و (من) في محل رفع و (يضل) صلة (من) وقد حذفت الهاء منه، لأن الهاء عائدة على «من»: ولا بد لـ (من) و (ما) و (الذي) و (التي) و (أي) من صلة وعائد ومعرب، لأنهن أسماء نواقص. والحجة

لمن فتح الباء: أنه أراد: فإن الله لا يهدي من يضلّه أحدٌ إلّا هو (فِيهْدِي): فعلٌ لله عز وجل و (مَنْ) في موضع نصب، بتعديّ الفعل إليه.

قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لِمَنْ رفع: أنه أراد: فإنه يكون. والحجة لمن نصب: أنه عطفه على قوله: (أَنْ نقول له)، ومثلها التي في آخر [يس: ٨٣].

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [٤٨]، ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [الملك: ١٩]، ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ١٩]. يُقْرَأُ بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأهن بالتاء: أنه أراد: معنى مخاطبتهم وتقديرهم بآيات الله، وبدائع خلقه. والحجة لمن قرأهن بالياء: أنه جعل الألف للتوبيخ، فكأنه قال مُؤَبِّخاً لهم: ويحكم! كيف يكفرون بالله وينكرون البعث ويعرضون عن آياته وهم يرون الطير مسخرات، وما خلق الله من شجر ونباتاً، وما بدأه من الخلق؟ أفليس من خلق شيئاً من غير شيء، فأنشأه وكوّنه ثم أماته، فأفناه قادراً على إعادته بأن يقول له: عُدْ إلى حالتك الأولى؟.

قوله تعالى: ﴿تَنْفِيْثُ ظَلَالَةٍ﴾ [٤٨]، يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه جمع (ظل) وكلّ جَمْعٍ خالف الآدميين، فهو مؤنث، وإن كان واحدهُ مذكراً. ودليله قوله عز وجل في الأصنام: ﴿رَبِّ إِنْهُمْ أَصْلَلْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] فأنت لمكان الجمع. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه وإن كان جمعاً فلفظه لفظ الواحد، كقولك جدار، وعِذار، ولذلك ناسب جمعُ التكسير الواحد، لأنه معرب بالحركات مثله.

فإن قيل: (أجاز) مثل ذلك في قوله ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ [الرعد: ١٦]؟ فقل: هذا لا يلزم، وإن كانا جَمْعَيْنِ، لأن علامة التانيث في قوله: ﴿الظُّلُمَاتُ﴾ موجودة وفي قوله: (ظلال) معدومة.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [٤٣] يقرأ بالياء وفتح الحاء وبالنون وكسر الحاء. وقد ذكر ذلك مع أمثاله.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ مَفْرُطُونَ﴾ [٦٢]. يقرأ بفتح الراء وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه جعلهم مفعولاً بهم لما لم يُسَمَّ فاعله. ومعناه: منسيون من الرحمة، وقيل: مقدمون إلى النار. والحجة لمن كسر: أنه جعل الفعل لهم، وأراد: أنهم فرطوا في الكفر والعدوان، فهم مفرطون. والعرب تقول: أفرط فلان في الأمر: إذا قصّر وإذا جاوز الحد.

قوله تعالى: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ [٦٦]. يقرأ بضم النون وفتحها ها هنا وفي [المؤمنون: ٢١]. وهما لغتان بمعنى سقى وأسقى. وأنشد:

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ^(١)

وقال قوم: سقيته ماءً بغير ألف. ودليله قوله: ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهوراً﴾ [الإنسان: ٢١]. وأسقيته بالألف: سألت الله أن يسقيه. وقال آخرون: ما كان مرة واحدة فهو بغير ألف وما كان دائماً فهو بالألف.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعْنُكُمْ﴾ [٨٠] يقرأ بتحريك العين وإسكانها. فالحجة لمن حرّك العين فلأنها من حروف الحلق. والحجة لمن أسكن: أنه أراد المصدر. ومثله: طعنته بالرمح طَعْنًا.

قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [٩٦] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه على قوله: ﴿ما عندكم ينفد﴾ وما عند الله باق ولنجزين. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه أراد: أن يأتي بأول الكلام محمولاً على آخره، فوافق بين قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ﴾ وقوله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ﴾ [٩٧]، ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ [٩٧].

قوله تعالى: ﴿يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي﴾ [١٠٣] يقرأ بضم الياء وفتحها. وقد ذكرت علته فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَمَا فَتَنُوا﴾ [١١٠]. يقرأ بفتح التاء، وبضم الفاء وكسر التاء. فالحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لهم. والحجة لمن ضم الفاء أنه دل بذلك على بناء ما لم يسم فاعله. ومعناه: أن (عمار بن ياسر) وجماعة من أهل مكة أرادهم كفار قريش على الكفر وأكروهوهم، فقالوا بالسنتهم، وقلوبهم مطمئنة بالإيمان ثم هاجروا إلى المدينة فأخبر الله عز وجل عنهم بما كان من إضمارهم ومن إظهارهم. والحجة لمن جعل الفعل لهم: أن ذلك كان منهم قبل الإسلام فمحا الإسلام ما قبله.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [١٢٧]. يقرأ بفتح الضاد وكسرها. وقد ذكرت حجته آنفاً، وقلنا فيه: ما قاله أهل اللغة.

والاختيار ها هنا: الفتح، لأن الضيق بالكسر: في الموضع، والضيق بالفتح: في المعيشة. والذي يراد به ها هنا: ضيق المعيشة، لا ضيق المنزل.

(١) البيت قائله لبيد كما في «اللسان» [سقى].

ومن سورة بني إسرائيل [الإسراء]

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٢] يقرأ بالياء والتاء^(١). فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه رده على بني إسرائيل. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعل النبي عليه السلام مواجهاً لهم بالخطاب.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ وَجوهٌ لَهُمْ﴾ [٧]. يقرأ بفتح الهمزة علامة للنصب، وبضمها، وواو بعدها. وبالياء والنون. فالحجة لمن قرأ بفتح الهمزة: أنه جعله فعلاً للوعد وللعذاب. والحجة لمن قرأه بالضم: أنه جعله فعلاً للعباد في قوله: ﴿عِبَادًا لَنَا﴾ [٥] ليسوءوا وجوهكم. ودليله قوله: ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ﴾ [٧]، ﴿وَلِيَتَبَرَّوا﴾ [٧]. والقراءة بالياء في هذين الوجهين. فأما النون فإخبار عن الله عز وجل، أخبر به عن نفسه.

وخصَّ الوجوه، وهو يريد: الوجوه والأبدان. ودليله قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. يريد: إلّا هو. والفعل في الأفراد والجمع منصوب بلام كي.

قوله تعالى: ﴿كَتَابًا يَلْقَاهُ﴾ [١٣]. يقرأ بتخفيف القاف وسكون اللام وبتشديد هاء فتح اللام. فالحجة لمن خفف: أنه جعل الفعل للكتاب والهاء للإنسان. والحجة لمن شدد: أنه جعل الفعل لما لم يسم فاعله، واسمه مستتر فيه، والهاء للكتاب^(٢).

قوله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد به: الإمارة، والولاية منها. والحجة لمن خفف: أنه أراد: أمرناهم بالطاعة، فخالقوا إلى العصيان. وأما قول العرب: أمر بنو فلان، فمعناه: كثروا والله أمرهم أي: كثّرهم وبارك فيهم.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ [٢٣] يقرأ بالكسر منوئاً وغير منوئ، وبالفتح من غير تنوين. فالحجة لمن نون: أنه أراد بذلك: الإخبار عن (نكر) معناه: فلا تقل لهما

(١) ﴿أَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾. قال (أبو حيان الأندلسي): قرأ ابن عباس ومجاهد وقتادة وعيسى وأبو رجاء وأبو عمرو من السبعة: يتخذوا بالياء على الغيبة وباقي السبعة بتاء الخطاب [١١/٧].

(٢) ... قال أبو حيان الأندلسي: قرأ الجمهور ومنهم أبو جعفر (ونخرج) بنون مضارع أخرج. (كتاباً) بالنصب. وعن أبي جعفر أيضاً ويخرج بالياء مبنياً للمفعول (كتاباً) أي ويخرج الطائر كتاباً. وعنه أيضاً كتاب بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله. وقرأ الحسن وابن محيصن ومجاهد: ويخرج بفتح الياء وضم الراء أي طائرته كتاباً إلا الحسن فقرأ: كتاب على أنه فاعل يخرج وقرأت فرقة: ويخرج بضم الياء وكسر الراء أي ويخرج الله. وقرأ الجمهور (يلقاه) بفتح الياء وسكون اللام. وقرأ ابن عامر وأبو جعفر والمجدي والحسن بخلاف عنه يلقيه بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف [٢٢/٧].

القيح. والحجة لمن كسر ولم ينون: أنه أراد: إسكان الفاء فكسر لالتقاء الساكنين. وفيها سبع لغات: الفتح والتنوين، والكسر والتنوين، والضم والتنوين، وأقوى على وزن فعلى. وزاد (ابن الأنباري): «أف» بتخفيف الفاء وبإسكانها.

وهي: كلمة تقال عند الضجر. ولو علم الله تعالى أوجز منها في ترك العقوق لأتى بها. ومعناها: كناية عن كل قيح.

فإن قيل: فلمَ جاز إجراء الفاء في «أف» لجميع الحركات؟ فقل: لأن حركتها ليست بحركة إعراب إنما هي لالتقاء الساكنين، فأجروها مُجرى ما انضم أوله من الأفعال عند الأمر بها، وإدغام آخرها كما قال:

فغَضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ فلا كعباً بلغت ولا كِلَاباً^(١)

فالضاد تحرك بالضم اتباعاً للضم، وبالفتح لالتقاء الساكنين، وبالكسر على أصل ما يجب في تحريك الساكنين إذا التقيا.

فإن قيل: أفيجوز مثل ذلك في (رُبُّ)، وثم؟ فقل: لا، لأن هذين حرفان وحق الحروف البناء على السكون، فلما التقى في أواخرها ساكنان حركت بأخف الحركات، واتسع في «أف» لأنها لمنهي عنه، كما وقعت (إيه) لمأمور به، كما اتسعوا في حركات أواخر الأفعال عند الأمر والنهي.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرُ﴾ [٢٣]. يقرأ بإثبات الألف بعد الغين، وبطرحها وبتشديد النون في الوجهين. فالحجة لمن أثبت الألف: أنه جعلها ضميراً للوالدين، وكناية عنهما لتقدمهما، وأسقط النون التي هي علامة الإعراب لدخول حرف الشرط وأتى بنون التأكيد الشديدة، وبني الفعل معها، لأنها مانعة من الإعراب، وكسرت تشبيهاً بنون الاثنين. والحجة لمن طرح الألف: أنه صاغ الفعل لقوله: (أحدهما) ونصب الكبر بتعدي الفعل إليه، وأتى بالنون الشديدة لدخول «إِنَّمَا» على الفعل لأنها قلما تدخل على فعلٍ إلا أتى فيه بالنون الشديدة للتأكيد.

فإن قيل: فإذا رفعت (أحدهما) ها هنا بفعله فبِمَ ترفعه مع الألف؟ فقل في ذلك غير وجه. أحدها: أنه يرتفع بدلاً من الألف التي في الفعل. والثاني: أنه يرتفع بتجديد فعل مضمّر، ينوب عنه الظاهر. والثالث: أنه يرتفع على إعادة سؤال وإجابة، كأنه قيل: من يبلغ الكبر؟ فقل: أحدهما أو كلاهما. وعلى هذا الوجه يحمل قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى

(١) البيت لجريز كما في «ديوانه» (٧٥)، والكتاب لسيبويه (١٦٠/٢).

الذين ظلموا ﴿الأنبياء: ٣﴾.

فإن قيل: فلم خصّاً بالبرّ عند الكبر؟ فقل إنما خصّاً بذلك، وإن كان لهما واجباً في سائر الأوقات، لأنهما عند الكبر يثقل عليهما الاضطراب والخدمة، فخصّاً بالبر فيه لذلك. وتقول العرب: (فلان أبرّ بوالديه من النسر) لأن أباه إذا كبر، ولم ينهض للطيران لزم وكره وعاد الفرخ عليه فزقه، كما كان أبوه يفعل به.

قوله تعالى: ﴿كَانَ خَطَاً﴾ [٣١]. يقرأ بكسر الخاء وإسكان الطاء والقصر، ويفتحهما والقصر، وبكسر الخاء وفتح الطاء والمدّ. فالحجة لمن كسر وأسكن وقصر: أنه جعله مصدراً لقولهم: خطئت خطأ. ومعناه: أثمت إثماً. والحجة لمن فتحهما وقصر: أنه أراد الخطأ الذي هو ضد العمد. ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢]. وقال بعض أهل اللغة: هما لغتان بمعنى، كما قالوا قَتَبَ وقَتَبَ، وبَدَلَ وبَدَل. والحجة لمن كسر الخاء وفتح الطاء ومدّ، فوزنه فعال من الخطيئة. وهو مصدر كالصيام والقيام. والعرب تقول: هذا مكان مخطوء فيه من خطئت، ومخطأ فيه من أخطأت، هذان بالهمز، ومكانٌ مُخْطُوء فيه من المشي بتشديد الواو من غير همز.

قوله تعالى: ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [٣٣]. يقرأ بالياء والتاء، فمن قرأه بالياء ردّه على الوليّ لأنه غير مقصود بمواجهة الخطاب. والحجة لمن قرأه بالتاء، فالمعنى للوليّ، والخطاب له وللحاضرين، أي: فلا تسرف يا وليّ ولا أنتم يا مَنْ حضر. ودليله قراءة (أبي): (فلا تسرفوا في القتل).

ومعنى الإسراف: أن تقتل عشرة بواحد، أو يُقتل غير القاتل لشرفه في قومه وخمول القاتل فيهم.

قوله تعالى: ﴿وَزُنُوبًا بِالْقِسْطِ﴾ [٣٥] يقرأ بكسر القاف وضمها، وهما لغتان فصيحتان والضم أكثر، لأنه لغة أهل الحجاز. ومعناه: الميزان وأصله: (رُومِيّ). والعرب إذا عَرَبَت اسماً من غير لغتها اتَّسَعَتْ فيه كما قلنا: في إبراهيم وما شاكله.

قوله تعالى: ﴿كَانَ سَيِّئاً﴾ [٣٨] يقرأ بفتح الهمزة وإعراب الهاء وتنوينها، ويرفع الهمزة وضمّ الهاء، لأنها هاء كناية. فالحجة لمن فتح الهمزة وأعرّب الهاء: أنه جعلها واحدة من السيئات. ودليله أن كل ما نهى الله عز وجل عنه سيئ مكروه، ليس فيه مستحسن لقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] فالسيئ: ضد الصالح. والحجة لمن قرأه بالإضافة قوله: (مكروها). ولو أراد السيئة لقال مكروهة، لأنها أقرب من (ذلك) دليله أنه في قراءة (أبي): (كلّ ذلك كان سيئاته عند ربك).

فإن قيل: لفظ «كل» يقتضي الجمع فلمَ لم يُؤت بعده بجمع؟ فقل ما بعده بمعنى: الجمع، وإن أتى بلفظ الواحد. فمَنْ أتى بعده بالجمع فعلى معناه، ومن أتى بعده بالواحد فعلى لفظه.

قوله تعالى: ﴿لِيَذْكُرُوا وَمَا يُزِيدُهُمْ﴾ [٤١]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكر القول فيه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾، و﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]، ﴿يسبح له﴾ [٤٤] يُقرآن بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأه (يقولون) في الموضعين بالياء والتاء مذكورة فيما مضى. والحجة لمن قرأ تسبح بالتاء قراءة (أبي): (سَبَّخْتَ له السموات) والحجة لمن قرأه بالياء: أنه جمع قليل، والعرب تذكره، ودليله قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥]. ﴿وقال نسوة﴾ [يوسف: ٣٠]. والعلة في ذلك: أن الجمع القليل قبل الكثير، والتذكير قبل التأنيث، يحمل الأول على الأول. والحجة لمن قرأ بعضاً بالتاء، وبعضاً بالياء ما قدّمناه من العلة في الجمع.

قوله تعالى: ﴿أَنذَا كَنَّا عَظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا﴾ [٤٩] مذكور في [الأعراف] والعلل فيه.

قوله تعالى: ﴿لئن أَخْرَجْنَا﴾ [٦٢] يقرأ بإثبات الياء وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن حذفها: أنه اجتزأ بالكسرة منها.

فإن قيل: (لئن) حرف شرط، وحروف الشرط لا يليها إلا مستقبل، أو ماضٍ في معنى المستقبل، فقل: إن «اللام» حرف تأكيد، يرفع بعده الفعل، و «إن» حرف شرط ينجزم بعده الفعل، فلما جمعا بينهما لم يجز اجتماع الرفع والجزم في فعل واحد، فعدلوا عن المستقبل إلى فعل لا يتبين فيه رفع ولا جزم، فوجدوه الماضي، فأولوه (لئن) في جميع المواضع فاعرفه.

قوله تعالى: ﴿بَخِيلِكَ وَرَجْلِكَ﴾ [٦٤]. يقرأ بإسكان الجيم وكسرها. فالحجة لمن أسكن: أنه أتى بالجمع على حقه، لأنه جمع (راجل). والحجة لمن كسر: فلمجاورة اللام، لأن اللام كسرت للخفض، وكسرت الجيم للقرب منها، كما قالوا: حَجَل. وأنشد:

أَرْتَنِي حَجَلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفَوَّادُ لَذَاكَ الْحِجَلِ^(١)

قوله تعالى: ﴿أَفَأَمْتُمْ أَن نَخْضِفَ﴾ [٦٨] أو ﴿فِيرْسِلَ﴾ [٦٩]، ﴿فَيَغْرَقَكُمْ﴾ [٦٩]

(١) البيت ذكره ابن الأنباري في «الإنصاف» (٧٣٣/٢).

يقرأ كله بالنون والياء. فالحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله عن نفسه. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله من إخبار النبي ﷺ عن ربه.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [٧٢]. يقرآن بالإمالة والتفخيم معاً. وإمالة الأول، وتفخيم الثاني. فالحجة لمن أمالهما: أنه دلّ بالإمالة على أنهما من ذوات الياء، لأنهم يُمِيلُونَ الرباعي، وإن كان من ذوات الواو، فذوات الياء بذلك أولى. والحجة لمن فحّمهما: أنه أتى بالكلام على أصله، لأنه قد انقلبت الياء ألفاً لفتح ما قبلها، فاستعمال اللفظ أولى من استعمال المعنى.

ومعنى ذلك: ومن كان فيما وصفنا من نعيم الدنيا أعمى فهو في نعيم الآخرة أعمى وأضل. والحجة لمن أمال الأول، وفحّم الثاني: أنه جعل الأول صفةً والثاني بمنزلة: أفعل منك، ومعناه: ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْقَكَ﴾ [٧٦] يقرأ بفتح الخاء وإسكان اللام وبكسر الخاء وألف بعد اللام. ومعناهما: بَعْدَكَ. وهما لغتان، وليس من المخالفة. قال الشاعر^(١):

نُؤَيِّ أَقَامَ خِلَافَ الْحَيِّ أَوْ وَتَدُ^(٢)

قوله تعالى: ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ [٨٣] يقرأ بفتح النون والهمزة، وبكسرهما، وبفتح النون وكسر الهمزة، وإثبات الهمزة في ذلك كله، وبفتح النون وتأخير الهمزة وفتحة قبلها كالمدة. فالحجة لمن قرأه بفتحهما: أنه أتى بالكلمة على أصلها، لأنها في حقيقة اللفظ نأى على وزن (فَعَلَّ). والحجة لمن قرأه بكسرهما: أنه أمال الياء للدلالة عليها، فكسر لها الهمزة ليقربها منها بالمجاورة، وكسر النون لمجاورة الهمزة كما قالوا: شِعِيرٌ وَبَعِيرٌ. والحجة لمن فتح النون: أنه بقاها على أصلها، وكسر الهمزة لمجاورة الياء. ومعنى ذلك كله: «بَعْدَ» والاسم منه النَّأْيُ. والحجة لمن قرأه بتأخير الهمزة أنه أراد: معنى ناء ينوء: إذا نهض بِثِقَلٍ مُطِيقاً لِحِمْلِهِ. ودليله قوله تعالى: ﴿لَتَنْوَأَ بِالْعَصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦] وأصله نَوَأَ فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومدّها تمكيناً للهمزة بعدها.

(١) لم أقف على قائله ومصدره.

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ أبي: وإذا لا يلبثوا بحذف النون أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمره بعدها على قول بعضهم وكذا هي في مصحف عبدالله محذوفة النون. . . . وقرأ عطاء (لا يلبثون) بضم الياء وفتح اللام والياء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر الباء. وقرأ الإخوان وابن عامر وحفص (خلافاً) وباقي السبعة خلفك والمعنى واحد. [٧/ ٩٢] البحر المحيط.

قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفْجَرَنَا﴾ [٩٠] يقرأ بالتشديد والتخفيف، فالحجة لمن شدد: أنه أخذه من فَجَّرَ يُفَجِّرُ. ودليله قوله: ﴿تَفْجِيرًا﴾ [٩١]. كما قال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من فَجَّرَ يُفَجِّرُ: إذا شَقَّ الأنهار، وأجرى فيها الماء.

قوله تعالى: ﴿كِسْفًا﴾ [٩٢]. يقرأ بفتح السين وإسكانها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد به جمع «كِسْفَة» كقولك: قِطْعَة وقِطْع. والحجة لمن أسكن: أنه شبهه بالمصدر في قولهم «عِلْمٌ» و «حِلْمٌ».

قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [٩٣]. يقرأ بإثبات ألف على الإخبار. وبطرحها على الأمر. فالحجة لمن أتى به على الإخبار: أنه أتى به على الحكاية عن الرسول عليه السلام، وهي بالألف في مصاحف أهل مكة والشام. والحجة لمن قرأه على الأمر: أنه أراد: ما لَفَظَ به جبريل عليه السلام فكانه قال: قل يا محمد: تنزيهاً لله ربِّي من قولكم.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [١٠٢] يقرأ بفتح التاء وضمها. فالحجة لمن فتح: أنه جعل التاء لفرعون دلالةً على المخاطبة. والحجة لمن ضَمَّ: أنه جعل التاء لموسى دلالةً على إخبار المتكلم عن نفسه.

فإن قيل: فما وجه الخُلف في هذه الآية؟ فقل: الخُلفُ في القرآن على ضربين: خُلفُ المغايرة، وهو فيه معدوم، وخلف الألفاظ، وهو فيه موجود.

ووجه الخلف في هذه الآية: أنَّ موسى قال لفرعون لما كذبه ونسب آياته إلى السَّحر: لقد علمت أنها ليست بسحر، وأنها منزلة فقال له فرعون: أنت أعلم، فأعاد عليه موسى: لقد علمت أنا أيضاً أنها من عند الله^(١).

قوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ [١١٠] يقرأ بالضم والكسر. وقد ذكر في البقرة [٩٢].
قوله تعالى: ﴿فَهُوَ الْمَهْتَدِي﴾ [الإسراء: ٩٧]. يقرأ بإثبات الياء وحذفها. وقد ذكر في الأعراف.

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور (لقد علمت) على خطاب موسى لفرعون. وقرأ علي بن أبي طالب وزيد بن علي والكسائي (علمت) بضم التاء أخبر موسى عن نفسه أنه ليس بمسحور كما وصفه فرعون، بل هو يعلم أن (ما أنزل هؤلاء) الآيات إلا الله. وروي عن علي أنه قال: ما علم عدو الله قط وإنما علم موسى وهذا القول عن علي لا يصح لأنه رواه كلثوم المرادي وهو مجهول، وكيف يصح هذا القول وقراءة الجماعة بالفتح على خطاب فرعون. البحر المحيط [١٢١/٧].

ومن سورة الكهف

قوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ [٢]. يقرأ بضم الدال وإسكان النون، وضم الهاء وإلحاق الضمة واوآ. وباختلاس الضمة مع غير واو. وبالإشارة إلى ضمة الدال وكسر النون والهاء وإلحاق ياء بعد الهاء. فالحجة لمن أسكن النون وألحق ضمة الهاء واوآ: أنه أتى بالكلمة على أصلها، ووفّاهما ما وجب لها ولهاء الكناية إذا جاءت بعد حرف ساكن، كقوله: (منهو) و (عنهو). والحجة لمن اختلس حركة الهاء: أنه اكتفى بالضمة من الواو لثقلها في أواخر الأسماء إذا انضم ما قبلها. والحجة لمن أشار إلى حركة الدال بالضمة، وكسر النون والهاء، وألحقها ياء: أنه استثقل الضمة على الدال، فأسكنها، وأشار بالضمة إليها دلالةً عليها فالتقى ساكنان، فكسر النون، وأتبعها الهاء، وبيّن كسرتها بإلحاق الياء كما تقول: مررت بهي يا فتى.

و (لدى) في جميع أحوالها بمعنى عند، لا يقع عليها إعراب، وهي: ظرفٌ مكانيّ. فإن قيل: فإذا كانت بمعنى «عند» فيجب أن تخفضها بـ «مِنْ» كما تقول: مِنْ عِنْدِهِ. فقل: وقع الاتساع في «عند» ما لم يقع في «لدى» لأنك تقول: المال عندي، وهو بحضرتك أو بعيد عنك، وتقول: القول عندي أي في تمييزي، وهذا لا يكون في «لدى». فأما عملهما فالخفض إلّا في قولهم: لدى غدوة فإنهم خصوه بالنصب.

قوله تعالى: ﴿تَزَاوَر﴾ [١٧] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تتزاور فأسكن التاء وأدغمها في الزاي لأنها تفضلها بالصّفير. والحجة لمن خفف: أنه أراد: تتزاور أيضاً بـ «تاءين»، فثقل عليه اجتماعهما، فحذف إحداهما، واكتفى بما أبقى ممّا ألقى.

قوله تعالى: ﴿وَلَمَلْتُ﴾ [١٨] يقرأ بتشديد اللام وتخفيفها، وبالهمز وتركه. فالحجة لمن شدد أنه أراد: تكرير الفعل والدوام عليه. والحجة لمن خفف: أنه أراد: مرة واحدة. فأما إثبات الهمز فيه فعلى الأصل، وأمّا تركه فتخفيف. فأما تملّيتُ العيش فبغير همز.

قوله تعالى: ﴿بُورِقُمْ هَذِهِ﴾ [١٩] بكسر الراء وإسكانها. فالحجة لمن كسر: أنه أتى به على أصله. والحجة لمن أسكن: أنه استثقل توالي الكسرات في الراء، والقاف، للتكرير الذي فيهما.

قوله تعالى: ﴿ثَلْثُمِائَةِ سَنِينَ﴾ [٢٥]. يقرأ بإثبات التنوين، وبطرحة والإضافة. فالحجة لمن أثبت التنوين: أنه نصب سنين بقوله «ولبثوا» ثم أبدل ثلثمائة منها فكأنه قال:

ولبثوا سنين ثلاثاً، كما تقول: صمت أَيْاماً خَمْسَةً. ووجه ثان، أنه ينصب (ثلاثمائة) لبثوا، ويجعل (سنين) بدلاً منها أو مفسرة عنها. والحجة لمن أضاف: أنه أتى بالعدد على وجهه، وأضافه على خفة بالمفسر مجموعاً على أصله، لأن إجماع النحويين على أن الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع. فأما (سنون) ها هنا فمجموعة جمع سلامة فلذلك فتحت نونها.

ومن العرب من يقرّها على لفظ الياء، ويجري النون بوجوه الإعراب تشبيهاً بقولهم (قَنَسِرِين) و (يِرِين).

قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [٢٨] مذكور بعلمه في الأنعام.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [٢٦] يقرأ بالياء والرفع، وبالتاء والجزم. فالحجة لمن قرأه بالياء والرفع: أنه أخبر بذلك عن الله تعالى وجعل (لا) فيه بمعنى ليس. والحجة لمن قرأه بالتاء والجزم: أنه قصد الرسول عليه السلام ووجهه إلى غيره وجعل (لا) للنهي فجزم بها.

قوله تعالى: ﴿وَأَحِيطْ بِشْرِهِ﴾ [٤٢] يقرأ بضم التاء والميم، وبفتحهما، وبضم التاء وإسكان الميم. فالحجة لمن ضمّهما: أنه جعله جمع الجمع. والحجة لمن فتحهما: أنه جعله من الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء. والحجة لمن أسكن: أنه جعله من تسمير المال لقوله بعد ذلك: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [٣٤] وقد ذكر هذا مستقصى في الأنعام.

قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [٣٨] يقرأ بإثبات الألف وصلّاً ووقفاً. وبحذفها وصلّاً وإثباتها وقفاً. فالحجة لمن أثبتها: أن الأصل فيه: لكن أنا فحذفت الهمزة تخفيفاً، فبقي (لكننا) فأدغمت النون في النون فصارتا نوناً مشددة. والحجة لمن حذفها وصلّاً: أنه اجتزأ بفتحة النون من الألف لاتصالها بالكلام، ودرج بعضه في بعض، واتبع خط السواد في إثباتها وقفاً.

قوله تعالى: ﴿مَرْفَقًا﴾ [١٦] بكسر الميم وفتح الفاء، وبفتح الميم وكسر الفاء. فالحجة لمن كسر الميم: أنه جعله من الارتفاق. والحجة لمن فتح: أنه جعله من (اليد). وقيل هما لغتان فصيحتان^(١).

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة وحמיד وابن سعدان ونافع وابن عامر وأبو بكر في رواية الأعشى والبرجمي والجعفي عنه وأبو عمرو في رواية هارون بفتح الميم وكسر الفاء. وقرأ ابن أبي إسحاق وظلمة والأعمش وباقي السبعة بكسر الميم وفتح الفاء رفقاً لأن جميعاً في الأمر الذي يرتفق به وفي الجارحة حكاه الزجاج وثعلب. ونقل مكي عن الفراء أنه قال: لا أعرف من الأمر ومن =

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ﴾ [٤٣] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء ما ذكرناه آنفاً من الفصل بين الفعل والاسم، وأن التأنيث فيها ليس بحقيقي. ودليله قوله: ﴿يَنْصُرُونَهُ﴾. والحجة لمن قرأه بالتاء: ظهور علم التأنيث في الاسم، وأنه جمع، والتاء ثابتة في فعل الجمع كقوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

والطائفة، والفئة يكونان واحداً، وجمعاً. فإن قيل: لفظ «مائة» و«فئة» سيان، فلم زيدت الألف في مائة خطأ؟ فقل: إنما زيدت الألف في قولك: أخذ مائة درهم، لثلاثا يلتبس في الخط بأخذ منه درهم، وكتب فئة على أصلها لأنه لا لبس فيها.

قوله تعالى: ﴿الْوَلَايَةُ﴾ [٤٤] يقرأ بفتح الواو وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه جعله مصدراً من قولك: وَلِيٌّ بَيْنَ الْوَلَايَةِ. والحجة لمن كسر: أنه جعله مصدراً من قولك: وآل بَيْنَ الْوَلَايَةِ، أو من قولك: واليُّته موالاةٌ وولاية. وقيل: هما لغتان، كقولك: الوكالة والوكالة.

قوله تعالى: ﴿الله الحق﴾ [٤٤] يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه جعله وصفاً للولاية. ودليله: أنه في قراءة (أبي): هنالك الولاية الحق لله. وهنالك إشارة إلى يوم القيامة. والحجة لمن خفض: أنه جعله وصفاً لله عز وجل، ودليله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢]. وقرأه (عبدالله): ﴿هنالك الولاية لله وهو الحق﴾ [٤٤].

فالحق: الله عز وجل. والحق: صدق الحديث. والحق: الملك باستحقاق. والحق: اليقين بعد الشك.

ويجوز في النحو والنصب بإضمار فعل على المصدر معناه: أحق الحق.

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَسِیرَ الْجِبَالِ﴾ [٤٧] يقرأ بالتاء والرفع. وبالنون والنصب. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعل الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، فرفع الجبال به، وأتى بالتاء لتأنيث الجبال، لأنها جمع لغير الآدميين. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً﴾ [النبا: ٢٠] فمستقبل هذا (تُسَيَّرُ). والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله

لأنه وفي كل شيء إلا كسر الميم، وأنكر الكسائي أن يكون المرفق من الجارحة إلا بفتح الميم وكسر الفاء، وخالفه أبو خاتم وقال: المرفق بفتح الميم الموضع كالمسجد. وقال أبو زيد: هو مصدر كالرفق جاء على مفعول. وقيل: هما لغتان فيما يرتفق به وإما من الليد فبكسر الميم وفتح الفاء لا غير. وعن السفراء أهل الحجاز يقولون (مرفقاً) بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفعت به ويكسرون مرفق الإنسان والعرب قد يكسرون الميم منهما جميعاً، انتهى. وأجاز معاذ فتح الميم والسنة. البحر المحيط [١٥١/٧].

تعالى عن نفسه. ونصب الجبال بتعدي الفعل إليها. ودليله قوله تعالى: ﴿وحشرناهم فلم نُغَادِرْ﴾ [٤٧]، ولم يقل: (وحشروا فلم يُغَادِرْ) فَرَدُّ اللفظ على مثله لمجاورته له أولى وأحسن. (ويوم) منصوب بإضمار فعل. معناه: واذكر يا محمد يوم نسير الجبال، أو يكون منصوباً، لأنه ظرف لقوله تعالى: ﴿خير عند ربك ثواباً﴾ [٤٦] في يوم تسير الجبال. ومعنى قوله: «بارزة» أي: ظاهرة لا يستتر منها شيء لاستوائها، ويحتمل أنه يريد تُبْرِزُ ما فيها من الكنوز والأموات.

قوله تعالى: ﴿ويوم يقول نادوا﴾ [٥٢] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله من إخبار النبي ﷺ عن الله عز وجل بأمره. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه.

قوله تعالى: ﴿قبلاً﴾ [٥٥] يقرأ بضم القاف والباء، وبكسرهما وفتح الباء^(١). فالحجة لمن ضم: أنه أراد: جمع (قبيل) كقولك في جمع قميص: قُمُص. ودليله قوله: ﴿كل شيء﴾ [الأنعام: ١١١] يريد: قبلاً قبلاً. والحجة لمن كسرهما وفتح الباء: أنه أراد: عِيَاناً ومقابلةً. وقال بعض أهل اللغة: القبيلة بُنُوبٍ. والقبيل: الجماعة. واستدل بقوله: ﴿أو تأتي بالله والملائكة قبلاً﴾ [الإسراء: ٩٢]، ويقول الشاعر:

جَوَانِحُ قَدْ أَتَقَنَّ أَنَّ قَبِيلَهُمْ إِذَا مَا التَقَى الْجَمْعَانِ أَوَّلُ غَالِبٍ^(٢)

قوله تعالى: ﴿وما أنسانيه﴾ [٦٣] يقرأ بضم الهاء وكسرهما مختلستين. فالحجة لمن ضم: أنه أتى بلفظ الهاء على أصل ما وجب لها. والحجة لمن قرأه بالكسر: فلمجاورة الياء، ومقله: ﴿وَمَنْ أَزْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] وأمال الكسائي الألف في (أنسانيه)، ليدل بذلك على أنها مُبْدَلَةٌ من الياء.

قوله تعالى: ﴿مما عَلَّمْتُ رَشْداً﴾ [٦٦] يقرأ بضميتين، وفتحيتين، وبضم الراء وإسكان الشين. فالحجة لمن قرأه بضميتين: أنه اتبع الضم كما ترى: ﴿الرُّعْبُ﴾ [آل عمران:

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الحسن والأعرج والأعشى وابن أبي ليلى وخلف وأيوب وابن سعدان وأبن عيسى الأصبهاني وابن جرير والكوفيين بضم القاف والباء، فاحتمل أن يكون بمعنى (قبلاً) لأن أبا عبيدة حكاهما بمعنى واحد في المقابلة، وأن يكون جمع قبيل أي يجيئهم العذاب أنواعاً وألواناً. وقرأ باقي السبعة ومجاهد وعيسى بن عمر (قبلاً) بكسر القاف وفتح الباء ومعناه عياناً، وقرأ أبو رجاء والحسن أيضاً بضم القاف وسكون الباء وهو تخفيف قيل على لغة تميم. وذكر ابن قتيبة أنه قرئ بفتحيتين وحكاة الزمخشري وقال مستقبلاً. وقرأ أبي بن كعب وابن غزوان عن طلحة قبلاً بفتح القاف وباء مكسورة بعدها ياء على وزن فعيل. البحر المحيط [١٩٤/٧].

(٢) البيت في «أساس البلاغة» للزمخشري مادة [جنح].

[١٥١]، و ﴿السُّحَّتْ﴾ [المائدة: ٤٢] والحجة لمن قرأه بفتحتين: أنه أراد به الصَّلاح في الدِّين. والحجة لمن قرأه بضم الراء وإسكان الشين: أنه أراد: الصَّلاح في المال، وحد البلوغ. ودليله قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] أي صلاحاً.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [٥٩]. يقرأ بفتح الميم، وضمها. ويفتح اللام وكسرهما. فالحجة لمن فتحها: أنه جعله مَصْدَرًا من قولهم: هلكوا مَهْلَكًا، كما قالوا: طلعوا مَطْلَعًا. والحجة لمن قرأه بكسر اللام وفتح الميم: أنه جعله وقتاً لهلاكهم، أو موضعاً لذلك. ودليله قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾ [٨٦] أي الموضع الذي تغرب فيه، والحجة لمن قرأه بضم الميم، وفتح اللام: أنه جعله مصدرًا من قولهم: أَهْلَكَهُمُ اللهُ مَهْلَكًا يريد: إهلاكاً، فجعل مَهْلَكًا في موضعه. ودليله قوله تعالى: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠].

قوله تعالى: ﴿لِيَغْرُقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١] يقرأ بالتاء مضمومة، ونصب الأهل. وبالياء مفتوحة ورفع الأهل. فالحجة لمن قرأه بالتاء مضمومة: أنه جعله من خطاب موسى للخضر عليهما السلام، ونَسَبَ الفعل إليه. ودَلَّ بالتاء على حد المواجهة والحضور. ونصب (الأهل) بتعدي الفعل إليهم. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعل الفعل للأهل، فرفعهم بالحديث عنهم.

فإن قيل: فما وجه قول موسى للخضر عليه السلام: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ [٦٦]؟ فقل عن ذلك أجوبة. أحدها: أن يكون موسى أعلم من الخضر بما يؤدي عن الله تعالى إلى خلقه مما هو حُجَّةٌ لهم وعليهم، بينهم وبين خالقهم، إلّا في هذه الحال.

والثاني: أنه استعلم من الخضر علماً لم يكن عنده عِلْمٌ منه، وإن كان عنده علوم سوى ذلك.

والثالث: أنه قد يمكن أن يكون الله تعالى أعطى نبياً من العلم أكثر مما أعطى غيره. هذا جواب مَنْ جعل الخضر نبياً.

قوله تعالى: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَاكِيَةً﴾ [٧٤]. يقرأ زاكية بالالف، وزكية بغير الالف. فالحجة لمن قرأ زاكية: أنه أراد: أنها لم تُذْنِبْ قط. والحجة لمن قرأها زكية أنه أراد: أنها أَذْنِبَتْ ثم تاب. وقيل: هما لغتان بمعنى كقوله: قَاسِيَةٌ وَقَسِيَّةٌ.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نَّكَرًا﴾ [٧٤]. يقرأ وما كان مثله في كتاب الله تعالى بضم النون والكاف، وبضم النون وإسكان الكاف.

فمن قرأه بالضم أتى به على الأصل. والحجة لمن أسكن: أنه خفف الكلمة استثقلاً بضميتين متوالييتين، وأوّلَى ما استعمل الإسكان: مع النصب، والضم: مع الرفع والخفض كقوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُّكِّرُ﴾ [القمر: ٦] أكثر وأشهر. وكقوله: ﴿وَعَذِبْنَاهَا عَذَاباً نُّكِّراً﴾ [الطلاق: ٨] الإسكان ها هنا أكثر لموافقة رؤوس الآي.

قوله تعالى: ﴿مَنْ لَدُنِّي﴾ [٧٦]. يقرأ بضم الدال وتشديد النون، وبضمها وتخفيف النون. فالحجة لمن شدد: أن الأصل عنده لَدُنْ بسكون النون. ومن شأن ياء الإضافة أن يكسر ما قبلها فزادوا على النون نوناً ليسلم لهم السُّكُونُ، فالتقى نونان، فأدغمت إحداهما في الأخرى، ثم جاؤوا بياء الإضافة. والحجة لمن خفف: أنه حذف إحدى النونين تخفيفاً كما قرأ: ﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠] و﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] بنون واحدة. وأنشد شاهداً لذلك:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي^(١)

وجرى (عاصم) على أصله: في إسكان الدال والإشارة إلى الضيم وتخفيف النون. وقد ذكرت حجته في ذلك. فإذا أفردت «لذن» ففيها ثلاث لغات: لَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلُذُنْ.

قوله تعالى: ﴿لَا تَخَذُ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [٧٧] يقرأ بفتح التاء وكسر الخاء وإظهار الدال، وإدغامها، وبألف الوصل وتشديد التاء بعدها، وإدغام الدال في التاء. فالحجة لمن قرأه بفتح التاء وكسر الخاء والإظهار: أنه أخذه من تَخَذَ يَتَخَذُ كما تقول: شَرِبَ يَشْرَبُ فَأتى بالكلام على أصله مبيّناً غير مُدْغَمٍ. والحجة لمن قرأ بذلك وأدغم مقاربة الدال للتاء. وقد ذكر في البقرة. والحجة لمن قرأ بألف الوصل: أن وزنه افتعلت من الأخذ. وأصله: «إيتخذت» لأن همزة الوصل تصير ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب تاء وتدغم في تاء افتعلت فتصيران تاء شديدة.

قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا﴾ [٨١] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أخذه من قولك: بَدَّلَ. ودليله قوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً﴾ [النحل: ١٠١]. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من أبدل. ودليله قول العرب: أبدلت الشيء من الشيء إذا أزلت الأول، وجعلت الثاني مكانه، ومنه قول أبي النجم^(٢):

عَذَّلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلِ

(١) البيت في «الخرزاة» (٤٤٩/٢).

(٢) البيت في «الشعر والشعراء» (٦٠٢/٢).

فكذلك الولد الذي أراد الله تعالى إبدال أبويه به غير الأول. فهذا مذهب العرب ولفظها إذا قالوا: بدلت الشيء من الشيء، فمعناه غيّرْتُ حالَهُ وَعَيْنَهُ، والأصل باقٍ كقولك: بدلت قميصي جبة، وخاتمي حلقة. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾. فالجلدُ الثاني هو الأول ولو كان غيره لم يجب عذابه، لأنه لم يباشر معصية وهذا أوضح. فإما إذا قالوا أبدلت غلامي جاريةً وفرسي ناقةً لم يقولوه إلاً بالألف. فاعرف فرق ما بين اللفظين فإنه لطيف.

قوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥] فالتشديد لتكرير الفعل من الأمن بعد الخوف، مرّة بعد مرّة، وأمناً بعد أمن.

قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ رَحِمًا﴾ [٨١] يقرأ بضم الحاء وإسكانها، وهما لغتان: كالعُمُر والعُمُر. ومعناه: رحمة، وعطف، وقربى.

قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعْ﴾ [٨٥] ﴿ثُمَّ اتَّبِعْ سَبِيلَ﴾ [٨٩، ٩٢] يقرآن بألف الوصل وتشديد التاء، وبألف القطع وإسكان التاء. فالحجة لمن قرأها بألف الوصل: أنَّ وزنه: (افتعل) وأصله: اتبّع فادغمت التاء في التاء. والحجة لمن قرأها بألف القطع: أنه جعله من أفعَل يفعل أتبع يتبع. وقال بعض اللغويين: معنى اتَّبَعَهُ بألف الوصل: سرت في أثره، ومعنى اتَّبَعْتَهُ بألف القطع: لحقته، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات: ١٠] أي: لَحِقَهُ. والسبب ها هنا: الطريق. وفي غير هذا: الحَبْل، والقرابة.

قوله تعالى: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [٨٦] يقرأ بغير ألف، وبالهزمة، وبالألف من غير همز^(١). فالحجة لمن قرأها بغير ألف وبالهمز: أنه أراد في عين سوداء وهي: (الحمأة) التي تخرج من البشر، وقيل معناه: في ماء، وطين. والحجة لمن قرأها بالألف من غير همز: أنه أراد: في عين حارة من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١].

قوله تعالى: ﴿فَلَهُ جِزَاءُ الْحُسْنَى﴾ [٨٨] يقرأ بالرفع والإضافة، وبالنصب والتنوين، فالحجة لمن رفع وأضاف: أنه رفع الجزاء بالابتداء، وأضافه إلى الحسنى، فتم بالإضافة اسماً. وقوله: (له) الخبر. يريد به (فَجَزَاءُ الْحُسْنَى له). ودليله قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ عبدالله وطلحة بن عبيدالله وعمرو بن العاص وابن عمر وعبد الله بن عمرو ومعاوية والحسن وزيد بن علي وابن عامر وحزمة والكسائي حامية بالياء أي حارة. وقرأ ابن عباس وباقي السبعة وشيبة وحמיד وابن أبي ليلى ويعقوب وأبو حاتم وابن جبير الأنطاكي (حمئة) بهزمة مفتوحة والزهري يلبنها... يقال حمئت البئر تحماً حمأ فهي حمئة، وحمأتها نزعت حمأتها وأحمأتها أقيت فيها الحمأة، ولا تنافي بين الحامية والحمئة إذ تكون العين جامعة للوصفين. وقال أبو حاتم: وقد تمكن أن تكون حامية مهموزة بمعنى ذات حمأة فتكون القراءتان بمعنى واحد يعني إنه سهلت الهزمة بإبدالها ياء لكسرة ما قبلها، وفي التوراة تغرب في ماء وطين.

[يونس: ٦٤]. والحسنى ها هنا: بمعنى الإحسان، والحسنات. والحجة لمن قرأه بالنصب، أنه أراد به وُضَعَ المصدر في موضع الحال، كأنه قال: فله الجنة مجزياً بها جزاء.. وله وجه آخر: أنه ينصبه على التمييز، وفيه ضعف. لأن التمييز يقبح تقديمه، سيما إذا لم يأت معه فعل متصرف. وقد أجاز به بعض النحويين على ضعفه. واحتج له بقول الشاعر:

أَتَهْجُرَ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبُهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١)

قوله تعالى: ﴿بَيْنَ السِّدِّينِ﴾ [٩٣] يقرأ بضم السين وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه جعله من السَّد في المعين. والحجة لمن فتح: أنه جعله من الحاجزينك وبين الشيء. وقال بعضهم: ما كان من صنع الله فهو الضم، وما كان من صُنْعِ الآدميين فهو بالفتح، والذي في [يس: ٩] مثله. قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [٩٣] يقرأ بضم الياء وكسر القاف، ويفتحهما. فالحجة لمن ضم الياء: أنه أخذه: من أَفْقَهُ يُفْقَهُ يريد به: لا يكادون ينسون قولاً لغيرهم، ولا يفهمونه، وها هنا مفعول محذوف. والحجة لمن فتح: أنه أراد: لا يفهمون ما يخاطبون به وأخذه من قوله: فَكَّهُ يُفْقَهُ إذا عَلِمَ ما يقول، ومنه أَخَذَ الفقه في الدين.

قوله تعالى: ﴿إِنْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٤] يقرأ بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه أخذه من أجيح النار أو من قولهم (مِلْحُ أَجَاج)، فيكون وزنه: (يَفْعُول) و (مَفْعُول) من أحد هذين فيمن جعله عربياً مشتقاً، ومنعه الصرف للتعريف والتأنيث؛ لأنه اسم للقبيلة.

فأما مَنْ جعله أعجمياً فليس له اشتقاق. والحجة لمن لم يهمز: أنه جعله عَجَمِيّاً، وقاسه على ما جاء من الأسماء الأعجمية على هذا الوزن: نحو (طالوت) و (جالوت) و (هاروت) و (ماروت).

قوله تعالى: ﴿هَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [٩٤] يقرأ بإثبات الألف وطرحها، ها هنا، وفي [المؤمنون: ٧٢]. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد بذلك: ما يأخذه السلطان كل سنة من الإتاوة، والضريبة. والحجة لمن طرحها: أنه أراد بذلك: (الْجُعْل). فأما قوله: ﴿فَخَرَجَ بِكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] فبالألف إجماع، لأنه مكتوب في السواد بالألف.

قوله تعالى: ﴿مَا مَكْنِي﴾ [٩٥] يقرأ بنون شديدة، وبنونين ظاهرتين. فالحجة لمن أدغم: أنه أراد: التخفيف والإيجاز، وجعل (ما) بمعنى الذي و (خير) خبرها. والحجة لمن أظهر: أنه أتى به على الأصل، لأن النون الأولى لام الفعل، والثانية زائدة لِتَسْلَمَ بِنِيَّةِ الفعل على الفتح، والياء اسم المفعول به^(٢).

(١) البيت في «شرح المفصل» (٧٤/٢).

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ ابن كثير وحيد: ما مكنتي بنونين متحركتين وباقي السبعة بإدغام نون مكن في نون الوقاية. البحر المحيط [٢٢٧/٧].

قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٦] يقرأ بضم الصاد والذال وفتحهما، ويفتح الصاد وإسكان الذال. فالحجة لمن قرأه بالضم: أنه أتى باللفظ على الأصل واتبع الضم الضم^(١).
والحجة لمن فتحهما: حَقَّةُ الفتح، والواحد عنده «صَدَفٌ» ودليله: أن النبي ﷺ (مر بِصَدَفٍ ماثِلٍ فَأَسْرَعَ)^(٢)، الرواية بالفتح. والحجة لمن أسكن الذال: أنه جعله اسماً للجبل بذاته، غير مثني. وأنشد الراجز:

قَدْ أَخَذَتْ مَا بَيْنَ أَزْصِ الصَّدَفَيْنِ نَاجِيَّتِهَا وَأَعَالِي الرُّكْنَيْنِ^(٣)

قوله تعالى: ﴿آتُونِي زَبَرَ الْجَدِيدِ﴾ [٩٦] يقرأ بالمد والقصر. فالحجة لمن مد: أنه جعله من الإعطاء. والحجة لمن قصر: أنه جعله من المجيء، والوجه أن يكون ها هنا من الإعطاء لأنه لو أراد المجيء لأتى معه بالباء، كما قال تعالى: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣].

قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾ [٩٧]. يقرأ بالتخفيف إلا ما روي عن (حمزة) من تشديد الطاء. وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين، فليس فيهما حرف مد، ولين. وليس في ذلك عليه عيب، لأن القراء قد قرأوا بالتشديد قوله: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤]، ﴿أَمَنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]، ﴿وَنَعَمًا يَعْظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨].

فإن قيل: فإن الأصل في الحرف الأول الذي ذكرته الحركة، وإنما السكون عارض فقل: إن العرب تشبه الساكن (بالساكن) لاتفاقهما في اللفظ. والدليل على ذلك: أن الأمر للمواجهة مبني على الوقف والنهي مجزوم بلا، واللفظ بهما سيان. فالسين في استطاعوا ساكنة، كلام التعريف ومن العرب الفصحاء من يحركها فيقول: اللَّبَكَةُ والاحمر، فجاوز تشبيه السين بهذه اللام. وأيضاً، فإنهم يتوهمون الحركة في الساكن، والسكون في المتحرك، كقول (عبد القيس): أَسْلَ، فيدخلون ألف الوصل على متحرك، توهماً لسكونه.

والاختيار ما عليه الإجماع، لأنه يراد به: استطاعوا فتحذف التاء كراهيةً لاجتماع حرفين متقاربين المخرج، فيلزمهم فيه الإدغام.

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والزهري ومجاهد والحسن (الصدفين) بضم الصاد والذال. وأبو بكر وابن محيصن وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن كذلك إلا أنه سكن الذال وباقي السبعة وأبو جعفر وشيبة وحמיד وطلحة وابن ليلى وجماعة عن يعقوب وخلف في اختياره وأبو عبيد وابن سعدان بفتحهما وابن جندب بالفتح وإسكان الذال، ورويت عن قتادة وقرأ الماششون بالفتح وضم الذال. البحر المحيط [٢٢٧/٧].

(٢) الحديث أورده الهروي في «الغريبين» بتحقيقنا (صدف)، وكذلك عن ابن الأثير في «النهاية» (١٧/٣).

(٣) البيت في «تفسير الطبري» (٢٤/١٦).

قوله تعالى: ﴿دَكَآءٌ﴾ [٩٨] مذكور العلل في سورة الأعراف.
قوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَنْ يَنْفَذَ﴾ [١٠٩] يقرأ بالياء والتاء. وقد ذكرت حجته آنفاً في غير موضع.

ومن سورة مريم

قوله تعالى: ﴿كِهَيْعَصَ﴾ [١] ^(١) يقرأ بفتح جميع حروفه. وبإمالتها. وبين الإمالة والفتح، وبإمالة الياء وفتح الهاء وبكسر الهاء وفتح الياء. فالحجة لمن فتحهن: أنه أتى بالكلام على أصله، ووفاه حق ما وجب له، لأن الحروف إذا قطعت كانت أولى بالفتح فرقاً بينها وبين ما يمال من الأسماء، والحروف، والأفعال. والحجة لمن أمالهن: أنه فرق بين هاء التنبيه، وهاء الهجاء، وبين ما إذا كانت نداء، وإذا كانت هجاءً. والحجة لمن قرأهن (بين بين): أنه عدل بين اللفظين، وأخذ بأقرب اللغتين والحجة لمن أمال بعضاً، وفخم بعضاً: أنه كره توالي الكسرات أو الفتحات، فأمال بعضاً، وفخم بعضاً. وقد قلنا فيما تقدم: إن العرب تذكر حروف الهجاء وتؤنثها، وتميلها وتفخمها، وتمدها، وتقصرها، ولها مراتب: فما كان منها على حرفين مُدَّ مَدًّا وَسَطًا، وما كان على ثلاثة أحرف، مُدَّ فوق ذلك.

وقيل في معانها: إن الله تعالى أقسم بحروف المعجم، لأنها أصل لتأليف أسمائه، فاجتزأ بما في أوائل الشُّور منها. وقيل: هي شعار للسورة، وقيل: هي سر الله تعالى عند نبيه، وقيل: كل حرف منها نائب عن اسم من أسماء الله عز وجل، فالكاف من (كافٍ) والهاء من (هاذٍ) والعين من (عليم) والصاد من (صادق).

قوله تعالى: ﴿صَادَ ذَكَرٌ﴾ [١، ٢] يقرأ بإظهار على الأصل وبالإدغام للمقاربة بين الحرفين.

قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ [٢] يقرأ بالإدغام وطرح الحركة من الراء لمجانسة الحرفين وطلب التخفيف. وبالإظهار، لأن الحرفين من كلمتين، والحركة تمنع من

(١) قال الألوسي: قرأ الجمهور عَافٍ بإسكان الفاء، وروي عن الحسن بضمها، وأمال نافع هاوياً بين اللفظين وأظهر دال صاد ولم يدغمها في الذال بعد وعليه الأكثرون. وقرأ الحسن بضم الحاء وعنه أيضاً ضم الياء وكسر الحاء وعن عاصم ضم الياء وعنه أيضاً كسرهما، وعن حمزة فتح الحاء وكسر الياء، قال أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن المقرئ الرازي في كتاب اللوامح: إن الضم في هذه الأحرف ليس على حقيقته وإلا لوجب قلب ما بعدهن من الألفات واوات بل المراد أن ينحي هذه الألفات نحو الواو على لغة أهل الحجاز وهي التي تسمى ألف التفخيم ضد الإمالة. وقرأ أبو جعفر بتقطيع هذه الحروف وتخيلص بعضها من بعض واقتضى ذلك إسكان إخرهن، والتقاء الساكنين مغتفر في باب الوقف، وأدغم أبو عمرو دال صاد في الذال بعد، وقرأ حفص عن عاصم وفرقة بإظهار النون من عين الجمهور على إخفائها. روح المعاني [٥٧/١٦].

الإدغام، وإنما يجوز الإدغام مع السكون، لا مع الحركة.

قوله تعالى: ﴿مَنْ وَرَائِي﴾ [٥] يقرأ بإسكان الياء لطول الاسم، وثقله بالهمز، إلا ما روي عن (ابن كثير) أنه فتح الياء مع المد، لثلا يجمع بين ياء إضافة ساكنة، وهمزة مكسورة، ففتحها طلباً للتخفيف.

قوله تعالى: ﴿وَلَيَّا يَرِثْنِي﴾ [٦٠، ٥] يقرأ بالجزم، والرفع. فالحجة لمن جزم: أنه جعله جواباً للأمر، لأن معنى الشرط موجود فيه، يريد: فإن تهب لي ولياً يرثني. والحجة لمن رفع: أنه جعل قوله: يرثني صلةً لولي، لأنه نكرة، عاد الجواب عليها بالذكر، ودليله قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ﴾ [المائدة: ١١٤] ولو قيل: إنه إنما جاز الرفع في قوله: (يرثني) وما أشبهه، لأنه حال، حلّ محلّ اسم الفاعل لكان وجهاً بيتاً. ودليله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]. يريد: (لاعبين) وفيه بعض الضعف، لأن الأول حالّ من (ولي) وهو نكرة، وهذا حال من الهاء والميم، وهما معرفة.

قوله تعالى: ﴿وَيَرْثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [٦]. يقرأ بالرفع والجزم عطفاً على ما تقدم من الوجهين في أول الكلام.

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [٥] يقرأ بالكسر والضم، وما شاكله من قوله ﴿صَلِيًّا﴾ [٧٠] و ﴿جِتِيًّا﴾ [٦٨]، و ﴿بَكِيًّا﴾ [٥٨]. فالحجة لمن قرأ بالكسر: أنه نحا ذلك لمجاورة الياء، وجذبها ما قبلها إلى الكسر، ليكون اللفظ به من وجه واحد؛ لأنه يثقل عليهم الخروج من ضم إلى كسر. والحجة لمن ضم: أن الأصل عنده في هذه الأسماء الضم، لأنها في الأصل على وزن: (فُعُول) فانقلبت الواو فيهن ياء لسكونها وكون الياء بعدها فصارتا ياءً مشددة.

فإن قيل: فهلاً تكاثرت هذه الأسماء بالواو، كما كان قوله ﴿وَعَتَوَا عَتَوْاً كَبِيراً﴾ [الفرقان: ٢١] بالواو، فقل: الأصل في الواحد من هذا الجمع (عَاتَوْ وَجَاتَوْ) لأنه من (يعتو) و (يجثو)، فانقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها، كما قالوا: (غاز) والأصل (غَاَزُو)، لأنه من يغزو، فجاء الجمع في ذلك تالياً للواحد في بناءه، لأن الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء، فإذا كان القلب في الواحد واجباً كان في الجمع لازماً.

فأما قوله: (عتوّاً) فإنما صح بالواو؛ لأنه مصدر، والمصدر يجري مجرى الاسم الواحد حكماً وإن شارك الجمع لفظاً، فصحت الواو فيه لخفته، واعتلت في الجمع لثقله، واعتلالها في واحده.

فإن قيل: فيلزم على هذا أن يجيز في قوله: ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا﴾ [يس: ٦٧] كسر الميم فقل: هذا لا يلزم، لأنه مصدر، والفعل منه مضى يَمْضِي مضاءً، ومُضِيًّا. وقد بينا وجه صحة لفظ المصدر، وإنما كان يلزم ذلك لو أنه جمعٌ لماضي، فأما وهو مصدر (فلا).

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾ [٩] يقرأ بالتاء، وبالنون والألف. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه رده على قوله: (هو على هين)، وقد خلقتك. والحجة لمن قرأه بالنون والألف: أنه حمّله على قوله: ﴿وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾ [١٣] وقد خلقتك، وكلاهما من إخبار الله تعالى عن نفسه.

فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿وَلَمْ تَكْ شَيْئًا﴾ [٩] فقل: معناه: ولم تك شيئاً مرئياً مخلوقاً موجوداً عند المخلوقين، فأما في علم الله فقد كان شيئاً، وإنما سُمِّيَ «يحيى» لأنه حَيٍّ من عَمَمين، قد نَقَا على التسعين، ويثسا من الولد.

وقوله ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾ [٧] قيل: لم يُسَمَّ باسمه غيره. وقيل: لم يُؤَلَّد لأبويه ولد قبله. وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [٦٥] يحتمل الوجهين.

قوله تعالى: ﴿لِيَهَبَ لَكَ﴾ [١٩] يقرأ بالياء، والهمزة. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله من إخبار جبريل عليه السلام عن الله عز وجل، ومعناه: ليهب لك ربك. والحجة لمن قرأه بالهمز: أنه أراد بذلك: حكاية جبريل عليه السلام عن الله تعالى: (إني أنا رسول ربك) وهو يقول: (لأهب لك). فأراد أن جبريل عليه السلام أخبر بذلك عن نفسه، لأنه هو كان المخاطبُ لها، والنافع بأمر الله في حيّتها.

قوله تعالى: ﴿وَكُنْتَ نَسِيًّا﴾ [٢٣] يقرأ بفتح النون وكسرها. فالحجة لمن فتح أنه أراد المصدر من قولك «نسيت». والحجة لمن كسر: أنه أراد: كنت شيئاً أُلْقِيَ فَنَسِيَ. والعرب تقول: هذا الشيء لَقِيَ وَنَسِيَ، ومنه قول الشاعر يصف امرأة بالحياء والخفر، وغَضَّ الطرف:

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِيًّا تَقْصُهُ إِذَا مَا غَدَتَ وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتْ

يريد: كأنها تطلب شيئاً ألقته لتعرف خبره. ومعنى تبلت: تَقَصَّ وَتَصَدَّقَ.

قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾ [٢٤] يقرأ بفتح الميم والتاء، وبكسرهما. فالحجة لمن فتح: أنه جعله اسم عيسى وفتح التاء، لأنه ظرف مكاني متضمن لجثة (مَنْ)، وَمَنْ

مستقرّ فيه، والاستقرار كون له، والكون مُشتمل على الفعل فانتصب الظرف لأنه مفعول فيه بما قدمناه من القول في معناه. والحجة لمن كسر الميم والتاء: أنه جعلها حرفاً خافضاً للظرف، لأنه اسم للموضوع. والظرف في الحقيقة: الوعاء، فلذلك جعل المكان ظرفاً، لأن الفعل يقع فيه فيحويه. والمراد بالنداء: جبريل، فأما مواقع (مَنْ) في الكلام، فتقع ابتداءً غاية، وتقع تبعيضاً، وتقع زائدة مؤكّدة.

قوله تعالى: ﴿تساقط﴾ [٢٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تتساقط فأسكن التاء الثانية، وأدغمها في السين فشدد لذلك. والحجة لمن خفف: أنه حذف التاء تخفيفاً، لأنه يثقل عليهم اجتماع حرفين متجانسين، متحركين، فمنهم مَنْ يخفف بالإدغام، ومنهم من يخفف بالحذف.

قوله تعالى: ﴿وأوصاني﴾ [٣١] يقرأ بالتفخيم والإمالة. وقد ذكر في أمثاله من الاحتجاج ما يغني عن إعادته ها هنا.

قوله تعالى: ﴿قول الحق﴾ [٣٤]. يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن نصب: أنه وجهه إلى نَصْب المصدر كما يقول: هذا قولاً حقاً، وقول الحق. والحجة لمن رفع: أنه جعله بدلاً من (عيسى) أو أَضْمَرَ لَهُ (ذلك) ثانية، فعيسى كلمة الله، لأنه بكلمته كان، وقوله، لأنه بقوله: ﴿كن تكون﴾ و﴿رُوحه﴾ لأنه كان رحمة على مَنْ بعث إليه إذ آمنوا به فنَجَّوْا.

قوله تعالى: ﴿وأن الله ربي وربكم﴾ [٣٦] يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن فتحها: أنه رد الكلام بالواو على قوله: وأوصاني بالصلاة وبأن الله ربي. والحجة لمن كسرها: أنه استأنف الكلام بالواو. ودليله: أنها في قراءة «أبي»: «إن الله» بغير واو.

قوله تعالى: ﴿أولا يذكر الإنسان﴾ [٦٧] يقرأ بتشديد الكاف وفتح الذال، وبضم الكاف وإسكان الذال، وقد تقدم من القول في نظائره ما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿إنه كان مخلصاً﴾ [٥١] يقرأ بفتح اللام وكسرها، والحجة فيه كالحجة في ﴿المخلصين﴾ وقد ذكرت آنفاً.

قوله تعالى: ﴿هل تعلم﴾ [٦٥] يقرأ بالإدغام للمقاربة، وبالإظهار على الأصل وانفصال الحرفين.

قوله تعالى: ﴿ثم ننجي﴾ [٧٢] يقرأ بالتشديد من نَجَّى. وبالتخفيف من أنجى.

قوله تعالى: ﴿خير مقاماً﴾ [٧٣] يقرأ بفتح الميم وضمها. فالحجة لمن ضم: أنه

جعله من الإقامة. ولمن فتح: أنه جعله اسماً للمكان^(١).

قوله تعالى: ﴿أَثَانًا وَرَثًا﴾ [٧٤] يقرأ بالهمز وتخفيف الياء، وبترك الهمز وتشديد الياء. فالحجة لمن همز: أنه أخذه من رؤية المنظر والحسن. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من الرِّيِّ وهو: امتلاء الشباب، وتحير مائه في الوجه، أو يكون أراد: الهمز فتركه وعوّض التشديد منه^(٢).

قوله تعالى: ﴿مَالًا وَلَدًا﴾ [٧٧] يقرأ بفتح الواو واللام، وبضم الواو وإسكان اللام، ها هنا في أربعة مواضع، وفي [الزخرف] وفي [نوح]. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: الواحد من الأولاد. والحجة لمن ضمّ: أنه أراد: جمع (وَلَدَ). وقيل هما: لغتان في الواحد كقولهم: عُدْمٌ وَعَدَمٌ، وَسُقْمٌ وَسَقَمٌ.

قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [٩٠] يقرأ تكاد بالتاء، وقد تقدم ذكره. فأما «يتفطرن» فيقرأ بالنون والتخفيف، وبالتاء والتشديد ها هنا، وفي ﴿عَسَقَ﴾ [الشورى: ٥]. فالحجة لمن قرأه بالتخفيف: أنه مأخوذ من قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، ودليله قوله: ﴿السَّمَاءُ مَنفُطَرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]. والحجة لمن قرأه بالتشديد: أنه أخذه من تَفَطَّرَتِ السَّمَاءُ تَتَفَطَّرُ. وهما لغتان فصيحتان، معناهما: التشقق. ومنه قولهم: تَفَطَّرَ الشجر: إِذَا تَشَقَّقَ لِيُورِقَ، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

ومن سورة طه

قوله تعالى: ﴿طه﴾ [١]. يقرأ بفتح الحرفين، وكسرهما، وبين ذلك، وهو إلى الفتح

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور (ننجي) بفتح النون وتشديد الجيم وقرأ يحيى والأعمش والكسائي وابن محيصن بإسكان النون وتخفيف الجيم. وقرأت فرقة نجى بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة وقرأ علي بنحي بحاء مهملة مضارع نجى. [البحر المحيط ٢٨٩/٧].

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور (ورثاً) بالهمزة من رؤية العين فعل بمعنى مفعول كالطحن والسقي. وقال الزهري وأبو جعفر وشيبة وطلحة في رواية الهمداني وأيوب وابن سعدان وابن ذكوان وقالون: ورثاً بتشديد الياء من غير همز، فاحتمل أن يكون مهموز الأصل من الرواء والمنظر سهلت همزته بإبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء، واحتمل أن يكون من الري ضد العطش. وقرأ أبو بكر في رواية الأعمش عن عاصم وحמיד (ورثاً) بياء ساكنة بعدها همزة وهو على القلب ووزنه فلعا، وكأنه من راء. وقرئ ورثاً بياء بعدها ألف بعدها همزة، حكاها اليزيدي وأصله ورثاء من المراءاة أي يرى بعضهم بعضاً حسنة. وقرأ ابن عباس، فيما روى عنه طلحة ورثاً من غير همز ولا تشديد، فتجاسر بعض الناس وقال هي لحن وليس كذلك بل لها توجيه بأن تكون من الرواء. وقرأ ابن عباس أيضاً وابن جبير ويزيد البربري والأعسم المكي ورثاً بالزاي مشدد الياء وهي البزة الحسنة، والآلات المجتمعة المستحسنة. [البحر المحيط: ٢٩١/٧].

أقرب. وبفتح الطاء وكسر الهاء، وقد تقدم في (كهيعص) من الاحتجاج ما فيه بلاغ.

قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [١٢] يقرأ بفتح الهمزة وكسرهما. فالحجة لمن فتحها: أنه أوقع عليها: (نودي) فموضعها على هذه القراءة نصب. والحجة لمن كسر: أنه استأنفها مبتدئاً، فكسرهما، وليس لها على هذه القراءة موضع من الإعراب، لأنها حرف ناصب^(١).

قوله تعالى: ﴿لَأَهْلُهُ آمَنُوا﴾ [١٠] يقرأ بضم الهاء وكسرهما. وقد ذكرت علته في البقرة.

قوله تعالى: ﴿طَوًى﴾ [١٢] يقرأ بإسكان الياء من غير صَرْف، وبالتنوين والصرف. فالحجة لمن أسكن ولم يصرف: أنه جعله اسم بُقعة، فاجتمع فيه التعريف، والتأنيث، وهما فرعان؛ لأن التنكير أصل، والتعريف فرع عليه. والتذكير أصل، والتأنيث فرع عليه، فلما اجتمع فيه علتان شبه بالفعل فمنع ما لا يكون إعراباً في الفعل^(٢).

وقال بعض النحويين: هو معدول عن «طاوٍ» كما عدل «عمر» عن «عامر» فإن صح ذلك، فليس في ذوات الواو اسم عُدل عن لفظه سواه. والاختيار: ترك صرفه، ليوافق الآي التي قبله. والحجة لمن أجزأه ونونه: أنه اسم واوٍ مذكراً، فصرفه، لأنه لم تجتمع فيه علتان، تمنعانه الصرف.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ [١٣] يقرأ بتخفيف «أنا» وفتح الهمزة وبالتاء في «اخترتك»، وبكسر الهمزة وفتحها وتشديد النون، وبنون مكان التاء وألف بعدها في «اخترتك». فالحجة لمن فتح الهمزة وخَفَّفَ وأتى بالتاء: أنه جعل (أنا) اسماً لله تعالى مقدماً على الفعل مرفوعاً بالابتداء. و«اخترت» الخبر، والتاء اسم للفاعل، والكاف اسم المفعول به. والحجة لمن كسر الهمزة وشدّد النون: أنه جعلها حرفاً ناصباً مبتدأ، وشدّد النون لأنها

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور إني بكسر الهمزة على إضمار القول عند البصريين وعلى معاملة النداء معاملة القول لأنه ضرب منه على مذهب الكوفيين وأنا مبتدأ أو فصل أو توكيد لضمير النصب. وقرأ ابن كثير وأبو عمر: وأني بفتح الهمزة والظاهر أن التقدير بأني (أنا ربك). [البحر المحيط: ٣١٦/٧].

(٢) وقرأ الحسن والأعمش وأبو حيوه وابن إسحاق وأبو السماك وابن محيصن بكسر الطاء منوناً. وقرأ الكوفيون وابن عامر بضمها منوناً. وقرأ الحرمان وأبو عمرو بضمها غير منون. وقرأ أبو زيد عن أبي عمرو بكسرهما غير منون. وقرأ عيسى بن عمر والضحاك طاوياً أذهب فمن نون فعلى تأويل المكان، ومن لم ينون وضم الطاء فيحتمل أن يكون معدولاً عن فعل نحو زفر وقثم، أو أعجمياً أو على معنى البقعة، ومن كسر ولم ينون فمنع الصرف باعتبار البقعة. وقال الحسن (طوى) بكسر الطاء والتنوين مصدر ثبت فيه البركة والتقدير مرتين فهو بوزن الشاء وبمعناه وذلك لأن الشاء بالكسر والقصر الشيء الذي تكرره فكذلك الطوى على هذه القراءة. [البحر المحيط: ٣١٦/٧].

في الأصل نونان أدغمت إحداهما في الأخرى تخفيفاً. والحجة لمن فتحها: أنه رد الكلام على قوله: (أني أنا ربك)، وأنا اخترناك كما تخبر الملوك عن أنفسهم بنون الملكوت.

قوله تعالى: ﴿أخي أشدد به أزري وأشركه﴾ [٣٠، ٣١، ٣٢]. يقرآن بوصل الألف الأولى وقطع الثانية وفتحها، وبقطع الأولى وفتحها، وبقطع الثانية وضمها. والفعل في القراءتين مجزوم، لأنه جواب الطلب. فالحجة لمن وصل الأولى وفتح الثانية: أنه أتى بالكلام على طريق الدعاء بلفظ الأمر فوصل الأولى، لأنها من فعل ثلاثي، وقطع الثانية لأنها من فعل رباعي. والحجة لمن قطعهما: أنه أخبر بذلك عن نفسه، وقياس ألف المخبر عن نفسه قياس النون، والتاء، والياء الزوائد مع الألف في أول الفعل المضارع، فمتى انضممن حُكِمَ على الألف بالضم، ومتى انفتحن حُكِمَ على الألف بالفتح، لأن الألف إحداهن عند الأمر بالفعل، والطلب، والدعاء، والمسألة.

قوله تعالى: ﴿الأرض مهداة﴾ [٥٣] يقرأ بإثبات الألف وحذفها. فالحجة لمن أثبت الألف ها هنا وفي [الزخرف: ١٠] أنه جعله اسماً للأرض أي: جعلها لهم فراشاً والحجة لمن حذف الألف: أنه جعله مصدرراً من قولك: مَهْدُهَا مَهْدَاءٌ، كما تقول: فَرَشْتُهَا فَرَشَاءً. فأما التي في ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ٦] فبالألف إجماع لموافقة رؤوس الآي.

قوله تعالى: ﴿مكاناً سوى﴾ [٥٨]. يقرأ بضم السين وكسرهما. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: مكاناً مساوياً بيننا وبينك. والحجة لمن كسر: أنه أراد: مكاناً مستوياً أي: لا مانع فيه من النظر. وقيل: هما لغتان فصيحتان إلا أنه اسم مقصور لا يبين فيه إعراب، لأنه قَصُرَ عنه، أو لأنه مأخوذ من قوله: ﴿مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢] أي محبوسات فكانه حبس عن الإعراب.

قوله تعالى: ﴿فيسحتكم﴾ [٦١] يقرأ بفتح الياء والحاء وبضم الياء وكسر الحاء. وهما لغتان: فالفتح من سَحَتَ، والضم من أَسَحَتَ، ومعناها: استأصل.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [٦٣]. أجمع القراء على تشديد نون «إِنَّ» إلا (ابن كثير) و (حفصاً) عن (عاصم) فإنهما حَقَّقَاها، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله: (هذان) إلا (أبا عمرو) فإنه قرأها بالياء. وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير فإنه شَدَّدها. فالحجة لمن شَدَّدَ النون في (إِنَّ) وأتى بألف في (هذان): أنه احتج بخبر (الضحاك) عن (ابن عباس): أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حيٍّ من أحياء العرب. وهذه اللفظة بلغة «بلحارث بن كعب» خاصة، لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقلبونها لنصب ولا خفض. قال شاعرهم:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

فلما ثبتت هذه اللفظة في السواد بالألف، وافقت هذه اللغة، فقرؤوا بها، ولم يغيروا ما ثبت في المصحف. والحجة لمن خفف النون: أنه جعلها خفيفة من الشديدة فأزال عملها، ورد ما كان بعدها منصوباً إلى أصله، وهو المبتدأ، وخبره، فلم يغير اللفظ ولا لحن في موافقة الخط.

فإن قيل: إن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، لا يقال: زيد لقائم، فقل: من العرب من يفعل ذلك تأكيداً للخبر. وأنشد شاهداً لذلك:

خَالِي لِأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءُ وَيُكْرَمُ الْأَخْوَالُ^(٢)

والوجه الآخر: أن يكون (إِنْ) ها هنا بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] معناه: والله أعلم: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

وقال: (أبو العباس المبرد): أولى الأمور بأن المشددة أن تكون ها هنا بمعنى «نعم» كما قال (ابن الزبير) للأعرابي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك فقال له: (إِنَّ وراكبها) أراد: (نعم وراكبها) وأنشد:

بَكَرَ الْعَوَازِلَ بِالضُّحَى يَلْحَيْنَنِّي وَالْوُمُحْنَ
وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٣)

أراد فقلت: نعم، فوصلها بهاء السكت. فقل له: إِنَّ اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى «نعم» فقال: إنما دخلت اللام على اللفظ لا على المعنى. والحجة لمن قرأها بالياء ما روي عن (عائشة) و (يحيى بن يعمر): أنه لما رُفِعَ المصحف إلى (عثمان) قال: أرى فيه لحنًا، وستقيمه العرب بالسُّنْهَا.

فإن قيل: فعثمان كان أولى بتغيير اللحن: فقل: ليس اللحن ها هنا أخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم. والحجة لمن شدد النون في التثنية مذكورة في النساء.

قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤] يقرأ بوصل الألف، وقطعها. فالحجة لمن وصل: أنه جعله بمعنى اعزموا. والحجة لمن قطع: أنه أراد: فأجمعوا الكيد، والسُّخْر.

(١) البيت لأبي النجم وقيل: للعجاج كما في «شرح ابن عقيل ٣٨/١».

(٢) البيت في «فرائد القلائد» ٨١ (٣/١٣٠).

(٣) البيتان لعبد الله بن قيس كما في «شرح المفصل: ٢٧٩/٢»، والكتاب (١/٤٧٥).

ودليل الوصل، قوله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [٦٠] ولم يقل: فأجمع.

قوله تعالى: ﴿يَخِيلُ إِلَيْهِ﴾ [٦٦] يقرأ بالتاء والياء. والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه ردّه على الجبال والعصي، لأنه جمع ما لا يعقل. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه على السُّحَر.

قوله تعالى: ﴿تَلْقَفْ﴾ [٦٩] يقرأ بفتح اللام وتشديد القاف، والرفع، والجزم، وبإسكان اللام وتخفيف القاف والجزم. فالحجة لمن شدّد ورفع: أنه أراد: تتلقف فأسقط إحدى التاءين تخفيفاً، وجزم بجواب الأمر، فقد روي عن (ابن كثير): تشديد هذه التاء وما شاكلها في نَيْفٍ وثلاثين موضعاً. والحجة لمن خفف وجزم: أنه أخذه من لَقَفَ يَلْقَفُ وجزمه بالجواب أيضاً. والحجة لمن شدّد ورفع: أنه أضمر الفاء فكأنه قال: الق ما في يمينك، فإنها تلقف، أو يجعله حالاً من (ما) كما قال: ﴿وَلَا تَمَنَّيْ تَمَنَّى﴾ [المدرثر: ٦].

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾ [٦٩] يقرأ بإثبات الألف وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه جعله اسماً لفاعل مشتقاً من فعله. والحجة لمن حذفها: أنه أراد اسم الفعل وهو المصدر.

قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافْ دِرْكَاءَ﴾ [٧٧]. أجمع القراء على الرفع إلا حمزة فإنه قرأه بالجزم على طريق النهي. فالحجة لمن رفع: أنه جعله خبراً وجعل (لا) فيه بمعنى (ليس).

فإن قيل: فما حجة (حمزة) في إثبات الياء في ﴿تَخْشَى﴾ [٧٧] وحذفها علم الجزم؟ فقل له في ذلك وجهان أحدهما: أنه استأنف: (ولا تخشى)، ولم يعطفه على أول الكلام فكانت (لا) فيه بمعنى (ليس) كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]. والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة السين فصارت ألفاً ليوافق رؤوس الآي التي قبلها بالألف^(١).

قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾ [٧٨] يقرأ بقطع الألف وإسكان التاء، وبوصلها وتشديد التاء. فالحجة لمن قطع: أنه أراد: فألحقهم وهما لغتان؛ لحق وألحق. والحجة لمن وصل: أنه أراد: سار في أثرهم.

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَمْ وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ [٨٠] يقرأ بالتاء وبالألف والنون إلا ما قرأه (أبو عمرو) من طرح الألف في «ووعدناكم» فمن قرأه بالتاء. فالحجة له: أنه

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور: لا تخاف وهي جملة في موضع الحال من الضمير (فأضرب) وقيل في موضع الصفة للطريق، وحذف العائد أي لا تخاف فيه. وقرأ الأعشى وحمزة وابن أبي ليلى (لا تخف) بالجزم على جواب الأمر أو على نهى مستأنف قاله الزجاج. وقرأ أبو حيوة وطلحة والأعشى ذركاً بسكون الراء والجمهور بفتحها، والدرك والدرك اسمان من الإدراك. [البحر المحيط: ٣٦٢/٧].

جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه، لأن التاء اسم الفاعل المنفرد بفعله. والحجة لمن قرأه بالنون والألف: أنه جعله من إخبار الله عز وجل عن نفسه بنون الملكوت لأنه ملك الأملاك، وعلى هذه اللغة يتوجه قوله: ﴿قال رب ارجعون﴾ [المؤمنون: ٩٩]، لأنه خاطبه بلفظ ما أخبر به عن نفسه، فأما قوله: ﴿وعدناكم﴾ و ﴿أوعدناكم﴾ فالفرق بينهما مذكور في البقرة.

قوله تعالى: ﴿آمنتُم له﴾ [٧١] يقرأ بالاستفهام والإخبار، وقد ذكرت علله في الأعراف.

قوله تعالى: ﴿فيحل عليكم غضبي ومن يحلل﴾ [٨١] يقرأ بالكسر معاً، وبالضم. فالحجة لمن كسر: أنه أراد: نزل ووقع. والحجة لمن ضم: أنه أراد؛ وجب. والوجه: الكسر لإجماعهم على قوله تعالى: ﴿ويحلّ عليه عذاب مقيم﴾ [هود: ٣٩].

فإن قيل: ما وجه الإدغام في قوله: (فيحلّ) والإظهار في قوله: (ومن يحلل؟) فقل: إنما يكون الإدغام في متحركين، فسكن الأول لاجتماعهما، ثم يدغم. فإن كان الأول متحركاً، والثاني ساكناً بطل الإدغام، فالأصل المدغم فيمن ضم (فَيَحْلُلْ) وفيمن كسر (فَيَحْلِلْ) فنقلت الحركة من اللام إلى الحاء وأسكنت اللام ثم أدغمت. فهذا فرقان ما بين المدغم والمظهر.

قوله تعالى: ﴿بملكنا﴾ [٨٧] يقرأ بكسر الميم وضمها. وفتحها: فالحجة لمن كسر: أنه أراد: اسم الشيء المملوك كقولك: هذا الغلام ملكي، وهذه الجارية ملكٌ يميني. والحجة لمن ضم: أنه أراد بسلطاننا. ودليله قوله تعالى: ﴿لمن الملك اليوم﴾ [غافر: ١٦] يريد: السلطان. والحجة لمن فتح: أنه أراد: المصدر من قولهم: ملك يملك ملكاً.

قوله تعالى: ﴿ولكننا حملنا﴾ [٨٧] يقرأ بالتخفيف والتشديد. فالحجة لمن خفف: أنه أرادهم بالفعل، وجعل النون والألف المتصلين به في موضع رفع. والحجة لمن شدد: أنه جعل الفعل لما لم يسم فاعله، ودلّ عليه بضم أوله وكان أصله ولكنّا حملنا (السامري)، فلما خذل الفاعل أقيم المفعول مقامه، فرفع، لأن الفعل الذي كان حديثاً عن الفاعل صار عن المفعول فارتفع به.

قوله تعالى: ﴿ألا تبغني﴾ [٩٣] يقرأ بإثبات الياء وصلاً ووقفاً على الأصل، وإثباتها وصلاً وحذفها درجاً اتباعاً للخط في الوصل، والأصل في الدّرج، وبحذفها وصلاً ووقفاً اجتزاءً بالكسرة منها.

قوله تعالى: ﴿يا بن أم﴾ [٩٤] يقرأ بكسر الميم وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه

أراد: يا بن أمي، فحذف الياء اجتزاءً بالكسرة منها، والوجه إثباتها، لأن هذه الياء إنما تحذف في النداء المضاف إليك، إذا قلت: يا غلامي، لأنها وقعت موقع التنوين، والتنوين لا يثبت في النداء.

فأما الياء ها هنا فالتنوين ثبت في موضعها إذا قلت: يا بن أم زيد، وإنما حذفت الياء لما كثر به الكلام، فصار المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فحذفت الياء كذلك. والحجة لمن فتح: أنه أراد: يا بن أمه، فَرَحَّم، فبقيت الميم على فتحها، أو بنى ابناً مع الأم بناء (خمسة عشر)، أو قلب من الياء ألفاً وقد ذكرت وجوهه في الأعراف مستقصاةً بما يغني عن إعادته ها هنا.

قوله تعالى: ﴿بَصُرْتُ بما لم يَبْصُرُوا به﴾ [٩٦] يقرأ بالياء والتاء فالياء لمعنى الغيبة والتاء لمعنى الحضرة.

قوله تعالى: ﴿لَنْ تَخْلَفَهُ﴾ [٩٧] يقرأ بكسر اللام وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل الفعل (للسامري) والهاء كناية عن الموعد. والحجة لمن فتح: أنه أراد: الدلالة على أنه مستقبل ما لم يسم فاعله، والهاء على أصلها في الكناية، وهي في موضع نصب في الوجهين.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [١٠٢] إجماع القراء فيه على الياء وضمها على ما لم يسم فاعله إلا ما اختاره (أبو عمرو) من النون وفتحها. وله في ذلك وجهان: أحدهما أنه أتى بالنون في نفخ ليوافق به لفظ ﴿نَحْشُرُ﴾ [١٠٢] فيكون الكلام من وجه واحد. والثاني: أن النافخ في الصور، وإن كان إسرافيل، فإن الله عز وجل هو الأمر له بذلك والمقدّر والخالق له، فنسب الفعل إليه لهذه المعاني. ودليله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] والمتوفّي لها ملك الموت عليه السلام.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [١١٩] يقرأ بفتح (أن) وكسرها. فالحجة لمن فتحها: أنه ردّه على قوله: ﴿أَلَا تَجُوعُ﴾ [١١٨] يريد: وأنت لا تظمأ فردّه على المعنى لا على اللفظ. والحجة لمن كسر، أنه استأنف ولم يعطف. ومعنى لا تظمأ: أي لا تعطش. ولا تضحي: أي لا تبرز للشمس.

قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [١١٢] يقرأ بالياء وإثبات الألف والرفع، وبالتاء وحذف الألف والجزم. فالحجة لمن قرأ بالياء والرفع أنه جعله خبراً. والحجة لمن قرأ بالتاء والجزم أنه جعله نهياً. ومعنى الظلم في اللغة: وضع الشيء في غير موضعه، والهضم: النقصان.

قوله تعالى: ﴿أَعْمَى﴾ [١٢٤، ١٢٥] في الموضعين يقرآن بالتفخيم والإمالة. فالحجة لمن فخم: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن أمال: أنه دلّ بذلك على الياء. وقيل في معناه: أعمى عن حجته، وقيل عن طريق الجنة.

قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [١٣٠] يقرأ بفتح التاء وضمها. فالحجة لمن فتحها: أنه قصده بكون الفعل له ففتح، لأنه من فعل ثلاثي. والحجة لمن ضم: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، والأمر فيهما قريب، لأن من أرضي فقد رضي. ودليله قوله تعالى: ﴿راضية مرضية﴾ [الفجر: ٢٨].

قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ تَأْتِهِمْ﴾ [١٣٣] يقرأ بالياء والتاء. والحجة فيه ما قدمناه في أمثاله، والاختيار التاء لإجماعهم على قوله: ﴿حتى تأتيتهم البيّنة﴾ [البينة: ١].

ومن سورة الأنبياء

قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّي يَعْلَمُ﴾ [٤] يقرأ بإثبات الألف وحذفها. فالحجة لمن أثبت: أنه جعله فعلاً ماضياً أخبر به. والحجة لمن حذف: أنه جعله من أمر النبي ﷺ.

قوله تعالى: ﴿يُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [٧] يقرأ بالنون وكسر الحاء وبالياء وفتحها. فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه أراد بذلك من شكّ في نبوة محمد ﷺ، وكفر به وقال: هلاً كان ملكاً؟ فأمرهم الله أن يسألوا أهل الكتب هل كانت الرسل إلا رجلاً يوحى إليهم. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه أراد: أن الله تعالى أخبر به عن نفسه وردّه على قوله: (أرسلنا) ليكون الكلام من وجه واحد، فيوافق بعضه بعضاً.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُ الدُّعَاءَ﴾ [٤٥] يقرأ بياء مفتوحة ورفع (الصم)، وبتاء مضمومة ونصب (الصم). فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه أفردهم بالفعل فرفعهم بالحديث عنهم. والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه قصد النبي ﷺ بالفعل، ونصب (الصم) بتعدي الفعل إليهم. ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] لأنّ من لم يلتفت إلى وعظ الرسول عليه السلام، ولم يسمع عن الله ما يخاطبه به كان كالميت الذي لا يسمع ولا يجيب.

قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٣] يقرأ بإثبات الواو وحذفها. فالحجة لمن ثبتها: أنه جعلها واو العطف دخلت على ألف التوبيخ كما تدخل الفاء. والحجة لمن حذفها: أنه اتبع خط مصاحف أهل الشام، ومكة واجتزأ منها بالألف، لأن دخولها مع

الألف وخروجها سِيَّان. ومعنى قوله: (رَتَقًا): مغلقة. ومعنى (الفتق): تشقق السماء بالمطر، والأرض بالنبات.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [٤٧]. يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعل كان بمعنى (حدث) و (وقع) فلم يحتج إلى خبر. والحجة لمن نصب: أنه أضمّر في (كان) اسماً معناه: وإن كان الشيء مِثْقَالَ حَبَّةٍ^(١).

فإن قيل: فَلِمَ قال: ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾ [٤٧]، ولم يقل (به؟) فقل: لأن مِثْقَالَ الحبة هو الحبة ووزنها.

قوله تعالى: ﴿وَضِيَاءٌ وَذِكْرًا﴾ [٤٨]. يقرأ بياء وهمزة، وبهمزتين، وقد ذكرت علته في (يونس) وقال الكوفيون: الواو في قوله: (وضياء) زائدة، لأن الضياء: هو: الفرقان، فلا وجه للواو.

وقال البصريون: هي واو عطف معناها: وأتيناها ضياءً. ودليلهم قوله: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦]. والنور: هو الهدى، وسمّيت التوراة فرقاناً، لأنها فرّقت بين الحق والباطل.

قوله تعالى: ﴿وَالْيَا تَرْجِعُونَ﴾ [٣٥] يقرأ بضم التاء وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: تردون. والحجة لمن فتح: أنه أراد: تصيرون.

قوله تعالى: ﴿جُذَاذًا﴾ [٥٨] يقرأ بضم الجيم وكسرها. فمن ضمّ أراد به: معنى حُطَامٍ وَرُقَاتٍ، ولا يثنى في هذا ولا يجمع. والحجة لمن كسر: أنه أراد: جمع (جذيد) بمعنى: مجذوذ كقولهم: (خفيفٌ) و (خفافٌ)^(٢).

قوله تعالى: ﴿أَفْ لَكُمْ﴾ [٦٧] مذكور في بني إسرائيل.

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور مِثْقَالَ بالنصب خبر كان أي وإن كان الشيء أو وإن كان العمل وكذا في لقمان. وقرأ زيد بن علي وأبو جعفر وشيبة ونافع (مِثْقَالَ) بالرفع على الفاعلية وكان تامة. [البحر المحيط: ٤٣٦/٧].

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور (جُذَاذًا) بضم الجيم والكسائي وابن محيصن وابن مقسم وأبو حية وحميد والأعمش في رواية بكسرها، وابن عباس وأبو نهيك وأبو السماك بفتحها وهي لغات أجودها الضم كالحطام والرفات قاله أبو حاتم. وقال اليزيدي (جُذَاذًا) بالضم جمع جذادة كزجاج وزجاجة. وقيل بالكسر جمع جذيد ككريم وكرام. وقيل: الفتح مصدر كالحصاد بمعنى المحصول فالمعنى مجذوزين. وقال قطرب في لغاته الثلاث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع. وقرأ يحيى بن وثاب: جُذَاذًا بضمين جمع جذيد كجديد وجدد. وقرأ جُذَاذًا بضم الجيم وفتح الذال مخففاً من فعل كسر وفي سرر جمع سرير وهي لغة لكلب أو جمع جذة كقبة وقبيب. [البحر المحيط: ٤٤٥/٧].

قوله تعالى: ﴿لِيَحْصِنَكُمْ﴾ [٨٠] يقرأ بالتاء، والياء، والنون. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه رده على (الصنعة) و (اللُبُّوس) لأن اللبوس: الدرع وهي مؤنثة. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه رده على لفظ (اللبوس) لا على معناه. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه أخبر به عن الله عز وجل، لأنه هو المحصن لا الدرع.

قوله تعالى: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾ [٨٨] إجماع القراء على إثبات النونين الأولى علامة الاستقبال، والثانية فاء الفعل إلا ما قرأه (عاصم) بنون واحدة مضمومة، وتشديد الجيم. فالحجة لمن قرأه بنونين وإن كان في الخط بنون واحدة: أنَّ النون تخفى عند الجيم فلما خَفِيَتْ لفظاً، سقطت خطأ، ودل نصب المؤمنين على أن في الفعل فاعلاً هو: الله عز وجل.

و (لعاصم) في قراءته وجه في النحو: لأنه جعل (نُجِّي) فِعْلَ ما لم يسم فاعله. وأرسل الياء بغير حركة، لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجَزْم إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه. ومنه قولهم: مَنْ كَذَبَ كان شَرًّا له، يريدون: كان الكذب. فلما دَلَّ (كَذَبَ) عليه حُذِفَ. فكأنه قال: وكذلك نَجِّي النَّجَاءَ المؤمنين. وأنشد شاهداً لذلك:

ولو ولدت قُفَيْرَةً جِرَوُ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرَوِ الْكِلَابُ^(١)

قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج﴾ [٩٦] يقرآن بالتشديد والتخفيف، وبالحذف وتركه. وقد ذكرت علل ذلك فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿وحرام على قرية﴾ [٩٥] يقرأ بفتح الحاء والراء وإثبات الألف، وبكسر الحاء وإسكان الراء وحذف الألف. فالحجة لمن فتح وأثبت الألف: أنه أراد: ضد الحلال. والحجة لمن كسر الحاء وحذف الألف: أنه أراد: وواجبٌ على قرية. و (لا) في قوله: (لا يرجعون) صلة. ومعناه: واحبُّ عليهم الرجوع للجزاء. وقيل هما لغتان: حِرْزٌ وحرام، وحِلٌّ وحَلالٌ^(٢).

(١) البيت لجبرير كما في «الخرزانه» (١/١٦٣).

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور (وحرام) وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر وطلحة والأعمش وأبو حنيفة وأبو عمرو في رواية وحِرْزٌ بكسر الحاء وسكون الراء. وقرأ قتادة ومطر الوراق ومحبوب عن أبي عمرو بفتح الحاء وسكون الراء. وقرأ عكرمة وحُرْمٌ بكسر الراء والتنوين. وقرأ ابن عباس وعكرمة أيضاً وابن المسيب وقاتدة أيضاً بكسر الراء وفتح الحاء والميم على المضي بخلاف عنهما، وأبو العالية وزيد بن علي بضم الراء وفتح الحاء والميم على المضي. وقرأ ابن عباس أيضاً بفتح الحاء والراء والميم على المضي. وقرأ اليماني وحُرِّمَ بضم الحاء وكسر الراء مشددة وفتح الميم. [البحر المحيط: ٤٦٥/٧].

قوله تعالى: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ [١٠٤]. يقرأ بالتوحيد والجمع. وقد ذكرت علل ذلك آنفاً، وقال بعضهم: السَّجَلُ: الكَاتِبُ.

قوله تعالى: ﴿فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [١٠٥] يقرأ بضم الزاي وفتحها، وقد ذكر فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ الذِّكْرِ﴾ [١٠٥] يريد به من قبل الذكر. والذكر القرآن. والأرض: أرض الجنة، لقوله: ﴿الصَّالِحُونَ﴾ [١٠٥].

قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [١١٢] يقرأ بإثبات الألف على الخبر، وبطرحها على الأمر.

فإن قيل: ما وجه قوله (بالحق؟) فقل: يريد احكم بحكمك الحق ثم سمى الحكم حقاً.

قوله تعالى: ﴿عَمَّا يَصْفُونَ﴾ [١١٢]. يقرأ بالياء والتاء. وقد تقدّمت العلة في ذلك من الغيبة والخطاب. فاعرفه إن شاء الله.

ومن سورة الحج

قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾ [٢] يقرآن بضم السين وإثبات الألف، ويفتحها وطرح الألف، وهما جمعان «لسكران» و «سكرانة». فالحجة لمن ضم السين وأثبت الألف: أنه لما كان السُّكْرُ يُضَعِّفُ حركة الإنسان شبه بكسلان وكُسَالَى، والحجة لمن فتح وحذف الألف: أنه لما كان السكر آفة داخلية على الإنسان شبه بمرضى وهَلَكَى.

فإن قيل: فما وجه النفي بعد الإيجاب؟ فقل: وجهه: أنهم سكارى خوفاً من العذاب وهول المطلع وما هم بسكارى كما كانوا يعهدون من الشراب في دار الدنيا.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلُؤُلُوْا﴾ [٢٣] يقرأ بالخفض، والنَّصْب، وبهمزتين، وبهمزة واحدة. فالحجة لمن خفض أنه ردّه بالواو على أول الكلام، لأن الاسم يعطف على الاسم. والحجة لمن نصب: أنه أضمر فعلاً كالأول معناه: وَيُحَلُّونَ لَوْلُؤًا، وسهل ذلك عليه كتابها في السَّوَادِ ها هنا وفي ﴿الملائكة﴾ [فاطر: ٣٣] بألف. والحجة لمن همز همزتين: أنه أتى بالكلمة على أصلها. ولمن قرأه بهمزة واحدة: أنه نُقِلَ عليه الجمع بينهما، فخَفَّفَ الكلمة بحذف إحداهما، وقد اختلف عنه في الحذف. فقيل: الأولى، وهي أثبت، وقيل: الثانية، وهي أضعف.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [٢٩]. يقرأ بكسر اللام وإسكانها مع ثَم، والواو، والفاء. والكسر مع ثَم أكثر. فالحجة لمن كسر: أنه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها. والحجة لمن أسكن: أنه أراد: التخفيف لثقل الكسر. وإنما كان الاختيار مع (ثَم) الكسر ومع (الواو) و (الفاء) الإسكان أن (ثَم) حرف منفصل يوقف عليه. والواو والفاء لا ينفصلان، ولا يُوقَفُ عليهما، وكلٌّ من كلام العرب.

قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾ [٢٥]. يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه أراد الابتداء، والعاكف الخبر. والحجة لمن نصب: أنه أراد: مفعولاً ثانياً لقوله: (جعلناه) ورفع العاكف بفعل يريد به: (استوى) العاكف فيه والبادي.

قوله تعالى: ﴿هَٰذَا﴾ [١٩] يقرأ بتشديد النون وتخفيفها، وقد ذكرت علله آنفاً.

قوله تعالى: ﴿وَالْبَادِي﴾ [٢٥] يقرأ بإثبات الياء وحذفها، وقد ذكرت الحجة فيه.

قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [٢٩] يقرأ بتشديد الفاء، وتخفيفها، فالحجة لمن شدد: أنه استدل بقوله: ﴿وإبراهيم الذي وفى﴾ [النجم: ٣٧]. والحجة لمن خفف: أنه استدل بقوله: ﴿أوفوا بالعقود﴾ [المائدة: ١] وقد ذكرت علته آنفاً.

قوله تعالى: ﴿فَتَخَطَّفَهُ﴾ [٣١] يقرأ بفتح الخاء وتشديد الطاء. وإسكان الخاء وتخفيف الطاء. فالحجة لمن شدد أنه أراد: (فَتَخَطَّفَهُ) فنقل فتحة التاء إلى الخاء وأدغم التاء في الطاء فشد ذلك. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصافات: ١٠] وهما لغتان فصيحتان^(١).

قوله تعالى: ﴿مُنْكَأً﴾ [٣٤]. يقرأ بفتح السين وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه أتى بالكلمة على أصلها، وما أوجبه القياس لها، لأن وجه: فَعَلَ يَفْعُلُ بضم العين أن يأتي المصدر منه والموضع (مَفْعَلًا) بالفتح كقولك: مَذْخَلًا وَمَخْرَجًا، وَمُنْكَأً، وما كان مفتوح العين أتى المصدر منه بالفتح، والاسم بالكسر، كقولك: ضربت مَضْرِبًا، وهذا مَضْرِبِي. والحجة لمن كسر السين: أنه أخذه من الموضع الذي تذبج فيه النسيكة، وهي: الشاة الموجهة لله.

قوله تعالى: ﴿لَهْدَمْتَ﴾ [٤٠] يقرأ بتشديد الدال وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه

(١) قال أبو حيان الأندلسي: قرأ نافع (فتخطفه) بفتح الخاء والطاء مشددة وباقي السبعة يسكون الخاء وتخفيف الطاء وقرأ الحسن وأبو رجاء والأعمش بكسر التاء والخاء والطاء مشددة، وعن الحسن كذلك إلا أنه فتح الطاء مشددة وقرأ الأعمش أيضاً تخطه بغير فاء وإسكان الخاء وفتح الطاء وخففه. وقرأ أبو جعفر والحسن وأبو رجاء الرياح. [البحر المحيط: ٥٠٥/٧].

أراد: تكرير الفعل. والحجة لمن خفف: أنه أراد: المرة الواحدة من الفعل. وهما لغتان فاشيتان.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ [٤٠] و﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ [٣٨] يقرآن بفتح الدال من غير ألف، وبكسرهما وإثبات الألف. وقد ذكرت علته في البقرة^(١).

قوله تعالى: ﴿أَذِّنْ لِلَّذِينَ يَقَاتِلُونَ﴾ [٣٩] يقرأ بضم الهمزة وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمّ فاعله. والحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿يَقَاتِلُونَ بِأَنفِهِمْ﴾ [٣٩] يقرأ بفتح التاء وكسرهما على لما قدمناه من بناء الفعل لفاعله بالكسر، ولما لم يُسمّ فاعله بالفتح.

قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْتَهَا﴾ [٤٥] يقرأ بالتاء، وبالنون والألف. فالدليل لمن قرأ بالتاء قوله: ﴿فكيف كان نكير﴾ [٤٤] ولم يقل: نكيرنا. والحجة لمن قرأ بالنون والألف: أنه اعتبر ذلك بقوله تعالى: ﴿قسمنا بينهم﴾ [الزخرف: ٣٢] وهو المتولي لذلك.

قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَعْطَلَةٌ﴾ [٤٥] يقرأ بالهمز على الأصل، وبتركة تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَعْدُونَ﴾ [٤٧] يقرأ بالياء والتاء على ما قدمنا القول في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [٥١] يقرأ بتشديد الجيم من غير ألف، وبتخفيفها وإثبات الألف. فالحجة لمن قرأه بالتشديد: أنه أراد: مبطلين مبطلين. والحجة لمن قرأه بالتخفيف: أنه أراد: معاندين، فالتبسيط والتعجيز خاص لأنه في نوع واحد، وهو: الإبطاء عن الرسول عليه السلام، والعناد عام، لأنه يدخل فيه الكُفْرُ، والمشاقّة على أن معناهما قريب عند النظر، لأن من أبطأ عن الرسول فقد عانده وشاقّه.

فأما قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ﴾ [هود: ٢٠] لأنه يصير بمعنى: لم يكونوا معاندين، وهذا خطأ. ومعنى معجزين: سابقين فائتين. ومنه: أعجزني الشيء^(٢).

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الحسن وأبو جعفر ونافع (يدافع) ولولا دفاع الله، وقرأ أبو عمرو وابن كثير يدفع (ولولا دفع) وقرأ الكوفيون وابن عامر (يدافع) (ولولا دفع) وفاعل هنا بمعنى المجرد نحو جاوزت وجزت. وقال الأخفش دفع أكثر من دافع. وحكى الزهراوي أن دفاعاً مصدر دفع كحسب حساباً. وقال ابن عطية: يحسن (يرافع) لأنه قد عن للمؤمنين من يدفعهم ويؤذيهم فتجيء مقاومته ودفعه مدافعة عنهم انتهى.. وقال الرمخشري: ومن قرأ (يدافع) فمعناه يبالغ في الدفع عنهم كما يبالغ من يغالب فيه لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ، انتهى. [البحر المحيط: ٥١٤/٧ - ٥١٥].

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والجحدري وأبو السمال والزعفراني معجزين =

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَتَلُوا﴾ [٥٨] يقرأ بتشديد التاء وتخفيفها. وقد ذكر. وقوله: ﴿مَدْخَلًا يَرْضُونَهُ﴾ [٥٩] يقرأ بضم الميم وفتحها وقد تقدم ذكره.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّمَا تَدْعُونَ﴾ [٦٢] يقرأ بالتاء والباء ها هنا وفي [لقمان: ٣٠] وفي [العنكبوت: ٤٢] و [المؤمن: ٢٠]. وقد ذكرت الأدلة فيه مقدمة فيما سلف^(١).

ومن سورة المؤمنون

قوله تعالى: ﴿لَأَمَانَتُهُمْ﴾ [٨] يقرأ بالتوحيد والجمع. فَمَنْ وَحَد استدل بقوله: ﴿وَعَهْدُهُمْ﴾ [٨] ولم يقل: وعهودهم. وَمَنْ جمع استدل بقوله: ﴿أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ﴾ [٩] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحَد: أنه اجتزأ بالواحد عن الجميع، كما قال تعالى: ﴿أَوِ الطُّفُلُ﴾ [النور: ٣١] والحجة لمن جمع: أنه أراد: الخمس المفروضات، والنوافل المؤكدات، وقد ذكر معنى الصلاة في [براءة].

قوله تعالى: ﴿فَكُسُونَا الْعِظَامَ لِحِمًّا﴾ [١٤] يقرأ بالتوحيد والجمع على ما ذكرنا في قوله: (صلواتهم)^(٢).

قوله تعالى: ﴿سِينَاء﴾ [٢٠] يقرأ بكسر السين وفتحها وهما لغتان. وأصله: (سرياني). فالحجة لمن كسر: قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِنِينَ﴾ [التين: ٢] والحجة لمن فتح: أنه يقول: لم يأت عن العرب صفة في هذا الوزن إلا بفتح أولها، كقولهم: (حَمراء)

= بالتشديد هنا وفي حرفي سبأ زاد الجحدري في جميع القرآن أي مثبطين. وقرأ باقي السبعة بألف. وقرأ ابن الزبير معجزين يسكون العين وتخفيف الزاي من أعجزني إذا سبقك ففاتك. قال صاحب اللوامع: لكنه هنا بمعنى معجزين أي ظانين أنهم يعجزوننا وذلك لظنهم أنهم لا يبعثون. وقيل: في معجزين معاندين، أما معجزين بالتشديد فإنه بمعنى مثبطين الناس عن الإسلام، ويقال: مثبطين. [البحر المحيط: ٥٢٤/٧].

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور (وَأَنْ مَا) بفتح الهمزة. وقرأ الحسن بكسرها. وقرأ الأخوان وأبو عمرو وحفص (يدعون) بياء الغيبة هنا في لقمان وقرأ باقي السبعة بتاء الخطاب وكلاهما الفعل فيه مبني للفاعل، وقرأ مجاهد واليماني وسوس الأسواري يدعو بالياء مبنياً للمفعول والواو عائدة على ما على معناها. [البحر المحيط: ٥٣٠/٧].

(٢) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ الجمهور عظاماً ف (العظام) الجمع فيها. وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم وأبان، والمفضل والحسن وقتادة وهارون والجعفي ويونس عن أبي عمرو وزيد بن علي بالإفراد فيها وقرأ السلمي وقتادة أيضاً والأعرج والأعمش ومجاهد وابن محيصن بإفراد الأول وجمع الثاني. وقرأ أبو رجاء وإبراهيم بن أبي بكر ومجاهد أيضاً بجمع الأول وإفراد الثاني فالإفراد يراد به الجنس. [البحر المحيط: ٥٥١/٧].

و (صفراء) فحملته على الأشهر من ألفاظهم، ومعناه: ينبت الثمار^(١).

قوله تعالى: ﴿تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ﴾ [٢٠] يقرأ بضم التاء وكسر الباء، ويفتح التاء وبضم الباء. فالحجة لمن ضم التاء: أنه أراد: تُخْرِجُ الدهن، ولم يتعدَّ بالباء، لأن أصل النبات: الإخراج. والحجة لمن فتح التاء: أنه أراد: أن نباتها بالذَّهْن، وهو كلام العرب إذا أثبتوا الألف في الماضي خزلوا الباء، وإذا خزلوا الألف أثبتوا الباء. وعلة ذلك أنَّ (نبت) فعلٌ لا يتعدَّى إلا بواسطة، فوصلوه بالباء، ليتعدَّى. و (أنبت) فعل يتعدَّى بغير واسطة، فغنوا عن الباء فيه.

قوله تعالى: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ [٢١] بضم النون وفتحها. وقد ذكرت علته في النحل.

قوله تعالى: ﴿مَنْزَلاً مَبَارَكاً﴾ [٢٩] يقرأ بضم الميم، وفتحها، على ما تقدم من ذكر العلة فيه.

قوله تعالى: ﴿مَنْ كُلَّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [٢٧]. يقرأ بالإضافة والتنوين. وعلة مستقصاة في [هود].

قوله تعالى: ﴿تَتَرَى﴾ [٤٤] يقرأ بالتنوين وتركه. فالحجة لمن نون: أنه جعله مصدراً من قولك: وَتَرَّيْتُ وَتَرَّأْتُ، ثم أبدل من الواو تاء، كما أبدلوا في (ثراث) ودليل ذلك كتابتها في السواد بألف، وكذلك الوقوف عليه بألف. ولا تجوز الإمالة فيه إذا نُون وصللاً ولا وَقَفَاً، لأنه جعل الألف فيه ألف إلحاق، كما جعلوها في (أرطى) و (مغزى) والحجة لمن لم ينون: أنه جعلها ألف التأنيث، كمثّل (سَكْرَى) ففي هذه القراءة تجوز فيها الإمالة، والتفخيم وصللاً ووقفاً.

قوله تعالى: ﴿زَبْرًا﴾ [٥٣]. يقرأ بضم الباء وفتحها، وقد ذكرت علته.

قوله تعالى: ﴿نَسَارِعْ لَهُمْ﴾ [٥٦]. أماله الكسائي لمكان كسرة الراء، وفخّمه الباقون.

قوله تعالى: ﴿إِلَى رُبُوءَ﴾ [٥١] يقرأ بضم الراء وفتحها، وقد ذكرت علته في البقرة.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أَمْتُكُمْ﴾ [٥٢] يقرأ بفتح الهمزة وكسرهما، وبتخفيف النون

(١) قال أبو حيان الأندلسي: قرأ الحرميان وأبو عمرو والحسن بكسر السين وهي لغة لبني كنانة، وقرأ عمر بن الخطاب وباقي السبعة بالفتح وهي لغة سائر العرب. وقرأ سنين مقصوراً وبفتح السين والأصح أن سيناء اسم بقعة وأنه ليس مشتقاً من السناء لاختلاف المادتين على تقدير أن يكون سيناء عربي الوضع لأن نون السناء عين الكلمة وعين سيناء ياء. [البحر المحيط: ٥٥٥/٧].

وتشديدها مع الفتح. فالحجة لمن فتح: أنه رده على قوله: ﴿أني بما تعلمون عليم﴾ وبأن هذه أو لأن هذه. والحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: (عليم) ثم استأنف إن فكسرها، وقد ذكرت العلة في تشديد النون وتخفيفها في [هود].

قوله تعالى: ﴿تهجرون﴾ [٦٧] يقرأ بفتح التاء وضم الجيم، وبضم التاء وكسر الجيم. فالحجة لمن فتح التاء: أنه أراد به: هجران المصادمة، لتركهم سماع القرآن والإيمان به. والحجة لمن ضم: أنه جعله من قولهم: أَهْجَرَ المريض إذا أتى بما لا يُفهم عنه، ولا تَحْتَهُ معنى يُحْصَل، لأنهم كانوا إذا سمعوا القرآن لَعَوْا فيه، وتكلموا بالفُحْش، وهذوا، وسبوا فقال الله عز وجل: ﴿مستكبرين به﴾ [٦٧] قيل: بالقرآن، وقيل: بالبيت العتيق.

قوله تعالى: ﴿سيقولون لله﴾ [٨٥] في الثلاثة مواضع: فالأولى لا خُلف فيها. والأخريان تقرأ بلام الإضافة والخفض، وبطرحها والرفع. فالحجة لمن قرأهما بلام الإضافة: أنه ردّ آخر الكلام على أوله، فكأنه قال: هي (الله) ودليلهم: أنهما في الإمام بغير ألف. والحجة لمن قرأهما بالألف: أنه أراد بهن: الله. قل: هو الله، وترك الأولى مردودة على قوله: لِمَنْ الأرض؟ قل: لله. والأمر بينهما قريب، ألا ترى لو سأل سائل: مَنْ رَبُّ هذه الضَّيعة؟ فإن قلت: فلان، أردت: ربها، وإن قلت: لفلان أردت هي لفلان. وكلّ صواب، ومن كلام العرب.

قوله تعالى: ﴿خرجاً فخرجاً ربك﴾ [٧٢] مذكور بعلمه في [الكهف]، ولا خُلف في الثانية أنها بالألف، لأنها به مكتوبة في السواد.

قوله تعالى: ﴿عالم الغيب﴾ [٩٢] يقرأ بالرفع والخفض.

فالرفع بالابتداء، والخفض بالردّ على قوله: ﴿سبحان الله﴾ [المؤمنون: ٩١] عالم الغيب.

قوله تعالى: ﴿عَلَبْتُ علينا شقوتنا﴾ [١٠٦] يقرأ بكسر الشين من غير ألف، وبفتح الشين وإثبات الألف. وكلاهما مصدران، أو اسمان مشتقان من الشقاء. فأما الشَّقَاوة، فكقولهم: سَلِمَ سَلَامَةً، وأما الشَّقْوة فكقولهم: فديته فِدْيَةً.

قوله تعالى: ﴿سخرياً﴾ [١١٠] يقرأ بكسر السين وضمّها. فالحجة لمن كسر: أنه أخذه من (السَّخْرِيَّات) والحجة لمن ضم: أنه أخذه من (السُّخْرَة). وكذلك التي في [ص]: [٦٣] فأما التي في [الزخرف: ٣٢] فبالضم لا غير.

قوله تعالى: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [١١١] يقرأ بفتح الهمزة، وكسرها. فالحجة لمن فتح أنه أراد: الاتصال بقوله: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [١١١] لأنهم. والحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: (بما صبروا) ثم ابتداءً إن فكسرها.

قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [١١٢]، ﴿قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ﴾ [١١٤] يقرآن بإثبات الألف، وحذفها وبالحذف في الأول والإثبات في الثاني. فالحجة لمن أثبت: أنه أتى به على الخبر. والحجة لمن حذف: أنه أتى به على الأمر. ويقرآن أيضاً بالإدغام للمقاربة وبالإظهار على الأصل^(١).

قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾ [١١٥] يقرأ بضم التاء على معنى: تَرِدُونَ، وبفتحتها على معنى: تَصِيرُونَ.

ومن سورة النور

قوله تعالى: ﴿وَفَرْضَانَهَا﴾ [١]. يقرأ بتشديد الراء وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: بَيَّنَّاهَا وَفَصَّلْنَاهَا، وَأَحْكَمْنَاهَا فَرَائِضَ مُخْتَلَفَةٍ، وَأَدَاباً مُسْتَحْسَنَةً.

قال (الفراء): وجه التشديد: أن الله تعالى فرضه عليه وعلى من يجيء بعده، فلذلك شدّه. والحجة لمن خفف: أنه جعل العمل بما أنزل في هذه السورة لازماً لجميع المسلمين لا يفارقهم أبداً ما عاشوا فكانه مأخوذ من (فرض القوس) وهو الحز لمكان الوتر.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [٢] يقرأ بإسكان الهمزة وفتحها، وهي مَصْدَرٌ في الوجهين. فالحجة لمن أسكن: أنه حذا بها: طَرَفٌ يَطْرِفُ طَرَفًا. والحجة لمن فتح: أنه حذا بها: كَرُمٌ يَكْرُمُ كَرَمًا، وأدخل الهاء دلالةً على المرة الواحدة. ومعنى الرأفة: رِقَّة القلب، وشِدَّة الرحمة.

قوله تعالى: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ [٦] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله خبراً لقولهم: فشهادة أحدهم. والحجة لمن نصب: أنه أضمر فعلاً له معناه فشهادة أحدهم أن يشهد أربع شهادات.

(١) قال أبو حيان الأندلسي: وقرأ حمزة والكسائي وابن كثير (قل كم) والمخاطب ملك يسألهم أو بعض أهل النار، فلذا قال عبر عن القوم. وقرأ باقي السبعة قال: والقائل الله تعالى أو المأمور بسؤالهم من الملائكة وقال الزمخشري: قال من مصاحف أهل الكوفة. و (قل) من مصاحف أهل الحرمين والبصرة والشام. وقال ابن عطية: ومن المصاحف قال فيهما إلا في مصحف الكوفة فإن فيه (قل) بغير ألف. [البحر المحيط: ٥٨٨/٧].

فإن قيل: فالشهادة الأولى واحدة والثانية أربع، فقل: معناها معنى الجمع، وإن كانت بلفظ الواحد كما تقول: صلاتي خمس وصيامي عشر.

قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٧]، ﴿وَأَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [٩] يقرآن بتشديد أُنَّ ونصب اللعنة، والغضب إلّا ما قرأ به (نافع) من التخفيف والرفع لللعنة وجعله (غَضِبَ) فعلاً ماضياً، والله تعالى رفع به. فالحجة لمن شدد ونصب: أنه أتى بالكلام على أصل ما بني عليه. والحجة لمن خفف: (أَنَّ) ورفع بها ما قدمناه آنفاً، وهو الوجه. ولو نصب لجاز.

قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [١٥] يقرأ بالإدغام والإظهار. فالحجة لمن أدغم مقاربة الحرفين في المخرج. والحجة لمن أظهر: أنه أتى به على الأصل، إلا ما روي عن (ابن كثير) من تشديد التاء وإظهار الذال، وليس ذلك بمختار في النحو لجمعه بين ساكتين.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٤] يقرأ بالتاء والياء. فالحجة لمن قرأه بالياء قال: اللّسانُ مذكّر، فذكرت الفعل كما أقول: يقوم الرجال، والحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أتى به على لفظ الجماعة، واللسان يذكر فيجمع (السنة) ويؤنث فيجمع (السُنَّ) فأما قوله:

إِنِّي أَتَنِي لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهَا مِنْ عَلَوٍ لَا عَجَبٌ فِيهَا وَلَا سِخَرِ

فإنه أراد باللسان ها هنا: الرسالة.

قوله تعالى: ﴿غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ [٣١] يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن قرأه بالنصب: أنه استثناء، أو جعله حالاً. والحجة لمن خفض: أنه جعله وصفاً للتابعين، والإربة: الكناية عن الحاجة إلى النساء. ومنه «وكان أملككم لإربه» أي لعضوه القاضي للحاجة.

قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] يقرأ وما أشبهه من النداء بهاء التنبيه بإثبات الألف وطرحتها، وإسكان الهاء. فالحجة لمن أثبت: أنها عنده (هذا) التي للإشارة، طرح منها (ذا) فبقيت الهاء التي كانت للتنبيه، فإثبات الألف فيها واجب، والدليل على ذلك قوله:

أَلَا أُيْهِذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسِ اسْلَمَ

فأتى به تاماً على الأصل. والحجة لمن حذف، وأسكن الهاء: أنه اتبع خط السواد واحتج بأن النداء مبني على الحذف، وإنما فتحت الهاء لمجيء ألف بعدها فلما ذهبت الألف عادت الهاء إلى السكون، وإنما يوقف على مثل هذا اضطراراً لا اختياراً.

قوله تعالى: ﴿كَمِشْكَاةٍ﴾ [٣٥] يقرأ بالتفخيم إلا ما روي عن (الكسائي) من إمالته وقد ذكر الاحتجاج في مثله آنفاً.

قوله تعالى: ﴿دَرِيٍّ﴾ [٣٥] يقرأ بكسر الدال والهمز والمد، وبضمها والهمز والمد، وبضمها وتشديد الياء. فالحجة لمن كسر وهمز: أنه أخذه من الدَّر وهو: الدفع في الانقباض وشدة الضوء. وكسر أوله تشبيهاً بقولهم: سَكَّيت: أي كثير السكوت. والحجة لمن ضَمَّ أَوَّلَهُ أنه شَبَّهه بـ «مُرِّيْق» وإن كان عَجَمِيًّا، والحجة لمن ضَمَّ وشدد: أنه نسبته إلى الدَّر لشدة ضوئه.

قوله تعالى: ﴿تَوَقَّدَ﴾ [٣٥]. يقرأ بالتاء والتشديد، وبالياء والتاء والتخفيف، والرفع. فالحجة لمن قرأه بالتشديد: أنه جعله فعلاً ماضياً أخبر به عن الكوكب، وأخذه من التَوَقَّد. والحجة لمن قرأه بالتاء والرفع: أنه جعله فعلاً للزجاجة. والحجة لمن قرأه بالياء أنه جعله فعلاً للكوكب، وكلاهما فعلٌ لما لم يُسَمَّ فاعله، مأخوذاً من الإيقاد.

قوله تعالى: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا﴾ [٣٦] يقرأ بفتح الباء وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً لما لم يسمَّ فاعله ورفع (الرجال) بالابتداء، والخبر (لا تلهيهم). وإلحجة لمن كسر: أنه جعله فعلاً للرجال فرفعهم به، وجعل ما بعدهم وصفاً لحالهم.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ﴾ [٤٥] يقرأ بإثبات الألف وخفض (كل). وبحذفها ونصب كل. فالحجة لمن أثبتها أنه أراد: الإخبار عن الله تعالى باسم الفاعل فخفض ما بعده بالإضافة لأنه بمعنى ما قد مضى وثبت. والحجة لمن حذف: أنه أخبر عن الله تعالى بالفعل الماضي ونصب ما بعده بتعديده إليه.

قوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ [٥٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف، وقد ذكرت علته فيما مضى^(١).

قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ [٥٢] يقرأ بكسر القاف وإسكان الهاء، وإسكان القاف وكسر الهاء بياء وباختلاس حركة الهاء. فالحجة لمن كسر القاف وأسكن: أن الهاء لما اختلطت بالفعل اختلاطاً لا تنفصل منه في حال ثقلت الكلمة لجمعها فعلاً، وفاعلاً، ومفعولاً فخفف. بالإسكان. والحجة لمن كسر الهاء وأتبعها ياء: أنه كسر الهاء لمجاورة كسرة القاف، وقواها

(١) قال القرطبي: قرأ الجمهور بسكون اللام التي هي للأمر. وقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس بكسرها على الأصل، لأن الأصل [من لام] الأمر الكسر وحذفت الكسرة لثقلها، وإنما تسكينها لتسكين عَضْد وفِخْد. [القرطبي: ٤٦٢/٥].

بالياء إشباعاً لكسرتها. والحجة لمن حذف الياء واختلس الحركة أن الأصل كان قبل الجزم (يتقيه) فلما سقطت الياء للجزم بقيت الهاء على ما كانت عليه. والحجة لمن أسكن القاف وكسر الهاء: أنه كره الكسر في القاف لشدتها، وتكريرها، فأسكنها تخفيفاً أو أسكن القاف والهاء معاً، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين، أو توهم أن الجزم وقع على القاف لأنها آخر حروف الفعل، ثم أتى بالهاء ساكنة بعدها، فكسر لالتقاء الساكنين. والدليل على توهمه ذلك قول الشاعر:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقُ اللَّهِ مَوْتَابٌ وَعَاقِبٌ^(١)

قوله سبحانه: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ﴾ [٤٠] يقرآن معاً بالتنوين والرفع. ويرفع الأول وإضافة الثاني إليه، ويرفع الأول وتنوينه وخفض الثاني. والحجة لمن نَوَّهَما وَرَفَعَهُ: أنه رفع (السحاب) بالابتداء، والخبر (من فوقه) و (ظلمات) تبين لقوله: ﴿مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ فهذه ثلاث ظلمات. وحقيقة رفعها على البدل. والحجة لمن أضاف: أنه جعل الظلمات غير السحاب فأضافه كما تقول ماء مطر. والحجة لمن نَوَّن وخفض: أنه رفع قوله: (سحاب) بالابتداء وخفض (الظلمات) بدلاً من قوله (أو كظلمات)^(٢).

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ يقرأ بالياء والتاء وكسر السين وفتحها. وقد ذكرت علله في آل عمران.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥١] يقرأ بالنصب والرفع على ما ذكرناه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ [٥٥] يقرأ بضم التاء وكسر اللام. وبفتحهما. فالحجة لمن ضم: أنه جعله فِعْلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله (والذين) في موضع رفع. والحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً لله عز وجل لتقدمه في أول الكلام، و (الذين) في موضع نصب.

قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ﴾ [٥٨] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه ابتداءً فرفعه بالابتداء، والخبر (لكم)، أو رفعه لأنه خبر ابتداء محذوف، معناه: هذه الأوقات

(١) البيت ذكره ابن جني في «الخصائص» (٣٣٣/١) و «المحتسب» (٣٩١/١).

(٢) قرأ ابن محيصن والبيزي عن ابن كثير (سحابٌ ظلمات) بالإضافة والخفض. فقبل «سحاب» منوناً، «ظلمات» بالجزم والتنوين، والباقون بالرفع والتنوين. قال المهدوي: من قرأ من فوقه سحاب ظلماتٍ بالإضافة فلأن السحاب يرتفع وقت هذه الظلمات فأضيف إليها، كما يقال: سحاب رحمة، إذا ارتفع من وقت المطر. ومن قرأ سحابٌ ظلماتٍ جر ظلمات على التأكيد لـ «ظلمات» الأولى أو البدل منها. [القرطبي ٤٦٧٦/٥].

ثلاث عَوْرَاتٍ لَكُمْ. والحجة لمن نصب: أنه جعله بدلاً من قوله (ثلاث مَرَّات).

ومن سورة الفرقان

قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨] يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أقرّد الرسول بذلك. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه أخبر عنهم بالفعل على حسب ما أخبروا به عن أنفسهم^(١).

قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ يقرأ بالجزم والرفع. فالحجة لمن جزم: أنه ردّه على معنى قوله: (جعل لك) لأنه جواب الشرط وإن كان ماضياً فمعناه: الاستقبال. والحجة لمن استأنفه: أنه قطعه من الأول فاستأنفه^(٢).

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾ [١٧]، ﴿فَيَقُولُ﴾ [١٧] يقرآن بالياء والنون على ما تقدم من الغيبة والإخبار عن النفس.

قوله تعالى: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [١٣] يقرأ بالتشديد والتخفيف فقليل: هما لغتان، وقيل: أراد: التشديد فخفف. وقيل الضيِّقُ فيما يُرَى ويُحَدّ، يقال بيت ضيِّق، وفيه ضيِّق. والضيِّقُ فيما لا يحَد ولا يرى، يقال: صدر ضيِّق وفيه ضيِّق.

قوله تعالى: ﴿تَشَقُّقُ السَّمَاءِ﴾ [٢٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف، وقد تقدم القول فيه آنفاً^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٢٥] يقرأ بنون واحدة، وتشديد الزاي، ورفع الملائكة. وبنونين وتخفيف الزاي، ونصب الملائكة. فالحجة لمن شدد ورفع: أنه جعله

(١) قال القرطبي: قرأ «يأكل» بالياء قرأ المدنيون وأبو عمرو وعاصم. وقرأ سائر الكوفيين بالنون والقراءتان حستان تؤديان عن معنى، وإن كانت القراءة بالياء أبين، لأنه قد تقدم ذكر النبي ﷺ وحده فإن يعود الضمير عليه أبين. ذكره النحاس. [القرطبي: ٤٧٢/٥].

(٢) قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ﴾ شرط ومجازاة ولم يدغم «جعل لك» لأن الكلمتين منفصلتان ويجوز الإدغام لاجتماع المثلين. (ويجعل لك) في موضع جزم عطفاً على موضع (جعل) ويجوز أن يكون في موضع رفع مقطوعاً من الأول وكذلك قرأ أهل الشام. ويروى عن عاصم أيضاً: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ بالرفع أي وسيجعل لك في الآخرة قصور. [القرطبي: ٤٧٢٢/٥]. والسبعة لابن مجاهد (ص ٤٦٢).

(٣) قال القرطبي: وقرأه عاصم والأعمش ويحيى وحمزة والكسائي وأبو عمرو «تَشَقُّقُ» بتخفيف الشين وأصله تَشَقُّقٌ بتثنية فحذفوا الأولى تخفيفاً، واختاره أبو عبيد. الباقر «تَشَقُّقُ» بتشديد الشين على الإدغام، واختاره أبو حاتم وكذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سَرَاعًا...﴾ [الآية: ٤٤] (بالغم) أي عن الغمام. [القرطبي: ٤٧٣٩/٥].

فعل ما لم يُسم فاعله ماضياً فرفع به، ودليله قوله: ﴿تَنْزِيلًا﴾ لأنه من نَزَلَ كما كان قوله تعالى: ﴿تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١] من قَتَلَ. والحجة لمن قرأه بنونين: أنه أخذه من: (أنزلنا) فالأولى نون الاستقبال، والثانية نون الأصل. وهو من إخبار الله تعالى عن نفسه، ولو شدد الزاي مع التنوين لوافق ذلك المصدر.

قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتِي﴾ [٢٨] يقرأ بالإمالة والتفخيم. فالحجة لمن أمال: أنه أوقع الإمالة على الألف فأمال لميل الألف. والحجة لمن فخم: أنه أتى به على الأصل وأراد فيه الثدبة، فأسقط الهاء وبقي الألف على فتحها.

قوله تعالى: ﴿أرسل الرياح نشرًا﴾ [٤٨] يقرأ بالتوحيد والجمع. وقد ذكر في البقرة. ويقرأ بالياء والنون وبالضم والإسكان، وقد ذكر في [الأعراف].

قوله تعالى: ﴿ليذكروا﴾ [٥٠] يقرأ بتشديد الذال وفتحها. وبتخفيفها وإسكانها. والحجة لمن شدد: أنه أراد ليتعظوا، ودليله: ﴿فذكر إنما أنت مذكر﴾ [الغاشية: ٢١] والحجة لمن خفف: أنه أراد بذلك: الذكر بعد النسيان.

قوله تعالى: ﴿لما تأمرنا﴾ [٦٠] يقرأ بالتاء والياء على ما ذكرناه في معنى المواجهة والغيبة.

قوله تعالى: ﴿سراجا﴾ [٦١]. يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحّد: أنه أراد: الشمس لقوله بعدها: (وقمرا) والحجة لمن جمع: أنه أراد: ما أسرج وأضاء من النجوم، لأنها مع القمر تظهر وتضيء^(١).

قوله تعالى: ﴿ولم يفتروا﴾ [٦٧] يقرأ بفتح الياء وكسر التاء وضمها، وبضم الياء وكسر التاء. فالحجة لمن فتح الياء وكسر التاء: أنه أخذه من قَتَرَ يَقْتَرُ مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ. ومن ضم التاء أخذه من قَتَرَ يَقْتَرُ مثل: خَرَجَ يَخْرُجُ. والحجة لمن ضم الياء وكسر التاء أنه أخذه من: أَقْتَرُ يُقْتَرُ. وهما لغتان: معناهما: قلة الإنفاق.

قوله تعالى: ﴿يضاعف﴾ [٦٩]. يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، ويحذفها والتشديد وقد ذكرت علته فيما سلف.

(١) قال القرطبي: «أَنسَجِدَ لَمَّا تَأْمُرُنَا» هذه قراءة المدنيين والبصريين أي لما تأمرنا أنت يا محمد. واختاره أبو عبيد وأبو حاتم وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (يَأْمُرُنَا) بالياء يعنون الرحمن، كذا تأوله أبو عبيد، قال: ولو أقرؤا بأن الرحمن أمرهم ما كانوا كفاراً. فقال النحاس: وليس يجب أن يتأول عن الكوفيين في قراءتهم هذا التأويل البعيد، ولكن الأولى أن يكون التأويل لهم (أَنسَجِدَ لَمَّا يَأْمُرُنَا) النبي ﷺ، فتصح القراءة على هذا، وإن كانت الأولى أبين وأقرب تناولاً. [القرطبي: ٥/ ٤٧٨٠].

ويقرأ بالرفع والجزم. فالحجة لمن رفع: أنه لما اكتفى الشرط بجوابه كان ما أتى بعده مستأنفاً فرفعه. والحجة لمن جزم أنه لما اتصل بعض الكلام ببعض جعلت (يضاعف) بدلاً من قوله: ﴿يَلْقَى﴾ [٦٨] فجزمته، ورددت عليه (ويخلد) بالجزم عطفًا بالواو.

قوله تعالى: ﴿فِيهِ مُهَنَّاتٌ﴾ [٦٩] يقرأ بكسر الهاء وإلحاق ياء بعدها. وباختلاس الحركة من غير ياء. وقد تقدّم القول فيه بما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿وَذَرِيَّتَانَا﴾ [٧٤] يقرأ بالجمع والتوحيد. فالحجة لمن جمع: أنه ردّ أول الكلام على آخره، وزاوج بين قوله: (أزواجنا) و (ذريتنا). والحجة لمن وحد: أنه أراد به الذرية، وإن كان لفظها لفظ التوحيد فمعناها معنى الجمع. ودليله قوله بعد ذكر الأنبياء: ﴿ذَرِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ٣٤]^(١).

قوله تعالى: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا تَحِيَةً﴾ [٧٥]. يقرأ بتشديد القاف وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه أراد تكرير تحية السّلام عليهم مرة بعد أخرى. ودليله قوله: ﴿وَلَقَاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١]. والحجة لمن خفف: أنه جعله من اللّقاء لا من التّلقّي كقوله: لقيته ألقاه، ويلقاه مني ما يسره^(٢).

من سورة الشعراء

قوله تعالى: ﴿طَسَمَ﴾ [١] يقرأ بالتفخيم، والإمالة، وبينهما. وقد ذكرت علته في [مريم].

قوله: سين ميم، يقرأ بالإظهار والإدغام، فالحجة لمن أدغم: أنه أجراه على أصل ما يجب في الإدغام عند الاتصال. والحجة لمن أظهر: أن حروف التهجي مبنية على قطع بعضها من بعض، فكان الناطق بها واقفٌ عند تمام كل حرف منها.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [٦٢]. يقرأ بفتح الياء وإسكانها. فالحجة لمن فتحها:

(١) قال القرطبي: وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر والحسن: «وَذَرِيَّتَانَا» وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي وطلحة وعيسى «وَذَرِيَّتَانَا» بالإنفراد. [القرطبي: ٤٧٩٨/٥].

(٢) قال القرطبي: قرأ أبو بكر والمفضل والأعمش ويحيى وحزمة والكسائي وخلف: (وَيَلْقَوْنَ) وخففه، واختاره الفراء، قال لأن العرب تقول فلان يُتلقى بالسلام وبالتحية وبالخير (بالتاء). وقلما يقولون: فلان يُلقى السلامة. وقرأ الباقر (وَيَلْقَوْنَ) واختاره أبو عبيد وأبو حاتم. لقوله تعالى: ﴿وَلَقَاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾. قال أبو جعفر النحاس: وما ذهب إليه الفراء واختاره غلط، لأنه يزعم أنها لو كانت (يَلْقَوْنَ) كانت في العربية بتحية وسلام، وقال كما يقال: فلان يُتلقى بالسلام وبالخير فمن العجيب ما في هذا الباب أنه قال يتلقى والآية يلقون والفرق بينهم بين. [القرطبي: ٤٨٠٠/٥].

أنها اسم على حرف واحد، اتصلت بكلمة على حرفين فَقَوِيَتْ بالحركة. والحجة لمن أسكن: أنه خفف، لأنَّ حركة الياء ثقيلة.

قوله تعالى: ﴿لجميع حاذرون﴾ [٥٦]. يقرأ بإثبات الألف، وحذفها. فالحجة لمن أثبت: أنه أتى به على أصل ما أوجه القياس في اسم الفاعل كقولك: عَلِمَ فهو عَالِمٌ. والحجة لمن حذف الألف: أنه قد جاء اسم الفاعل على فِعْل كقولك: حَذَرَ، وَنَجَرَ، وَعَجَلَ. وقد فرق بينهما بعض أهل العربية، فقليل: رجل حاذر فيما يستقبل، لا في وقته، ورجل حَذَرَ: إذا كان الحذر لازماً له كالخَلْقَةِ^(١).

قوله تعالى: ﴿فلما تراءى الجمعان﴾ [٦١] الخُلْف في الوقف عليه. فوقف (حمزة) (تري) بكسر الراء ومدّ قليل، لأن من شرطه حذف الهمز في الوقف فكان المدّ إشارة إليها ودلالة عليها.

ووقف (الكسائي) بالإمالة والتمام.

ووقف الباقر بالتفخيم والتمام على الأصل، فإن كانت الهمزة للتأنيث أشير إليها في موضع الرفع وحذفت في موضع النصب.

قوله تعالى: ﴿إلا خلق الأولين﴾ [١٣٧] يقرأ بفتح الخاء وضمها، فالحجة لمن فتح: أنه أراد: المصدر من قولهم: خلق، واختلَق بمعنى: كذب. والحجة لمن ضم: أنه أراد: عادة الأولين ممّن تقدم.

قوله تعالى: ﴿فرهين﴾ [١٤٩] يقرأ بإثبات الألف وحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد حاذقين بما يعملونه. والحجة لمن حذفها: أنه أراد: أشيرين، بطرين.

قوله تعالى: ﴿نزل به الرُّوح الأمين﴾ [١٩٣] يقرأ بالتشديد ونصب الروح وبالتخفيف والرفع. فالحجة لمن شدد: أنه جعل الفعل لله عز وجل. ودليله قوله: ﴿وإنّه لتنزِيل ربّ العالمين﴾ [١٩٢] والحجة لمن خفف: أنه جعل الفعل لجبريل عليه السلام، فرفعه بفعله.

(١) قال القرطبي: وقرئ «حَاذِرُونَ» ومعناه معنى «حَذِرُونَ» أي فرقون خائفون. قال الجوهري: وقرئ «وإنّا لجميع حَاذِرُونَ» و«حَذِرُونَ» و«حَذِرُونَ» بضم الذال حكاه الأخفش، ومعنى «حَاذِرُونَ» متأهبون، ومعنى «حَذِرُونَ» خائفون. قال النحاس: حذرون قراءة المدني وأبي عمرو، وقراءة أهل الكوفة «حَاذِرُونَ» وهي معروفة عن عبد الله بن مسعود وابن عباس، و«حَاذِرُونَ» بالذال غير المعجمة قراءة أبي عباد وحكاها المهدوي عن ابن أبي عمار. والماوردي والثعلبي عن سُمَيْط بن عجلان. قال النحاس: أبو عبيدة يذهب إلى أن معنى «حَذِرُونَ» و«حَاذِرُونَ» واحد. وهو قول سيبويه. [القرطبي/ ٤٨١٧].

فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]^(١)، فالتشديد لا غير، لاتصال الهاء باللام وحذف الباء.

قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [١٩٧] يقرأ بالياء والنصب. وبالتاء والرفع. فالحجة لمن رفع الآية: أنه جعلها اسم كان، والخبر (أن يعلمه). والحجة لمن نصب: أنه جعل: (الآية) الخبر، والاسم (أن يعلمه)، لأنه بمعنى «عَلِمَ علماء بني إسرائيل» فهو أولى بالاسم لأنه معرفة، والآية نكرة. وهذا من شرط (كان) إذا اجتمع فيها معرفة ونكرة كانت المعرفة بالاسم أولى من النكرة.

ومعنى الآية: أو لم يكن علم علماء بني إسرائيل لمحمد عليه السلام في الكتب المنزلة إلى الأنبياء قبله أنه نَبِيٌّ آيَةٌ بَيِّنَةٌ ودلالة ظاهرة، ولكن لما جاءهم ما كانوا يعرفون كفروا به على عمد لتأكد الحجة عليهم.

قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ﴾ [٢١٧]، يقرأ بالفاء والواو على حسب ما ثبت في السواد. فالحجة لمن قرأ بالفاء: أنه جعله جواباً لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ [٢١٦] فتوكل. والحجة لمن قرأ بالواو: أنه جعل الجواب في قوله ﴿فَقُلْ﴾ ثم ابتدأ قوله: ﴿وَتَوَكَّلْ بِالْوَاوِ مُسْتَأْنَفًا. ومعنى التوكل: قطع جميع الآمال إِلَّا مِنْهُ، وإزالة الرغبة عن كُلِّ إِلَّا عَنْهُ^(٢).

قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [٢٤٤] يقرأ بتشديد التاء وفتحها، وبالتخفيف وإسكانها. وقد تقدم من القول في عِلَلِ ذلك ما يغني عن إعادته^(٣).

ومن سورة النمل

قوله تعالى: ﴿شِهَابٌ قَبَسٌ﴾ [٧]. يقرأ بالتثنية، والإضافة. فالحجة لمن أضاف: أنه جعل الشهاب غير القبس، فأضافه، أو يكون أراد: شهاب من قبس فأسقط (مِنْ)

(١) قال القرطبي: «نَزَّلَ» مخففاً قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو. الباقون «نَزَلَ» مشدداً به (الرُّوحُ الأمين) نصباً وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد لقوله (وإنه لتنزيل) وهو مصدر نَزَلَ. والحجة لمن قرأ بالتخفيف أن يقول ليس هذا بمقدّر، لأن المعنى وإن القرآن لتنزيل رب العالمين نزل به جبريل إليك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ أي يتلوه عليك فيعيه قلبك. وقيل: ليثبت قلبك. [القرطبي: ٤٨٥٤/٥].

(٢) قال القرطبي: وقرأ العامة (وَتَوَكَّلْ) بالواو وكذلك هو في مصاحفهم وقرأ نافع وابن عامر «فَتَوَكَّلْ» بالفاء وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام. [القرطبي: ٤٨٦٠/٥].

(٣) قال القرطبي: لم يختلف القراء في رفع الشعراء فيما علمت ويجوز النصب على إضممار فعل يفسره (يَتَّبِعُهُمْ) وبه قرأ عيسى بن عمر، وقرأ نافع وشيبة والحسن والسلمي (يَتَّبِعُهُمْ) مخففاً. الباقون (يَتَّبِعُهُمْ). [القرطبي: ٤٨٦٨/٥].

وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس، لاختلاف اللفظين، كما قال تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩]. والحجة لمن نَوْن: أنه جعل القبس نعتاً لشهاب فأعربه بإعرابه. وأصل الشهاب: كُلُّ أبيض نُوريّ.

قوله تعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ [٢]. يقرأ بالتفخيم على الأصل، وبالإمالة لمكان الياء. ومثله ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [القصص: ٣١] يقرأ بالتفخيم والإمالة. فأما كسر الراء والهمزة فتسمى إمالة الإمالة.

قوله تعالى: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [٢٠]، ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ في [يس: ٢٢] يقرآن بالتحريك والإسكان. فالحجة لمن فتح: أن كل اسم مكّنّى كان على حرف واحد مبني على حركة: (كالتاء) في قمتُ، و (الكاف) في ضربك، فكذلك الياء. والحجة لمن أسكن: أن الحركة على الياء ثقيلة، فأسكنها تخفيفاً، وهذا لا سؤال فيه، وإنما السؤال على (أبي عمرو) لأنه أسكن في (النمل) وحرك في (يس).

وله في ذلك ثلاث حُجَج: إحداهن: ما حكى عنه أنه فرّق بين الاستفهام في [النمل] وبين الانتفاء في [يس]. والثانية: أنه أتى باللغتين ليعلم جوازهما. والثالثة: أن الاستفهام يصلح الوقف عليه فأسكن له الياء كقولك ما لي؟ وما لك؟ والانتفاء يبنى على الوصل من غير نيّة وقوف، فحركت الياء لهذا المعنى.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِينِي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [٢١] يقرأ بإظهار النونين، وبالإدغام. فالحجة لمن أظهر: أنه أتى باللفظ على الأصل، لأن الأولى: نون التأكيد مشددة، والثانية: مع الياء اسم المفعول به. والحجة لمن أدغم: أنه استثقل الجمع بين ثلاث نونات متواليات، فخفف بالإدغام وحذف إحداهن، لأن ذلك لا يخل بلفظ ولا يُحيل معنى. والسلطان ها هنا: الحجة.

قوله تعالى: ﴿فمكث غير بعيد﴾ [٢٢] يقرأ بضم الكاف إلا ما روي عن (عاصم) من فتحها، وهما لغتان، والاختيار عند النحويين الفتح لأنه لا يجيء اسم الفاعل من فَعَل يفعل بالضم إلا على وزن: (فَعِيل) إلا الأقل: كقولهم: «حامض»، و «فاضل».

قوله تعالى: ﴿مَنْ سَبَأَ بَنِي يَقِينٍ﴾ [٢٢]. يقرأ بالإجراء والتنوين، وبترك الإجراء والفتح من غير تنوين، وبإسكان الهمزة. فالحجة لمن أجراه أنه جعله اسم جبل أو اسم أب للقبيلة. والحجة لمن لم يُجره: أنه جعله اسم أرض، أو امرأة فثقل بالتعريف والتأنيث. والحجة لمن أسكن الهمزة: أنه يقول: هذا اسم مؤنث، وهو أثقل من المذكر، ومعرفة، وهو أثقل من النكرة، ومهموز، وهو أثقل من المرسل، فلما اجتمع في الاسم

ما ذكرناه من الثقل خفف بالإسكان.

وسئل «أبو عمرو» عن تركه صرفه فقال: هو اسم لا أعرفه، وما لم تعرفه العرب لم تصرفه.

قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه جعله حرفاً ناصباً للفعل «ولا» للنفي، وأسقط النون علامة للنصب. ومعناه: وزين لهم الشيطان ألا يسجدوا لله. والحجة لمن خفف: أنه جعله تنبيهاً واستفتاحاً للكلام، ثم نادى بعده فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لإقباله عليه وحضوره، فأمرهم حينئذ بالسجود.

وتلخيصه: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، والعرب تفعل ذلك كثيراً في كلامها. قال الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار مِيَّ على البلى ولا زال مُنْهَلًا بجرعائك القَطْرُ^(١)

أراد: يا هذه اسلمي. ودليله أنه في قراءة عبدالله (هلاً يسجدون) وإنما تقع (هلاً) في الكلام تحضيضاً على السجود.

قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَخْفُونَ وَمَا يَعْلَنُونَ﴾ [٢٥] يقرآن بالياء والتاء وقد تقدم ذكر علله فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿أَتَمْدُونَنِي بِمَا﴾ [٣٦] يقرأ بإدغام النون في النون والتشديد وإثبات الياء وصلأ ووقفأ، ويأظهار النونين وإثبات الياء وصلأ. وبحذفها مع الإظهار وصلأ ووقفأ. وقد ذكرت علله في نظائره مقدمة^(٢).

قوله تعالى: ﴿فَمَا أَتَانِي اللَّهُ﴾ [٣٦] يقرأ بالمد والقصر، وإثبات الياء وفتحها، وإسكانها وحذفها، وبالإمالة والتفخيم. فالحجة لمن مد: أنه جعله من الإعطاء وبه قرأت الأئمة. والحجة لمن قصر: أنه جعله من المعجىء. ومن أثبت الياء وفتحها كره إسكانها،

(١) البيت للذي الرمة كما في «الدر اللوامع»: ٣/٢.

(٢) قال الزجاج: فيها خمسة أوجه «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ» بإثبات الياء في اللفظ، وبحذف الياء وإثبات الكسرة دالة عليها «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ» بضم الهاء وإثبات الواو على الأصل «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ» وبحذف الواو وإثبات الضمة «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ». واللغة الخامسة قرأ بها حمزة بإسكان الحاء «فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ».

قال النحاس: وهذا عند النحويين لا يجوز إلا على حيلة بعيدة تكون: يقدر الوقف وسمعت علي بن سليمان يقول: لا تلتفت إلى هذه العلة، ولو جاز أن يصل وهو ينوي الوقف لجاز أن يحذف الإعراب من الأسماء. (القرطبي: ٤٩٠٦/٥)، وذكر هذه القراءة شيخ المصنف ابن مجاهد في «السبعة» (٤٨١).

فتذهب لالتقاء الساكنين. والحجة لمن حذفها: أنه اجتزأ بالكسرة منها. وقد تقدّم القول في الاحتجاج لمن فحّم وأمال.

قوله تعالى: ﴿وكشفت عن ساقها﴾ [٤٤] قرأه الأئمة بإرسال الألف إلا ما قرأه ابن كثير بالهمز مكان الألف. وله في ذلك وجهان: أحدهما: أن العرب تشبه ما لا يهمز بما يهمز فتهمز تشبيهاً به كقولهم: حَلَّات السَّوِيق، وإنما أصله في قولهم: حَلَّاتُ الْإِبِلِ عن الحوض: إذا منعته من الشرب. والآخر: أن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين فأبدل (ابن كثير) من حروف المد واللين همزة تشبيهاً بذلك. فأما همزه في (صَ) لقوله ﴿بالسَّوِيق﴾ [ص: ٣٣] فقليل: كان أصله سَوُوق على ما يجب في جمع (فَعَلَ) فلما اجتمع واوان الأولى مضمومة همزها، واجتزأ بها من الثانية فحذفها.

قوله تعالى: ﴿لَنُبَيِّتَهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾ [٤٩] يقرآن بالتاء والنون. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد به: كأن مخاطباً خاطبهم فقال: تحالفوا من الْقَسَمِ لَتُبَيِّتَهُ، ثُمَّ لَتَقُولَنَّ، فأتى بالتاء دلالة على خطاب الحضرة، وأسقطت نون التأكيد، واو الجمع، لالتقاء الساكنين^(١).

قوله تعالى: ﴿مهلك أهله﴾ [٤٩] يقرأ بضم الميم وفتحها وبكسر اللام وفتحها، وقد أتينا على علله في الكهف^(٢).

قوله تعالى: ﴿أنا دمرناهم﴾ [٥١] يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه استأنفها بعد تمام الكلام. والحجة لمن فتحها: أنه جعلها متصلة بالأول من وجهين: أحدهما: أنه جعلها وما اتصل بها خبر كان. والآخر: أنه وصلها بالباء، ثم أسقطها فوصل الفعل إليها.

قوله تعالى: ﴿أئنكم لتأتون الرجال﴾ [٥٥] يقرأ بهمزة وياء. وبالمدة وغير المد، وبهمزتين. وقد ذكرت علله محكمة فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿إلا امرأته قدرناها﴾ [٥٧] يقرأ بتشديد الدال وتخفيفها. وقد تقدم القول فيه.

(١) قال القرطبي: قراءة العامة بالنون فيها واختاره أبو حاتم، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء فيهما، وضم التاء واللام على الخطاب أي أنهم تخاطبوا بذلك، واختاره أبو عبيد وقرأ مجاهد وحמיד بالياء فيها وضم الياء واللام على الخبر. (القرطبي: ٤٩٣٢/٥).

(٢) قال القرطبي: المهلك بمعنى الهلاك، ويجوز أن يكون الموضع. وقرأ (عاصم) والسلمي (بفتح الميم واللام) أي الهلاك، يقال ضرب يضرب مَضْرَباً أي ضرباً. وقرأ المفضل وأبو بكر (بفتح الميم وجر اللام) فيكون اسم المكان كالمجلس لموضع الجلوس. ويجوز أن يكون مصدرأ، كقوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم﴾ أي رجوعكم. (القرطبي: ٤٩٣٢/٥).

قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢] يقرأ بالتاء والياء. وبالتشديد والتخفيف. وقد ذكر آنفاً.

قوله تعالى: ﴿بَلْ إِذَا رَأَىٰ﴾ [٦٦] يقرأ بقطع الألف وإسكان الدال، وبوصل الألف وتشديد الدال، وزيادة ألف بين الدال والراء. فالحجة لمن قطع الألف: أنه جعله ماضياً من الأفعال الرباعية. ومنه قوله: ﴿إِنَّا لَمُذْرِكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]. والحجة لمن وصل وشدد، وزاد ألفاً: أن الأصل عنده: (تدارك) ثم أسكن التاء وأدغمها في الدال، فصارتا دالاً شديدة ساكنة فأتى بألف الوصل، ليقع بها الابتداء، وكسر لام (بل) لذهاب ألف الوصل في درج الكلام، والتقاءها مع سكون الدال، ومثله: ﴿فَإِذَا رَأَتْهُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿قَالُوا: أَطِيرْنَا بِكَ﴾ [٤٧]، و ﴿وَارِثَتُ وَطْنَ أَهْلِهَا﴾ [يونس: ٢٤].

قوله تعالى: ﴿أَنذَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاؤُنَا﴾ [٦٧] مذكور فيما تقدم.

فأما قوله: ﴿إِنَّا﴾ [٦٧] يقرأ بالاستفهام والإخبار. فالحجة لمن استفهم: أنه أراد إننا بهمزين فقلب الثانية ياء لانكسارها تخفيفاً لها. والحجة لمن أخبر أنه أراد: إننا، فاستثقل الجمع بين ثلاث نونات فحذف إحداها تخفيفاً ثم أدغم النون في النون للمماثلة. والحجة لمن أظهر النونات في الإخبار أنه أتى بالكلام على أصله ووفاه ما أوجبه المعنى له. فأما الاسم المكنى ففي موضع نصب بإن في كل الوجوه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ [٨٠] يقرأ بالياء مفتوحة^(١)، ورفع (الصَّم) وبالتاء مضمومة ونصب (الصَّم)، وقد بيّن الوجه في ذلك مشروحاً في سورة [الأنبياء] فإن قيل: فأى حجة تثبت عليهم إذا كانوا صُمّاً؟ فقل: هذا مثل: وإنما نُسبوا إلى الصَّم لأن الرسول عليه السلام لما وعظهم، فتكبروا عن الوعظ، ومجّته آذانهم، ولم ينجح فيهم، كانوا بمنزلة من لم يسمع، ألا ترى إلى قول الشاعر:

أصم عما ساء سميع^(٢)

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ﴾ [٧٠] يقرأ بفتح الضاد وكسرها وقد ذكر فيما سلف.

(١) قال القرطبي: وقرأ ابن محيصن وحמיד وابن كثير وابن أبي إسحق وعباس عن أبي عمرو (ولا يسمع) بفتح الياء والميم (الصَّم) رفعا على الفاعل. الباقلون (تسمع) مضارع أسمعت (الصَّم) نصبا. (القرطبي: ٤٩٤٨/٥).

(٢) البيت في اللسان مادة [صمم].

قوله تعالى: ﴿يَهَادِي الْعُمَى﴾ [٨١] يقرأ بالياء واسم الفاعل مضافاً، وخفض «العُمَى» وبالتاء مكان الباء علامة للمضارعة، ونصب «العُمَى». فالحجة لمن أدخل الباء: أنه شبه (ما) بليس فأكد بها الخبر، فإن أسقط الباء كان له في الاسم الرفع والنصب. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعله فعلاً مضارعاً لاسم الفاعل، لأنه ضارعه في الإعراب، وقام مقامه في الحال، فأعطي الفعل بشبه الإعراب، وأُعطي اسم الفاعل بشبه الأعمال.

والفعل ها هنا مرفوع باللفظ في موضع نصب بالمعنى. «والعُمَى» منصوبون بتعديهم إليهم. وعلى هذا تأتي الحجة في سورة [الروم: ٥٣] إلا في الوقف، فإن الوقف ها هنا بالياء، وفي الرُّوم بغير ياء اتباعاً لخط السَّواد.

قوله تعالى: ﴿تَكَلَّمْهُمْ أَتَّ النَّاسُ﴾ [٨٢] يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: «تكلّمهم» ثم ابتدأ (إن) مستأنفاً، فكسر: والحجة لمن فتح: أنه أعمل «تكلّمهم» في «أن» بعد طرح الخافض، فوصل الفعل إليها، فموضعها على هذا نصب بتعدي الفعل إليها في قول البصريين، ونصبٌ بفقدان الخافض في قول: «الفرّاء» وخَفَضَ في قول (الكسائي) وإن فُقد الخافض.

قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ أَتَوْهُ﴾ [٨٧] يقرأ بالمدّ وضم التاء، وبالقصر وفتح التاء. فالحجة لمن مد: أنه جعله جمعاً سالماً لـ (آت) وأصله: آتونه، فسقطت النون لمعاقبة الإضافة، فالهاء في موضع خفض. والحجة لمن قصر: أنه جعله فعلاً ماضياً بمعنى: جاء، والواو دالة على الجمع والرفع والتذكير، والهاء في موضع نصب بتعدي الفعل إليها^(١).

فإن قيل: لِمَ اختص ما يعقل بجمع السلامة دون ما لا يعقل؟ فقل: لفضيلة ما يعقل على ما لا يعقل فضّل في اللفظ بهذا الجمع، كما فضل بالأسماء الأعلام في المعنى، وحُمِلَ ما لا يعقل في الجمع على مؤنث ما يعقل، لأن المؤنث العاقل فرُعٌ على المذكر، والمؤنث مِمَّا لا يعقل فرُعٌ على المؤنث العاقل، فتجانسا بالفرعية، فاجتمعا في لفظ الجمع بالألف والتاء.

(١) قال القرطبي: قرأ أبو عمرو وعاصم والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير (أتَوْهُ) جعلوه فعلاً مستقبلاً. وقرأ الأعمش ويحيى وحمزة وحفص عن عاصم: (وكلُّ أتَوْهُ) مقصوراً على الفعل الماضي، وكذلك قرأه ابن مسعود، وعن قتادة وكلُّ أتَاهُ وآخرين، وقال النحاس: وفي كتابي عن أبي إسحق في القراءات من قرأ (وكلُّ أتَوْهُ) وحده على لفظ (كُلَّ) ومن قرأ (أتَوْهُ) جمع على معناها، وهذا القول غلط قبيح لأنه إذا قال: (وكلُّ أتَوْهُ) فلم يوحد وإنما جمع ولو وحده لقال: (أتَاهُ) ولكن من قال: (أتَوْهُ) جمع على المعنى وجاء به ماضياً لأنه رده إلى (ففزع) ومن قرأ (وكلُّ أتَوْهُ) حملة على المعنى أيضاً وقال (أتَوْهُ) لأنها جملة منقطعة من الأول. (القرطبي ٤٩٥٧/٥).

قوله تعالى: ﴿بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [٨٨] يقرأ بالتاء والياء على ما قدمناه من مشاهدة الحضرة والغيبة.

قوله تعالى: ﴿مَنْ فَرَعَ يَوْمِئِذٍ﴾ [٨٩] يقرأ بالتثنية والنصب، وبالإضافة وكسر الميم، وفتحها معاً. وقد ذكر بجميع علله في آخر المائدة بما يغني عن إعادة القول فيه.

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [٨٣] يقرأ بالياء والتاء. وقد ذكرت علله في عدة مواضع.

ومن سورة القصص

قوله تعالى: ﴿وَنَرَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا﴾ [٦] يقرأ بالنون والنصب، وبالياء والرفع. فالحجة لمن قرأه بالنون والنصب: أنه رده على قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ﴾ [٥] و﴿أَنْ نَرَىٰ﴾ فأتى بالكلام على سنن واحد، ونصب «فرعون» ومن بعده بتعدّي الفعل إليهم، والله هو الفاعل بهم عز وجل، لأنه بذلك أخبر عن نفسه. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه استأنف الفعل بالواو، ودلّ بالياء على الإخبار عن (فرعون) ونسب الفعل إليه فرفعه به، وعطف من بعده بالواو عليه.

قوله تعالى: ﴿وَحِزْنًا﴾ [٨] يقرأ بضم الحاء وإسكان الزاي وبفتحهما معاً. وقد تقدّمت الحجة فيه فيما سلف مستقصاة.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَصْدُرَ الرَّعَاءُ﴾ [٢٣] يقرأ بفتح الياء وضم الدال، وبضم الياء وكسر الدال، وبإشمام الصاد الزاي، وخلوصها صاداً. فالحجة لمن ضمّ الياء: أنه جعله فعلاً هم فاعلوه يتعدّى إلى مفعول. معناه: حتى يصدر الرعاء مواشيهم. والحجة لمن فتح الياء: أنه جعله فعلاً لهم غير متعدّ إلى غيرهم. والحجة لمن أشم الصاد الزاي: أنه قرّبها بذلك من الدال لسكون الصاد ومجيء الدال بعدها.

والرعاء بكسر الراء والمد: جمع راع. وفيه وجهان آخران: راعون على السلامة، ورعاة على التكسير، وهو جمع مختص به الاسم المعتل فأصله عند البصريين: (رُعِيَّةٌ) انقلبت ياءه ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأصله عند الكوفيين: رُعِي فحذفوا حرفاً كراهة للتشديد وألحقوا الهاء عوضاً مما حذفوا فانقلبت الياء ألفاً، لأن ما قبل الهاء لا يكون إلا مفتوحاً.

قوله تعالى: ﴿أَوْ جَذُوءَ مِنَ النَّارِ﴾ [٢٩] يقرأ بكسر الجيم، وفتحها، وضمها. وهن

لغات كما قالوا في اللبن: رِغوة ورَغوة، ورُغوة، والكسر أفصح. ومعنى الجدوة: عُوْدٌ في رأسه نار.

قوله تعالى: ﴿من الرهب﴾ [٣٢] يقرأ بضم الراء، وفتحها، ويفتح الهاء وإسكانها فقليل: هن لغات، ومعناهن: الفزع، و﴿الجناح﴾ [٣٢] من الإنسان: اليد.

والمعنى: إنه لما ألقى العصا، فصارت جناً فزع منها، فأمر بضم يده إلى أضلاعه لِيُسَكِّنَ من روعه.

وقيل الرَّهَبُ: ها هنا «الْكَم» تقول العرب: أعطني ما في رَهَيْتِكَ: فإن صح ذلك فإسكانه غير واجب، لأن العرب تسكن المضموم والمكسور، ولا تسكن المفتوح، ألا ترى إلى حكاية «الأصمعي» عن «أبي عمرو» وقال: قلت له: أنت تَميل في قراءتك إلى التخفيف فلمَ لم تقرأ: «يدعوننا رغباً ورهباً» بالإسكان؟ فقال لي: ويلك! أجمل أخف أم جمل؟.

قوله تعالى: ﴿فذاذك بُرْهَانَانِ﴾ [٣٢] يقرأ بتشديد النون، وتخفيفها. قد ذكرت علله في سورة النساء.

فأما البرهانان: فاليد البيضاء من غير سوء أي من غير بَرَص، والعصا المنقلبة جناً.

وأما قوله: ﴿ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات﴾ [الإسراء: ١٠١] فقليل خمس في الأعراف، قوله: ﴿فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم﴾ [الأعراف: ١٣٣] واليد، والعصا، وحلَّ عقد لسانه، وقلق البحر له، ولأتمته.

قوله تعالى: ﴿رِذَاءٌ يُصَدِّقُنِي﴾ [٣٤] يقرأ بإسكان الدال وتحقيق الهمزة، ويفتح الدال وتخفيف الهمزة. فالحجة لمن حقق: أنه أتى بالكلام على أصله. ومعناه: العون. والحجة لمن خفف: أنه نقل حركة الهمزة إلى الدال فحرَّكها وَلَيِّن الهمزة تخفيفاً^(١).

فأما يُصَدِّقُنِي فأجمع على جزمه خمسة من الأئمة جواباً للطلب. ورفع (حمزة) و (عاصم) ولهما فيه وجهان: أحدهما: أنهما جعلاه صلة للنكرة. والثاني: أنهما جعلاه حالاً من الهاء. وقد ذكر ذلك مشروحاً في أول سورة مريم.

قوله تعالى: ﴿وقال موسى ربي أعلم﴾ [٣٧] يقرأ بإثبات الواو وحذفها. فالحجة لمن

(١) قال القرطبي: وقرأ عاصم وحمزة (يُصَدِّقُنِي) بالرفع وجزم الباقون وهو اختيار أبي حاتم على جواب الدعاء واختار الرفع أبو عبيد على الحال من الهاء في «أرسله» أي أرسله رداءً مصداقاً حالة التصديق، كقوله: «أنزل علينا مائدة من السماء تكون» أي كائنة حال حرف إلى الاستقبال. ويجوز أن يكون صفة لقوله: (ردءاً). (القرطبي ٥/٥٠٠٣).

أثبتها: أنه ردّ بها القول على ما تقدّم من قولهم. والحجة لمن حذفها: أنه جعل قول موسى منقطعاً من قولهم.

قوله تعالى: ﴿ومن تكون له عاقبة الدار﴾ [٣٧] يقرأ بالياء والتاء. والحجة فيه ما قدمناه في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿لا يرجعون﴾ [٣٩] يقرأ بضم الياء على معنى يُردّون. وبفتحها على معنى يصيرون.

قوله تعالى: ﴿ساحران تظاهرا﴾ [٤٨] يقرأ بإثبات الألف وطرحها. فالحجة لمن أثبتها: أنهم كنوا بذلك عن (موسى) و (محمّد) عليهما السلام. والحجة لمن طرحها: أنه أراد: كنياتهم بذلك عن التّوراة: والفرقان.

قوله تعالى: ﴿تُجَبّى إليه﴾ [٥٧] يقرأ بالياء والتاء على ما بيناه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿لخسف﴾ [٨٢] يقرأ بضم الخاء دلالةً على بناء ما لم يُسمّ فاعله. وبفتحها دلالةً على الإخبار بذلك عن الله عز وجل. ومعنى قوله: ﴿ويك أنه﴾ [٨٢]: ألم تر أنه؟ وفيها وجهان: فأهل البصرة يختارون الوقف على (وي)، لأنها عندهم كلمة حزن ثم يتبدّون: (كأنه) وأهل الكوفة يختارون وصلها لأنها عندهم كلمة واحدة، أصلها: «ويُلك أنه»، فحذفت اللام، ووصلت بقوله: أنه^(١).

ومن سورة العنكبوت

قوله تعالى: ﴿أو لم يَرَوْا كيف يبدىء الله الخلق﴾ [١٩]. يقرأ: «يروا» بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد: معنى المواجهة بالخطاب لما أنكروا البعث والنشور. فقليل لهم: فإنكارهم لابتداء الخلق أولى بذلك. فإما أن تنكروهما جميعاً أو تقرّوا بهما جميعاً. والحجة لمن قرأه بالياء فعلى طريق الغيبة والبلاغ لهم.

فأما قوله: يبدىء فيقرأ بضم الياء وكسر الدال، ويفتح الياء والدال معاً. فالحجة لمن ضم: أنه أخذه من «أبدأ»، ومن فتح أخذه من «بدأ» وهما: لغتان.

قوله تعالى: ﴿النشأة﴾ [٢٠] يقرأ بالمد والقصر، والهمز فيهما، والقول في ذلك

(١) قال القرطبي: وقرأ حفص (لخَسَفَ بنا) مسمى الفاعل. الباكون على ما لم يسم فاعله وهو اختيار أبي عبيد. وفي حرف عبدالله (لَا نُخَسِفَ بنا) كما تقول أنطلق بنا. وكذلك قرأ الأعمش وطلحة بن مُصَرِّف. واختار قراءة الجماعة أبو حاتم لوجهين: أحدهما قوله (فخسفنا به وبداره الأرض) والثاني قوله: (لولا أن من الله علينا) فهو بأن يضاف إلى الله تعالى لقرب اسمه منه أولى. (القرطبي ٥/٥٠٣٥).

كالقول في (رأفة) فإسكانها كقصرها، وحركتها كمدها، وهي في الوجهين مصدر.

قوله تعالى: ﴿مودة بينكم﴾ [٢٥] يقرأ بالإضافة والرفع معاً والنصب. وبالتنوين والرفع معه والنصب. فالحجة لمن رفع مع الإضافة: أنه جعل: ﴿إنما﴾ [٢٥] كلمتين منفصلتين (إنَّ) الناصبة و (ما) بمعنى الذي (واتخذتم) صلة (ما) وفي (اتخذتم) (ها) محذوفة تعود على الذي، و (أوثاناً) مفعول به (ومودة) خبر إنَّ. وتلخيصه: إن الذي اتخذتموه أوثاناً مودةً بينكم. ومثله قول الشاعر:

ذَرِينِي إِنَّمَا خَطَّيِي وَصَوَّبِي عَلَيَّ، وَإِنَّمَا أَهْلَكْتُ مَالاً^(١)

وله في الرفع وجه آخر: أن يرفع قوله: (مودة) بالابتداء، لأن الكلام قد تمَّ عند قوله: (أوثاناً). وقوله: (في الحياة الدنيا) الخبر. والحجة لمن نصب أنه جعل (المودة) مفعول (اتخذتم)، سواء أضاف أو نَوَّن؟ وجعل (إنما) كلمة واحدة، أو جعل (المودة) بدلاً من (الأوثان). ومن نصب (بينكم) مع التنوين جعله ظرفاً، ومن خفضه مع الإضافة جعله اسماً بمعنى (وَصَلَّكُم) وقد ذكر ذلك في الأنعام.

قوله تعالى: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أننكم لتأتون الفاحشة﴾ [٢٨]، ﴿أننكم لتأتون الرجال﴾ [٢٩]، يقرآن معاً بالاستفهام، ويقرأ الأول بالإخبار، والثاني بالاستفهام، وتحقيق الهمزتين معاً، وتحقيق الأولى، وتلين الثانية. وقد تقدّم من القول في تعليقه ما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿لننجينه وأهله﴾ [٣٢]، و ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ [٣٣] يقرآن بالتشديد والتخفيف. وبتشديد الأول، وتخفيف الثاني. فالحجة في ذلك كله ما قدمناه من أخذ المشدد من «نَجَّى» وأخذ المخفف من «أنجى»^(٢). ومثله قوله: ﴿إنا منزلون﴾ [٣٤] يقرأ بالتشديد والتخفيف^(٣).

قوله تعالى: ﴿إنَّ الله يعلم ما يدعون﴾ [٤٢] يقرأ بالياء والتاء على ما قدمناه من القول في أمثاله.

(١) البيت لابن غلفاء كما في (الدر اللوامع ٢/ ٦٩، ٧١).

(٢) قال القرطبي: وقرأ الأعمش ويعقوب وحمة والكسائي: (لننجينه وأهله) بالتخفيف. وشدّد الباقر. وقرأ ابن كثير وأبو بكر وحمة والكسائي: (إنا منجوك وأهلك) بالتخفيف وشدّد الباقر. وهما لغتان أنجى ونَجَّى. (القرطبي ٦/ ٥٠٥٩).

(٣) قال القرطبي: وقرأ ابن عامر: (إِنَّا مُنزِّلُونَ) بالتشديد وهي قراءة ابن عباس. الباقر بالتخفيف. (القرطبي ٦/ ٥٠٥٩).

قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ [٥٠] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحد: أنه اجتزأ بالواحد من الجمع لأنه ناب عنه وقام مقامه. والحجة لمن جمع: أنه أتى باللفظ على حقيقته، ودليله قوله بعد ذلك: ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١).

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [٥٥] يقرأ بالنون والياء، وهما إخبار عن الله عز وجل، فالنون إخباره تعالى عن نفسه، والياء إخبار نبيه عليه السلام عنه^(٢).

قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٦] ها هنا ﴿يَا عِبَادَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ في [الزمر: ٥٣] يقرآن بإثبات الياء وحذفها. فالحجة لمن أثبت: أنه أتى بالكلام على أصله، لأن أصل كل (ياء) الإثبات، والفتح لالتقاء الساكنين. والحجة لمن أسكنها وحذفها لفظاً: أنه اجتزأ بالكسرة منها وحذفها، لأن بناء النداء على الحذف، والاختيار لمن حرك الياء بالفتح أن يقف بالياء، لأنها ثابتة في السواد. فأما قوله: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] فيأتي في موضعه، إن شاء الله.

قوله تعالى: ﴿إِن أَرْضِي وَاسِعَةً﴾ [٥٦] أجمع القراء على إسكانها إلا «ابن عامر» فإنه فتحها على الأصل.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا يَرْجِعُونَ﴾ [٥٧] يقرأ بالتاء والياء على ما قدّمناه من القول في أمثاله^(٣).

قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ [٥٨] يقرأ بالنون، والباء، وبالنون والتاء ومعناها قريب^(٤) فالحجة لمن قرأ بالنون والباء: أنه أراد: لننزلنهم من الجنة غرقاً، ودليله قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]. والحجة لمن قرأ بالنون والتاء: أنه أراد: النزول والإقامة. ومنه قوله: ﴿وَمَا كُنْتُ ثَاوِيّاً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٤٥].

(١) قال القرطبي: وقرأ ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي آيةً بالتوحيد. وجمع الباقون. وهو اختيار أبي عبيد لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (القرطبي ٥٠٧١/٦).

(٢) قال القرطبي: ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ قرأ أهل المدينة والكوفة (تَقُولُ) بالنون والباقون بالياء واختاره أبو عبيد، لقوله ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ﴾ ويحتمل أن يكون الملك الموكل بهم يقول (ذُوقُوا) والقراءتان ترجع إلى معنى: أي يقول الملك بامرنا ذوقوا. (القرطبي ٥٠٧٣/٦).

(٣) قال القرطبي: وقرأ السلمي وأبو بكر عن عاصم (يُزَجَعُونَ) بالياء، لقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ وقرأ الباقون بالتاء لقوله: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾. (القرطبي ٥٠٧٤/٦).

(٤) قال القرطبي: وقرأ ابن مسعود والأعمش ويحيى بن وثاب وحمزة والكسائي (لثوبنهم) بالتاء مكان الياء من الثوى وهو الإقامة، أي لنعطينهم عرفاً يثوبون فيها. وقرأ رويس عن يعقوب والجحدري والسلمي (ليوبنهم) بالياء مكان النون. الباقون (لثوبنهم) أي لننزلنهم (غرفاً) جمع غرفة وهي العلية المترفة. (القرطبي ٥٠٧٥/٦).

قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [٦٦] يقرأ بإسكان اللام وكسرهما. فالحجة لمن أسكن: أنه جعلها لام وعيد في لفظ الأمر كقوله: ﴿اعملوا ما شئتم﴾ [فصلت: ٤٠].

ولمن كسر وجهان: أحدهما: أن تكون لام الوعيد أجراها على أصلها، فكسرهما مع الواو. والآخر: أن تكون لام كي، مردودة بالواو على قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾ [٦٦] فيكون الفعل بها منصوباً، وبالأولى مجزوماً.

ومن سورة الروم

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَصَاوُوا الشُّوْعَىٰ أَنْ كَذَبُوا﴾ [١٠] يقرأ بنصب (عاقبة) ورفع (الشُّوْعَى) ويرفع (عاقبة) ونصب (الشُّوْعَى) وبالتفخيم في (الشُّوْعَى) والإمالة على ما قدمناه من الاحتجاج في أمثاله.

ووزن: (الشُّوْعَى) فُعْلَى من السوء، وهي ها هنا: العذاب. وقوله: (أَنْ كَذَبُوا) في موضع نصب، لأنه مفعول له. معناه: لكذبهم.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجِعُونَ﴾ [١١] يقرأ بالياء والتاء، والفتح والضم. وقد تقدم ذكر معناه.

قوله تعالى: ﴿لَايَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٢] يقرأ بفتح اللام وكسرهما. فالحجة لمن فتح: أنه جعله جمع (عالم) والعالم يحتوي على كل المخلوقات من إنس، وجان، وجماد، وحيوان. والحجة لمن كسر: أنه جعله جمع (عالم) لأن العالم أقرب إلى الاعتبار من الجاهل - ودليله قوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

فإن قيل: فما وجه دخول الحيوان والجماد في جملة من يَعْتَبَرُوهما لا يَعْقِلَانِ ذلك؟ فقل: إن اللفظ وإن كان عاماً، فالمراد به الخاص ممن يعقل. ودليله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٠]. جاء التفسير: أنه أراد: عالم أهل زمانكم من الرجال والنساء.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [١٩] يقرأ بفتح التاء، وضم الراء. وبضم التاء وفتح الراء. فالحجة لمن فتح التاء: أنه جعل الفعل لهم. والحجة لمن ضم: أنه جعله لما لم يسم فاعله.

قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [٣٩] يقرأ بالمد من الإعطاء، ودليله إجماعهم على

مد قَوْلُه بعده: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [٣٩] إِلَّا مَا رَوَى عَنْ (ابن كثير) من القَصْرِ يريد به معنى المجيء^(١).

قوله تعالى: ﴿لِيرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [٣٩] أجمع القُرَاء على قراءته بالياء، وفتح الواو، لأنه فعل مضارع، دخلت عليه لام كي و (الرَّيَا) فاعله إِلَّا ما انفرد به (نافع) من التاء في موضع الياء مضمومة وإسكان الواو، لأنه جعل التاء دليلاً للخطاب. وضمها لأنها من أربى وأسكن الواو لأنها للجمع. وجعل علامة النصب سقوط النون. وحمله على ذلك كتابتها في السواد بألف بعد الواو.

قوله تعالى: ﴿كَسَفَا﴾ [٤٨] يقرأ بإسكان السين وفتحها. وقد ذكرت علته في سورة بني إسرائيل.

قوله تعالى: ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [٥٠] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحّد: أنه اكتفى بالواحد من الجمع، لنيابته عنه. ودليله قوله: ﴿هُمْ أَوْلَاءٌ عَلَى أَثَرِي﴾ [طه: ٨٤] ولم يقل آثاري. والحجة لمن جمع: أنه أراد به: آثار المطر في الأرض مرّة بعد مرة، والمراد بهذا من الله عز وجل تعريف مَنْ لَا يُقَرَّرُ بالبعث، ولا يوقن بحياة بعد موت، فأراهم الله تعالى إحياء بعد موت، ليعرفوا ما غاب عنهم بما قد شاهدوه عياناً، فتكون أبلغ في الوعظ لهم، وأثبت للحجة عليهم.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَعِ الضُّمُّ الدُّعَاءَ﴾ [٥٢] يقرأ بفتح التاء والرفع وبضمها والنصب وقد ذكرت علته آنفاً.

قوله تعالى: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [٥٤] يقرأ بضم الضاد وفتحها. وقد ذكر وجهه في الأنفال.

قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ﴾ [٥٧] يقرأ بالياء والتاء على ما ذكره في أمثاله^(٢).

قوله تعالى: ﴿لِيُذَيِّقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [٤١] أجمع القُرَاء فيه على الياء إلا ما رواه «قنبل» عن «ابن كثير» بالنون. يخبر بذلك الله عز وجل عن نفسه بنون الملكوت^(٣).

(١) قال القرطبي: وقرأ الجمهور «آتَيْتُمْ» بالمد بمعنى أعطيتم. وقرأ ابن كثير ومجاهد وحُميد بغير مد بمعنى ما فعلتم من رَبّاً لِيَرَبُّوْا، كما يقول: آتيت صواباً وآتيت خطأ: وأجمعوا على المد في قوله ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [القرطبي ٥١١٨/٦].

(٢) قال القرطبي: وقرأ عاصم وحزمة بفتح الضاد فيهن، الباقون بالضم، لغتان، والضم لغة النبي ﷺ. وقرأ الجحدري: «من ضعف ثم جعل من بعد ضعف» بالفتح فيهما «ضعفاً» بالضم خاصة.

(٣) أراد أن يجمع بين اللغتين، قال الفراء: الضم لغة قريش والفتح لغة تميم. الجوهري: الضعف =

ومن سورة لقمان

قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [٣] أجمع القراء على نصبهما على الحال. أو القطع من «الآيات» لأنها معرفة (والهدى) و (الرحمة) نكرتان، وقد تمّ الكلام دونهما إلا ما قرأه حمزة بالرفع وله في ذلك وجوه: أحدها: أن يكون (هدى) مرفوعة بالابتداء، و (رحمة) معطوفة عليها و (للمحسنين) الخبر. والثاني: أن يكون بدلاً من قوله: ﴿آيات الكتاب هدى ورحمة﴾، لأن (آيات الكتاب) كذلك هي، أو يكون أضمر لها مثل ما أظهر للآيات، فرفعها بذلك، لأن الآيات جامعة للهدى والرحمة^(١).

قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ [٦] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه رده على قوله: ﴿يَشْتَرِي﴾ [٦].

والوجه أن يضمّر لها (هو) لأن الهاء والألف كناية عن (السبيل). والحجة لمن نصب: أنه رده على قوله: ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَلِيَتَّخِذَهَا هِزْوَاً.

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [١٣]، ﴿يَا بَنِي إِنَّهَا﴾ [١٦]، ﴿يَا بُنَيَّ أقم الصلاة﴾ [١٧] يُقرآن بالتشديد وكسر الياء، وفتحها، وبالتخفيف والإسكان. فالحجة لمن شدد وكسر: أنه أراد: يا بُنَيَّ بثلاث ياءات: الأولى: ياء التصغير، والثانية: أصلية، وهي لام الفعل، والثالثة: ياء الإضافة إلى النفس، فحذف الأخيرة اجتزاءً بالكسر منها، وتخفيفاً للاسم لما اجتمع فيه ثلاث ياءات.

وَلَمَنْ فتح الياء مع التشديد وجهان: أحدهما: أنه أراد: يا بُنَيَّاه، فرخم، فسقطت الألف والهاء للترخيم، لأنهما زائدتان، فالألف زيدت لبعث الصوت، والهاء للسكت، فبقي الاسم على الفتح الذي كان عليه قبل الترخيم.

والثاني: أنه شبه هذه الياء لما رآها مشددةً ومعها ياء الإضافة بياء الاثنين إذا أضيفت إليها، ففتحها كما فتحوا قوله: ﴿إِخْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

= والضُّعْف، خلاف القوة. وقيل: الضُّعْف بالفتح في الرأي، وبالضم في الجسد. (القرطبي: ٥١٢٨/٦).

(١) قال القرطبي: «هُدًى وَرَحْمَةً» بالنصب على الحال، مثل: «هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ» وهذه قراءة المدنيين وأبي عمرو وعاصم والكسائي.

وقرأ حمزة (هُدًى وَرَحْمَةً) بالرفع، وهو من وجهين أحدهما: على إضمار مبتدأ به لأنه أول آية. والآخر: أن يكون خبر (تلك). المحسن الذي يعبد الله كأنه يراه. (القرطبي ٥١٣٢/٦).

فإن قيل: فما الفرق بين قولك: (ابنتي) وبين قولك (يا بني)، وكلاهما مضاف إلى النفس بالياء الشديدة؟ فقل: الفرق بينهما لطيفٌ فاعرفه، وذلك أن الياء في قولك: ابْنَتِي ساكنة طَبْعاً لأنها بدل من الألف التي لا يمكن الحركة فيها بوجه، ثم يدخل ياء الإضافة لأن النون تذهب لمعاقبتهما لها. والأصل في ياء الإضافة: الحركة، فكان الفتح أولى بها ففتحت لذلك، وأدغمت فيها ياء التثنية لسكونها، فهذا وجه الفتح في الياء، المضاف إليها التثنية.

وأما وجه كسر الياء في قولك: يا بُنَيَّ، فإن وزن «ابن» كوزن «حِصْن» فإذا قلت في التصغير: حُصَيْن كان كقولك: بُنَيَّ، فاجتمع فيه ياء التصغير وياء الأصل التي هي لام الفعل، وكان الإعراب عليها جارياً كما جرى على النون من (حِصَيْن)، ثم دخلت عليها ياء الإضافة فاجتذبت الياء الشديدة لقوتها إلى الكسر، لأن من شرطها أن تزيل الإعراب عما وَلِيَتْهُ وتَرْدُهُ إلى الكسر، كقولك: «حُصَيْنِي» فتسقط ياء الإضافة في «بُنَيَّ» لكثرة الياءات فتبقى كقولك «حُصَيْن» بكسر النون وسقوط الياء. فأنت الآن تعلم ضرورة أن الياء من (حِصَيْن) ساكنة وهي ياء التصغير. ومثلها في قولك: (بُنَيَّ)، والنون المكسورة في قولك: (حُصَيْن) مثلها ياء الأصل في (بُنَيَّ) وهي مكسورة كالنون، لتدل بالكسر على ياء الإضافة الساقطة. فهذا تلخيص الفرق بين ياء الإضافة في التصغير والتثنية، والدلالة على فتح الياء في التثنية، وكسرها في التصغير. وأما الحجة لمن خفف الياء وأسكن: فإنه صَغَر، ولم يُضِفْ، فلما اجتمع في آخر الاسم ياءان حذف إحداهما وبقي الأولى، وهي ياء التصغير على سكونها، فأجحف بالاسم. ولو أتى به منادى على أصل المواجهة لقال: يا بُنَيَّ لأنه نداء مفرد.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَصَاعِرْ خَدَكَ﴾ [١٨] يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبحذفها والتشديد. وقد ذكر في أمثاله ما يغني عن إعادته. ومعنى قوله لا تصاعر خدك: أي لا تمل بوجهك ولا تعرض تكبراً. وأصله من «الصَّعَر» وهو: داء يصيب البعير، فيلتوي له عنقه.

قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [١٦] أجمع القراء على نصب (مِثْقَال) إلا (نافعاً) فإنه رفعه. والحجة له: أنه جعل (كان) ممّا حدث ووقع، ولا خبر لها إذا كانت كذلك^(١).

(١) قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿مِثْقَال حَبَّةٍ﴾ عبارة تصلح للجواهر، أي قدر حبة وتصلح للأعمال، ومما يؤيد قول من قال هي من الجواهر قراءة عبد الكريم الجزري (فتكّن) بكسر الكاف وشد النون، من الكن الذي هو الشيء المغطى.

وقرأ جمهور القراء: «إِنْ تَكُ» بالثاء من فوق (مِثْقَال) بالنصب على خبر كان، واسمها مضمّر تقديره مسألتك على ما روي، أو المعصية والطاعة على القول الثاني. (القرطبي ٥١٤٩/٦).

قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً﴾ [٢٠] يقرأ بالجمع والإضافة، وبالتوحيد. فالحجة لمن جمع: أنه أراد بذلك جميع النعم التي ينعم الله بها على عباده. ودليله قوله: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: ١٢١] فالهاء ها هنا: كناية عن اسم الله عز وجل. والحجة لمن وحّد: أنه أراد نعمة الإسلام، لأنها جامعة لكل النعم، وما سواها يصغر في جنبها، فالهاء ها هنا علامة للتأنيث. فأما قوله: (ظاهرة وباطنة) فالظاهرة: نعمة الإسلام، والباطنة: ستر الذنوب.

قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ [٢٧] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه رده على (ما) قبل دخول (إنَّ) عليها أو استأنفه بالواو كما قال: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. والحجة لمن نصب: أنه رده على اسم (إن).

فإن قيل: فإن من شرط أبي عمرو أن يرفع المعطوف على (إنَّ) بعد تمام الخبر كقوله: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢] فقل: حجته في ذلك: أن (لو) تحتاج إلى جواب يأتي بعد الابتداء والخبر فكان المعطوف عليها كالمعطوف على (إن) قبل تمام خبرها. والدليل على ذلك أن تمام الخبر ها هنا في قوله: ﴿مَا نَفَذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [٣٧] وهذا أدل دليل على دقة تمييز أبي عمرو ولطافة حذقه بالعربية.

قوله تعالى: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَيْرٍ﴾ [٢٩] إجماع القراء على التاء إلا ما رواه (عياش) عن أبي عمرو بالياء، ولم يروه (اليزيدي).

ومن سورة السجدة

قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٧]. يقرأ بإسكان اللام وفتحها. فالحجة لمن أسكن: أنه أراد: الذي جعل عباده يحسنون خلق كل شيء. ويحتمل أن يكون أراد: الفعل الماضي، والهاء المتصلة به في موضع نصب، لأنها كناية عن مفعول به. ومعناه: أنه أحسن خلق كل شيء خلقه، فكوّنه على إرادته، ومشيتته، فله في كل شيء صنعة حسنة تدل بآثارها على وحدانيته وحكمته^(١) ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا﴾ [الكهف: ٧] وعليها الحسن والقبح.

قوله تعالى: ﴿أَنذَرْنَا فِي الْأَرْضِ أَثْنًا﴾^(٢) يقرأ بالاستفهام والإخبار. وقد تقدم ذكره.

(١) قال القرطبي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (خَلَقَهُ) بإسكان اللام. وفتحها الباقون واختاره أبو عبيد وأبو حاتم طلباً لسهولة. (القرطبي ٥١٧٣/٦).

(٢) قال القرطبي: وقرأ ابن محيصن ويحيى بن يعمر (ضللنا) بكسر اللام، وهي لغة. قال الجوهري: وقد ضللت أضل قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾. فهذه لغة نجد وهي الفصيحة. =

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَخْفَىٰ لَهُمْ﴾ [١٧]: أجمع القراء على فتح الياء إلا حمزة فإنه أسكنها. فالحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً ماضياً لما لم يسم فاعله وألفه ألف قطع. والحجة لحمزة أنه جعله إخباراً عن المتكلم، فأسكن الياء علامة للرفع.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤] يقرأ بفتح اللام والتشديد، وبكسرهما والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: حين صبروا ووقت صبروا. ودليله قولك: (ولأكَ السَّلاطَانُ لما صبرت). والحجة لمن خفف أنه أراد: لصبرهم، لأنه جعل (ما) مع صلتها بمعنى المصدر، و (ما) في قراءة من شدد في موضع نصب على الظرف.

ومن سورة الأحزاب

قوله تعالى: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢]. يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه أتبع آخر الكلام أوله، ودليله قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [١، ٢]. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعله خطاباً من الرسول عليه السلام لهم في حال الحضور.

قوله تعالى: ﴿الْأَنفِ﴾ [٤] يقرأ بهمزة مكسورة من غير ياء، وبكسرة الياء من غير همز ولا إتمام ياء، وبهمزة مكسورة ممدودة. وهذه كلها لغات في جمع (التي). فالحجة لمن همز وكسر من غير ياء: أنه اجتزأ بالهمزة من الياء. والحجة لمن كسر من غير همز ولا ياء: أنه خفف الاسم، وجمع بين ساكنين. وسهل ذلك عليه أن الأول حرف مدّ ولين، فالمدّ الذي فيه يقوم مقام الحركة. والحجة لمن همز ومدّ: أنه أتى بالكلمة على أصل ما وجب لها.

قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [٤]. يقرأ بإثبات الألف وتشديد الظاء، وبالتخفيف مع فتح التاء وضمها، وبحذف الألف وتشديد الظاء. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تتظاهرون فأسكن التاء الثانية، وأدغمها في الظاء فشدد لذلك. والحجة لمن خفف وضم التاء: أنه أخذه من (ظاهر) ثم (تَظَاهِرُونَ)... ولمن فتح: أنه أراد: (تتظاهرون) فأسقط إحدى التائين. وقد ذكر الخلف في أيهما الساقط. والحجة لمن حذف الألف وشدد الظاء: أنه أخذه من (تَظَهَّرَ)، ثم (تَتَظَهَّرُونَ)، فأسكن التاء وأدغمها في الظاء فشدها. وبقيت الهاء على ما كانت عليه من التشديد. ومعناه: أن الرجل كان في الجاهلية إذا قال لامرأته: أنت

= وأهل العالية يقولون: «ضِلَّتْ» بكسر اللام - أَضَلَّ. وهو ضَالٌّ تال، وهي الضلالة والتلالة، وأضله أي أضاعه وأهلكه، يقال أضل الميت إذا دفن. (القرطبي ٥١٧٣/٦).

عليّ كظهر أمي حَرَمْتُ عليه. فجعل الله فيها على المسلم الكفارة.

قوله تعالى: ﴿الظَّنُونَا﴾ [١٠]، و ﴿الرَّسُولَا﴾ [٦٦] و ﴿السَّبِيلَا﴾ [٦٧] يُقرآن بإثبات الألف وصلّاً ووقفاً، ويحذفها وصلّاً ووقفاً، وإثباتها وقفاً وطرحها وصلّاً. فالحجة لمن أثبتها وصلّاً ووقفاً: أنه اتبع خط المصحف، لأنها ثابتة في السّود، وهي مع ذلك مشاكلة لما قبلها من رؤوس الآي. وهذه الألفات تسمى في رؤوس أبيات الشعر قوافي، وترنماً وخروجاً. والحجة لمن طرحها: أن هذه الألف إنما تثبت عوضاً من التنوين في الوقف، ولا تنوين مع الألف واللام في وصل ولا وقف. والحجة لمن أثبتها وقفاً وحذفها وصلّاً: أنه اتبع الخط في الوقف، وأخذ بمحض القياس في الوصل، على ما أوجبه العربية فكان بذلك غير خارج من الوجهين.

قوله تعالى: ﴿وكان الله بما يعملون بصيراً﴾ [٩] يقرأ بالياء والتاء على ما ذكرنا في أول السورة^(١).

قوله تعالى: ﴿ولا مقام لكم﴾ [١٣] يقر بضم الميم وفتحها. وقد تقدم ذكر الاحتجاج عليه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿لأتوها﴾ [١٤] يقرأ بالمدّ من الإعطاء وبالقصّر من المجيء. وقد ذكر فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿أسوة﴾ [٢١] يقرأ بكسر الهمز وضمها. وهما لغتان كما قالوا: رِشوة ورُسوة.

قوله تعالى: ﴿يضعف لها العذاب﴾ [٣٠] يقرأ بتشديد العين وفتحها، وكسرها، (ويضايف) بالياء والنون، وإثبات الألف، والتخفيف. فالحجة لمن قرأه بالياء والتشديد مع الفتح: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله، وحذف الألف لقوله: ﴿ضعفين﴾. ودليله قول العرب: ضَعَفْتُ لك الدرهم مثليّه. والحجة لمن قرأه بالنون والتشديد وكسر العين: أنه جعله فعلاً أخبر به عن الله تعالى كإخباره عن نفسه، ونصب (العذاب) بوقوع الفعل عليه، كما رفعه في الأول بما لم يسم فاعله. والحجة لمن خفف وأثبت الألف مع الياء: أنه أخذه من: ضُوعِف يُضَاعَف، وهو فعل ما لم يُسم فاعله. والحجة لمن قرأه بالنون وإثبات الألف مع التخفيف: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه^(٢).

(١) قال القرطبي: ﴿وكان الله بما تعملون بصيراً﴾ وقرء «يعملون» بالياء على الخبر وهي قراءة أبي عمرو. الباقيون بالتاء، يعني من حفر الخندق والتحرز من العدو. (القرطبي ٥٢٢٦/٦).

(٢) قال القرطبي: قرأت فرقة «يُضَاعَفُ» بكسر العين على إسناد الفعل إلى الله تعالى. وقرأ أبو عمرو فيما =

قوله تعالى: ﴿وتعمل صالحاً﴾ [٣١] يقرأ بالتاء والياء. فالتاء على المعنى لأنه اسم لمؤنث. والياء للفظ (من) لأنه مذكر لفظاً و (مَنْ) تكون اسماً لواحد، وجمع، ولمذكر، ومؤنث.

قوله تعالى: ﴿نُوتها أجراها﴾ [٣١] يقرأ بالنون والياء. فالحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه جعله من إخبار رسوله عنه.

قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ [٣٣] يقرأ بكسر القاف وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعله من الوقار. والحجة لمن فتح: أنه جعله من الاستقرار.

قوله تعالى: ﴿أن تكون لهم الخيرة﴾ [٣٦] يقرأ بالياء والتاء، وقد ذكر الوجه في ذلك آنفاً.

قوله تعالى: ﴿وخاتم النبيين﴾ [٤٠] يقرأ بكسر التاء وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه أراد: اسم الفاعل في قولك: ختم النبيين فهو خاتمهم. ودليله قراءة (عبدالله) وختم النبيين. والحجة لمن فتح: أنه أخذه من الخاتم الملبوس، لأنه جمال. وفيه أربع لغات: خاتم وخاتم وخاتام وخيتام.

قوله تعالى: ﴿من قبل أن تمسوهن﴾ [٤٩] يقرأ بالتاء مضمومة، وإثبات الألف. ويفتح التاء وطرح الألف، وقد ذكرت علله في البقرة مستقصاة.

قوله تعالى: ﴿تُرْجي من تشاء﴾ [٥١] يقرأ بتحقيق الهمزة، وإعراب الياء، وبحذفه وإرسال الياء. وقد ذكر.

قوله تعالى: ﴿لا تحل لك النساء﴾ [٥٢] إجماع القراء على الياء، إلا ما روي عن أبي عمرو من التاء فيه، يريد: لا يحل لك شيء من النساء.

قوله تعالى: ﴿غير ناظرين إناه﴾ [٥٣] يقرأ بإشباع الضمة، وإلحاقها واواً، وباختلاس حركة الضم فيها. وقد مضى القول فيه مع أمثاله.

قوله تعالى: ﴿إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا﴾ [٦٧] يقرأ بالجمع، ويجمع الجمع.

= روى خارجة (تضاعف) بالنون المضمومة ونصب العذاب وهذه قراءة ابن محيصن. وهذه مفاعلة من واحد، كطاردت البغل وعاقبت اللص. وقرأ نافع وحزمة والكسائي (يضاعف) بالياء وفتح العين والعذاب رفعاً. وهي قراءة الحسن وابن كثير وعيسى، وقرأ ابن كثير وابن عامر «نضعف» بالنون وكسر العين المشددة والعذاب أيضاً. (القرطبي ٦/٥٢٥٨).

فالحجة لمن قرأه بالجمع: أنه لما جاء بعده (كبراء) وهو جمع (كبير) وجب أن يكون الذي قبله (سادة) وهو جمع (سيد)، ليوافق الجمع في المعنى. والحجة لمن قرأه بجمع الجمع: أن السادة كانوا فيهم أكبر من الكبراء، فأبانوهم منهم بجمع يتميزون به عنهم.

قوله تعالى: ﴿وَأَلْعَنَهُمْ لَعْنًا كَثِيرًا﴾ [٦٨] بالثاء والباء وقد ذكرت علله في البقرة^(١).

ومن سورة سبأ

قوله تعالى: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ﴾ [٣] يقرأ «عَلَامُ الْغَيْبِ» «وعالم الغيب» بالخفض وعالم بالرفع. فالحجة لمن خفض: أنه جعله وصفاً لقوله: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [٣]، لأنه مخفوض بواو القسم، فأما عَلَامُ فهو أبلغ في المدح من عَالِمٍ وعَلِيمٍ. ودليله قوله في آخرها: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ [٤٨]. وقيل: بل شدد دلالة على التكثير، لأنه مضاف إلى جمع. والحجة لمن قرأه بالرفع: أنه جعله خبر ابتداء محذوف، معناه: هو عالم الغيب.

قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزِبُ﴾ [٣] يقرأ بضم الزاي وكسرها وقد ذكر.

قوله تعالى: ﴿مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ﴾ [٥] يقرأ بالخفض والرفع. فالحجة لمن خفض: أنه جعله وصفاً للرجز. والحجة لمن رفع: أنه جعله وصفاً لقوله: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ وَمَعْنَى: (أَلِيمٌ): مؤلم موجع^(٢)﴾.

قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفُ﴾ [٩]، ﴿أَوْ نَسْقُطُ﴾ [٩] يقرآن بالنون والياء. فالحجة لمن قرأ بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن ذاته. والحجة لمن قرأ بالياء: أنه جعله من إخبار النبي ﷺ عن ربه عز وجل. واتفق القراء على إظهار الفاء عند (الباء) إلا ما قرأه (الكسائي) مدغماً. وحجته: أن مخرج الباء من الشفتين، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العلوى، فاتفقا في المخرج للمقاربة إلا أن في الفاء تفسياً يبطل الإدغام، فأما إدغام الباء في الفاء فصواب.

قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ﴾ [١٢] اتفاق القراء على نصب الريح إلا ما رواه «أبو

(١) قال القرطبي: قرأ ابن مسعود وأصحابه ويحيى وعاصم بالباء والباقون بالثاء، واختاره أبو حاتم وأبو عبيد والنحاس، لقوله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ وهذا المعنى كثير. (القرطبي ٥٣٣٢/٦).

(٢) قال القرطبي: «أَلِيمٌ» قراءة نافع بالكسر نعتاً للرجز، فإن الرجز هو العذاب قال الله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم «عَذَابٌ مِّن رَّجْزِ أَلِيمٍ» برفع الميم هنا وفي [الجاثية] نعتاً للعذاب. وقرأ ابن كثير وابن محيصن وحُميد بن قيس ومجاهد وأبو عمرو (مُعْجَزِينَ) مثبطين، أي ثبطوا الناس عن الإيمان بالمعجزات وآيات القرآن. (القرطبي ٥٣٤٣/٦).

بكر» عن «عاصم» بالرفع. فالحجة لمن نصب: إضمار فعل معناه: وسخرنا لسليمان الريح. فأما الحجة «لعاصم» فإنه رفعه بالابتداء «ولسليمان» الخبر.

قوله تعالى: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [١٣] اتفق القراء على حذف الياء في الوقف إلا (ابن كثير) فإنه أثبتها على الأصل.

قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [١٤] يقرأ بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه أتى باللفظ على أصل الاشتقاق، لأن العصا سميت بذلك، لأن الراعي ينسئ بها الإبل عن الحوض أي يؤخرها. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد التخفيف.

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَآ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ [١٥] يقرأ (سبأ) بالإجراء وتركه. وقد ذكرت علله في سورة النمل^(١). و (في مساكنهم) يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحد: أنه اجتزأ بالتوحيد من الجمع. والحجة لمن جمع: أنه جعل كل موضع منهما مسكناً^(٢).

قوله تعالى: ﴿ذَوَاتِي أَكُلُ خِمَاطٍ﴾ [١٦] أجمع القراء فيه على التنوين إلا «أبا عمرو» فإنه أضاف. فالحجة لمن نون: أنه جعل (الخمط) و (الأثل) بدلاً من الأكل، وهو هو في المعنى، ولذلك كرهوا إضافته، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه. والحجة لأبي عمرو: أنه جعل الأكل أشياء كثيرة، و (الخمط) جنساً من المأكولات، فأضاف كما يضيف الأنواع إلى الأجناس. و (الخمط): ثمر الأراك فأما (أكل) فيقرأ بضم الكاف على الأصل وإسكانها تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [٢٣] أجمع القراء على ضم الفاء دلالة على بناء ما لم يسم فاعله إلا (ابن عامر) فإنه فتحها دلالة على بناء الفعل للفاعل وهو الله عز وجل. ومعنى ذلك: أن الملائكة لما سمعت صليل الوحي إلى محمد ﷺ بعد الفترة التي

(١) قال القرطبي: قرأ نافع وغيره بالصرف والتنوين على أنه اسم حي، وهو في الأصل اسم رجل، جاء بذلك التوقيف عن النبي ﷺ. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو (لسبأ) بغير صرف، جعله اسماً للقبيلة، وهو اختيار أبي عبيد، واستدل على أنه اسم قبيلة أن بعده (في مساكنهم). النحاس: لو كان كما قال لكان في مساكنها. (القرطبي ٥٣٦٥/٦).

(٢) قال القرطبي: «في مساكنهم» قراءة العامة على الجمع، وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، لأن لهم مساكن كثيرة وليس بمسكن واحد. وقرأ إبراهيم وحمة وحفص «مسكنهم» موحداً. إلا أنهم فتحوا الكاف. وقرأ يحيى والأعمش والكسائي موحداً كذلك، إلا أنهم كسروا الكاف. قال النحاس: ومساكن في هذا أبين، لأنه يجمع اللفظ والمعنى، فإذا قلت: مسكنهم، كان فيه تقديران: أحدهما - أن يكون واحد يؤدي عن الجمع. والآخر: أن يكون مصدرأ لا يشئ ولا يجمع. (القرطبي ٥٣٦٥/٦).

كانت بينه وبين عيسى عليه السلام، فزعت له خوفاً من قيام الساعة فقالوا: ﴿ماذا قال ربكم﴾ [٢٣] فأجيبوا: ﴿قالوا الحق﴾ [٢٣] أي: قال ربكم: الحق.

قوله تعالى: ﴿وهل يجازى إلا الكفور﴾ [١٧] يقرأ بالياء وفتح الزاي. وبالنون وكسر الزاي. فالحجة لمن قرأه بالياء والفتح: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله فرفع لذلك الكفور. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه جعل الفعل لله عز وجل وعدّاه إلى (الكفور) فنصبه به.

و (هل) يجيء في الكلام على أربعة أوجه: يكون جَحْداً كقوله: ﴿وهل يجازى إلا الكفور﴾ ودليل ذلك مجيء التحقيق بعدها. وتكون استفهاماً كقوله: ﴿هل يسمعونكم إذ تدعون﴾ [الشعراء: ٣]. ويكون أمراً كقوله: ﴿فهل أنتم مُنْتَهُون﴾ [المائدة: ٩١] ويكون بمعنى «قد» كقوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ [الإنسان: ١].

قوله تعالى: ﴿ربنا بعد بين أسفارنا﴾ [١٩] يقرأ بتشديد العين وكسرها من غير ألف، وبالتخفيف وإثبات الألف بين الباء والعين. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: التكرير يعني بُعد بُعد وهو ضد: القرب. والحجة لمن أدخل الألف وخفف: أنه استجفى أن يأتي بالعين مشددة فأدخل الألف، وخفف، كقوله تعالى: ﴿عقدتم﴾ [المائدة: ٨٩] و ﴿عاقدم﴾. وقد ذكرت علله هناك بأبين من هذا، وهما في حال التشديد والتخفيف عند الكوفيين مجزومان بلام مقدرة، حذفت مع حرف المضارعة. وعند البصريين مبنياً على معنى الطلب بلفظ الأمر على ما وجب للفعل في الأصل.

قوله تعالى: ﴿ولقد صدّق عليهم إبليس ظنه﴾ [٢٠] يقرأ بتشديد الدال وتخفيفها. ومعناها قريب وذلك أن إبليس لعنه الله قال: ﴿ولأمرنهم فليتيكّن آذان الأنعام﴾ [النساء: ١١٩] ظاناً لذلك، لا متيقناً فلما تابعه عليه من سبقت له الشقوة عند الله عز وجل وصدق ظنه عليهم.

قوله تعالى: ﴿إلا لمن أذن له﴾ [٢٣]. يقرأ بضم الهمزة دلالة على ما لم يسم فاعله، ونصبها إخباراً بالفعل عن الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿وهم في الغرفات﴾ [٣٧] يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحّد: أنه اجتزأ بالواحد عن الجمع كقوله تعالى: ﴿والملك على أرجائها﴾ [الحاقة: ١٧] يريد به الملائكة. والحجة لمن جمع قوله تعالى: ﴿لهم غرف من فوقها غرف﴾ [الزمر: ٢٠]، وكلّ صواب اللفظ، قريب المعنى^(١).

(١) قال القرطبي: «لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون» وهم في الغرفات آمنون، قراءة =

قوله تعالى: ﴿وَأَتَى لَهُمْ﴾ [٥٢] يقرأ بالتفخيم على الأصل، وبالإمالة لمكان الياء، وبين بين، تعديلاً بين اللغتين.

قوله تعالى: ﴿التناوش﴾ [٥٢] يقرأ بتحقيق الهمز وإبداله، فالحجة لمن همز: أنه أراد: التباعد. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد: التناول. وأنشد (لرؤية) في الهمز الذي هو بمعنى البُعد قوله:

كَمْ سَاقٍ مِنْ دَارِ امْرِئٍ جَحِيشٍ إِلَيْكَ نَاشُ الْقَدَرِ التَّوْشِ^(١)

وأنشد لغيره في ترك الهمز الذي هو بمعنى: التناول قوله:

فَهِ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْقَلَا^(٢)

من سورة فاطر

قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [٣] يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه أراد: هل غير الله من خالق أو يجعله نعتاً لخالق قبل دخول (مِنْ) أو يجعل (لها) بمعنى (ما) و (غيراً) بمعنى: إلا كقوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩]. والحجة لمن خفض: أنه جعله نعتاً لخالق، أراد: هل من خالق غير الله يرزقكم^(٣).

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦] يقرأ بضم الياء وفتح الزاي والرفع، وبالنون مفتوحة وكسر الزاي والنصب. فالحجة لمن ضم: أنه دلّ بالفعل على بنائه لما لم يُسمّ فاعله، فرفع ما أتى بعده به. والحجة لمن قرأه بالنون والفتح: أنه أراد: حكاية ما أخبر الله عز وجل عن نفسه، ونصب قوله: ﴿كل كفور﴾ بتعدي الفعل إليه.

العامية. (جزاء الضعيف) بالإضافة. وقرأ الزهري ويعقوب ونصر بن عاصم جزاء متوناً منصوباً الضعف رفعا، أي فأولئك لهم الضعف جزاء، على التقديم والتأخير، وجزاء الضعيف «على أن يجاوزا الضعف». (وجزاء الضعف) مرفوعان الضعف بدل من جزاء... وقرأ الجمهور أيضاً (في الغرفات) على الجمع، وهو اختيار أبي عبيد، لقوله ﴿لَتُبْهِتُمْ مِنْ الْحَسَنَةِ غَرْفًا﴾، وقرئ «في الغرفات» بضم الراء وفتحها وسكونها. وقرأ الأعمش ويحيى بن وثاب وحزمة وخلف في الغرفة على التوحيد. (القرطبي ٥٣٨٨/٦).

(١) البيت من قصيدة له يمدح بها الحارث كما في ديوانه (٧٧/٣).

(٢) البيت لغيلان بن حريث كما في «معاني القرآن ١٣٦٥/٢» واللسان (نوش).

(٣) قال القرطبي: يجوز في (غير) الرفع والنصب والخفض، فالرفع من وجهين أحدهما بمعنى هل من خالق إلا الله، بمعنى ما خالق إلا الله. والوجه الثاني: أن يكون نعتاً على الموضع لأن المعنى: هل خالق غير الله، ومن زائدة. والنصب على الاستثناء، والخفض على اللفظ. (القرطبي ٥٤٠٣/٦).

قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [٣٣]. يقرأ بفتح الياء وضم الخاء، وبضم الياء وفتح الخاء. فالحجة لمن قرأه بفتح الياء: أنه جعل الدخول فعلاً لهم، والتحلية إلى غيرهم ففرّق بين الفعلين لهذا المعنى. والحجة لمن قرأ بضم الياء: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله وزاوج بذلك بين هذا الفعل وبين قوله: يَدْخُلُونَهَا، ويحلون، ليشاكل بذلك بين اللفظين.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلُؤَا﴾ [٣٣] يقرأ بالهمز، وتركه، وبالنصب والخفض. وقد ذكر بجميع وجوهه في سورة الحج.

قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْهُ﴾ [٤٠] يقرأ بالتوحيد والجمع^(١). فالحجة لمن وحّد: قوله ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧] والحجة لمن قرأه بالجمع أنه وجده مكتوباً في السّواد بالتاء فأخذ بما وجده في الخط.

وفرق بينهما بعض أهل النظر بفرقان مستحسن: فقال مَنْ وَحَّدَ، أراد: الرسول عليه السلام ودليله: قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البينة: ١، ٢]. ومن جمع أراد: القرآن، ودليله، قوله تعالى: ﴿وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّءُ﴾ [٤٣] أجمع القراء فيه على كسر الياء وخفض الهمزة إلا ما قرأه «حمزة» بوقف الهمزة كالجزم في الفعل، وإنما فعل ذلك تخفيفاً للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة، كما خَفَّفَ «أبو عمرو» في قوله: ﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

فإن قيل: فهلاً فعل في الثاني كما فعل في الأول؟ فقل: لم تتوال الكسرات في الثاني، كما توال في الأول، لأنه لما انضمت الهمزة للرفع زال الاستثقال، فأتى به على أصل ما أوجبه الإعراب له من الرفع. فاعرف حجته في ذلك فقد نُسِبَ إلى الوهم.

ومن سورة يس

قوله تعالى: ﴿يَسَ وَالْقُرْآنَ﴾ [١، ٢]. يقرأ بإدغام النون في الواو وإظهارها. فالحجة لمن أدغم: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن أظهر: أن حروف التهجي ليست كغيرها لأنها يَتَوَكَّى بها الوقف على كل حرف منها، فكانه بذلك منفرد مما بعده.

فإن قيل: فيلزم من أدغم النون ها هنا في الواو أن يدغم في قوله ﴿نَ وَالْقَلَمَ﴾

(١) قال القرطبي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم «على بينة» بالتوحيد، وجمع الباقون والمعنيان متقاربان إلا أن قراءة الجمع أولى لأنه لا يخلو من قراءة على (بينة) من أن يكون خالف السواد الأعظم. أو يكون جاء به على لغة من قال جاءني طلعت، فوقف التاء، وهذه لغة شاذة قليلة. (القرطبي / ٥٤٣٨).

[القلم: ١] فقل: هذا لا يلزم، لأن الياء أخفّ من الواو وأسهل في اللفظ. وقد ذكرت الإمالة والتفخيم فيما تقدم.

قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [٥]. يقرأ برفع اللّام ونصبها. فالحجة لمن رفع: أنه جعله خبر ابتداء محذوف. معناه: هذا تنزيل العزيز. والحجة لمن نصب: أنه أراد المصدر كما قال تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

قوله تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [٩] يقرآن بضم السين وفتحها. وقد ذكرت علله في الكهف.

قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [١٤]. أجمع القراء على تشديد الزّاي فيه إلّا ما رواه «أبو بكر» عن «عاصم» من التخفيف. فمعنى التشديد: قوّينا ومنه: أعزّك الله. ومعنى التخفيف: غلبنا ومنه: «مَنْ عَزَّ بَزَّ» أيّ مَنْ غلب: أخذ السَّلْبُ^(١).

قوله تعالى: ﴿أَتْنِ ذَكْرْتُمْ﴾ [١٥] يقرأ بهمزتين محققتين، وبهمزة وياء. وقد ذكر فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥] يقرأ بإثبات الهاء وطرحها. فالحجة لمن أثبتها: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب، لأن الهاء عائدة على (ما) في صلتها، لأنها من أسماء النواقص التي تحتاج إلى صلة وعائد. والحجة لمن حذفها: أنه لما اجتمع في الصلة فعل وفاعل ومفعول خفف الكلمة بحذف المفعول، لأنه فضله في الكلام.

قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ [٣٩] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه ابتدأه وجعل ما بعده خبراً عنه، والهاء عائدة عليه وبها صلح الكلام. والحجة لمن نصب: أنه أضمر فعلاً فسره ما بعده فكانه في التقدير: وقَدَرْنَا القمر قَدَرْنَاهُ^(٢).

(١) قال القرطبي: قرأ أبو بكر عن عاصم «فعززنا بثالث» بالتخفيف وشدد الباقون. قال الجوهري: وقوله تعالى «وعززنا بثالث» يخفف ويشدد أي قوينا وشددنا. وقيل: التخفيف بمعنى غلبنا وقهرنا ومنه (وعزني في الخطاب) والتشديد بمعنى قوينا وكثرنا. (القرطبي ٥٤٥٨/٦).

(٢) قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ يكون تقديره آية لهم القمر. ويجوز أن يكون (والقمر) مرفوعاً بالابتداء. وقرأ الكوفيون (والقمر) بالنصب على إضمار فعل وهو اختيار أبي عبيد قال: لأن قله فعلاً وبعده فعلاً وقبله (ينسلخ) وبعده (قدرناه). النحاس: وأهل العربية جميعاً فيما علمت على خلاف ما قال، منهم القراء قال: الرفع أعجب إليّ وإنما كان الرفع عندهم أولى، لأنه معطوف على ما قبله ومعناه آية لهم القمر. وقوله إن قبله (نسلخ) قبله ما هو أقرب منه وهو (تجري) وقبله (والشمس) بالرفع... (القرطبي ٥٤٧٣/٦).

فإن تقدم قبل الاسم حرف هو بالفعل أولى، وتأخر بعده ما له صدر الكلام كالأمر والنهي، والاستفهام كان وجه الكلام النصب، لأنك بالفعل تأمر وعنه تنهي، وتستفهم ودليل ذلك إجماع القراء على نصب قوله: ﴿أبشراً مّا واحداً تنبّعه﴾ [القمر: ٢٤] والرفع عند النحويين جائز، وإن كان ضعيفاً.

قوله تعالى: ﴿وهم يخضمون﴾ [٤٩] يقرأ بإسكان الخاء والتخفيف، وبتشديد الصاد أيضاً مع الإسكان، وفتح الياء والحاء وكسر الصاد والتشديد، وفتح الياء وكسر الخاء والصاد. وبكسر الياء والحاء والصاد، وقد ذكرت علّله مستقصاةً في نظائره.

قوله تعالى: ﴿في شغل﴾ [٥٥] يقرأ بضمّتين متواليّتين، وبضمّ الشين وإسكان الغين. فقليل: هما لغتان فصيحتان. وقيل: الأصل: الضم، والإسكان: تخفيف. وقيل معنى شغلهم: افتضاض الأبقار. وقيل: استماع النغم والألحان.

قوله تعالى: ﴿في ظلال﴾ [٥٦] يقرأ بضمّ الظاء وفتح اللام من غير ألف بين اللامين وبكسر الظاء وألف بين اللامين. فالحجة لمن ضمّ الظاء: أنه جعله جمع (ظُلّة). ودليله قوله تعالى: ﴿في ظُلُلٍ من الغمام﴾ [البقرة: ٢١٠]. والحجة لمن كسر الظاء: أنه جعله جمع (ظل وهو ما ستر من الشمس في أول النهار إلى وقت الزوال. وما ستر بعد ذلك فهو فيء، لأنه ظلٌّ فاء من مكان إلى مكان) أي: رجع. ودليله قوله تعالى: ﴿وَوَظِلٍّ ممدود﴾ [الواقعة: ٣٠].

قوله تعالى: ﴿وأن عبدوني﴾ [٦١] يقرأ بضمّ النون وكسرها. وقد تقدم القول فيه آنفاً فأما الياء فتأبته وصلاً ووقفاً، لأنها مكتوبة في السّواد.

قوله تعالى: ﴿جبالاً كثيراً﴾ [٦٢]. يقرأ بضمّ الجيم والباء. وبإسكانها مع التخفيف، وبكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وكلها لغات، معناها: الخِلقة والطَّبع، وما جُبِلَ الإنسان عليه.

قوله تعالى: ﴿ننكسه في الخلق﴾ [٦٨]. يقرأ بضمّ النون والتشديد، وفتحها والتخفيف فقليل: هما لغتان بمعنى واحد. وقيل معنى التشديد: التكاثر والترداد. ومعنى التخفيف: المرة الواحدة. وفرق «أبو عمرو» بينهما فقال: نكّست الرجل عن دابته بالتشديد، ونكّس في مرضه ردّ فيه. ومعناه: نعيده إلى أرذل العمر يريد به: الهرم.

قوله تعالى: ﴿أفلا يعقلون﴾ [٦٨] يقرأ بالياء والتاء على ما قدّمناه.

قوله تعالى: ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٤١]. يقرأ بالتوحيد والجمع. وقد تقدّم الاحتجاج في نظائره بما يغني عن إعادته ومثله: ﴿لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ [٦٧] ومكاناتهم^(١).

قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [٧٠]. يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: قوله ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ﴾ [٦٩]. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعله عليه السلام مخاطباً. ووجه الياء أن يكون للقرآن، لقوله تعالى: ﴿لَا تُنْذِرُكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٩]. قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢]. يقرأ بالرفع والنصب. وقد ذكر وجه ذلك.

ومن سورة الصافات

قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [١، ٢، ٣]. يُقْرَأُ بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال، وإظهارها. فالحجة لمن أدغم قرب مخرج التاء منهن. والحجة لمن أظهر: أن التاء متحركة والألف ساكنة قبلها فلا إظهار أحسن من الجمع بين ساكنين.

فإن قيل: ما وجه قوله ﴿فالتاليات ذكراً﴾ ولم يقل (تَلَوًّا) كما قال (صفاً) و (زَجْرًا)؟ فقل: إنَّ (تلوت) له في الكلام معنيان: تلوت الرجل. معناه: اتَّبَعْتُهُ، وجئت بعده. ودليله قوله: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٢]. وتلوتُ القرآن: إِذَا قَرَأْتُهُ. فلما التبس لفظهما أبان الله عز وجل بقوله (ذكرًا): أنَّ المراد ها هنا: التَّلَاوة لا الاتِّبَاع.

فإن قيل: ما وجه التأنيث في هذه الألفاظ؟ فقل: ليدل بذلك على معنى الجمع. وقيل: التاليات ها هنا: جبريل وحده، كما قال تعالى في قوله: ﴿فنادته الملائكة﴾ [آل عمران: ٣٩].

قوله تعالى: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [٦]. يقرأ بالتنوين والنصب والخفض معاً، وبترك التنوين والإضافة. فالحجة لمن نوّن ونصب: أنه عند أهل البصرة شبيه بالمصدر، لأن المصدر عندهم إذا نوّن عمل عمل الفعل، وكذلك إذا أضيف إلى الفاعل أو المفعول. وهو

(١) قال القرطبي: وقرأ الحسن والسلمي وزر بن حُبَيْش وعاصم في رواية أبي بكر (مكاناتهم) على الجمع، الباقون بالتوحيد، وقرأ أبو حيوة (فلم استطاعوا مضياً) يفتح الميم والمعنى بضم الميم مصدر معنى بمعنى مضياً إذا ذهب. (القرطبي ٥٤٩٤/٦).

عند أهل الكوفة منصوب بمشتق من المصدر^(١).

والحجة لمن نون وخفض: أنه أبدل: (الكواكب) من الزينة لأنها هي الزينة وهذا يدل الشيء من الشيء، وهو هو في المعنى. والحجة لمن حذف التنوين، وأضاف: أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له، لأن الاسم إذا أُلْفِيَ الاسم بنفسه ولم يكن الثاني وصفاً للأول ولا بدلاً منه ولا مبتدأ بعده أزال التنوين وعمل فيه الخفض، لأن التنوين معاقب للإضافة، فلذلك لا يجتمعان في الاسم.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٨]. يقرأ بتشديد السين والميم، وبإسكان السين والتخفيف. فالحجة لمن شدّد: أنه أراد يسمعون، فأسكن التاء وأدغمها في السين فصارتا شيئاً مشددة. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من سَمِعَ يَسْمَعُ. ومعناه: أنّ الشياطين كانت تسرق السمع من السماء فتلقّيه إلى أوليائها من الإنس قبل مولد محمد عليه السلام فتبديده، فلما ولد ﷺ رُجِمُوا بالنجوم، فامتنعوا من الاستماع، وهذا من أدلّ دليل على صحة نبوته ﷺ^(٢).

قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [١٢]. يقرأ بضم التاء وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه من إخبار الله تعالى عن نفسه^(٣). ودليله قول النبي ﷺ: «عجب ربكم من آلكم وقنوطكم».

(١) القرطبي: قرأ مسروق والأعمش والنخعي، وعاصم وحزمة (بزينة) مخفوض منون (الكواكب) خفض على البدل من زينة لأنها هي. وقرأ أبو بكر كذلك إلا أنه نصب الكواكب بالمصدر الذي هو زينة. والمعنى بأن زينا الكواكب فيها. ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار أعني كأنه قال وأنا زيناها (بزينة) أعني (الكواكب).

وقيل: هي بدل من زينة على الموضع.

الباقون: بزينة الكواكب على الإضافة. والمعنى زينا السماء الدنيا بتزيين الكواكب... (القرطبي/

٥٥٠٨).

(٢) قال القرطبي: وقرأ جمهور الناس (يَسْمَعُونَ) بسكون السين وتخفيف الميم. وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص (لَا يَسْمَعُونَ) بتشديد السين والميم من التسميع. فينتفي على القراءة الأولى سماعهم، وإن كانوا يسمعون وهو المعنى الصحيح. ويعضده قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾ وينتفي على القراءة الأخيرة أن يقع منهم استماع أو سماع. قال مجاهد: كانوا يسمعون ولكن لا يسمعون. وروي عن ابن عباس (لا يسمعون إلى الملا) قال: هم لا يسمعون ولا يسمعون. وأصل «يسمعون» يسمعون فادغمت التاء في السين لقربها منها. واختارها أبو عبيد لأن العرب لا تكاد تقول سمعت إليه وتقول تسمعت إليه... (القرطبي/ ٥٥٠٩).

(٣) قال القرطبي: قراءة أهل المدينة وأبي عمرو وعاصم بفتح التاء خطاباً للنبي ﷺ، أي بل عجبت مما نزل عليك من القرآن وهم يسخرون. وهي قراءة شريح و[أنكر قراءة الضم] وقرأ الكوفيون إلا عاصماً بضم التاء. واختارها أبو عبيد والفراء وهي مروية عن علي وابن مسعود، رواها شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود: أنه قرأ (بل عجبت) بضم التاء. (القرطبي/ ٥٥١٣).

فالعجب من الله عز وجل إنكار لأفعالهم: من إنكارهم البعث، وسخرياتهم من القرآن، وازدراؤهم بالرسول جرأة على الله، وتمرداً، وعدواناً، وتكبراً. فهذا العجب من الله عز وجل. والفرق بينه وبين عجب المخلوقين: أنَّ المخلوق لا يَعجب إلا عند نظره إلى ما لم يكن في علمه، ولا جرت العادة بمثله فبهَره ما رأى من ذلك فيتعجب من ذلك. وقد جاء في القرآن ما يقارب معنى ذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَكُرُوا وَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وكقوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]. وكقوله: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فالمكر من الله والاستهزاء والمحبة على غير ما هي من الخلق وبخلافها، فكذلك العجب منه بخلاف ما هو من المخلوقين، لأنها منه على طريق المجازاة بأفعالهم وإتيان اللفظ مردوداً على اللفظ. والحجة لمن فتح: أنه جعل التاء للنبي ﷺ.

ومعناه: بل عجبت يا محمد من وحي الله إليك، وهم يسخرون.

قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾ [٤٧] يقرأها هنا وفي [الواقعة: ١٩] بكسر الزاي وفتحها. فالحجة لمن قرأه بالكسر: أنه أراد: لا ينفذ شرابهم. والحجة لمن فتح: أنه أراد: لا تزول عقولهم إذا شربوها بالسُّكْرِ. وفتح «عاصم» بينهما فقرأها هنا بالفتح، وفي [الواقعة] بالكسر ف قيل: إنه جمع بين اللغتين لِئَلِمَ بجوازِهِما. وفتح بعضهم بين ذلك فقال: إنما فتحها هنا لقوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [٤٧] وهو كل ما اغتال الإنسان فأهلكه وذهب بعقله. وكسر في الواقعة لأن الله تعالى وصف الجنة، وفاكهتها وجعل شرابها من معين، والمعين لا ينفذ، فكان ذهاب العقل في [الصافات] أشبه، ونفاد الشراب في [الواقعة] أشكل.

قوله تعالى: ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَرْفُونَ﴾ [٩٤]. إجماع القراء على فتح الياء إلا ما قرأه «حمزة» من ضمها. فمن فتح، أخذه من: رَفَّ يَرْفُ. ومن ضم أخذه من: أَرَفَّ يَرْفُ. وهما لغتان معناهما: الإسراع في المشي.

قوله تعالى: ﴿مَاذَا تَرَى﴾ [١٠٢] يقرأ بفتح التاء، وإمالة الراء، وتفخيمها. وبضم التاء وكسر الراء بياء الإمالة. فالحجة لمن فتح التاء: أنه أراد به: معنى الرَّوِيَّةِ، والرأي. وقد ذكر وجه الإمالة والتفخيم فيما سلف. والحجة لمن ضمَّ وكسر الراء: أنه أراد به المشورة، والأصل فيه: (تُرَائِي) فنقل كسرة الهمزة إلى الراء، وحذف الهمزة لسكونها وسكون الياء. واشتقاق المشورة من قولهم: «شُرْتُ» العسل إذا أَخْرَجْتَهُ من الخلية ومعناه: استخراج الرأي.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [١٢٣]. أجمع القراء على فتح النون وقطع الألف بعدها إلا «ابن عامر» فإنه وصلها. فالحجة لمن قطع: أنه شاكل بهذه الألف، أخواتها في أوائل الأسماء الأعجمية. والحجة لمن وصلها: أنها الداخلة مع اللام للتعريف، فكان الاسم عنده قبل دخولها عليه (ياس).

قوله تعالى: ﴿سَلامَ عَلَى إِلْيَاسِينَ﴾ [١٣٠]. يقرأ بكسر الهمزة وقصرها وإسكان اللام بعدها، ويفتح الهمزة ومدّها وكسر اللام بعدها. فالحجة لمن كسر الهمزة: أنه أراد (إلياس) فزاد في آخره الياء والنون، ليساوي به ما قبله من رؤوس الآي، ودليله ما قرأه «ابن مسعود»: «سلام على إدراسين» يريد: إدريس. والحجة لمن فتح الهمزة: أنه جعل اسمين: أحدهما: مضاف إلى الآخر. معناه: سلام على آل محمد ﷺ، لأنه قيل في تفسير قوله يس: يريد يا محمد. واختلف الناس في قولهم: آل محمد، فقيل معناه: مَنْ آل إليه بنسب أو قرابة.

وقيل مَنْ كان على دينه، ودليله قوله تعالى: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، [الأنفال: ٥٤]. وقيل آله: أصحابه، وأهله، وذريته.

فأما أهل صناعة النحو فأجمعوا: أن الأصل في (آل) (أهل) فقلبت الهاء همزة ومُدّت ودليلهم على صحة ذلك: أنك لو صغرت آلا لقلت: أهَيْلاً ولم تقل: أويلاً لأنهم صغروه على أصله لا على لفظه.

وقال حذّاق النحويين: الحجة لمن قرأ: (إدراسين) و (إلياسين) فإنما جمع، لأنه أراد بذلك: اسم النبي ﷺ وضمّ إليه من تابعه على دينه كما قالوا: (المسامعة) و (المهالبة).

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [١٢٦] يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه جعله بدلاً من قوله: ﴿وتذرون أحسن الخالقين﴾ [١٢٥]، الله ربكم ورب آبائكم الأولين، يحتمل أن يكون أضمر فعلاً كالذي أظهر فنصب به، أو أضمر (أعني) فإن العرب تنصب بإضمّاره مدحاً وتعظيماً. والحجة لمن رفع: أنه أضمر اسماً ابتداءً به، وجعل اسم الله تعالى خيراً له، لأن الكلام الذي قبله قد تم فكأنه قال: هو الله ربكم. ودليله قوله: ﴿سورة أنزلناها﴾ [النور: ١]، و ﴿براءة من الله﴾ [التوبة: ١] يريد بهما، هذه سورة وهذه براءة من الله. أو يتبدى باسم الله عز وجل مستأنفاً له، فيرفعه

ويجعل قوله (ربكم) الخبر ويعطف عليه ما بعده.

ومن سورة ص^(١)

قوله تعالى: ﴿مآلها من فوق﴾ [١٥] يقرأ بضم الفاء وفتحها.

ف قيل: هما لغتان بمعنى واحد، وقيل: مَنْ ضَمَّ أراد: قَدَّر ما بين الحَلْبَتَيْنِ للناقة. ومن فَتَحَ: أراد: من راحة.

قوله تعالى: ﴿بالسوق﴾ [٣٣] إسكان الواو إجماع، إلا ما روي عن (ابن كثير) من الهمز، وقد ذكر آنفاً.

قوله تعالى: ﴿بنصب﴾ [٤١]. أجمع القراء على ضم النون، إلا ما رواه (حفص) عن (عاصم) بالفتح وهما لغتان. معناهما: ما يصيب البدن من تعب الضر، وألم الوجع. ومعنى العذاب ها هنا: ذهاب المال والولد.

فإن قيل: ما وجه مدحه بالصبر وقد شكى بهذا القول؟ فقل: إن شكواه ها هنا على طريق الاستغاثة بالله، والسؤال له، وإنما وجه الذم أن يشكو إلى مخلوق مثله لا يملك له ضرراً ولا نفعاً. ودليل ذلك قول يعقوب عليه السلام: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾ [يوسف: ٨٦]. لأن كل غني فقير إليه وكل قوي ضعيف لديه ولم يُعْطَ أحدٌ الاسترجاع عند المصائب إلا نبينا ﷺ وأمه، ودليل ذلك قول يعقوب لما تولى عن أولاده: ﴿يا أسفي على يوسف﴾ [يوسف: ٨٤].

قوله تعالى: ﴿ولي نعمة واحدة﴾ [٢٣]. إسكان الياء إجماع إلا ما رواه (حفص) عن (عاصم) بالفتح لقلة الاسم وكذلك قوله: ﴿وعزني﴾ [٢٣] بالتشديد إجماع إلا ما رواه أيضاً عنه بالتشديد وإثبات الألف. وهما لغتان معناهما: غلبتني وغلبتني.

(١) قرأ الحسن وأبي بن كعب وابن إسحاق: «صاد» بكسر الدال على أنه أمر من صادي يصادي إذا ضاهى ومائل، أي صار كالصدي الذي يحكي الصياح، والمعنى: ماثل القرآن بعلمك وقارنه بطاعتك، وهكذا فسر الحسن، أي انظر أين عملك منه، وقال جمهور الناس: إنه حرف المعجم المعروف، ويدخله ما يدخل سائر أوائل السور من الأقوال، ويختص هذا الموضع بأن قال بعض الناس: معناه صدق محمد. وقال الضحاك معناه: صدق الله، وقال محمد بن كعب القرظي: هو مفتاح أسماء الله: صمد صادق الوعد، صانع المصنوعات. وقرأ الجمهور: «صاد» بسكون الدال، وقرأ ابن أبي إسحاق بخلاف عنه «صاد» بكسر الدال، وتنويناها على القسم، كما تقول: والله لأفعلن. وحكى الطبري وغيره عن ابن إسحاق: «صاد» بفتح الدال، وكذلك يفعل في نطقه بكل الحروف، يقول: قاف، ونون، ويجعلها كأين وليت. قال الثعلبي: وقيل معناه: صاد محمد القلوب، بأن استمالها للإيمان. انظر: (المحرر الوجيز لابن عطية ٤/ ٤٩١).

قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ﴾ [٨]. يقرأ بهمزيّن الأولى مفتوحة والثانية مضمومة. وبهمزة واحدة، وبهمزة وواو بعدها. ومثله: ﴿الَّذِي الذِّكْرَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [القمر: ٢٥]. فالحجة لمن أثبت الهمزتين: أنه أتى بالكلام على أصله ووفاه ما أوجبه القياس له، الأولى همزة الاستفهام، والثانية ألف القطع. والحجة لمن قرأه بهمزة واحدة: أنه أخبر ولم يستفهم. والحجة لمن قرأه بهمزة، وواو: أنه حَقَّقَ الأولى وخَفَّفَ الثانية وكانت مضمومة فصارت في اللفظ واواً.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْكَرْنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤٥]. إجماع القراء على لفظ الجمع إلا ما قرأه ابن كثير من التوحيد. فالحجة لمن جمع: أنه أتى بالكلام على ما أوجب له من تفصيل الجمع بعده. والحجة لمن وحَّد: أنه اجتزأ بلفظ الواحد من الجمع للدلالة ما يأتي عليه.

قوله تعالى: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ [٤٦]. يقرأ بالتثنية، والإضافة. فمن نَوَّنَ أبدل (ذكرى) من (خالصة) وموضعها على هذا خفض، ومن حذف التثنية وأضاف لاختلاف اللفظ كقوله: ﴿وَلِدَارِ الْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩] ولا يبين فيها إعراب لحلول ألف التأنيث فيها طرفاً، ولم يأت على بنائها إلا (شغري) اسم نجم.

قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا يُوْعَدُونَ﴾ [٥٣] يقرأ ها هنا بالياء والتاء. فالتاء لمعنى مخاطبة الحاضر، والياء للإخبار عن الغائبين، وقد شرحت علله في مواضعه.

قوله تعالى: ﴿وَعَسَاقُ﴾ [٥٧] يقرأ بتشديد السين وتخفيفها ها هنا، وفي ﴿عَمِ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ٢٥] وهما لغتان، وقيل: معناه: شراب قاتل ببرده وتثنته. وقيل: ما يسيل من ضديد أهل النار.

قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ﴾ [٥٨].

إجماع القراء على فتح الهمزة والتوحيد إلا ما قرأه «أبو عمرو» من ضمها دلالة على الجمع. فالحجة لمن قرأه بالتوحيد قوله تعالى: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾، ولم يقل من شكلهم. والحجة لمن جمع: أنه شاكل بالجمع بينه وبين قوله ﴿أَزْوَاجَ﴾ ولم يقل (زوج)، وهما في الوجهين لا ينصرفان، لأن (آخر) وزنه (أَفْعَل) ففيه علتان: (الصفة) و (مثال الفعل) و (أَخْرَجَ): وزنه (فَعَّل) ففيه علتان: (الجمع) و (العدل). ووجه عدله: أن أصله أن يعرف بالألف واللام، فلما عرّف بغيرهما تركوا صرفه. ومثله: (سَخَر) إذا أردت به سحر يومك بعينه لم تصرفه، لأنه معدول عن مثل ذلك.

قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ [٦٣، ٦٢]، يقرأ بقطع الألف ووصلها.

فالحجة لمن قطع أنه: جعلها ألف الاستفهام، دخلت على ألف الوصل، فسقطت لدخولها. ولمن وصل وجهان: أحدهما: أنه أخبر بالفعل ولم يدخل عليه استفهاماً. والثاني: أنه طرح ألف الاستفهام لدلالة قوله ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [٦٣] عليها. وهذا من كلام العرب، قال امرؤ القيس:

تَرْوَحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وماذا يَضِيرُكَ لَوْ تَنْتَظِرُ^(١)

أراد: أتروح، فحذف الألف. ويحتمل أن يكون حذف الألف لتقدم الاستفهام في قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رَجُلًا﴾ [٦٢].

قوله تعالى: ﴿سَخِرْيَا﴾ [٦٣]، يقرأ بضم السين وكسرهما، وقد ذكر فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [٨٤]. يقرآن بالنصب معاً، ويرفع الحق الأول، ونصب الثاني. فالحجة لمن نصبهما: أنه أراد في الأول الإغراء. معناه: فاتبعوا الحق، وأعمل الفعل المؤخر في الثاني. والحجة لمن رفع الأول: أنه أضمر له ما يرفعه. يريد: فهذا الحق، ونصب الثاني بالفعل المؤخر، أو يكون أراد: فأنا الحق، وأقول: الحق، فأقام الفاء في الأول مقام (أنا) وهذا بعيد.

ومن سورة الزمر

قوله تعالى: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧]. يقرأ بضم الهاء وإثبات واو بعدها. وباختلاس الضمة من غير واو، والهاء بالإسكان. فالحجة لمن أشبع الهاء ولفظ الواو: أنه لما ذهب الألف من يرضى علامة للجزم، أتت الهاء وقبلها فتحة فردّ حركتها إلى ما كان لها في الأصل، وأتبعها الواو تبييناً للحركة، وشاهد ذلك قول ذي الرمة^(٢):

كَأَنَّهُ كَوَكَّبٌ فِي إِثْرِ عَفْرِيةٍ مُسَوِّمٌ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ مُنْقَضِبُ

والحجة لمن اختلس: أن الأصل عنده: (يرضاه لكم) فلما حذفت الألف للجزم بقيت الهاء على الحركة التي كانت عليها قبل حذف الألف وأنشد:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرَ^(٣)

والحجة لمن أسكن: أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً لا يمكن انفصالها منه توهم

(١) البيت في ديوانه (١٥٤).

(٢) البيت في ديوانه (٢٧).

(٣) البيت للشماخ كما في ديوانه (٣٦).

أنها آخر الفعل، فأسكنها تخفيفاً، ليدل بذلك على الجزم. فأما الهاء في قوله: ﴿يرضه لكم﴾، فكناية عن الشكر لقوله: أولاً ﴿وإنْ تَشْكُرُوا﴾ فالشكر من العبد: رضاه بما قسم الله له، والثناء عليه بما أولاه، والشكر من الله تعالى: الزيادة في النعم، وجزيل الثواب.

قوله تعالى: ﴿أم من هو قانت﴾ [٩] يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه رده من قوله: ﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [٨] فكأنه قال: أهذا خير أمن هو قانت؟ أي: مُصَلٍّ. والقانت في اللغة: (الداعي)، و(الساكت) و(المصلي)، وهو ها هنا: المصلي لقوله: (ساجداً) و(قائماً). والحجة لمن خفف: أنه أقام الألف مقام حرف النداء، فكأنه قال: يا من هو قانت، وهو مشهور في كلام العرب، لأنها تنبئ المنادي بخمس أدوات وهن: يا زيد، وأيا زيد، وهيا زيد، وأي زيد، وأزيد.

قوله تعالى: ﴿فبشِّرْ عبادي الذين﴾ [١٧، ١٨] يقرأ بحذف الياء وإثباتها وفتحها. فالحجة لمن حذف: أنها لما سقطت لالتقاء الساكنين خطأ سقطت لفظاً. والحجة لمن أثبتها: أنه إنما تسقط ياء الإضافة في النداء لكثرة الحذف فيه والاستعمال. فأما في غيره فلا، وفتحها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿فيتبعون أحسنه﴾؟ [١٨] وليس فيه إلا حسن، فقل: إن الله ذكر الطاعة في كتابه، وأمر بها، ووصف الجنة، ورغب فيها، وذكر المعصية، ونهى عنها، والنار، وحذر منها، فإذا: تلا القارئ كتاب ربه تبع الطاعة فعمل بها، وارتاح إلى الجنة فتقرب منها. فهذا معنى: أحسنه.

قوله تعالى: ﴿ورجلاً سالماً لرجل﴾ [٢٩] يقرأ بإثبات الألف، وكسر اللام، وبحذفها وفتح اللام. فالحجة لمن أثبتها: أنه أراد به: خالصاً لا شركة فيه. والحجة لمن حذفها: أنه أراد: المصدر من قولك سلِّم سَلَمًا كما تقول حَذِرَ حَذَرًا. وليس بمعنى الصُّلح الذي هو ضد الحرب، لأنه لا وجه لذلك ها هنا، لأن هذا مثل ضربه الله للكافر المعاند. (ومعنى): شركاء متشاكسين، أي: متنازعين مختلفين - وللمؤمن الذي عبد إلهاً واحداً.

قوله تعالى: ﴿بكاف عبده﴾ [٣٦]. يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجة لمن وحد: أنه قصد بذلك النبي ﷺ. ودليله قوله تعالى مخاطباً له: ﴿ويخوفونك بالذين من دونه﴾ [٣٦]. يعني الأصنام. والحجة لمن جمع: أنه أراد بذلك: كفاية الله لجميع أنبيائه، لأن كل أمة قد كادت نبيها، كما كيد محمد عليه السلام، فدخل في الجملة معهم. ودليله قوله تعالى حكاية عن قوم هود: ﴿إن نقول إلاّ اعتراك بعض آلهتنا بسوء﴾ [هود: ٥٤].

قوله تعالى: ﴿هل هُنَّ كاشفاتُ ضُرِّه﴾ [٣٨]. و﴿ممسكات رحمته﴾ [٣٨] يقرآن

بالتنوين والنصب، وبحذف التنوين والخفض. فالحجة لمن نَوَّن: أنه أراد: الحال والاستقبال، ولمن أضاف: أنه أراد: ما ثبت ومضى. وقد ذكر هذا فيما مضى بآيين من هذا الشرح.

قوله تعالى: ﴿التي قضى عليها الموت﴾ [٤٢]. يقرأ بضم القاف وفتح الياء ورفع الموت. وفتح القاف وإسكان الياء، ونصب الموت. فالحجة لمن ضم القاف: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله وفتح الياء لكسرة (الضاد) قبلها ورفع (الموت)، لأنه قام مقام الفاعل. والحجة لمن فتح: أنه أخبر بالفعل عن الله تعالى لتقدّم اسمه في قوله: ﴿الله يتوفى الأنفس﴾ [٤٢] وأسكن الياء للفتحة قبلها، ونصب الموت بتعدي الفعل إليه.

قوله تعالى: ﴿بمفازتهم﴾ [٦١] يقرأ بالتوحيد والجمع. وقد ذكر في نظائره من العلل ما يغني عن إعادته^(١).

قوله تعالى: ﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾ [٥٣]. يقرأ بحذف الياء وإثباتها. فالحجة لمن حذف أنه: استعمل الحذف في النداء لكثرة دوره في الكلام. والحجة لمن أثبت: أنه أتى به على الأصل. وقيل: هذه أرجى آية في كتاب الله لمن يئس من التوبة. وقيل: بل قوله: ﴿إن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ [الرعد: ٦] وقيل: بل قول إبراهيم ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. فقليل: بتحقيق الإجابة. وقيل: بل بالعيان، لأن المُخْبِر ليس كالمعاین.

قوله تعالى: ﴿تأمروني أعبد﴾ [٦٤] يقرأ بإدغام النون وتشديدها، وبالتخفيف وإظهارها وبتحريك الياء وإسكانها. وقد تقدم من الاحتجاج في ذلك ما فيه كفاية.

قوله تعالى: ﴿فتحت أبوابها﴾ [٧١] و﴿فتحت أبوابها﴾ [٧٣] يقرآن بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تكرير الفعل، لأن كل باب منها فُتِح. ودليله: إجماعهم على التشديد في قوله: ﴿وغلقت الأبواب﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿مفتحة لهم الأبواب﴾ [ص: ٥٠]. والحجة لمن خفف: أنه دل بذلك على فتحها مرة واحدة، فكان التخفيف أولى، لأن الفعل لم يتردد، ولم يكثر. فإن قيل: فما وجه دخول الواو في إحداها دون الآخر؟ فقل: فيه غير وجه. قال قوم: هي زائدة، فدخولها وخروجها واحد كما يزداد غيرها من الحروف.

(١) قرأ الأخوان وأبو بكر «بمفازاتهم» جمعاً لما اختلف أنواع المصدر جُمع والباقون بالانفراد على الأصل وقيل: ثم مُضاف محذوف أي بدواعي مفازتهم أو بأسبابها والمفازة المَنجاة. وقيل: لا حاجة لذلك إذ المراد بالمفازة الفلاح. (الدرر المصون للسمين الحلبي ٢١/٦).

وقال آخرون: العرب تَعُدُّ من واحد إلى سبعة وتسميه «عشرًا» ثم يأتون بهذه الواو فيسمونها «واو العشر» ليدلوا بذلك على انقضاء عدد، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿التائبون العابدون﴾ [التوبة: ١١٢] فلما سَمِّي سبعة أتى بعد ذلك بالواو، ومثله قوله: ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢] ومثله قوله تعالى في صفة الجنة: ﴿وفتحت أبوابها﴾ [الزمر: ٧٣]، لأن للجنة ثمانية أبواب، وللنار سبعة.

وقال أبو العباس (المبرد): إذا وجدتُ حرفاً في كتاب الله عز وجل له معنى حسن لم أجعله مُلغى، ولكن التقدير: حتى إذا جاؤوها وصلُّوا، وفتحت لهم، أبوابها، ومثله، ﴿فلما أسلما وتلَّ للجبين﴾ [الصافات: ١٠٣] معناه - والله أعلم - أذعن لأمر الله.

ومن سورة المؤمن

قوله تعالى: ﴿حَمَّ﴾ [١] يقرأ بتفخيم الحاء، وإمالتها، وبين ذلك وقد تقدَّم القول فيه عند ذكر حروف المعجم فيما سلف.

فإن قيل: فما موضع (حم) من الإعراب؟ فقل: قال قوم: موضع (حم) نصب بإضمار فعل معناه: (اتل) أو (اقرأ) حم. وقيل موضعها خفض بالقسم إلا أنها لا تنصرف، وما لا ينصرف، فالنصب أولى به من الخفض، لأنه مُشَبَّه بالفعل فمَنع ما لا يكون إعراباً في الفعل وهو الخفض. قال الكُمَيْت^(١):

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آل حَامِمٍ - آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُغَرِّبٌ

وقيل هي اسم للسورة ودليل عليها.

قوله تعالى: ﴿والذين تدعون من دونه﴾ [٢٠] بالياء والياء، وقد تقدم القول فيه آنفاً.

قوله تعالى: ﴿يوم التَّلَاقِ﴾ [١٥]، و ﴿يوم النَّادِ﴾ [٣٢] يقرآن بإثبات الياء وصلّاً، وبحذفها وقفاً. وبإثباتها وصلّاً ووقفاً، وبحذفها وصلّاً ووقفاً، وقد تقدَّمت الحجة في أمثاله بما يدل عليه. ومعنى التلاق: التقاء السماء والأرض. ومعنى التناد: قيل: تناديهم من قبورهم. وقيل: ينادي أصحاب الجنة أصحاب النار، وأصحاب الأعراف.

قوله تعالى: ﴿أشدَّ منهم قوة﴾ [٢١] يقرأ بالهاء في (منهم) ونصب (أشد) ^(٢) بعده إلّا

(١) البيت في الكتاب (٢/٣٠).

(٢) قال ابن عطية: قرأ ابن عامر وحده: «أشد منكم» بالكاف، وكذلك هي في مصاحف الشام، وذلك على=

ما قرأه (ابن عامر) بالكاف في موضع الهاء ورفع (أشد). وليس في نصب (أشد) خلاف بين الناس ورفع ذلك لحن. فالحجة لمن قرأه بالهاء: أنه أتى بالكلام على سياقه. ودليله قوله: ﴿أو لم يسيروا في الأرض﴾ [٢١] ونصب (أشد)، لأنه جعله الخبر (لكان) السابقة وجعل (هم) فاصلة عند البصريين وعماداً عند الكوفيين، ليفرق بذلك بين الوصف لاسم (كان) وبين الخبر كقولك: كان زيد الظريف قائماً في الوصف، وكان زيد هو الظريف في الخبر، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إن كنا نحن الغالبين﴾ [الأعراف: ١١٣].

فإن قيل: فإنَّ الفاصلة لا تدخل على خبر كان إلا إذا كان معرفة فقل: إن (أفعل) متى وصل بـ (من) كان معرفة. والحجة لمن قرأه بالرفع والكاف: أنه جعل (هم) اسماً مبتدأ و (أشد) الخبر، فرفعهما وجعلهما جملة في موضع نصب بخبر (كان)، فأما الكاف: فحجته فيها أن العرب ترجع من الغيبة في الخطاب إلى الحضرة. ودليله قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم﴾ [يونس: ٢٢]. وقد تقدّم من هذا ما يستدل به على معناه.

قوله تعالى: ﴿أو أن يُظهِر في الأرض الفساد﴾ [٢٦]. يقرأ بأو، وبالواو، وبضم الياء وفتحها، وينصب (الفساد) ورفعه. فالحجة لمن قرأ بأو: أنه جعل الحرف لأحد الحالين على طريق الشك أو الإباحة لأن لـ (أو) في الكلام أربعة أوجه: الشك، والإباحة، والتخيير، وإيجاب أحد الشيئين منهما كقوله: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ [الصافات: ١٤٧]. والحجة لمن قرأ بالواو: أنه جعل الحرف للحالين معاً فاختار الواو، لأنها جامعة بين الشيئين، لأنه جمع بها هنا بين التبديل وبين ظهور الفساد. والحجة لمن ضم الياء: أنه ردّ الكلام على أوله وأتى به على سياقه، فأضمر الفاعل فيه كما أضمره في قوله: ﴿أن يُبدل دينكم﴾ [٢٦] فنصب (الفساد) بتعدّي الفعل إليه. والحجة لمن فتح الياء: أنه قطع الفساد وظهوره من التبديل، فأفرده بفعله، ورفعه به.

ومعناه: فإن يُبدل دينكم ظهر في الأرض الفساد.

قوله تعالى: ﴿إني عذت﴾ [٢٧] يقرأ بإدغام الذال في التاء لقرب المخرج. ويأظهار الذال على الأصل، لأن الحرفين غير متجانسين.

قوله تعالى: ﴿على كل قلب متكبر جبار﴾ [٣٥]. إجماع القراء هنا على الإضافة إلا (أبا عمرو) فإنه نون (القلب). فالحجة لمن أضاف: أنه جعل القلب خلفاً من اسم محذوف، فأقامه مقامه عند الكوفيين. وهو عند البصريين صفة قامت مقام الموصوف.

= الخروج من غيبة إلى الخطاب. وقرأ الباكون: «أشدّ منهم» وكذلك هي في سائر المصاحف، وذلك أوفق لتناسب ذكر الغيب. (المحرر الوجيز ٤/٥٥٣).

ومعناه عندهم: على كل قلب رجل متكبر. أو يريد به: التقديم والتأخير، كما حكي عن بعض فصحاء العرب: أن فلاناً لمَنَّ يُرَجِّلْ شَعْرَهُ كل يوم جمعة أراد كل يوم جمعة فقدّم وأخر. والحجة لأبي عمرو: أنه جعل الفعل للقلب لأنه ملك البدن ومستقر الكبر، لأن الكبر إذا سكنه تكبر له صاحبه، ودليل ذلك قوله: ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ [الشعراء: ٤]، لأن الأعناق إذا ذلت وخضعت ذل لذلك وخضع أربابها.

ومعنى تكبر القلب: قسوته، لأنه إذا قسا ترك الطاعة. والجبار في اللغة: الذي يقتل على الغضب ودليله قوله: ﴿بطشتم جبارين﴾ [الشعراء: ١٣٠].

فإن قيل: فقد مدح الله نفسه بهذا الاسم الذي ذم به خلقه. فقل: موضع المدح لله تعالى أنه أجبر عباده على ما أراد منهم وأماهم وأمانتهم فهي صفة لا تليق إلا به ومدح لا يجب إلا له فإذا اكتسى ذلك من لا يجب له كان مذموماً به.

ولم يأت «فَعَال» مِنْ «أَفْعَل» إلا في ثلاثة أفعال: قالوا: أجبر فهو جَبَّار، وأدرك فهو درَّاك، وأسار فهو سَار.

قوله تعالى: ﴿فَاطْلِعْ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾ [٣٧]. أجمع القراء على رفعه عطفاً على قوله: ﴿أَبْلَغْ﴾ [٣٦] إلا ما روى (حفص) عن عاصم بالنصب لأنه جعل الفاء فيه جواباً للفعل، فنصب بها تشبيهاً لـ (لعل) بليت، لأن (ليت) في التَّمَنِّي أخت (لعل) في التَّرجِّي. ومثله ما رواه عنه أيضاً في [عبس: ٤]: ﴿فَتَنَفَّعَهُ الذِّكْرَى﴾.

قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٧] يقرأ بضم الصاد وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه دل بالضم على بناء ما لم يسم فاعله، وعطفه على قوله: ﴿وكذلك زين لفرعون سوء عمله﴾ [٣٧] والحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لفرعون، فاستتر اسمه فيه لتقدمه قبل ذلك. وفيه حجة لأهل السنة.

قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤٦] يقرأ بقطع الألف ووصلها. فالحجة لمن قطع: أنه جعله أمراً من الله عز وجل للزبانية، فنصب آل فرعون بتعدي الفعل إليهم، لأن دخول النار ليس مما يختارونه ولا ذلك إليهم، وإنما يُكْرَهُونَ عليه. والحجة لمن وصل: أنه جعل الفعل حكاية عما يقال لهم، وأضمر القول ها هنا كما أضمر في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ﴾ [الجاثية: ٣١] يريد: «والله أعلم». فيقال لهم: أفلم، ونصب (آل فرعون) على هذه القراءة بالنداء المضاف كما قال تعالى: ﴿ذَرِيَّةٌ مِّنْ حَمَلِنَا﴾ [الإسراء: ٣] يريد - والله أعلم - يا ذرية من حملنا مع نوح.

قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ [٤٠] يقرأ بضم الياء وفتح الخاء، وفتح الياء وضم الخاء. فالحجة لمن ضم: أنه أتى بالفعل على بناء ما لم يسم فاعله ليقربه من قوله: ﴿يَرْزُقُونَ﴾ [٤٠] فيتفقاً بلفظ واحد في بنائهما. والحجة لمن فتح الياء أنه أراد: أنهم إذا أُدْخِلُوا دَخَلُوا فنسب الدخول إليهم. ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كَفَّارٌ﴾ [آل عمران: ٩١] وإنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] فنسب الفعل إليهم على هذا الوجه سَعَةً ومجازاً ومثله ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [٦٠] يقرأ بضم الياء وفتحها. ومعنى داخرين: صاغرين.

قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾ [٥٢] يقرأ بالتاء دلالة على تأنيث المعذرة، وبالياء للحائل بين الفعل والاسم، أو لأن تأنيث الاسم ليس بحقيقي.

قوله تعالى: ﴿مَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨] يقرأ بالياء والتاء. ويقرأ بتاءين. فالحجة لمن قرأه بالياء والتاء: أنه جعل الياء دلالة على الاستقبال وعلامة للغيبة، والتاء داخلة على فعل لتدل على استفادة الذكر شيئاً بعد شيء كما تقول: تحفظت القرآن، وتنجزت حوائجي. والحجة لمن قرأه بالتاءين: أنه دل بالأولى على الاستقبال والحضور، وبالثانية على ما قدمناه، و (قليلاً) ينتصب بقوله: (يتذكرون)، والوقف تام على قوله عز وجل: ﴿وَلَا الْمَسِيءُ﴾. ثم يتبدى بما بعده.

ومن سورة حَمَّ السجدة (فُصِّلَتْ)

قوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾ [١٦] يقرأ بإسكان الحاء وكسرها. فالحجة لمن أسكن: أنه أراد: جمع (نحس) ودليله قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]. ويحتمل أن يكون أراد كسر الحاء، فأسكنها تخفيفاً. والحجة لمن كسر: أنه جعله جمعاً للصفة من قول العرب: هذا يوم نحس، وزن: هذا رجل هرم.

قال الشاعر:

أبلغ جذاماً ولَحْمًا أَنَّ إِخْوَتَهُمْ طَيًّا وَبَهْرَاءَ قَوْمٌ نَصْرُهُمْ نَحْسٌ^(١)

قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ [١٩] يقرأ بالياء والرفع، وبالنون والنصب. فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه أراد الإخبار بفعل ما لم يُسم فاعله. فرفع الاسم به. والحجة لمن قرأ بالنون: أنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه فنصب الاسم بتعدي الفعل إليه.

(١) البيت في (اللسان) مادة [نحس].

قوله تعالى: ﴿من ثمرة من أكمأها﴾ [٤٧] يقرأ بالتوحيد، والجمع. وقد ذكر من الحجة في أمثاله ما يغني عن إعادة قول فيه^(١).

قوله تعالى: ﴿أعجمي وعربي﴾ [٤٤]. يقرأ بهمزين محققين، وبهمزة ومدّة بعدها. فالحجة لمن حقق: أنه أتى بالكلام على واجبه، لأن الهمزة الأولى للإنكار لقولهم، والتوبيخ لهم. والثانية ألف قطع. والحجة لمن أبدل من ألف القطع مدّة: أنه استثقل الجمع بين همزتين، فحفّف إحداهما بالمدّ. ومعناه: لو فعلنا هذا لقالوا: أقرآن أعجمي ونبيّ عربي؟ هذا مُحالٌ.

والفرق بين الأعجميّ والعجميّ: أن الأعجميّ الذي لا يتكلم بالعربية وإن كان عربي الأصل، والعجميّ: منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً.

قوله تعالى: ﴿أرنا الذين﴾ [٢٩] يقرأ بكسر الراء باختلاس حركتها وبإسكانها. وقد ذكر فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿ونأى بجانبه﴾ مذكور في بني إسرائيل بوجه القراءة فيه وشرح علله.

ومن سورة حم عسق (الشورى)

قوله تعالى: ﴿عسق﴾ [٢] أجمع القراء على إدغام النون في القاف، وبينهما متباعد في المخرج، وأظهر «حمزة» النون عند الميم في «طسم» [الشعراء: ١]. فالحجة في الإظهار: أن الميم قد أُفْرِذَتْ من السين في أول سورة [التل] وألحقت بها في أول [الشعراء] و [القصص] فبيّن فيهما ليعلم أن الميم زائدة على هجاء السين، ولم تنفرد السين من القاف فيحتاج في ذلك إلى فصل، فبنى فيه الكلام على الأصل، والنون تدغم عند الميم وتخفى عند القاف، والمخفي بمنزلة المظهر، فلما ثقل عليه التشديد وكرهه في (طسم) أظهر، ولما كان المخفي بمنزلة المظهر لم يحتاج إلى إظهار ثانٍ.

قوله تعالى: ﴿كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾ [٣] يقرأ بكسر الحاء وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعله فعلاً لله عز وجل فرفع لفظ الاسم بفعله. والحجة لمن فتحها: أنه جعل الفعل مبنياً لما لم يُسمّ فاعله، ورفع اسم الله تعالى بدلاً من الضمير

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي والحسن وطلحة والأعمش: «من ثمرة» بالافراد على أنه اسم جنس، وقرأ نافع وابن عامر: «ثمرات» بالجمع، واختلف عن عاصم وهي قراءة أبي جعفر وشيبة والأعرج والحسن بخلاف، وفي مصحف عبدالله: «من ثمرة من أكمأها»، الأكمأ: جمع كم، وهو غلاف التمر قبل ظهوره. (المحرر الوجيز ٢١/٥).

الذي في الفعل، أو بإعادة فعل مضمر، أو بإضمار اسم مبتدأ يكون اسم الله تعالى خبراً له^(١).

قوله تعالى: ﴿يَتَفَطَّرُونَ مِنْ فَوْقَهُنَّ﴾ [٥] يقرأ بالياء والتاء فيه، وفي ﴿تَكَادُ﴾ والنون مع التاء، والياء والتخفيف، وبالتاء في مكان النون بعد التاء، والياء والتشديد. وتقدم شرح جميع علل ذلك في سورة مريم بما يغني عن إعادة قول فيه.

قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [٢٥] يقرأ بالتاء والياء على ما قدمناه في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي﴾ [٣٢] اتفقت المصاحف على حذفها خطأ. واختلف القراء في اللفظ بها.

فمنهم من أثبتها وصلاً ووقفاً، واحتج: أنه إنما كان حذفها لمقارنة التنوين فلما زال التنوين بدخول الألف واللام عادت إلى أصلها.

ومنهم من حذفها وقفاً وأثبتها وصلاً ليكون متبعاً للخط وقفاً، وللأصل وصلاً.

ومنهم من حذفها وقفاً ووصلاً. واحتج بأن النكرة الأصل، والمعرفة فرع عليها، فلما حذفت الياء في النكرة لمقارنة التنوين، ثم لما دخلت الألف واللام دخلتا على شيء قد حذف أصلاً، فلم يعيده لأن الأصل أقوى من الفرع.

قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ﴾ [٣٥] يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه صرفه عن المجزوم، والنَّصْبُ بالواو عند الكوفيين، وبإضمار «أن» عند البصريين. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] بالنصب والحجة لمن رفع: أنه استأنف بالواو لتمام الشرط والجزاء بابتدائه وجوابه.

قوله تعالى: ﴿كِبَائِرُ الْإِثْمِ﴾ [٣٧] يقرأ بالتوحيد والجمع، فالحجة لمن وحد: أنه أراد به الشرك بالله فقط، لأن الله تعالى أوجب على نفسه غفران ما سواه من الذنوب، ولذلك سماه ظُلماً عظيماً. والحجة لمن جمع: أنه أراد بذلك: الشرك، والقتل، والزنا، والقذف، وشرب الخمر، والفرار من الرَّحْف، وعقوق الوالدين، فذلك سبع.

وقال «ابن عباس»: هي إلى سبعين أقرب منها إلى سبع. وقيل: هي من أول [النساء]

(١) قال ابن عطية: وقرأ جمهور القراء: «يُوحِي» بالياء على إسناد الفعل إلى الله تعالى، وهي قراءة الحسن والأعرج وأبي جعفر والجدري وعيسى وطلحة والأعمش. وقرأ أبو حيوه والأعشى عن أبي بكر عن عاصم: «نُوحِي» بنون العظمة. (المحرر الوجيز ٢٥٠/٥).

إلى قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ وإذا ثبت أنَّ أكبر المعاصي الشرك بالله، فأكبر الطاعات الإيمان بالله، وهو: الإقرار باللسان، والتصديق بالقلب. وقيل: أكبر من الشرك ما ادَّعاه فرعون لنفسه من الربوبية. وقيل: إذا اجتمعت صفات الذنوب صارت كبيرة.

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَرْسَلْ رَسُولًا فِيوْحَى﴾ [٥١] يقرآن بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه استأنف بـ «أو» فخرج من النصب إلى الرفع. والحجة لمن نصب أنه عطفه على معنى قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، لأنه بمعنى: أن يوحى إليه أو يرسل رسولا، فيوحي، فيعطف بعضاً على بعض بـ «أو» وبالفاء. ومعنى قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ يريد: إلهاماً، أو من وراء حجاب، كما كلم موسى، أو يرسل رسولا يريد به: جبريل عليه السلام، وعلى جميع النبيين والملائكة والمقربين.

ومن سورة الزخرف

قوله تعالى: ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [٥] يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه قدّر «أَنْ» تقدير «إِذْ» ودليله قوله: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ٢] يريد: إذ جاءه الأعمى، وقدّر (كنتم) بعده تقدير الفعل الماضي لفظاً ومعنى، وموضع (أَنْ) على هذا نصب وخفض، وقد ذكر. والحجة لمن كسر: أنه جعل أُنْ (إِنْ) حرف شرط، وجعل الفعل بمعنى المستقبل، وحذف الجواب علماً بالمراد.

قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيِّةِ﴾ [١٨] يقرأ بفتح الياء وإسكان النون والتخفيف، وبضم الياء وفتح النون والتشديد. فالحجة لمن خفف: أنه جعل الفعل من قولهم: نشأ الغلام فهو ناشئ. والحجة لمن شدد: أنه جعل الفعل لمفعول به لم يُسم فاعله، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ [الواقعة: ٣٥] فَأَنْشَأْتُ وَنَشَأْتُ بمعنى واحد.

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ [١٩] يقرأ بالباء والألف جمع «عبد» وبالنون من غير ألف على أنه ظرف. فالحجة لمن قرأه بالجمع: أن الملائكة عباد الله. ودليل ذلك قوله: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. والحجة لمن قرأه بالنون على معنى الظرف. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. والجمع ها هنا أولى، لأن الله عز وجل إنما أكذبهم في قولهم: إن الملائكة بناته بأن عرفهم أنهم عباده، لا بناته.

قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [١٩] يقرأ بفتح الهمزة والشين، وبضمها وإسكان

السين. فالحجة لمن فتح: أنه جعل الألف للتوبيخ، وأخذ الفعل من شَهِد يشهد، فجعله فعلاً لفاعل. والحجة لمن ضم: أن جعله فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعله. ودليله قوله تعالى: ﴿ما أشهدتهم خلق السموات﴾ [الكهف: ٥١] التي ينظرون، ولا خلق الأرض التي يمشون عليها، ولا خلق أنفسهم. وهذا من أوكد الحجج عليهم، لأن من لم يشهد خَلَقَ ما يُعَايَنُهُ ويقرَّب منه، فكيف يعرف خلق ما بعد منه، وغاب عنه؟.

قوله تعالى: ﴿قل أو لو جئتكم﴾ [٢٤] يقرأ بألف بين القاف واللام على الإخبار، وطرح الألف، على طريق الأمر. وقد تقدّمت الحجة في نظائره بما فيه كفاية.

قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ هُمْ سَقْفًا مِنْ فُضَّةٍ﴾ [٣٣]. يقرأ بفتح السين وإسكان القاف على التوحيد. وبضمهما على الجمع. فالحجة لمن وحّد: أنه أراد: أعلاهم وأظلمهم ودليله قوله تعالى: ﴿فخر عليهم السَّقْفُ من فوقهم﴾ [النحل: ٢٦]. والحجة لمن جمع: أنه وافق بذلك بين اللفظين في قوله: ﴿معارج عليها يظهرون﴾ [٣٣].

قوله تعالى: ﴿لما متاع الحياة الدنيا﴾ [٣٥] يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها. وقد ذكرت علله فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءنا﴾ [٣٨] يقرأ بالتوحيد وبالتثنية. فالحجة لمن وحّد: أنه أفرد «العاشي» عن ذكر الرحمن بالفعل. ودليله توحيد الفعل بعده في قوله: ﴿قال يا لَيْتَ بيني وبينك بُعْدَ المشرقين﴾ [٣٨]. والحجة لمن قرأه بالتثنية: أنه أراد: والشيطان المقيّض له الذي قارنه، لأنهما جميعاً جاءا، فكان الخطاب من أحدهما بعد المجيء. وأراد بالمشرقين ها هنا: بُعْدَ ما بين المشرق والمغرب، فأتى بالأشهر من الاسمين.

قوله تعالى: ﴿أساور من ذهب﴾ [٥٣] إجماع القراء على إثبات الألف بين السين والواو إلّا ما رواه (حفص) عن (عاصم) من حذفها وإسكان السين. فالحجة لمن أثبت الألف: أنه أراد: جمع الجمع. والحجة لمن حذفها أنه أراد: الجمع فقط، فأما الفرق بين السّوار والأسوار فالسّوار لليد، والأسوار من أساورة الفُرس.

قوله تعالى: ﴿فجعلناهم سَلَفًا﴾ [٥٦] يقرأ بفتح السين واللام وبضمهما. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: جمع «سالف». والحجة لمن ضم: أنه أراد: جمع «سليف».

قوله تعالى: ﴿يصدّون﴾ [٥٧] يقرأ بكسر الصاد وضمها. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: يَعدِلُون ويَعرِضُون، ودليله قوله: ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم﴾ [الأنعام: ٣٥]. والحجة لمن كسر أنه أراد: يصيحون، ودليله على ذلك مجيء «منه» قبلها ولو كانت بمعنى

الإعراض لجاءت معها «عَن» كقوله: ﴿أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]. وقيل: كسر الصاد، وضمها، وإدخال الألف في أول الفعل وإخراجها بمعنى واحد.

قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا السَّاحِرُ﴾ [٤٩] يقرأ بطرح الألف والوقوف على الهاء ساكنة، وبإثبات الألف والوقوف عليها. وقد تقدّم القول في علله آنفاً.

فإن قيل: لِمَ نَحْلُوهُ: اسم السَّحَر، وقد سألوه الدعاء لهم؟ فقل: في ذلك جوابان، أحدهما: أن السحر في اللغة: دقة العلم بالشيء، ولطافة النظر، وحسن العبارة بأطرف الألفاظ. ومنه قولهم: فلان يسحر بكلامه، ويسمون هذا الضرب: السَّحَر الحلال. والثاني: أنهم خاطبوه بما كان قد تقدّم له عندهم من تشبيهه بالساحر، لأن الأغلب عليهم كان السحر في زمانه.

قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [٣٩]. يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله: «إذا ظلمتم» ثم استأنف (إنكم) فكسرها. والحجة لمن فتح: أنه جعل آخر الكلام متصلاً بأوله فكأنه قال: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب إذا ظلمتم أنفسكم في الدنيا فيكون موضع «أنتكم» ها هنا رفعاً، والكاف والميم في موضع نصب.

قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [٦٨]. يقرأ بإثبات الياء وحذفها. وقد تقدم ذكره.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا آلَلِهَتَانَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [٥٨]. يقرأ بالاستفهام على طريق التوبيخ، وبالإخبار. وقد ذكرت علل ذلك فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿مَا تَسْتَهْيِي الْأَنْفُسُ﴾ [٧١]. يقرأ بإثبات هاء بعد الباء ويحذفها. فالحجة لمن أثبتها: أنه أظهر مفعول تستهي، لأنه عائد على «ما». والحجة لمن حذفها: أنه لما اجتمع في كلمة واحدة فعل وفاعل ومفعول خففها بطرح المفعول لأنه فضلة في الكلام.

قوله تعالى: ﴿وَالِيهِ يَرْجِعُونَ﴾ [٨٥]. يقرأ بالياء والتاء على ما قدمناه في أمثاله. فأما ضم أوله فإجماع.

قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾ [٨٨]. يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على قوله: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سُرْمَهُمْ وَنَجْوَهمُ﴾ [٨٠] وقيله. والحجة لمن خفض: أنه ردّه على قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [٨٥] وعلمُ قيله.

قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩] يقرأ بالياء والتاء على ما تقدّم من القول في أمثاله.

ومن سورة الدخان

قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [٧] يقرأ بالرفع والخفض ها هنا وفي [المزمل: ٩] و ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ٣٧]. فالحجة لمن خفض: أنه جعله بدلاً من الاسم الذي قبله. والحجة لمن رفع: أنه جعله مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ، أو أبدله من قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [٦] رَبِّ.

قوله تعالى: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ [٤٧] يقرأ بكسر التاء وضمها وهما لغتان: كقوله: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ﴿يَعْكفُونَ﴾ وقد ذكرت علله فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [٤٩] يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل تمام الكلام عند قوله «ذق»، وابتدأ إن بالكسر. والحجة لمن فتحها: أنه أراد: حرف الخفض فحذفه، ففتح لذلك.

وقيل معنى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [٤٩] يريد: عند نفسك، فأما عندنا فلا. وقيل: هو كناية من الله عز وجل بأحسن الألفاظ. والمراد به: السفه الأحمق، أو الذليل كقول قوم شعيب له: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧].

قوله تعالى: ﴿يَعْلَى فِي الْبُطُونِ﴾ [٤٥] يقرأ بالياء ردأً على «المهل»، وبالتاء ردأً على «الشجرة» والأثيم ها هنا: أبو جهل.

قوله تعالى: ﴿فِي مَقَامِ أَمِينٍ﴾ [٥١] يقرأ بضم الميم وفتحها. وقد ذكر معنى ذلك بما فيه كفاية.

ومن سورة الجاثية

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبُتُ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾ [٤]، و ﴿تَصْرِيفَ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ﴾ [٥]. يقرآن بالرفع والنصب. ودليل النصب فيه كسرة التاء. فالحجة لمن رفع: أنه جعل: الآيات مبتدأة، وما تقدم من الصفة وما تعلقت به خبراً عنها.

ولمن نصب وجهان: أحدهما: العطف على الأول وفيه ضعف عند النحويين، لأنه عطف على «معمولي» عاملين مختلفين على (إن) وهي تنصب، وعلى (في) وهي تخفض. والثاني: أن تبدل الآيات الثانية من الأولى، ويُعطف بالثالثة على الثانية. وإن اختلفت «الآيات» فكانت إحداهن في السماء، والأخرى في الأرض فقد اتفقا على أنهما خَلَقَ اللهُ عزَّ وجل.

قوله تعالى: ﴿وآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]. يقرأ بالياء والتاء على ما قدّمناه في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [١٤]. يقرأ بالياء إخباراً من الرسول ﷺ عن ربه، وبالنون إخباراً من الله عز وجل عن نفسه.

قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رَجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [١١]. يقرأ برفع الميم، وخفضها. وقد تقدّم ذكر العلة فيه.

قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [٢١] يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب: أنه عدّى إليه قوله: ﴿أَنْ يَجْعَلَهُمْ سَوَاءً﴾. والحجة لمن رفع: أنه جعل قوله ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٢١] هو المفعول الثاني ورفع «سواء» بالابتداء و ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ الخبر. وقد يجوز لمن جعل ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ المفعول الثاني أن ينصب سواءً على الحال، ويقف عليه.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [٢٣]. يقرأ بكسر الغين وإثبات الألف، وبفتحها وحذف الألف. فالحجة لمن كسر الغين: أنه جعله مصدراً مجهولاً كقولك: «الولاية» و «الكفاية». والحجة لمن فتح الغين: أنه جعله كالحِطْفَةِ والرَّجَّةِ. وقال بعض أهل النظر: إنما قال: غِشَاوَةً لاشتغالها على البصر بظلمتها فهي في الوزن مثل: الهداية.

قوله تعالى: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٣٢]. إجماع القراء على الرفع إلا (حمزة) فإنه قرأه بالنصب. فالحجة لمن رفع: أن من شرط «إِنَّ» إذا تمّ خبرها قبل العطف عليها كان الوجه الرفع. ودليله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

فأما حجة (حمزة) فإنه عطف بالواو لفظ ﴿السَّاعَةَ﴾ لأنها من تمام حكاية قولهم. وعلى ذلك كان الجواب لهم في قوله: ﴿قَلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ﴾ [٣٢].

قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ﴾ [٣٥]. يقرأ بفتح الياء وضمها. وقد ذكر.

ومن سورة الأحقاف

قوله تعالى: ﴿بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [١٥] يقرأ بضم الحاء من غير ألف، وبألف قبل الحاء وإسكانها، وألف بعد السين، وهما مصدران. فالأول مِنْ: حَسَنٌ يَحْسُنُ حُسْنًا. والثاني مِنْ: أَحْسَنُ يُحْسِنُ إِحْسَانًا.

قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [١٢] يقرأ بالياء والتاء، فالياء لله عز وجل، أو للنبي عليه السلام، أو للقرآن، والتاء للنبي خاصة.

قوله تعالى: ﴿حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً﴾ [١٥]. يقرآن بضم الكاف وفتحها. وقد تقدم ذكره.

قوله تعالى: ﴿أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز﴾ [١٦]، يقرآن بالياء مضمومة ورفع ﴿أحسن﴾ بما لم يسم فاعله، وبالنون مفتوحة فيهما ونصب: ﴿أحسن﴾ على أنه إخبار من الفاعل عن نفسه.

قوله تعالى: ﴿أف لكما﴾ [١٧] مذكور بعلمه في بني إسرائيل.

قوله تعالى: ﴿وليوفيهم أعمالهم﴾ [١٩] يقرأ بالياء والنون على ما تقدم.

قوله تعالى: ﴿لا ترى إلا مساكنهم﴾ [٢٥] يقرأ بفتح التاء، ونصب ﴿مساكنهم﴾ ويضم التاء ورفع ﴿مساكنهم﴾. فالحجة لمن فتح التاء ونصب: أنه جعل الخطاب للرسول عليه السلام ونصب ﴿مساكنهم﴾ بتعدي الفعل إليه. والحجة لمن ضم: أنه دلّ بذلك على بناء ما لم يسم فاعله ورفع الاسم بعده، لأن الفعل صار حديثاً عنه.

قوله تعالى: ﴿أذهبتم طياتكم﴾ [٢٠]. يقرأ بهمزة واحدة مقصورة كلفظ الأخبار. معناه: «ويوم يعرض الذين كفروا على النار» فيقال: «أذهبتم» أو يريد به: التوبيخ، ثم يحذف الألف، ويقتصر منها على الهمزة الباقية.

وانفرد (ابن كثير) بقراءة هذا الحرف بهمزة ومدة. فالأولى ألف التوبيخ، والمدة عوض من ألف القطع، واللفظ بالألف كلفظ الاستفهام.

وكل لفظ استفهام ورد في كتاب الله عز وجل فلا يخلو من أحد ستة أوجه: إما أن يكون توبيخاً، أو تقريراً، أو تعجباً، أو تسويةً، أو إيجاباً، أو أمراً. فأما استفهام صريح فلا يقع من الله تعالى في القرآن، لأن المستفهم مُسْتَعْلِمٌ ما ليس عنده، طالبٌ للخبر من غيره، والله عالم بالأشياء قبل كونها، فالتوبيخ: ﴿أذهبتم طياتكم﴾ [٢٠]، والتقرير: ﴿أأنت قلت للناس﴾ [المائدة: ١١٦]، والتعجب: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ [البقرة: ٢٨]، والتسوية: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦]. والإيجاب كقوله: ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها﴾ [البقرة: ٣٠]. والأمر: ﴿أسلمتم﴾ [آل عمران: ٢٠] فعلى هذا يجري ما في كتاب الله فاعرف مواضعه.

ومن سورة محمد ﷺ

هذه السورة أول المفصل. وإنما سُمِّيَ مفصلاً لكثرة تفصيل: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ بين سورته.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٤]. يقرأ بالتشديد والتخفيف وضم القاف، وبإثبات ألف بين القاف والتاء مع فتح القاف. فالحجة لمن خَفَّفَ أو شَدَّدَ: أنه دلَّ بضم القاف على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، والحجة لمن أثبت الألف وفتح القاف: أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لهم. والكنائتان في موضع رفع.

قوله تعالى: ﴿غَيْرِ آسِنٍ﴾ [١٥]. يقرأ بالمدّ على وزن فاعل. وبالقصر على وزن فَعِلَ. فالحجة لمن قرأه بالمد: أنه أخذه من قولهم: آسِنُ الماء يَأْسِنُ فهو آسِنٌ، كما تقول: خرج يخرج فهو خارجٌ. والحجة لمن قصر: أنه أخذه من قولهم: آسِنُ الماء يَأْسِنُ فهو آسِنٌ كما تقول: حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ، وهرم يهرم فهو هرم. والهمزة فيهما معاً همزة أصل.

قوله تعالى: ﴿وَأَمْلِي لَهُمْ﴾ [٢٥]. يقرأ بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء. ويفتح الهمزة واللام وإسكان الياء. فالحجة لمن ضم الهمزة: أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، لأنه جعل «التسويل» [٢٥] للشيطان، و«الإملاء» لغيره. والحجة لمن فتح الهمزة: أنه جعل الفعل مبنياً للفاعل. فكأنه قال: الشيطان سَوَّلَ لهم، والله أَمَلَى لهم.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ﴾ [٢٦]. يقرأ بفتح الهمزة وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: جمع «سِرٍّ». والحجة لمن كسر: أنه أراد: المصدر. وقد ذكرنا العلة في فتح همزة الجمع وكسر همزة المصدر ذكراً يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿وَلَنُبَلِّغَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [٣١]، ﴿وَنُبَلِّغُكُمْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [٣١]. يقرآن بالياء والنون. فالحجة لمن قرأ بالياء: أنه جعله من إخبار النبي عن الله عز وجل. والحجة لمن قرأ بالنون: أنه جعله من إخبار الله عز وجل عن نفسه.

فإن قيل: فما وجه قوله: ﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [٣١] وعلمه سابق لكون الأشياء؟ فقل: الإخبار عنه، والمراد بذلك: غيره ممن لا يعلم، وهذا من تحسين اللفظ ولطافة الرد.

قوله تعالى: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [٣٥] يقرأ بفتح السين وكسرها وقد تقدم القول فيه.

ومن سورة الفتح

قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [٩]. يقرأ ذلك بالياء على طريق الغيبة، وبالتاء دلالة على المخاطبة.

قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [٦]. يقرأ بضم السين وفتحها. فالحجة لمن

ضم: أنه أراد: «الإثم» أو «الشَّر» أو «الفساد». والحجة لمن فتح: أنه أراد: المصدر.

قوله تعالى: ﴿فَسِيئَتِهِ﴾ [١٠]. يقرأ بالياء والنون. وقد تقدم القول في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [١٠]. إجماع القراء على كسر الهاء، لمجاورة الياء إلا ما رواه (حفص) عن (عاصم) من ضمّها على أصل ما يجب من حركتها بعد الساكن.

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضِرًّا﴾ [١١]. يقرأ بضم الضاد وفتحها. وقد تقدم ذكر علتها.

قوله تعالى: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ بِصِيرًا﴾ [٢٤]. إجماع القراء على الياء بمعنى الغيبة إلا ما اختاره (أبو عمرو) من التاء بمعنى الحضرة.

قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطَا﴾ [٢٩]. يقرأ بإسكان الطاء وفتحها. والحجة فيه كالحجة في قوله «رافة» في إسكانها وتحريكها. ومعناه: فراخ الزرع.

قوله تعالى: ﴿فَأَازَرَهُ﴾ [٢٩]. يقرأ بالمد والقصر، فالمد بمعنى: أفعله، والقصر: بمعنى فَعَلَهُ، فالألف في الممدود قطعٌ، وفي المقصور أصلٌ.

قوله تعالى: ﴿عَلَى سَوْفِهِ﴾ [٢٩]. يقرأ بالهمز وتركه. وقد تقدم ذكر علتة فيما مضى. والله أعلم.

ومن سورة الحُجُرَات

قوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [١٠]. يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه على اللفظ لا على المعنى. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه ردّه على المعنى، لا على اللفظ.

قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾ [١٤]. يقرأ بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه أخذه: مِنْ أَلَتْ يَأَلَتْ. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أخذه: مِنْ «لات» يليت. ومعناهما: لا ينقصكم.

قوله تعالى: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [١٢]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد تقدم القول فيه، ومعناه: إن ذاكر أخيه بالسوء في غيبته، وهو لا يحس به كآكل لحمه ميتاً.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِصِيرِ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [١٨]. إجماع القراء على التاء خطاباً للحاضرين إلا (ابن كثير) فإنه قرأه بالياء على معنى: الغيبة.

ومن سورة ق

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لَجَنِّمْ﴾ [٣٠]. يقرأ بالياء إخبار من الرسول عن الله عز وجل وبالنون إخبار من الله تعالى عن نفسه عز وجل.

ونصب «يوم» يتوجه على وجهين: أحدهما بقوله: ﴿ما يبدل القول لدي﴾ [٤٩]، يوم نقول، أي: في يوم قَوْلنا. والثاني: بإضمار فعل، معناه: «واذكر» يوم نقول.

فأما قول جهنم، فعند أهل السنة بآلة وعقل يركبه الله فيها على الحقيقة. وعند غيرهم، على طريق المجاز، وأنها لو نطقت ل قالت ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَأدْبَارِ السَّجُودِ﴾ [٤٠] يقرأ بفتح الهمزة على الجمع، وبكسرها على المصدر.

قوله تعالى: ﴿الْمُنَادَى﴾ [٤١] يقرأ بالياء وحذفها على ما تقدم من القول في نظائره. والمنادى ها هنا: إسرافيل، والمكان القريب: بيت المقدس.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْتَقُّ الْأَرْضُ﴾ [٤٤]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تشتقق، فأسكن التاء الثانية وأدغمها في الشين فشدد لذلك. والحجة لمن خفف: أنه أراد أيضاً: تشتقق، فحذف إحدى التائين تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [٣٦]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه دلّ على مداومة الفعل وتكراره. والحجة لمن خفف: أنه أراد المرة الواحدة. وأصله: التطواف في البلاد^(١).

(١) قال السمين الحلبي: «الفاء عاطفة على المعنى كأنه قيل: اشتد بطشهم فنقبوا، والضمير في نقبوا إما للقرن، وهو الظاهر، وإما لقريش ويؤيده قراءة ابن عباس وابن يعمر وأبي العالية، ونصر بن سيار وأبي حيوه والأصمعي عن أبي عمرو: «فَنَقَّبُوا» بكسر القاف. أمراً لهم بذلك، والتنقيب: التنقير والتفتيش ومعناه: التطواف في البلاد. قال الحارث بن حلزة:

فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ وَجَالُوا فِي الْأَرْضِ كُلِّ مَجَالٍ
وَقَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ:

وقد نقبت في الآفاق حتى رَضِيتَ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ
وقرأ ابن عباس وأبو عمرو أيضاً في رواية «نَقَّبُوا» بفتح القاف خفيفة، ومعناها ما تقدم وقرئ «نَقَّبُوا» بكسرها خفيفة، أي نقبت أقدامهم وأقدام إبلهم ودميت فحذف المضاف، وذلك لكثرة تطوافهم. (الدر المصون ٦/١٨١).

ومن سورة الذاريات

قوله تعالى: ﴿لحق مثل ما﴾ [٢٣] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله صفة للحق. والحجة لمن نصب: أنه بناه مع «ما» بناءً «لا رجل عندك».

فإن قيل: كيف جعل نطقهم حقاً، وهم كفر؟ فقل معناه: إنه لحق مثل نطقكم، كما تقول: إنه لحق كما أنك ها هنا.

قوله تعالى: ﴿الصاعقة﴾ [٤٤]. يقرأ بإثبات الألف بين الصاد والعين، وحذفها. فالحجة لمن أثبت: أنه أراد: الاسم من الفعل. والحجة لمن حذف: أنه أراد: المصدر أو المرة من الفعل.

قوله تعالى: ﴿وقوم نوح من قبل﴾ [٤٦]، يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه رده على قوله: ﴿فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم﴾ [٤٠]، أي: وأغرقنا قوم نوح، أو أهلكنا قوم نوح. والحجة لمن خفض: أنه رده على قوله: ﴿وفي ثمود﴾ [٤٣].

ومن سورة الطور

قوله تعالى: ﴿وأتبعناهم﴾ [٢١] يقرأ بالنون والألف، وبالتاء في موضع النون، وحذف الألف. ﴿ذرياتهم﴾ [٢١] يقرأ بالتوحيد والجمع فيهما، وبالرفع في الأولى والنصب. فالحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعله فعلاً للذرية سواء أفرّد أو جمع، فرفعها بفعلها. والحجة لمن قرأ بالنون: أنه جعل الفعل لله تعالى فنصب «الذرية» في الأفراد والجمع لتعدي الفعل إليها.

فأما الذرية الثانية فلا خلف في نصبها بقوله: ﴿ألقنّا﴾. فالحجة لمن وحد أنه اجتزأ بالواحد من الجمع، وعلامة النصب فيه فتحة التاء. والحجة لمن جمع: أنه أتى باللفظ على ما أوجبه المعنى، وعلامة النصب في الجمع كسرة التاء، لأنها نابت في جمع المؤنث مناب الياء في جمع المذكر، فاعتدل النصب والخفض في جمع المؤنث بالكسر. كما اعتدل في جمع المذكر بالياء.

وأصل «ذرية» في الوزن «فعلولة» من «الذر» فقلّبوا من الواو ياء وأدغموها في الياء، فصارت في وزن «فعللية».

ومعنى الآية: أن الله تعالى يبلغ الولد في الجنة مرتبة والده، وإن لم يستحقها بعمله، ويبلغ الوالد في الجنة مرتبة ولده، وإن لم يستوجبها بعمله إذا تساوى في الدخول إليها نسأل

الله فوزاً بها برحمته وفضله . ودليله قوله تعالى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً﴾ [النساء: ١١].

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ﴾ [٢١]. أجمع القراء على فتح اللام إلا ما قرأ به (ابن كثير) من كسرها . وقد علّل ذلك في [الحجرات].

قوله تعالى: ﴿لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمُ﴾ [٢٣]. يقرأ بالنصب وطرح التنوين، والرفع والتنوين . فالحجة لمن نصب: أنه بنى الاسم مع «لا» كبناء «خمسة عشر» فحذف التنوين، وبناء على الفتح . والحجة لمن رفع: أنه لم يعمل «لا» وأعمل معنى «الابتداء» وجعل الظرف الخبر .

ومعنى يتنازعون ها هنا: يتعاطون ويتداولون . ومنه قول الأخطل:

نَازَعَتْهُ طَيْبَ الرِّاحِ الشَّمُولِ وَقَدْ صَاحَ الدَّجَاجُ وَحَانَتْ وَقْعَةُ السَّارِي^(١)

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [٢٨]. يقرأ بفتح الهمزة وكسرها . فالحجة لمن فتح: أنه أراد: حرف الجر، فلما حذفه تعدى الفعل فعمل . والحجة لمن كسر: أنه جعل تمام الكلام عند قوله: «ندعوه» ثم ابتداء «إن» بالكسر على ما أوجبه الابتداء لها .

قوله تعالى: ﴿يَصْعَقُونَ﴾ [٤٥]. يقرأ بفتح الياء وضمها . فالحجة لمن فتح: أنه جعل الفعل لهم، ولم يُعَدَّه إلى غيرهم، فالواو ضمير الفاعلين، والتون علامة رفع الفعل . والحجة لمن ضم: أنه جعل الفعل لما لم يُسمَ فاعله، فرفع المفعول بذلك .

فإن قيل: ما وجه رفع المفعول ها هنا بعد ما كان النصب أولى به؟ فقل: لأنه أشبه الفاعل في المعنى، لأن الفعل الذي كان حديثاً عن الفاعل صار حديثاً عن المفعول، فقام مقامه، فأعرب بإعرابه .

فإن قيل: فعلاية الإعراب إنما تقع في آخر الفعل بغير حائل، كوقوعها على آخر حروف الاسم، فلم جعلت النون في الفعل المضارع إعراباً، وقد حالت الألف والواو بينهما وبين الفعل؟ فقل: لأنه لما كتبت عن الفاعل في الفعل مثني ومجموعاً اختلطت بالفعل اختلاطاً لا يمكن فصله فصار كبعض حروفه، فكأنك لم تحل بين الفعل وعلامة الرفع بشيء .

قوله تعالى: ﴿أَمْ هُمُ الْمُصِيطَرُونَ﴾ [٣٧]. يقرأ بالصاد والسين، وإشمام الزاي ها هنا وفي [الغاشية: ٢٢]. وقد ذكرت علل ذلك فيما سلف .

(١) البيت في «ديوانه/ ١٦» .

ومعنى المصيطر: المسلط، فأما لفظ مُسَيِّطِر، ومُبيِّقِر، ومُبيِّطِر، ومُهيِّمِن، وكُمَيِّت، وتُرَيَّا، فمصغرات جاءت عن العرب لا مكبر لهن، فاعرفهن.

ومن سورة النجم

قوله تعالى: ﴿إِذَا هَوَىٰ﴾ [١]، و﴿غَوَىٰ﴾ [٢]، وما أشبه ذلك من أواخر آي هذه السورة. يقرأ بالإمالة والتفخيم وبين ذلك. وقد ذكرت وجوه علله، وعلل ﴿رَأَىٰ﴾ [١١] فيما تقدم، فأغنى ذلك عن الإعادة.

قوله تعالى: ﴿أَفْتَمَارُونَهُ﴾ [١٢]، يقرأ بضم التاء وإثبات ألف بين الميم والراء، ويفتح التاء وحذف الألف. فالحجة لمن أثبت: أنه أراد: «أفتجادلونه»، ووزنه: «تفاعلونه» من المماراة. والمجادلة بالباطل. ومنه قوله عليه السلام: «لا تماروا بالقرآن فإن وراءه فيه كفر»^(١). والحجة لمن حذفها: أنه أراد: «أفتجحدونه».

قوله تعالى: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [٢٠]. يقرأ بالقصر من غير همز، وبالمدة والهمز. فالحجة لمن قصر: أن الأصل فيها: منوة، فلما تحركت الواو وقبلها فتحة انقلبت ألفاً، وذلك حقها وقياسها. والحجة لمن مد: أنه جعل الألف زائدة لا منقلبة، وأتى بالهمزة بعدها لثلا يجمع بين ألفين، «فالثلاث»، اسم صنع كان له «ثقيف»، و«العزى» اسم «سَمُرَة» كانت له «غطفان» و«مناة»: اسم صخرة كانت له «خزاعة».

فأما الوقف على «الثلاث» فبالتاء إجماع إلا ما تفرد به الكسائي من الوقوف عليها بالهاء. والاختيار التاء، لأن الله تعالى لما منعهم أن يحلفوا بالله، قالوا: «الثلاث» ولما منعهم أن يحلفوا «بالعزيز» قالوا: «العزى».

قوله تعالى: ﴿قَسَمَ ضِيزَى﴾ [٢٢]. يقرأ بالهمز، وتركه. وهما لغتان: ضأز، وضاز. ومعناهما: جاز. والأصل: ضم الضاد. فلو بقوها على الضم لانقلبت الياء واواً فكسروا الضاد، لتصبح الياء كما قالوا في جمع أبيض: بيض، لتصح الياء.

فأما مَنْ كسر أولها وهمز فإن كان أراد: أن يجعلها اسماً كـ «ذكرى» و«شعري» فقد أصاب، وإن كان جعلها وصفاً فلا وجه لذلك، لأنه لم يأت عن العرب وصف لمؤنث على وزن فعلى بكسر الفاء.

(١) رواه أحمد في (مسنده ٤/١٧٠)، والطبراني في (الكبير ٥/١٦٩)، وأبو نعيم في (الحلية ٩/٢١٦) وانظر: كتاب المناظرة لأهل البدع في القرآن لابن قدامة المقدسي، بتحقيقنا.

قوله تعالى: ﴿كَبَائِرُ الْإِثْمِ﴾ [٣٢]. يقرأ بالتوحيد والجمع. وقد ذكرت وجوهه في عَسَق.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [٥٠]. يقرأ بالتنوين مكسوراً، وإسكان اللام وهمزة بعدها، وبطرح التنوين والهمزة وتشديد اللام. فالحجة لمن نَوْن وأسكن اللام، وحقّق الهمزة: أنه أتى بالكلام على أصله، ووفّى اللفظ حقيقة ما وجب له، وكسر التنوين لالتقاء الساكنين. والحجة لمن حذف التنوين والهمزة وشدّد اللام: أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها ثم حذفها، فالتقى سكون التنوين وسكون اللام، فأدغم التنوين في اللام فالتشديد من أجل ذلك. ومثله من كلامهم: «زياد العَجَم» وروي عن (نافع): الإدغام وهمزة الواو، فإن صح ذلك عنه فإنما همز ليدل بذلك على الهمزة التي كانت في الكلمة قبل الإدغام.

قوله تعالى: ﴿وَتُمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ [٥١] يقرأ بالإجراء وتركه. وقد تقدّم القول في علة ذلك وغيره من الأسماء الأعجمية.

ومن سورة القمر

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾ [٦] و ﴿مَهْطَعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨] يقرآن بإثبات الياء وحذفها. وقد ذكرت علله. ومعنى مهطعين: مسرعين.

قوله تعالى: ﴿إِلَى شَيْءٍ نَّكَرٍ﴾ [٦]. يقرأ بضم الكاف وإسكانها. والاختيار الضم لموافقة رؤوس الآي، ولأنه الأصل، وإن كان الإسكان تخفيفاً.

قوله تعالى: ﴿خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ﴾ [٧]، يقرأ بضم الخاء وتشديد الشين من غير ألف، ويفتح الخاء وألف بعدها، وتخفيف الشين وكسرها. فالحجة لمن ضم الخاء وحذف الألف: أنه أراد: جمع التكسير على خاشع فقال: خُشِعَ كما قال تعالى في جمع راعع: ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥، والحج: ٢٦]. والحجة لمن فتح الخاء وأثبت الألف: أنه أراد باللفظ: التوحيد، وبالمعنى: الفعل، للمضارعة التي بينهما، لأن ما بعده مرتفع به كما قال الشاعر:

وَشَبَابٌ حَسَنٌ أَوْجَهُهُمْ مِنْ إِيَادِ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعَدٍّ

فأما النصب في قوله خاشعاً وخشعاً فعلى الحال.

قوله تعالى: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ [١١]. يقرأ بالتخفيف إجماع إلا ما اختاره (ابن

عامر) من التشديد، فوجه التخفيف: أن الفتح إنما كان في وقت واحد. ووجه التشديد: أن الفتح من السماء كان كالتفجير من الأرض شيئاً بعد شيء، ودام وكثر.

قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾ [٢٦]. يقرأ بالتاء والياء. وقد تقدّم القول فيه.

و (غَدْ) ها هنا يوم القيامة وإنما كنى عنه بـ «غَدْ» لقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] عند الله تعالى من ذلك.

ومن سورة الرحمن

قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ﴾ [١٢]، إجماع القراء على الواو إلا (ابن عامر) فإنه قرأه بالالف والنصب. فالحجة لمن قرأه بالواو: أنه ردّه على قوله: ﴿فِيهَا فَاكْهَةٌ وَالتَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [١١] و ﴿الْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ﴾. والحجة لمن قرأه بالالف والنصب: أنه ردّه على قوله: ﴿وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ وأنبأ الحب ذا العصف.

قوله تعالى: ﴿وَالرِّيحَانُ﴾ [١٢]، يقرأ بالرفع والخفض، فوجه الرفع بالردّ على قوله: ﴿الْحَبُّ وَالرِّيحَانُ﴾. ووجه الخفض بالردّ على قوله: ﴿ذُو الْعَصْفِ وَالرِّيحَانُ﴾، لأن العصف: التبن، والريحان: ما فيه من الرزق، وهو: الْحَبُّ^(١).

قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا﴾ [٢٢]. يقرأ بفتح الياء وضم الراء. ويضم الياء وفتح الراء. فالحجة لمن فتح الياء: أنه جعل الفعل للؤلؤ والمرجان. والحجة لمن ضم الياء: أنه دل بذلك وبفتح الراء على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله.

قوله تعالى: ﴿سَنْفَرُغْ لَكُمْ﴾ [٣١]. يقرأ بالنون مفتوحة وضم الراء، وبالياء مضمومة وفتح الراء، وقد تقدّم القول في أمثاله ما يدل عليه.

فأما ضم الراء وفتحها مع النون فلغتان فصيحتان، فأما الضم فعلى الأصل، وأما الفتح، فلاجل الحرف الحلقّي. والفراغ ها هنا: القصد. قال جرير:

الآن وقد فرغت إلى نُمَيْرٍ فهذا حين كنت لها عذابا

فأما الفراغ من الشغل فوجهه غير هذا الذي ذكرناه.

قوله تعالى: ﴿الْمُنَشَّاتُ﴾ [٢٤]. يقرأ بفتح الشين وكسرها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد: اسم المفعول الذي لم يسم فاعله. والحجة لمن كسر: أنه أراد بذلك: اسم الفاعل

(١) قال الزجاج: «ويُقرأ والريحان، وأكثر القراءة «والرَّيحَانُ» والعصف ورق الزرع، ويقال: التين هو العصف، ويقال العصفة...». (معاني القرآن وإعرابه ٩٧/٥).

كما تقول: أَكْرَمَنْ فَهَنْ مُكْرِمَاتٍ. وهن: السفن. والأعلام ها هنا: الجبال، واحدها: عَلم. قوله تعالى: ﴿شَواظٍ﴾ [٣٥] يقرأ بضم الشين وكسرهما. وهما لغتان والمراد بهما: اللهب الذي لا دخان فيه.

قوله تعالى: ﴿وَنَحَاسٍ﴾ [٣٥]. يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه ردّه على قوله: «شواظ، ونحاس». والحجة لمن خفض: أنه ردّه على قوله ﴿مِنْ نارٍ وَنَحَاسٍ﴾. والنحاس ها هنا: الدخان.

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾ [٧٤] يقرأ بضم الميم وكسرهما، وهما لغتان معناهما: الافتضااض للأبكار، وهذا دليل على أن الجن تنكح.

قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ﴾ [٧٨]. إجماع القراء ها هنا على الياء إلّا ما تفرّد به (ابن عامر) فيه من الواو، لأنه جعله وصفاً للاسم، وجعله الباقيون وصفاً لقوله: ﴿رَبِّكَ﴾ والوصف تابع للموصوف كالبدل، والتوكيد، وعطف البيان.

ومن سورة الواقعة

قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [٢٢]. يقرأ بالرفع والخفض^(١). فالحجة لمن رفع أنه قال: الحور لا يطاق بهن، فَقَطَعَهُنَّ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ، وأضمر لهن رافعاً معناه: ومع ذلك حور عين. والحجة لمن خفض: أنه أشركهن في الباء الداخلة في قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾ [١٧] بكأس من معين وبحور عين، فقطعهن بالواو. ولم يفرق بين أن يطاق به، وبين أن يطوف بنفسه.

قوله تعالى: ﴿عَرَبًا﴾ [٣٧] إجماع القراء على ضم الراء إلّا ما تفرّد به (حمزة) و (أبو بكر) عن (عاصم) من إسكانها. فالحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلمة على أصلها ووقاها ما أوجبه القياس لها، لأنها جمع «عَرُوب» وهي: الغنجة المحبة لزوجها. والحجة لمن

(١) قال الزجاج: وحور عين بالخفض، وقرئت بالرفع. والذين قرأوها بالرفع كرهوا الخفض لأنه عطف على قوله ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مَخْلُودُونَ بِأَكْوَابٍ﴾، فقالوا: الحور ليس مما يطاق به، ولكن مخفوض على غير ما ذهب إليه هؤلاء لأن معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مَخْلُودُونَ﴾ ينعمون بهذا، وكذلك ينعمون بلحم طير وكذلك ينعمون بحور عين. ومن قرأ بالرفع أحسن الوجهين لأن معنى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مَخْلُودُونَ﴾ بهذه الأشياء بمعنى ما قد ثبت لهم فكانه قال: ولهم حور عين... وقد قرئت «وَحُورًا عَيْنًا» بالنصب على الحمل على المعنى أيضاً، لأن المعنى يُعْطَوْنَ هذه الأشياء ويُعْطَوْنَ حُورًا عَيْنًا، إلا أن هذه القراءة تخالف المصحف الذي هو الإمام، وأهل العلم يكرهون أن يُقرأ بما يخالف الإمام... (معاني القرآن وإعرابه ١١٠/٥).

أسكن: أنه استثقل الجمع بين ضمتين متواليتين، فخفف بإسكان إحداهما.

قوله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَأَنْتَا﴾ [٤٧]. يقرأ بالاستفهام والإخبار وقد تقدّم ذكره.

قوله تعالى: ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [٧٥]. يقرأ بالجمع والتوحيد. وقد ذكرت علله فيما سلف.

والاختيار ها هنا: الجمع، لأنه يراد به: مواقع نجوم القرآن، ونزوله نجومياً من السماء الدنيا على محمد عليه السلام.

قوله تعالى: ﴿شَرِبَ الْهَيْمُ﴾ [٥٥] يقرأ بفتح الشين وضمها. فالحجة لمن فتح: أنه أراد به: المصدر. والحجة لمن ضم: أنه أراد: الاسم. وقيل هما لغتان، معناهما واحد. والهيّم: جمع أهيم، وهيماء، وهن: العطاش.

قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [٦٠] أجمع القراء على التشديد للذال إلا (ابن كثير) فإنه خفف وقد ذكر الفرق بينهما.

ومن سورة الحديد

قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ [٨]. يقرأ بفتح الهمزة ونصب ميثاقكم، وبضم الهمزة ورفع ميثاقكم. فالحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً لفاعل فنصب «ميثاقكم» بتعدي الفعل إليه. والحجة لمن ضم: أنه بنى الفعل لما لم يُسم فاعله، فدلّ بالضمّة عليه، ورفع «ميثاقكم» باسم ما لم يسم فاعله. والألف في الوجهين ألف أصل.

قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [١٠] يقرأ بالنصب والرفع. فالحجة لمن نصب ﴿كُلًّا﴾ أنه أعمل فيه «وعد» مؤخراً كما يُعْمَلُهَا مقدّماً. والحجة لمن رفع: أنه ابتدأ «كُلًّا» وجعل الفعل بعده خبراً عنه، وعدّاه إلى الضمير بعده. يريد: وكل وعده الله الحسنى، ثم خزل الهاء تخفيفاً لأنها كناية عن مفعول، وهو فضلة في الكلام: قال الشاعر^(١):

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلَتْ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ
أراد: قَتَلَتْهُنَّ.

قوله تعالى: ﴿فِيضَاعُفَهُ﴾ [١١] يقرأ بإثبات الألف والتخفيف. ويحذفها والتشديد.

(١) ذكره سيبويه في الكتاب (١/٤٤).

فالحجة لهما مذكورة فيما تقدم.

قوله تعالى: ﴿انظرونا﴾ يقرأ بوصل الألف، وضم الطاء، وبقطعها وكسر الطاء. فالحجة لمن وصل: أنه جعله من الانتظار، والحجة لمن قطع: أنه جعله بمعنى التأخير.

قوله تعالى: ﴿وما نزل من الحق﴾ [١٦]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكر فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ المصدقين والمصدقات﴾ [١٨] يقرآن بتشديد الصاد وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: المتصدقين فأسكن التاء وأدغمها في الصاد، فالتشديد لذلك. والحجة لمن خفف: أنه حذف التاء تخفيفاً واختصاراً.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله هو الغني الحميد﴾ [٢٤]. يقرأ بإثبات «هو» بين الاسم والخبر، وبطرحة. فالحجة لمن أثبت: أنه جعله فاصلةً عند البصريين وعماداً عند الكوفيين، ليفصل بين النعت والخبر، وله وجه آخر في العربية، وهو: أن يجعل «هو» اسماً مبتدأ و«الغني» خبر، فيكونا جملةً في موضع رفع خبر إنَّ، ومثله: ﴿إن شانتك هو الأبر﴾ [الكوثر: ٣].

وما ورد عليك من أمثال هذا، فأجره على أحد هذين الوجهين. والحجة لمن طرحة: أنه جعل «الغني» خبر «إنَّ» بغير فاصلة و«الحميد» نعتاً له.

قوله تعالى: ﴿لا يؤخذ منكم فدية﴾ [١٥]. أجمع القراء فيه على الياء إلا (ابن عامر) فإنه قرأه بالتاء، وقد ذكرت علله فيما تقدم.

قوله تعالى: ﴿بما آتاكم﴾ [٢٣] بالمد والقصر. فالحجة لمن مدّ وهو الأكثر: أنه جعله من الإغطاء. والحجة لمن قصر وهو اختيار (أبي عمرو): أنه لما تقدّم قبله: ﴿ما فاتكم﴾ ردّ عليه ولا تفرحوا بما جاءكم، لأنه بمعناه أليق.

ومن سورة المجادلة

قوله تعالى: ﴿الذين يُظهرون﴾ [٢] مذكوران بوجوه قراءتهما، وعللها في سورة الأحزاب.

قوله تعالى: ﴿يتناجون بالإثم﴾ [٨] يقرأ بالنون قبل التاء وطرح الألف، وبالتاء قبل النون وإثبات الألف. فالأول، وزنه: يفتعلون. والثاني وزنه: يتفاعلون، وكلاهما من المناجاة. ومعناها: الحديث والكلام.

قوله تعالى: ﴿فِي الْمَجْلِسِ﴾ [١١]. أجمع القراء فيه على التوحيد إلا (عاصماً) فإنه قرأه بالجمع. فالحجة في التوحيد: أنه أريد به: في مجلس النبي ﷺ، فيكون الخطاب خاصاً للصحابة. والحجة في الجمع: أنه أريد به: مجلس العلم والذكر، فيكون الخطاب عاماً لكافة المؤمنين.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ انْشَازُوا فَانْشَازُوا﴾ [١١]. يقرأ بضم الشين وكسرهما وهما لغتان، مثل يَلْمُزُونَ، ويلْمِزُونَ، وقد ذكر. وأصل النشوز: التحرك، والارتفاع، والتحول.

ومن سورة الحشر

قوله تعالى: ﴿يَخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ﴾ [٢]، يقرأ بإسكان الخاء والتخفيف، ويفتحها والتشديد. فالحجة لمن خفف: أنه أراد: يرحلون ويخلونها. تقول العرب: أَخْرَبْنَا الْمَنْزَلَ إِذَا هُمْ ارْتَحَلُوا عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحاً. والحجة لمن شدد: أنه أراد: يهدمونها، وينقضونها تقول العرب: خَرَبْنَا الْمَنْزَلَ إِذَا هُمْ هَدَمُوهُ وَإِنْ كَانُوا فِيهِ مُقِيمِينَ.

قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدَارٍ﴾ [١٤] يقرأ بكسر الجيم وإثبات الألف بين الدال والراء على التوحيد، وبضم الجيم والدال وحذف الألف على الجمع. ومعناه: من وراء حائط. وقد ذكرت علل التوحيد والجمع.

ومن سورة الممتحنة

قوله تعالى: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [٣] يقرأ بضم الياء وفتح الصاد، ويفتح الياء وكسر الصاد، وبالتشديد فيهما والتخفيف. فالحجة لمن فتح الياء وكسر الصاد وخفف: أنه أراد: يفصل الله بينكم، ودليله قوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]. والحجة لمن قرأه بضم الياء وفتح الصاد والتخفيف: أنه جعله فعل ما لم يسم فاعله، وكذلك القول في التشديد فإنه عليه.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْسُكُوا﴾ [١٠] إجماع القراء على التخفيف إلا ما انفرد به (أبو عمرو) من التشديد. وقد ذكر الاحتجاج في ذلك بما يغني عن إعادته.

قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [٤]. يقرأ بضم الهمزة وكسرهما. وقد تقدم ذكر علل ذلك في سورة [الأحزاب].

ومن سورة الصف

قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾ [٦]. يقرأ بفتح الياء وإسكانها. فالحجة لمن فتح: التقاء الساكنين: سكونها، وسكون السين. والحجة لمن أسكنها: استثقال الحركة فيها.

وأحمد ها هنا: نبينا ﷺ. ومن الأنبياء مَنْ له اسمان أتى بهما القرآن خمسة «محمد وأحمد»، و«إسرائيل ويعقوب»، و«ذو النون ويونس»، و«عيسى والمسيح»، و«إلياس وذو الكفل».

قوله تعالى: ﴿مَتَمَّ نُورُهُ﴾ [٨]، يقرأ بالتنوين والنصب، وبحذف التنوين والخفض. وقد ذكرت علته في غير موضع^(١).

قوله تعالى: ﴿نُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [١٠]. إجماع القراء على التخفيف إلا (ابن عامر) فإنه شدد. ومعناها قريب. وهما لغتان، فالدليل على التخفيف قوله: ﴿أُنَجِّينَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، والدليل على التشديد قوله تعالى: ﴿وَنُنَجِّينَاهُ مِنْ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ﴾ [الصفافات: ٧٦].

قوله تعالى: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [١٤] يقرأ بالتنوين على أنه نكرة. وبطرح التنوين وإضافته إلى اسم الله تعالى على أنه معرفة.

ومن سورة الجمعة

لا خلف فيها إلا التفخيم والإمالة في قوله تعالى: ﴿كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [٥]. وقد ذكر.

ومن سورة المنافقون

قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خَشْبُ مُسْنَدٍ﴾ [٤] يقرأ بإسكان الشين وضمها. فالحجة لمن أسكن: أنه شبهه في الجمع: بِيَدَيْنِهِ وَيُدْنِ، ودليله قوله: ﴿وَالْبُذُنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٦] أو يكون أراد الضم، فأسكن تخفيفاً. والحجة لمن ضم الشين: أنه أراد جمع الجمع كقولهم: إِمَارَةٌ وَتُمُرٌ.

(١) قال الفراء: قرأ يحيى أو الأعشى شك الفراء: بالإضافة، ونونها أهل الحجاز «مَتَمَّ نُورُهُ» وكلُّ صواب. (معاني القرآن ٣/١٥٣).

قوله تعالى: ﴿لَوْ لَا رُؤُوسُهُمْ﴾ [٥]. يقرأ بالتشديد والتخفيف، وقد ذكرت عليه. ومعناه: حرّكوها كالمستهزئين بالقرآن.

قوله تعالى: ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [١٠]. يقرأ بإثبات الواو والنصب، ويحذفها والجزم. والإجماع على الجزم إلا ما تفرّد به (أبو عمرو) من النصب. فالحجة لمن جزم: أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل، لأن الأصل كان «لولا» أخرتني أتصدّق وأكن» كما قال الشاعر:

فأبْلُونِي بَلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَذِرُجْ نَوِيًّا^(١)

فجزم و «استدرج» عطفاً على موضع (أصالحكم) قبل دخول (لعل) عليه، ومعناه: فأبْلُونِي بَلَيْتِكُمْ أَصَالِحُكُمْ. والحجة لمن نصب: أنه رده على قوله «أصدق» لأن معنى «لولا» ها هنا معنى: «هلا» وهي للاستفهام والتحضيض، والجواب في ذلك بالفاء منصوب وفيما شاكله من الأمر والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، فعطف لفظاً على لفظ، ليكون الكلام فيه من وجه واحد. فاعرف ذلك إن شاء الله.

ومن سورة التغابن

قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُ عَنْهُ سَيِّئَاتُهُ وَيَدْخُلُهُ﴾ [٩] يقرآن بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: تقديم اسم الله عز وجل في أول الكلام عند قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾ [٩]. والحجة لمن قرأه بالنون: أن الله تعالى أخبر بذلك عن نفسه.

قوله تعالى: ﴿يَضَاعِفُهُ﴾ [١٧]. يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، ويحذفها والتشديد. وقد تقدّم ذكر العلة فيه فأغنى عن إعادته.

ومن سورة الطلاق

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِيَّةٍ﴾ [١] يقرأ بكسر الياء وفتحها، وقد ذكر في النساء.

قوله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهُ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [٣]، يقرأ بالتثنية والنصب، ويحذفه والإضافة. وقد ذكر.

قوله تعالى: ﴿وَعَذِبْنَاهَا عَذَاباً نَكَراً﴾ [٨] يقرأ بضم الكاف وإسكانها على ما قدمناه

(١) البيت لأبي ذؤاد كما في الخصائص (١٧٦/١) وقيل: للهذلي كما في المعني (٩٧/٢).

من القول في سورة [القمر]. والاختيار ها هنا: الإسكان، وهناك: التحريك، ليقف بذلك ما قبله من رؤوس الآي.

قوله تعالى: ﴿وَكَايَ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [٨]. يقرأ بالهمز والتشديد للياء بعد الهمز. وبألف ممدودة قبل الهمزة ونون ساكنة بعدها. ومعناها: معنى كم. وقد ذكرنا الحجة فيها فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿يَدْخُلْهُ جَنَاتٌ﴾ [١١]. يقرأ بالياء والنون. وقد تقدم القول في أمثاله بما يدل عليه.

ومن سورة التحريم

قوله تعالى: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ [٣] يقرأ بتشديد الراء وتخفيفها. فالحجة لمن خفف: أنه أراد: عرف بعضه من نفسه وغضب بسببه، وجازى عليه بأن طلق «حفصة» تطليقة لإذاعتها ما ائتمنها عليه من سره، والعرب تقول لمن يسيء إليها: أما والله لأعرفن لك ذلك. والحجة لمن شدد: أنه أراد: تردد الكلام في محاوراة التعريف فشدد لذلك. ومعناه: عرف بعض الحديث وأعرض عن بعضه. واحتج بأنه لو كان مخففاً لأتى بعده بالإنكار، لأنه ضده لا بالإعراض.

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [٤]. يقرأ بتشديد الظاء وتخفيفها. وقد ذكرت علل ذلك في عدة مواضع، فأغنى عن الإعادة.

قوله تعالى: ﴿تُوبَةَ نَصُوحًا﴾ [٨]. يقرأ بضم النون وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: المصدر من قولهم: نَصَحَ نَصُوحًا كما قالوا: صَلَحَ صَلُوحًا. والحجة لمن فتح: أنه جعله صفة للتوبة وحذف الهاء، لأنها معدولة عن أصلها، لأن الأصل فيها ناصحة، فلما عدلت من فاعل إلى فَعُول حذفت الهاء منها دلالة على العدل.

والتوبة النصوح: التي يعتقد فاعلها أنه لا يعاود فيما تاب منه أبداً.

قوله تعالى: ﴿أَنْ يَبْدِلَهُ أَزْوَاجًا﴾ [٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكرت وجوه علله في سورة [الكهف].

قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ وَكَانَتْ﴾ [١٢] يقرأ بالتوحيد والجمع. وقد ذكرت علله فيما تقدم.

فإن قيل ما وجه قوله تعالى: ﴿مَنْ الْقَاتِنِينَ﴾ [١٢]، ولم يقل من القانتات فقل: أراد

من القوم القانتين. ومعنى القانت ها هنا: المطيع، وفي غير هذا: الساكن، والداعي، والمصلي. ومعنى التذكير في قوله: ﴿فَنفَخْنَا فِيهِ﴾ أراد في جيب درعها فذكر للمعنى.

ومن سورة الملك

قوله تعالى: ﴿مَنْ تَفَاوَتْ﴾ [٣]. يقرأ بإثبات الألف والتخفيف، وبحذفها والتشديد. فالحجة لمن أثبت الألف وخفف: أنه جعله مصدراً لقولهم: تَفَاوَتْ الشيء تَفَاوُتًا. والحجة لمن حذفها وشدد: أنه أخذَه من تَفَوَّتَ الشيء تَفَوُّتًا مثل تَكْرَّم تَكْرُمًا. وقيل: هما لغتان بمعنى واحد كقولهم: تعاهد وتعهد. ومعناهما: الاختلاف.

قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [٣] و﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] يقرآن بالإدغام والإظهار. وقد ذكرت علله فيما تقدم.

فإن قيل: فإن (أبا عمرو) لم يدغم من أمثال هذين سواهما فقل: أحب أن يعرب جواز اللغتين، ليعلمك أنهما مستعملتان.

قوله تعالى: ﴿أَأَمْتُمْ﴾ [١٦]، يقرأ بهمزتين وبهمزة ومدة. وقد تقدمت العلة في ذلك آنفاً.

قوله تعالى: ﴿فَسَحَقًا﴾ [١١] يقرأ بضم الحاء وإسكانها، وقد تقدم ذكره. فأما نصبه ففيه وجهان: أحدهما: بالدعاء، يريد به: ألزمهم الله ذلك. والآخر: على المصدر وإن لم يتصرف من فعل كقولك: سَقِيًا وَرَعِيًا وَوَيْحًا وَوَيْلًا. ولو رفع لجاز رفعه. يريد: ثبت لهم ذلك ولزمهم: ومنه قول الشاعر:

فَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدُلُ

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ﴾ [٢٨] يقرآن بالفتح معاً والإسكان، وبإسكان الأولى وفتح الثانية على ما قدمناه من القول في أمثاله.

قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٢٩]. يقرأ بالتاء على معنى المخاطبة، وبالياء على معنى الغيبة.

ومن سورة ن [القلم]

قوله تعالى: ﴿نَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [١]. يقرأ بالإدغام والإظهار. وقد تقدم ذكر علله في يس.

قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤]. يقرأ بهمزتين، وبهمزة ومدة، وبهمزة واحدة على لفظ الإخبار. وقد ذكرت علله فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿لِيُزَلْزَلُونَكَ﴾ [٥١] يقرأ بضم الياء وفتحها. فالحجة لمن ضم: أنه مأخوذ من فعل رباعي. والحجة لمن فتح: أنه مأخوذ من فعل ثلاثي. ومعناها: ليصيبونك بأبصارهم لا بأعينهم. وكان أحدهم إذا أراد ذلك من شيء تجوَّع له ثلاثاً ثم مرَّ عليه متعجباً منه فبلغ ما يريد، ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ، فوقاه الله شرهم.

قوله تعالى: ﴿عَن سَاقٍ﴾ [٤٢]. يقرأ بألف إجماع إلا ما روي من الهمز عن (ابن كثير).

ومن سورة الحاقة

قوله تعالى: ﴿وَمَن قَبْلَهُ﴾ [٩]. يقرأ بكسر القاف وفتح الباء، ويفتح القاف وسكون الباء. فالحجة لمن كسر القاف: أنه جعلها بمعنى «عنده» و«معه». والحجة لمن فتحها: أنه أراد: وَمَن تَقَدَّمَ من أهل الكفر والضلال.

قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَى مِنكُم خَافِيَةٌ﴾ [١٨]. يقرأ بالياء والتاء فأما قوله: خافية فقليل: أراد: نفس خافية، وقيل: أراد: فعلة خافية.

قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [٤١]، ﴿قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ﴾ [٤٢]. يقرآن بالياء والتاء و«قليلًا» منصوب بما بعده.

فإن قيل: ما هذا الإيمان القليل وهم في النار؟! قيل: إقرارهم بأن الله تعالى خلقهم، فهذا إيمان، وكفرهم بنبوة محمد عليه السلام أبطل إيمانهم بالله عز وجل، وأوجب النار لهم.

ومن سورة السائل [المعارج]

قوله تعالى: ﴿سَأَل سَائِلٌ﴾ [١] يقرآن بإثبات الهمز وطرحه. فالحجة لمن همز: أنه أتى به على الأصل. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد: التخفيف، ويحتمل أن يكون أراد الفعل الماضي من «السيل» فلم يهمزه، وهمز الاسم، لأنه جعله اسم الفاعل أو اسم واد في جهنم كما قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]. فيكون الباء في القراءة الأولى بمعنى: «عن» وفي الثانية بمعنى: «الباء» لإيصال الفعل فأما همز «سائل» فواجب من الوجهين.

قوله تعالى: ﴿نزاعة للشوى﴾ [١٦]. يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله بدلاً من «لظى» أو أضمر لها ما يرفعها به. والحجة لمن نصب: أنه نصب على الحال أو القطع. ومعناه: أنَّ «لظى» معرفة و «نزاعة» نكرة، وهما جنسان، فلما لم تتبع النكرة المعرفة في النعت قطعت منها فنصبت. ومعنى الحال: أنها وصفت هيئة الفاعل والمفعول في حال اتصال الفعل طال أو قُصُر. ودليلها: إدخال «كيف» على الفعل والفاعل فيكون الحال الجواب كقولك: كيف أقبل زيد؟ فتقول: ماشياً أو راكباً وما أشبه ذلك. فأما الشوى: فالأطراف، وجلدة الرأس.

قوله تعالى: ﴿لأماناتهم﴾ [٣٢] و ﴿بشهاداتهم﴾ [٣٣]. يقرآن بالتوحيد والجمع. وقد ذكرت علله في المؤمنين.

قوله تعالى: ﴿يوم يخرجون﴾ [٤٣] يقرأ بضم الياء وفتحها. وقد ذكرت علله في غير موضع.

قوله تعالى: ﴿إلى نصب﴾ [٤٣] يقرأ بضم النون وفتحها، وإسكان الصاد وضمها^(١)، فالحجة لمن قرأه بضميتين: أنه أراد: جمع «نصب» و «نُصب» كَرَهْنُ ورُهْنُ. والحجة لمن فتح: وأسكن: أنه جعله ما نصب لهم كالْعَلَمِ أو الغاية المطلوبة. ومعنى يوفضون: يسرعون.

ومن سورة نوح عليه السلام

قوله تعالى: ﴿أن اعبدوا الله﴾ [٣]. يقرأ بضم النون وكسرهما. وقد ذكر فيما تقدم.

قوله تعالى: ﴿ماله وولده﴾ [٢١] يقرأ بضم الواو وإسكان اللام، ويفتحهما معاً، فالمفتوح واحد، والضم جمع، كما قالوا: أسد وأسَد. وقيل: هما لغتان في الواحد كما قالوا: عَدَمٌ وعُدَم. ومنه المثل «وَلَدُكَ مِنْ دَمِي عَقِيكَ» أي من ولدته.

قوله تعالى: ﴿وَدَا﴾ [٢٣] يقرأ بفتح الواو والضم. وهما لغتان في اسم الصنم. وقيل الضمُّ في المحبة. والفتح في اسم الصنم.

قوله تعالى: ﴿مما خطيأتهم﴾ [٢٥] إجماع القراء على جمع السلامة إلأً (أبا عمرو)

(١) قال الفراء: قرأ الأعمش وعاصم: «إلى نُصب» إلى شيء منصوب يستبقون إليه. وقرأ زيد بن ثابت: «إلى نُصب يوفضون» فكان النُصب الآلهة التي كانت تعبد من دون الله وكلُّ صواب، وهو واحد والجمع: أنصاب. (معاني القرآن ١٨٦/٣).

فإنه قرأه «خطاياهم» على جمع التكسير وقال: إِنَّ قوماً كفروا ألف سنة لم يكن لهم إلاَّ خطيئات بل خطايا. واحتج أصحاب القراءة الأولى بأن الألف والتاء قد تأتي على الجمع القليل والكثير. ودليله قوله تعالى: ﴿مَا نَفَذْتُ كَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] ولا يقال: هذا جمع قليل.

قوله تعالى: ﴿دُعَايِي إِلَّا﴾ [٦]. يقرأ بالمد، وفتح الياء وإسكانها. ومثله الياء في ﴿بَيْتِي﴾ [٢٨]. وقد ذكر.

ومن سورة الجن

قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ اسْمُك﴾ [١] و ﴿أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ [١٦]، و ﴿أَنْ الْمَسَاجِدُ﴾ [١٨]، و ﴿أَنَّهُ لَمَّا قَامُ﴾ [١٩]. هذه الأربعة تقرأ بالفتح، وبألفي ما قبلها بالكسر. فالفتح بالعطف على قوله: ﴿قُلْ أَرْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ﴾ والكسر بالعطف على قوله: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١]. فأما إذا جاءت «أَنْ» بعد الفاء التي في جواب الشرط كانت بالكسر لا غير.

قوله تعالى: ﴿نَسْلُكُهُ﴾ [١٧]، يقرأ بالياء والنون. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه على قوله: ﴿وَمَنْ يَعْزُضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكُهُ﴾ ربه. والحجة لمن قرأه بالنون: أنه أراد به: إخبار الله تعالى عن نفسه عز وجل.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾ [٢٠] يقرأ بإثبات الألف على وجه الإخبار ويطرحها على الأمر. فالحجة لمن أثبت: أنه أراد: الأمر أولاً، فلما فعل أخبر بذلك عنه. والحجة لمن طرحها: أنه أتى بلفظ ما خاطبه الله به من الأمر له.

قوله تعالى: ﴿لَبْدًا﴾ [١٩]. يقرأ بكسر اللام، وضمها. فالحجة لمن كسر: أنه جعله جمع لبدة ولبد كما قالوا قربةً وقرب. والحجة لمن ضم: أنه جعله جمع لبدة ولبد، كما قالوا: غُرْفَةٌ وغُرْفٌ. ومعناهما: اجتماع الجن على أكتاف النبي ﷺ لاستماع القرآن. وهو مأخوذ من الشعر المتكاثف بين كتفي الأسد.

ومن سورة المزمل

قوله تعالى: ﴿هِيَ أَشَدُّ وَطْأً﴾ [٦]. يقرأ بكسر الواو، وفتح الطاء والمد، ويفتح الواو وإسكان الطاء والقصر^(١) فالحجة لمن مد: أنه جعله مصدر: واطأ يواطىء مواطأةً. ووطاءً

(١) قال الزجاج: ومن قرأ وطناً - بفتح الواو - فمعناه هي أبلغ في القيام وأبين في القول، ويجوز أن يكون أشد وطاً أغلظ على الإنسان من القيام بالنهار، لأن الليل جعل ليُسكن فيه. وقيل أشد وطناً أي أبلغ في =

ومعناه: يواطىء السمع القلب، لأن صلاة الليل أثقل من صلاة النهار، لما يغشى الإنسان من النعاس. ومعناه: أشد مكابدة. ومنه قوله عليه السلام: «اللهم أشدّ وطأتك على مُضَرٍّ»^(١).

قوله تعالى: ﴿رب المشرق﴾ [٩] يقرأ بالرفع والخفض. وقد ذكر في [الدخان].

قوله تعالى: ﴿ونصفه وثلثه﴾ [٢٠] يقرآن بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب: أنه أبدله من قوله: ﴿تقوم أدنى﴾ [٢٠] أو أضمر له فعلاً مثله. والحجة لمن خفض: أنه ردّه على قوله: ﴿من ثلثي الليل﴾ [٢٠].

ومن سورة المدثر

قوله تعالى: ﴿والرجز فاهجر﴾ [٥]. يقرأ بكسر الراء وضمها. فمن كسر، أراد: الشرك. ومن ضمّ، أراد: اسم الصنمين: «إساف» و «نائلة». وقيل: «الرجز» بالكسر: العذاب، لأنه عن الشرك يكون. وقيل: أصل الزاي في الرجز السين، كما تقول العرب: «الأزد» و «الأشد». فأما الرّجس: فما يُعاف من المطعم والمشرب والمعبودات من دون الله عز وجل.

قوله تعالى: ﴿والليل إذ أدبر﴾ [٣٣] يقرأ بإسكان الذال، وقطع الألف بعدها ويفتح الذال والوقوف على الألف بعدها، وحذف الهمزة من «أدبر». فالحجة لمن قرأه بقطع الألف: أنه زاوج بذلك بين لفظ «أدبر» و «أسفر». والحجة لمن حذف الهمزة: أنه أراد به: معنى: ولّى وذهب. والعرب تقول: أدبر عني أي ولّى، ودبر: جاء خلفي. وقيل: هما لغتان بمعنى واحد: أدبر ودبر، وأقبل وقبل.

قوله تعالى: ﴿كأنهم حمر مستنفرة﴾ [٥٠]. يقرأ بكسر الفاء وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل الفعل لها. وأنشد:

اربط حمارك إنّه مُسْتَنْفِرٌ في إثر أحمرة عمَدن لِغُرَبٍ^(٢)

= الثواب. لأن كل مجتهد فتواه على قدر اجتهاده (معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٤٠).
(١) رواه البخاري (٢٠٣/١)، (١٨٢/٤)، (٤٨/٦) ومسلم (٤٦٦، ٤٦٧)، وأبو داود (١٤٤٨)، والنسائي (١١٣/١)، وابن ماجة (١٢٤٤)، وأحمد في «المسند» (٢٣٩/٢)، (٢٥٥، ٢٧١، ٤٧٠، ٥٠٢)، (٥٢١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٧/٢)، والحميدي في «مسند» (٩٣٩) وابن سعد في «الطبقات» (٣٧/١) والدارقطني في «سننه» (٣٨/٢)، والطحاوي في «المشكّل» (٢٣٦/١)، والبيهقي في سننه (١٩٨، ١٩٧/٢).
(٢) البيت ذكره الطبري في «تفسيره» (١٦٨/٢٩).

فلا يجوز فتح الفاء ها هنا، لأن الفعل له ولم يفعل ذلك أحد به. والحجة لمن فتح: أنه جعلهن مفعولاً بهن، لم يسم فاعلهن.

وسمع أعرابي قارئاً يقرأ: ﴿كَأَنَّهُنَّ حَمْرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ بفتح الفاء فقال: طلبها قسورة فلما سمع «فرت من قسورة» قال: مُسْتَنْفِرَةٌ إذن. فالقسورة: الرماة. والقسورة: الأسد، فأما قول امرئ القيس:

وعمرؤ بن دَرَمَاءَ ألهمام إذ مشى بذى شَطَبٍ عَضْبٍ كَمِشِيَةٍ قَسُورًا
فإنه أراد: «قسورة» ثم رَحِمَ الهاء. وأتى بألف القافية.

قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ﴾ [٥٣] يقرأ بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأه بالياء: أنه رده على قوله: ﴿بَلْ يَرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ﴾ [٥٢]. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه جعلهم مخاطبين فدلّ عليهم بالتاء.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ [٥٦]. يقرأ بالياء إجماعاً إلا ما تفرّد به (نافع) من التاء على معنى الخطاب. فأما تخفيفه فإجماع.

ومن سورة القيامة

قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسَمُ﴾ [١]، يقرأ بالمد والقصر. فالحجة لمن مدّ: أنه أراد: دخول (لا) على (أقسم) وفي دخولها غير وجه:

قال قوم: هي زائدة صلة للكلام، والتقدير: أقسم بيوم القيامة.

وقال من يردّ ذلك: العرب لا تزيد (لا) في أول الكلام، ولكنها ها هنا ردّ لقول من أنكر البعث، وكفر بالتنزيل، ف قيل له: (لا) ليس كما تقول: أقسم بيوم القيامة، والحجة لمن قصر: أنه جعلها لام التأكيد، دخلت على ﴿أقسم﴾. والاختيار لجعلها لام التأكيد، أن يُدْخَلَ عليها النون الشديدة كقوله: ﴿لَأَعَذِّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١]. واحتج أن الله عز وجل أقسم بيوم القيامة ولم يقسم بالنفس اللوامة.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ [٧]. إجماع القراء على كسر الراء إلا (نافعاً) فإنه فتحها. فالحجة لمن كسر: أن الكسر لا يكون إلا في التحير. وأنشد:

لما أتاني ابنُ صُبَيْحٍ طالباً أعطيتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرِقَ^(١)

أي تحير. فأما الفتح فلا يكون إلا الضياء وظهوره كقولهم: برق الصبح والبرق إذا لمعا وأضاءا. وقال أهل اللغة: بَرَقَ، وبرِقَ، فهما بمعنى واحد، وهو: تحير الناظر عند الموت، والعرب تقول: «لكل داخل بَرْقة»: أي دهشة وحيرة.

قوله تعالى: ﴿بَلْ تَحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذْرُونَ﴾ [٢٠، ٢١] يقرآن بالياء والتاء. فالحجة لمن قرأهما بالياء: أنه ردّهما على معنى قوله: ﴿يُتَبِّأُ الْإِنْسَانَ﴾ [١٣] لأنه بمعنى: الناس. والحجة لمن قرأهما بالتاء: أنه أراد: قل لهم يا محمد: بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة.

قوله تعالى: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [٢٧]. أجمع القراء على قراءتها بالوصل، والإدغام إلّا ما رواه (حفص) عن (عاصم) بقطعها، وسكّتها عليها، ثم يتدّىء: «راق» ومعنى راق: فاعل من الرقية. وقيل من: الرقي بالروح إلى السماء. وكان أبو بكر بن مجاهد رضي الله عنه يقرأ بهذه السورة في صلاة الصبح، فيتعمّد الوقف على الياء من قوله: ﴿التراقي﴾ ويبين الياء.

قوله تعالى: ﴿مَنْ مِّنِّي يَمْنَى﴾ [٣٧] أجمع القراء فيه على التاء ردّاً على المعنى إلّا ما رواه (حفص) عن عاصم بالياء ردّاً على «النطفة»، ومثله ﴿يَغْشَى طَائِفَةً﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿تَغْلَى﴾ [الدخان: ٤٥] بالياء والتاء.

ومن سورة الإنسان

قوله تعالى: ﴿سَلَسَلٌ﴾ [٤]. يقرأ بالتونين وتركه. فالحجة لمن نوّن: أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي، لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية، ووقف عليهما، بالألف. والحجة لمن ترك التونين: قال: هي على وزن «فعالل». وهذا الوزن لا ينصرف إلّا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة، وكان أبو عمرو يتبع السواد في الوقف، فيقف بالألف، ويحذف عند الإدراج.

قوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [١٥، ١٦] يقرآن معاً بالتونين، وبالألف في الوقف، وبطرح التونين فيهما، والوقف على الأول وعلى الثاني بغير ألف، إلّا ما روي عن حمزة أنه كان يقف عليهما بغير ألف. فالحجة لمن قرأهما بالتونين: أنه نوّن الأولى، لأنها رأس آية، وكتابتها في السواد بألف وأتبعها الثانية لفظاً لقربها منها وكراهية للمخالفة بينهما، وهما «سيّان» كما قال الكسائي: ﴿أَلَا إِنَّ ثُمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثُمُودٍ﴾ [هود: ٦٨]، فصرف الثاني لقربه من الأول. والحجة لمن ترك التونين: أنه أتى بمحض قياس العربية، لأنه على وزن فواعيل. وهذا الوزن نهاية الجمع المخالف لبناء الواحد، فهذا ثِقْلٌ، وهو مع ذلك جمع والجمع فيه ثِقْلٌ ثانٍ، فلما اجتمع فيه ثقلان منعه من الصّرف.

فأما الوقف عليه في هذه القراءة بالألف فاتباع للخط، ولأن من العرب من يقول: رأيت عُمراً، فيقف على ما لا ينصرف بالألف. ولزم حمزة القياس وصلاً ووقفاً.

وأراد بقوله: ﴿من فضة﴾ [١٦]، صفاء لونها، وأنها تؤدّي ما داخلها كما يؤدّي الزجاج.

قوله تعالى: ﴿عالِيهم﴾ [٢١] يقرأ بفتح الياء وسكونها. فالحجة لمن فتح: أنه جعله ظرفاً من المكان، لأن الثاني فيه غير الأول كما تقول: فَوْكَ السَّقْفُ، وأمامك الخير. والحجة لمن أسكن: أنه جعله اسماً وأراد به: أن الأول هو الثاني كما تقول: فوقك رأسك، وأمامك طُهرُك، فهذا فرق ما بين الظرف والاسم في هذا القبيل وما أشبهه. فمن فتح الياء ضمّ الهاء، ومن أسكنها كسر الهاء.

قوله تعالى: ﴿خضر واستبرق﴾ [٢١] يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه جعل (الخضر) نعتاً للثياب، وعطف (الاستبرق) عليها ودليله قوله: ﴿يلبسون ثياباً خضرًا﴾ [الكهف: ٣١] على النعت. والحجة لمن خفض: أنه جعل (الخضر) نعتاً للسندس، وجعل (الاستبرق) عطفاً على سندس. وأصله بالعجمية (استبره)، فعزّته العرب، فقالت: استبرق، وهو: الديباج الغليظ.

قوله تعالى: ﴿وما يشاؤون﴾ [٣٠] يقرأ بالياء والتاء. وقد تقدّم ذكره فيما سلف.

ومن سورة المرسلات

قوله تعالى: ﴿عذراً أو نذراً﴾ [٦]. يقرأ بضمّ الدالّين، وإسكانهما، وإسكان الدالّ الأولى وضمّ الثانية. فالحجة لمن ضم: أنه أراد: جمع «عذير» و «نذير» ودليله: ﴿فما تغن الثُّدُرُ﴾ [القمر: ٥]. والحجة لمن أسكن الأولى وحرك الثانية: أنه أتى باللغتين ليعلم جوازهما، وإجماعهم على تخفيف الأولى يوجب تخفيف الثانية.

قوله تعالى: ﴿أفتت﴾ [١١] يقرأ بالهمزة وبالواو. فالحجة لمن همز: أنه استثقل الضمة على الواو، فقلبها همزةً كما يستثقلون كسرها فيقلبونها همزةً في قولهم «وشاح» و «إشاح» والقلب شائع في كلامهم. فالحجة لمن قرأ بالواو: أنه أتى بالكلام على أصله، لأن وزن «وَفَّتْ». «فَعَلَّتْ» من الوقت. ودليله قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ﴾ [آل عمران: ٢٥] بالواو إجماع.

قوله تعالى: ﴿فقدرونا﴾ [٢٣] بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن خَفَّف: أنه أتى بالفعل على ما أتى به اسم الفاعل بعده في قوله: «القادرون» لأن وزن اسم الفاعل من فَعَلَ

«فاعل» ومن أَفْعَلَ «مُفْعِل» ومن فَعَّلَ «مُفْعَل» ومن فَعَّلَ «فَعِيل» ومن فَعَلَ «فَعِل». والحجة لمن شدد: أنه أتى باللغتين معاً. ودليله قوله تعالى: ﴿فَمَهَّلَ الْكَافِرِينَ أَمَهُلَهُمْ﴾ [الطارق: ١٧]، ولم يقل: مَهَّلَهُمْ، والعرب تقول: قَدَّرْتُ الشيءَ مخفِّفاً بمعنى: قَدَّرْتَهُ مشدداً.

قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ﴾ [٣٣] يقرأ «جمالة» بلفظ الواحد، و «جِمَالَات» بلفظ الجمع. فالحجة لمن قرأه بلفظ الواحد: أنه عنده بمعنى الجمع لأنه منعوت بالجمع في قوله: «صُفِّرْ». والحجة لمن قرأه جِمَالَات: أنه أراد به: جمع الجمع كما قالوا: رجال ورجالات.

والهاء في قوله: «كأنه» كناية عن الشرر. و «القَصْر» ها هنا، قيل: شبه الشرر في عظمه بالقصر المبنّي، وقيل: كأصول الشجر العظام، والصُّفْر ها هنا: السُّود. فأما في [البقرة: ٦٩] «فَصُفِّرْ» لقوله: ﴿فَاقْعُ لُونُهَا﴾ [البقرة: ٦٩].

ومن سورة عمّ يتساءلون

قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [٥، ٤] في الموضعين، يقرآن بالياء، إلّا ما رواه «ابن مجاهد» عن «ابن عامر» من التاء، والاختيار الياء، لقوله تعالى: ﴿الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [٣] ولم يقل: أنتم.

قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ﴾ [١٩] يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكر وجه ذلك في [الزمر].

قوله تعالى: ﴿وَعَسَافًا﴾ [٢٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد ذكرت علته في [صاد].
قوله تعالى: ﴿لَا بَشِيرَ فِيهَا﴾ [٢٣] يقرأ بإثبات الألف إلا «حمزة» فإنه حذفها. فالحجة لمن أثبت أنه أتى به على القياس كقولهم: عالمٌ وقادر. والحجة لمن حذف: أنه أتى به على وزن فَرِحَ وَحَذِرَ. ومعنى اللَّبْتُ: طول الإقامة.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغَوًا وَلَا كَذْبًا﴾ [٣٥] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: المصدر من قوله: «وكذبوا» وهو على وجهين: تكذيباً وكِذَاباً، فدلّل الأولى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ودليل الثاني: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [٢٨] والحجة لمن خفف: أنه أراد: المصدر من قولهم: كاذبتهُ مكاذبةً وكِذَاباً، كما قالوا: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا.

قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [٣٧] يقرأ «رب» و«الرحمن» بالرفع والخفض فيهما، وبخفض «رب» ورفع «الرحمن». فالحجة لمن

رفعهما: أنه استأنفهما مبتدئاً ومخبراً فرفعهما. والحجة لمن خَفَضَهُمَا: أنه أبدلهما من قوله تعالى: ﴿جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ﴾ [٣٦] ربَّ السموات والأرض الرَّحْمَن، والحجة لمن خفض الأول: أنه جعله بدلاً، ورفع الثاني مستأنفاً، والخبر قوله: «لا يملكون منه» لأن الهاء التي في «منه» عائدة عليه.

ومن سورة النازعات

قوله تعالى: ﴿أَنذَا كُنَّا عِظَامًا﴾ [١١] مذكور في نظائره.

قوله تعالى: ﴿نَاخِرَةً﴾ [١١] يقرأ بإثبات الألف وحذفها، فالحجة لمن أثبت: أنه أراد: عظاماً عاريةً من اللحم مجوِّفة. والحجة لمن حذف: أنه أراد: بالية، قد صارت تراباً. وقيل هما لغتان مثل: طمع، وطامع. والأجود إثبات الألف ليوافق اللفظ ما قبلها وبعدها من رؤوس الآي.

قوله تعالى: ﴿طَوَىٰ اذْهَبَ﴾ [١٦، ١٧]، يقرأ بالتنوين، وكسره لالتقاء الساكنين. ويحذف التنوين، وإسكان الياء. وقد ذكرت علله في سورة [طه] مستقصاة.

قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ أَنْ تَرَكَىٰ﴾ [١٨] يقرأ بالتشديد والتخفيف على ما ذكرناه في نظائره. ومعنى التخفيف ها هنا: أن يكون زاكياً. ومعنى التشديد: أن يتفعل من الزكاة أي يتصدق. وموسى لا يدعو فرعون مع علمه بكفره إلى أن يتصدق. ودليله قوله: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَاكِيَةً﴾ [الكهف: ٧٤] وزكية، ولم يقل: متزكية.

قوله تعالى: ﴿أَنَّا﴾ [١٠] يقرأ بهمزيين محققتين وتشديد النون، وبهمزة وياء ونون مشددة وبهمزة ونونين، الأولى: مشددة، وقد ذكرت علله فيما سلف بما يغني عن إعادة قول فيه في هذا الموضع.

ومن سورة عبس

قوله تعالى: ﴿فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ [٤] الرفع فيه إجماع إلا ما روي من نصبه عن «عاصم» وقد ذكر في سورة [المؤمن].

قوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾ [٦]. يقرأ بالتشديد والتخفيف. وقد تقدّم ذكر علته. ومعناه: فتعرض له، ومعنى تلَهَّى: تَعَرَّضَ عنه.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا صَبِينَا﴾ [٢٥]. يقرأ بكسر الهمزة وفتحها. فالحجة لمن كسر: أنه

جعل الكلام تاماً عند قوله: «إلى طعامه». ثم استأنف فكسرهما للابتداء بها. والحجة لمن فتح: أنه أراد: إعادة الفعل، وإدخال حرف الخفض. و«الحدائق»: جمع حديقة وهي: البساتين و«الغلب»: الملتفة بالشجر والنبات، و«الأب»: المرعى.

ومن سورة التكوير

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سَجَرَتْ﴾ [٦]، يقرأ بالتخفيف والتشديد. فالحجة لمن خَفَّفَ: أنه أراد به: ملئت مرةً واحدةً ودليله قوله: ﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ﴾ [الطور: ٦] والحجة لمن شَدَّدَ: أنه أراد: أنها تفتح، فيفضي بعضها إلى بعض، فتصير بحراً واحداً.

والفرق بين الخُفِّ في هذا، والاتِّفَاق على تخفيف: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حْشَرَتْ﴾ [١٠]: أن حشر الوحوش إنما هو موتها وفناؤها، أو حشرها لتقتص لبعضها من بعض، ثم يقال لها كوني تراباً والتشديد إنما هو للمداومة، وتكرير الفعل. ولا وجه لذلك في حَشْر الوحوش.

قوله تعالى: ﴿نَشَرَتْ﴾ [١٠] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شَدَّدَ: أنه أراد: نَشَرَ كل صحيفة منها، فقد دام الفعل وتكرَّر ودليله قوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مِّنْشُورَةً﴾ [المدثر: ٥٢]. والحجة لمن خفف أنه أراد: نشرها مرةً واحدةً. ودليله قوله: ﴿فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ﴾ [الطور: ٣]. والحجة في قوله: ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سَعَرَتْ﴾ [١٢] كالحجة فيما تقدم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [٢٤]. يقرأ بالضاد، والظاء، فوجه الضاد: يراد به: ما هو بخيل، ووجه الظاء يراد به: ما هو بمتهم. والغيب ها هنا: ما غاب عن المخلوقين، واستتر مما أوحى الله عز وجل إليه وأعلمه به، وأما قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] قيل بالله عز وجل، وقيل بما غاب عنهم مما أنبأهم به الرسول عليه السلام من أمر الآخرة والبعث والنشور. وقيل بيوم القيامة. والغَيْبُ عند العرب: الليل لظُلُمته، وسَرَّه كلُّ شيء بها.

ومن سورة الانفطار

قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [١]. وما أشبهها مما أخبر فيه عن مستقبل بلفظ الماضي فمعناه: أنه كائن عنده لا محالة، وواقع لا شك فيه.

والفعل الماضي يأتي بلفظه ومعناه الاستقبال في ثلاثة مواضع: فيما أخبر الله عز وجل

به، وفي الشرط، وفي الدعاء، فما أتاك في هذه الثلاثة بلفظ الماضي فمعناه: الاستقبال ودليله واضح بين^(١).

قوله تعالى: ﴿فَعْدَلَكُمْ﴾ [٧] يقرأ بالتشديد والتخفيف فوجه التشديد فيه: قَوْمَكِ وسأوى بين ما ازدوج من أعضائك، ووجه التخفيف: أنه صَرَفَكَ إلى أي صورة شاء: من طويل وقصير وحسن وقبيح.

فأما قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦] فمعناه: أن النطفة إذا قامت أربعين يوماً صارت علقة أربعين يوماً، ومُضْغَةً أربعين يوماً، ثم يرسل الله تعالى إليها ملكاً معه تراب من تربة العبد، فيعجنه بها، ثم يقول يا رب: طويل أم قصير؟ غني أم فقير؟ شقي أم سعيد؟ فهذا معنى قوله: ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ [١٧] يقرأ بالإمالة والتفخيم، وبين ذلك. وقد ذكرت الحجة فيه.

وما كان في كتاب الله تعالى من قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ فقد أدراه، وما كان فيه من قوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ﴾ فلم يُدْرِه بَعْدُ.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَمْلِكُ﴾ [١٩] يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله بدلاً من اليوم الأول، وأضمر له «هو» إشارة إلى ما تقدّم وكناية عنه، فرفعه به. والحجة لمن نصب: أنه جعله ظرفاً للدين، والدين: الجزاء.

فإن قيل: فما معنى قوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [١٩]. وكل الأمور له تعالى في ذلك اليوم وغيره؟ فقل: لما كان الله تعالى قد استخلف قوماً فيما هو مُلْكٌ له، ونسب المُلْكُ إليهم مجازاً. عرفهم أنه لا يملك يوم الدين أحدٌ، ولا يستخلف فيه من عباده سواه.

ومن سورة المطففين

قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [١٤]. اتفق القراء على إدغام اللام في الراء، لقربها منها في المخرج إلّا ما رواه (حفص) عن (عاصم) من وقوفه على اللام وقفة خفيفة ثم يتبدىء «ران على قلوبهم» ليعلم بانفصال اللام من الراء، وأن كل واحدة منهما كلمة

(١) قال ابن عاشور: وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو حيوة ويعقوب بتشديد الفوقية، وهو مبالغة في فعل الفتح بكثرة الفتح أو شدته إشارة إلى أنه فتح عظيم لأن شق السماء لا يقدر عليه إلا الله. وقرأه عاصم وحزمة والكسائي وخلف بتخفيف الفوقية على أصل الفعل ومجرد تعلق الفتح بالسما مشعر بأنه فتح شديد. (التحرير والتنوير ٣٠/٣٢).

بذاتها فرقاً بين ما ينفصل من ذلك فيوقف عليه، وبين ما يتصل فلا يوقف عليه كقولك: «الرحمن الرحيم».

فأما الإمالة فيه والتفخيم فقد ذكرت علل ذلك في عدة مواضع.

قوله تعالى: ﴿خَتَامَهُ مِسْكَ﴾ [٢٦] إجماع القراء فيه على كسر الخاء وكون التاء قبل الألف. يراد به: آخر شراهم مِسْكَ، أي: مختوم بمِسْكَ. والختام: اسم ما يطبع على الخاتم من كل مختوم عليه إلا ما اختاره «الكسائي»: من فتح الخاء، وتأخير التاء مفتوحة بعد الألف. يريد به: آخر الكأس التي يشربونها مِسْكَ، كما تقول: خاتمته مِسْكَ. وكسر التاء أيضاً جائز. وقد ذكر في [الأحزاب].

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ الْأَبْرَارُ﴾ [١٨] يقرأ بالإمالة والتفخيم. وقد ذكر مع نظائره.

قوله تعالى: ﴿فَاكْهِنَ﴾ [٣١] يقرأ بإثبات الألف، وحذفها. والحجة فيه كالحجة في قوله ﴿فَارْهِنَ﴾ [الشعراء: ٤٩]، و ﴿لَابِثِينَ﴾ [النبأ: ٢٣] والمعنى فيه: معجبين. ومنه الفكاهة، وهي المزاح والدعابة.

ومن سورة الانشقاق

قوله تعالى: ﴿وَيُضِلِّي سَعِيرًا﴾ [١٢]، يقرأ بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام، ويفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللام. فالحجة لمن شدد: أنه أراد بذلك: دوام العذاب عليهم. ودليله قوله: ﴿وَتُصْلِيهَ جَحِيمَ﴾ [الواقعة: ٩٤] لأن وزنها: «تَفْعَلَة»، وتفعلة لا تأتي إلا مصدرًا لـ «فعلته» بتشديد العين كقولك: عَزَيْتُهُ تَعْزِيَةً. والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: صَلَّى يصلي فهو صَالٍ. ودليله قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفافات: ١٦٣]. والسعير في اللغة: شدة حر النار، وسرعة توقدها.

فأما قوله: ﴿زُذْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧]، فقليل: وقوداً وتلهباً. وقيل: قللاً كالمجنون.

قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [١٩]. يقرأ بضم الباء وفتحها. فالحجة لمن قرأه بالضم: أنه خاطب بالفعل جمعاً وأصله: لتركبُون، فذهبت الواو لسكونها، وسكون النون المدغمة، فبقيت الباء على أصلها الذي كانت عليه. والحجة لمن قرأه بالفتح: أنه أفرد النبي عليه السلام بالخطاب، وأراد به: لتركبَنَّ يا محمد طبقاً من أطباق السماء بعد طبق، ولتترتقنَّ حالاً بعد حال.

وهذه اللام دخلت للتأكيد، أو لجواب قسم مقدّر، والنون للتأكيد أيضاً. وهي تدخل

في الفعل ثقيلة، وخفيفة في مواضع قد ذكرت في [يونس].

وكان المحمّدان «ابن مجاهد» و «ابن الأنباري» يتعمّدان الوقف إذا قرأ بهذه السورة في صلاة الصبح على قوله: ﴿فبشرهم بعذاب اليم﴾ [٢٤] ثم يتبدّان بقولك: ﴿إلا الذين آمنوا﴾ فسُئلَا عن ذلك فقالا: الاستثناء هنا منقطع مما قبله، غير متّصل به، وإنما هو بمعنى «لكن» الذين آمنوا. وإذا كان الاستثناء منقطعاً مما قبله كان الابتداء مما يأتي بعده وجه الكلام.

ومن سورة البروج

قوله تعالى: ﴿ذو العرش المجيد﴾ [١٥] يقرأ بكسر الدال وضمها. فالحجة لمن قرأه بالخفض: أنه جعله وصفاً «للعرش» ومعنى «المجيد»: الرفع. ودليله قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]. والحجة لمن قرأه بالرفع: أنه جعله نعتاً لله عز وجل مردوداً على قوله: ﴿وهو الغفور الودود﴾ [١٤] المجيد ذو العرش، فأخره ليوافق رؤوس الآي. ودليله قوله: ﴿إنه حميدٌ مجيدٌ﴾ [هود: ٧٣]. وأما قوله: ﴿بل هو قرآنٌ مجيدٌ﴾ [٢١] فلا خلاف في رفعه.

قوله تعالى: ﴿في لوح محفوظ﴾ [٢٢] إجماع القراء على قراءته بالخفض إلا ما اختاره «نافع» من الرفع فيه، والعلة في الوجهين كالعلة في المجيد.

ومن سورة الطارق

قوله تعالى: ﴿لما عليها حافظ﴾ [٤]. يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أن جعل إن بمعنى «ما» الجاحدة، وجعل «لما» بمعنى «إلا» للتحقيق. والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ من الله تعالى. والحجة لمن خفف: أنه جعل «إن» خفيفة من الثقيلة وجعل «ما» صلة مؤكدة والتقدير: إن كل نفس لعلها حافظ^(١).

ولأن المكسورة الخفيفة أقسام: تكون خفيفة من الشديدة، وبمعنى ما، وحرف شرط، وزائدة، وبمعنى إذ، وبمعنى قد، وبمعنى لم.

ولأن المخففة المفتوحة أقسام أيضاً: تكون خفيفة من الشديدة، وحرفاً ناصباً للفعل المضارع، وتكون زائدة، وتكون بمعنى: أي.

(١) قال الفراء: قرأها العوام «لما» وخففها بعضهم. الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة الثقل، وترى أنها لغة من هذيل، يجعلون إلا مع إن المخففة لما. ولا يجاوزون ذلك. كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ، ومن خفف قال: إنما هي لا جواب لأن وما التي بعدها صلة كقوله: ﴿أفبما نقضهم ميثاقهم﴾ يقول: فلا يكون في (ما) وهي صلة تشديد. (معاني القرآن ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥).

ومن سورة الأعلى

كل ما كان من أواخر آي هذه السورة فإنه يقرأ بالإمالة والتفخيم، وبين ذلك وقد ذكرت علله فيما سلف.

قوله تعالى: ﴿والذي قدر فهدى﴾ [٣] يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: قوله تعالى: ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾ [الفرقان: ٢] والحجة لمن خفف: أنه طابق بين اللفظين فجعل «قَدَّر» كـ «هَدَى» وقيل، معناه: فهدى وأضل، فحذف «أضل» للدلالة عليه، ولموافقة رؤوس الآي كما قال: ﴿عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾ [ق: ١٧] يريد: قعيدان، وقيل: قدر الذكر للأثنى وهذاه لإتيانها.

قوله تعالى: ﴿بل يؤثرون﴾ [١٦] يقرأ بالياء والتاء وبالإظهار والإدغام، وقد ذكر ذلك فيما مضى، وأوضحت الحجة فيه بما يغني عن إعادته ها هنا.

ومن سورة الغاشية

قوله تعالى: ﴿تصلى ناراً حامية﴾ [٤] يقرأ بضم التاء وفتحها. فالحجة لمن قرأه بالضم: أنه طابق بذلك بين لفظه ولفظ قوله: «يُسْقَى». والحجة لمن فتح: أنه أتى بالفعل على أصله وبناءه لفاعله.

قوله تعالى: ﴿لا تسمع فيها لاغية﴾ [١١] يقرأ بالتاء والياء، وضمها والرفع، ويقرأ بالتاء مفتوحة والنصب. فالحجة لمن قرأه بضم الياء والتاء: أنه جعله مبنياً لما لم يُسم فاعله، ورفع الاسم بعده. والحجة لمن قرأه بفتح التاء: أنه قصد النبي ﷺ بالخطاب، ونصب: «لاغية» بتعدي الفعل إليها.

قوله تعالى: ﴿لست عليهم بمسيطر﴾ [٢٢] يقرأ بالصاد، والسين، وإشمام الزاي. وقد ذكرت علل ذلك في [الطور].

ومن سورة الفجر

قوله تعال: ﴿والشفع والوتر﴾ [٣]. يقرأ بفتح الواو وكسرها. فالحجة لمن كسر: أنه جعل الشفع: الزوج، وهما آدم وحواء. والوتر: الفرد، وهو: الله عز وجل. وقيل: بل الشفع: ما ازدوج من الصلوات، كالغداة، والظهر، والعصر. والوتر: ما انفرد منها كصلاة المغرب وركعة الوتر. والحجة لمن فتح: أنه طابق بين لفظ الشفع ولفظ الوتر. وقيل الفتح

والكسر. فيه - إذا كان بمعنى الفرد - لغتان فصيحتان فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم. فأما من الترة والذحل فبالكسر لا غير. وهو: المطالبة بالدم ولا يستعمل في غيره.

قوله تعالى: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ [٤] يقرأ بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وبحذفها كذلك وبإثباتها وصلًا وحذفها وقفًا. وقد تقدم الاحتجاج لذلك بما يغني عن إعادته ها هنا. ومثله قوله: ﴿بِالْوَادِي﴾ [النازعات: ١٦].

قوله تعالى: ﴿فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [١٦] يقرأ بتشديد الدال وتخفيفها. وقد تقدمت الحجة في ذلك مستقصاة في غير موضع.

قوله تعالى: ﴿أَكْرَمَنَ﴾ [١٥]، و﴿أَهَانَنَ﴾ [١٦]. يقرأ بإثبات الياء فيهما وصلًا، وحذفها وقفًا، وإسكان النون من غير كسر. واحتج قارئ ذلك بقول الأعشى:

وَمِنْ شَأْنِي ظَاهِرٍ غَمْرُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتَ لَهُ أَنْكَرَنُ

قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تَكْرَمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [١٧]، و﴿لَا تَحْضُونَ﴾ [١٨]، و﴿يَأْكُلُونَ﴾ [١٩] و﴿وَتُحِيطُونَ﴾ [٢٠] يقرأ كلهن بالياء والتاء إلا ما قرأه أهل الكوفة ﴿ولا تحاضون﴾ بزيادة ألف بين الحاء والضاد. فالحجة لمن قرأه بالياء أنه رده على ما قبله. والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه دلّ بذلك على أنَّ النبي ﷺ خاطبهم به. والحجة للكوفيين في زيادة الألف: قرب معنى: فَاعَلَّتَهُ مِنْ فَعَلَّتُهُ.

قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَعْذُبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾ [٢٥] و﴿لَا يُوَثِّقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ [٢٦]. يقرآن بكسر الذال والتاء وفتحهما. فالحجة لمن كسرهما: أنه جعلهما، فعلين لفاعل هو الله عز وجل. ومعناه: لا يعذب عذاب الله أحدًا ولا يوثق وثاق الله أحد كما كانوا يعهدون في الدنيا. فالهاء كناية عن الله عز وجل في موضع خفض. والحجة لمن فتح: أنه جعلهما فعلين لم يسم فاعلهما، ورفع: «أحدًا» لأنه أقامه مقام الفاعل. والهاء في موضع خفض لأنها للمعذب.

ومن سورة البلد

قوله تعالى: ﴿فَك رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَامٌ﴾ [١٣، ١٤] يقرآن بالرفع، لأنهما مصدران، فالأول مضاف فحذف التنوين منه لمكان الإضافة، والثاني مفرد، فثبت التنوين فيه لمكان الإفراد. ويقرآن بالفتح، لأنهما فعلاان ماضيان. فالحجة لمن جعلهما مصدرين، معناه عنده: فاقترحام العقبة - وهي: الصراط - فك رَقَبَةٌ، أو إِطْعَامٌ في يوم ذي مسغبة - وهي المجاعة - يتيماً، ثم علق ذلك بشرط الإيمان.

وفي نصب «اليتيم» ها هنا خُلِفَ بين النحويين. قال البصريون: المصدر إذا دخله التنوين أو الألف واللام عَمَلَ الفعل بمعناه، لأنه أصل للفعل، والفعل مشتق منه، مبني للأزمنة الثلاثة فهو يعمل بالمعنى عمل الفعل باللفظ.

وقال الكوفيون: المصدر إذا نَوَّن أو دخلت عليه الألف واللام لم يعمل في الأسماء، لأنه قد دخل في جملة الأسماء، وحصل في حيزها، والاسم لا يعمل في الاسم نصباً. ف قيل لهم: فبِمَ تنصبون «يتيماً» ها هنا؟ فقالوا بمشتق من المصدر، وهو الفعل، ويكون قوله: «مسكيناً» معطوفاً على قوله: «يتيماً» والحجة لمن فتحهما: أنه بناهما بناء الفعل الماضي وجعل فاعلهما ﴿الإنسان﴾ [٤] المقدّم ذكره. و «الرقبة» و «اليتيم» منصوبان بتعدي الفعل إليهما، والمقربة: ها هنا القرابة أتى بها بهذا اللفظ لمكان «مسغبة» و «متربة».

قوله تعالى: ﴿عليهم نار مؤصدة﴾ [٢٠]. ها هنا وفي «الهمزة» يقرآن بتحقيق الهمز وحذفه. فالحجة لمن حقق الهمز: أنه أخذه: من آصدت النار فهي مؤصدة. والحجة لمن حذف الهمز: أنه أخذه: من أوصدت النار فهي موصدة، إلا أن «حمزة» إذا وصل همز، وإذا وقف لم يهمز. وهما لغتان فصيحتان معناهما: أغلقت عليهم فهي مُغلّقة، و «المشأمة»: الشمال ها هنا، وفي [الواقعة: ٩] بلغة بني غطف.

ومن سورة الشمس

ما كان في أواخر آيات هذه السورة يقرأ بالإمالة والتفخيم، وبينهما إلا ما تفرّد به «حمزة» من إمالة ذوات الياء، وتفخيم ذوات الواو. ولم يفرّق الباقون بينهما، لمجاورة ذوات الواو ذوات الياء ها هنا، وفيما شاكله من أمثاله. وقد ذكرت الحجة فيه.

قوله تعالى: ﴿كذبت ثمود﴾ [١١] يقرأ بالإدغام، والإظهار. وقد ذكرت علل ذلك فيما مضى.

قوله تعالى: ﴿ولا يخاف عقباها﴾ [١٥] يقرأ بالواو والفاء، فالحجة لمن قرأه بالواو: أنه انتهى بالكلام عند قوله: ﴿فسواها﴾ [١٤] إلى التمام، ثم استأنف بالواو، لأنه ليس من فعلهم ولا متصلاً بما تقدم لهم. والحجة لمن قرأه بالفاء: أنه أتبع الكلام بعضه بعضاً، وعطف آخره على أوله شيئاً فشيئاً فكانت الفاء بذلك أولى، لأنها تأتي بالكلام مرتباً ويجعل الآخر بعد الأول. ومعنى قوله: ﴿فدمدم﴾ [١٤] أي فهدم. ومعنى: ﴿فسواها﴾: أي سوى

بيوتهم قبورهم، و ﴿عقباها﴾ يريد: عاقبة أمرها، يريد بالهاء والألف: يخاف عقبي مَنْ أَهْلَكَ فيها^(١).

ومن سورة الضحى

لأن سورة [والليل] لا خلاف فيها إلا الإمالة والتفخيم

قوله تعالى: ﴿والضحى﴾ [١] قَسَمٌ. وكان ابن كثير يكبر من أول هذه السورة إلى أن يختم فيقول إذا انقضت السورة: الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم، إلى آخر القرآن. وحجته في ذلك أَنَّ النبي ﷺ كان يفعل ذلك.

ووجهه: أَنَّ الوحي أبطأ عنه أربعين صباحاً فقال كفار قريش ومنافقوها: قلاه ربه، وودّعه الناموس، فأهبط الله عز وجل عليه جبريل عليه السلام فقال له: يا محمد، السلام عليك، فقال: وعليك السلام، فقال ﷺ سروراً بموافاة جبريل وإبطال قول المشركين: الله أكبر، فقال جبريل: اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى﴾ [١، ٢، ٣]، ثم عدد عليه أنعامه، وذكره إحسانه، وأدبه بأحسن الآداب.

ومن سورة العلق

قوله تعالى: ﴿أَن رَّاهُ اسْتَغْنَى﴾ [٧]. يقرأ بفتح الراء وكسر الهمزة، وبكسرهما معاً، ويفتحهما معاً. وقد ذكرت علل ذلك قبل. وروى (قنبل) هذا الحرف عن ابن كثير «رأه» بفتح الراء والهمزة، والقصر على وزن: رَعَهُ. قال ابن مجاهد: لا وجه له، لأنه حذف لام الفعل التي كانت مبدلة من الياء. وقال بعض أهل النظر: أحسن أحوال ابن كثير: أن يكون قرأ هذا الحرف بتقديم الألف التي بعد الهمزة، وتأخير الهمزة إلى موضع الألف، ثم خفف الهمزة، فحذف الألف، لالتقاء الساكنين فبقي «رأه» بألف ساكنة غير مهموزة، إلا أَنَّ الناقل لذلك عنه لم يضبط لفظه به، هذه لغة مشهورة للعرب يقولون في «راءني» «راءني» وفي «سأني» «سأني». قال شاعر هذه اللغة:

(١) قال ابن عاشور: قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بفاء العطف تفرعاً على «فدمدم عليهم ربهم» وهو مكتوب بالفاء في مصاحف المدينة ومصحف الشام... ومعنى التفرع بالفاء على هذه القراءة تفرع العلم بانتفاء خوف الله منهم مع قوتهم ليرتدع بهذا العلم أمثالهم من المشركين.

وقرأ الباقر من العشرة، بواء العطف أو الحال وهي كذلك في مصاحف أهل مكة وأهل البصرة والكوفة وهي رواية قرائها. وقال ابن القاسم وابن وهب: أخرج لنا مالك مصحفاً لجده وزعم أنه كتبه في أيام عثمان بن عفان حين كتبت المصاحف وفيه «ولا يخاف» بالواو، وهذا يقتضي أن بعض مصاحف المدينة بالواو لكنهم لم يقرؤا بذلك لمخالفته روايتهم. (التحرير والتنوير)

أو وليدٍ معلل راءٍ رؤيا فهو يَهْدِي بما رأى في المنام^(١)

ومن سورة القدر

قوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾ [٥]. أجمع القراء على فتح اللام إلا «الكسائي» فإنه قرأها بالكسر. فالحجة لمن فتح: أنه أراد بذلك: المصدر. ومعناه: حتى طلوع الفجر. والحجة لمن كسر: أنه أراد: الاسم أو الموضع. وقد شرح فيما تقدم بأبين من هذا. و﴿حتى﴾ ها هنا بمعنى: إلى.

ومن سورة البيئة

قوله تعالى: ﴿خير البرية﴾ [٧] و﴿شر البرية﴾ [٦]. يقرآن بتحقيق الهمز والتعويض منه مع التلئين. فالحجة لمن حقق الهمز: أنه أخذه: مِنْ بَرَأ الله الخلق. ودليله قوله: ﴿هو الله الخالق البارئ﴾ [الحشر: ٢٤]. والحجة لمن ترك الهمز وشدد: أنه أراد: الهمز فحذفه وعوّض التشديد منه، أو يكون أخذ ذلك من «البرى» وهو: التراب كما قيل:

بِفَيْكِ مِنْ سَارٍ إِلَى الْقَوْمِ الْبَرَى^(٢)

ومن سورة الزلزلة

قوله تعالى: ﴿خيراً يره وشرّاً يره﴾ [٨، ٧] بإشباع الضمة واختلاسها. وقد ذكر في [آل عمران].

ومن سورة القارعة

قوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهيه﴾ [١٠] يقرأ بإثبات الهاء وحذفها. وعلمه مذكورة في [الأنعام].

ومن سورة التكاثر

قوله تعالى: ﴿لترون الجحيم﴾ [٦]. يقرأ بفتح التاء وضمها. فالحجة لمن فتح: أنه دل بذلك على بناء الفعل لهم فجعلهم به فاعلين. والحجة لمن ضم: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، والأصل في الفعل «لترأْيُونَّ» على وزن: «لتفعلون» فنقلوا فتحه

(١) البيت ذكره الطبري في «تفسيره» (١٥٣/١٥).

(٢) البيت لمدرّك بن حصن الأسدي، كما في «الصحاح» للجوهري [مادة: برى].

الهمزة إلى الراء، وهي ساكنة، ففتحوها، وحذفوا الهمزة تخفيفاً، فبقيت الياء مضمومة، والضم فيها مُستثقل، فحذفوا الضمة عنها فبقيت: ساكنة، وواو الجمع ساكنة، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، فالتقى حيثُذا ساكنان: واو الجمع، والنون المُدغمة، فحذفوا الواو لالتقائهما. فأما قوله: ﴿ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [٧] ففتح التاء لا خلاف بينهم فيه.

ومن سورة الهمزة

قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً﴾ [٢]. يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها. فالحجة لمن شدد: أنه أراد: تكرار الفعل ومداومة الجمع. والحجة لمن خفف: أنه أراد: جمعاً واحداً لمال واحد.

قوله تعالى: ﴿مُؤَصَّدَةً﴾ [٨]. يقرأ بالهمز وتركه. وقد ذكرت علته في سورة [البلد].

قوله تعالى: ﴿فِي عَمَدٍ﴾ [٩] يقرأ بضم العين والميم، وفتحهما. فالحجة لمن ضم: أنه جعله جمع «عماد» فقال: عُمُد. ودليله: جُدَار، جُدُر. والحجة لمن فتح: أنه جعله جمع «عمود» فقال: عَمَد، كما قالوا: أديم وأدم، وأفيق وأفق، فإن قيل: فإن ذلك بالواو، وهذان بالياء فكيف اتفقا؟ فقل: لاتفاق حروف المد واللين في موضع واحد. ألا ترى أنك تقول: فراش وفُرش، وعمود وعُمُد، وسرير وسُرُر، فيتفق لفظ الجمع وإن كانت أبنية الواحد مختلفة لاتفاق حروف المد واللين في موضع واحد.

ومن سورة قريش

قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافٍ قَرِيشٍ﴾ [١]. اتفق القراء على كسر اللام، وهمزة مكسورة بعدها وياء بعد الهمزة إلا «ابن عامر» فإنه قرأ بلام مكسورة، وهمزة بعدها مقصورة من غير ياء ولا مد، فالأصل عند من همز ومد: «لائلاف» قريش: «لِعِلَافٍ» قريش. فجعل الهمزة الساكنة ياء لانكسار ما قبلها، ثم لينها فالمد فيها لذلك، كما قالوا: إيمان في مصدر آمن. والحجة لمن قصر أنه أراد أيضاً: لإيلاف قريش، فحذف المدة تخفيفاً، لمكان ثقل الهمزة فبقي على وزن: (لِعَلاف) قريش. فأما إيلافهم فلا خلف في همزة ومدة. وأما اللام فليل: هي لام التعجب. ومعناها: اعجب يا محمد لإيلاف الله عز وجل لقريش رحلتهم في الشتاء ورحلتهم في الصيف، لأن الله كفاهم ذلك وجبى إليهم ثمرات كل شيء.

وقيل: لام إضافة وصلت آخر ﴿ألم تر﴾ [الفيل: ١] بأول: «لإيلاف»، فكأنه قال: فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش.

وقيل: هي متصلة بقوله: ﴿فليعبدوا ربَّ هذا البيت﴾ [٣] لإيلافه لهم ذلك، على معنى التقديم والتأخير، وكُلُّ حَسَنٍ مُّحْتَمَلٍ.

ومن سورة أُرأيت [الماعون]

قوله تعالى: ﴿أُرأيت﴾ [١] يقرأ بتحقيق الهمزتين، وتحقيق الأولى وتلين الثانية. وتحقيق الأولى وحذف الثانية. فالحجة لمن حققهما: أنه أتى باللفظ على الأصل. والحجة لمن لَين الثانية أنه كره حذفها فأبقى دليلاً عليها. والحجة لمن حذف الثانية أنه اجتزأ بهمزة الاستفهام من همزة الوصل، لأنها في الفعل المضارع ساقطة بإجماع.

ومن سورة الكافرون

قوله تعالى: ﴿ولي دين﴾ [٦]. يقرأ بحركة الياء إلى الفتح، وسكونها. فالحجة لمن حركها: أنها حرف واحد اتصلت بحرف مكسور، فقويت بالحركة لأنها اسم. والحجة لمن أسكن: أنها ياء إضافة اتصلت بلام مكسورة، وحركتها تُثَقِّلُ فخففت بالإسكان.

ومن سورة تَبَّت

قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يدا أبي لهب﴾ [١] يقرأ بإسكان الهاء وفتحها. وهما لغتان كما قالوا: وهَبَ ووهَبَ، ونَهَرَ ونَهَرٌ، والاختيار الفتح، لموافقة رؤوس الآي. فأما ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣] فلا خُلْفَ في تحريكه.

قوله تعالى: ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [٤]. يقرأ بالرفع والنصب. فالحجة لمن رفع: أنه جعله خبر الابتداء. والحجة لمن نصب: أنه أراد: الذم. والعرب تنصب بالذم والمدح، والترحم بإضمار «أعني» ومعناه: أنها كانت تمشي بالنميمة فذمت بذلك.

ومن سورة الإخلاص

معنى قوله في أول هذه السورة ﴿قل﴾ [١] وما شاكلها: أن الله تعالى أنزل القرآن الكريم على نبيه بلسان جبريل عليهما السلام، فحكى لفظه فقال: إن جبريل قال لي: ﴿قل﴾ هو الله أحد^(١).

(١) قال الفراء: والذي قرأ بحذف النون من أخذ بقول: النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت. وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حذفت وليس بالوجه قد قرأت القراء: ﴿وقالت اليهود عزيزُ ابنُ الله﴾ و﴿عزيزُ ابنُ الله﴾، والتنوين أجود... (معاني القرآن: ٣/ ٣٠٠).

قوله تعالى: ﴿كفواً أحد﴾ [٤] يقرأ بضم الكاف والفاء والهمز، وطرحه. وبضم الكاف وإسكان الفاء والهمز. وقد ذكرت علله في البقرة ذكراً يغني عن إعادته ها هنا.

ومن سورة الفلق

لا خلاف فيها إلا ما رواه «أحمد بن موسى» عن «أبي عمرو» و«حاسد» [٥] بالإمالة، والمشهور عنه التفتيح.

ومن سورة الناس

لا خلاف فيها إلا ما رواه «الحلواني» عن «أبي عُمر» عن «الكسائي»: أنه أمال ﴿الناس﴾ في الخفض دون غيره.

فهرس المحتويات

٥ المقدمة
٧ ترجمة المصنف
١١ منهج التحقيق
١٧ مقدمة المؤلف
٢٠ ذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب
٢١ الخلف في سورة البقرة
٤٩ ومن سورة آل عمران
٥٨ ومن سورة النساء
٦٦ ومن سورة المائدة
٧٢ ومن سورة الأنعام
٨٣ ومن سورة الأعراف
٩٤ ومن سورة الأنفال
٩٦ ومن سورة التوبة
١٠٠ ومن سورة يونس
١٠٥ ومن سورة هود
١٠٩ ومن سورة يوسف
١١٤ ومن سورة الرعد
١١٦ ومن سورة إبراهيم
١١٧ ومن سورة الحجر
١٢٠ ومن سورة النحل
١٢٤ ومن سورة الإسراء
١٣٠ ومن سورة الكهف
١٣٩ ومن سورة مريم

١٤٣	ومن سورة طه
١٥٠	ومن سورة الأنبياء
١٥٣	ومن سورة الحج
١٥٦	ومن سورة المؤمنون
١٥٩	ومن سورة النور
١٦٣	ومن سورة الفرقان
١٦٥	ومن سورة الشعراء
١٦٧	ومن سورة النمل
١٧٣	ومن سورة القصص
١٧٥	ومن سورة العنكبوت
١٧٨	ومن سورة الروم
١٨٠	ومن سورة لقمان
١٨٢	ومن سورة السجدة
١٨٣	ومن سورة الأحزاب
١٨٦	ومن سورة سبأ
١٨٩	ومن سورة فاطر
١٩٠	ومن سورة يّس
١٩٣	ومن سورة الصافات
١٩٧	ومن سورة ص
١٩٩	ومن سورة الزمر
٢٠٢	ومن سورة غافر
٢٠٥	ومن سورة فصلت
٢٠٦	ومن سورة الشورى
٢٠٨	ومن سورة الزخرف
٢١١	ومن سورة الدخان والجاثية
٢١٢	ومن سورة الأحقاف
٢١٣	ومن سورة محمد
٢١٤	ومن سورة الفتح
٢١٥	ومن سورة الحجرات

٢١٦	ومن سورة ق
٢١٧	ومن سورة الذاريات والطور
٢١٩	ومن سورة النجم
٢٢٠	ومن سورة القمر
٢٢١	ومن سورة الرحمن
٢٢٢	ومن سورة الواقعة
٢٢٣	ومن سورة الحديد
٢٢٤	ومن سورة المجادلة
٢٢٥	ومن سورة الحشر والممتحنة
٢٢٦	ومن سورة الصف والجمعة والمنافقون
٢٢٧	ومن سورة التغابن والطلاق
٢٢٨	ومن سورة التحريم
٢٢٩	ومن سورة الملك والقلم
٢٣٠	ومن سورة الحاقة والمعارج
٢٣١	ومن سورة نوح
٢٣٢	ومن سورة الجن والمزمل
٢٣٣	ومن سورة المدثر
٢٣٤	ومن سورة القيامة
٢٣٥	ومن سورة الإنسان
٢٣٦	ومن سورة المرسلات
٢٣٧	ومن سورة النبأ
٢٣٨	ومن سورة النازعات وعيس
٢٣٩	ومن سورة التكويد والانفطار
٢٤٠	ومن سورة المطففين
٢٤١	ومن سورة الانشقاق
٢٤٢	ومن سورة البروج والطارق
٢٤٣	ومن سورة الأعلى والغاشية والفجر
٢٤٤	ومن سورة البلد
٢٤٥	ومن سورة الشمس

٢٤٦ ومن سورة الضحى والعلق
٢٤٧ ومن سورة القدر والبينة والزلزلة والقارعة والتكاثر
٢٤٨ ومن سورة الهمزة وقريش
٢٤٩ ومن سورة الماعون والكافرون والمسد والإخلاص
٢٥٠ ومن سورة الفلق والناس